إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الحـــرب العـــراقيـــة الإيرانيـــة (1980-1988م)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name:	اسم الطالب/ة: اسلام محمد المغير
Signature:	التوقيع: اسلام
Date:	التاريخ: 1 / 02 / 2016

الجامعـــــة الإســــلامية -غــــزة
شــؤون البحــث العلمــي والدراســات العليــا
كليــــــــــــــــة الآداب
قســــم التــــاريخ والآثــــار



الحـرب العـراقيـة الإيرانيـة
(1980–1988م)

إعداد الطالبة

إسلام محمد عبدربه المغيَّر

إشراف

الأستاذ الدكتور: أكرم محمد محمود عدوان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية
رئيس قسم التاريخ والآثار

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

2015م – 1436هـ





الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم...ج س غ/35/....... Ref

التاريخ......2015/12/19م Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **اسلام محمد عبدربه المغير** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم التاريخ** وموضوعها:

الحرب العراقية الإيرانية (1980 - 1988م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 08 ربيع الأول 1437هـ، الموافق 2015/12/19م التاسعة النصف صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. أكـرم محمد عـدوان	مشـرفاً و رئيسـاً	....
د. زكريـا إبـراهيم السـنوار	مناقشـاً داخليـاً	....
أ.د. عبـد الناصـر محمد سـرور	مناقشـاً خارجيـاً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/قسم التاريخ**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة


بسم الله الرحمن الرحیم



إلى نبع الحنان وفيض العطاء

والدتي الحبيبة

إلى من كد وكدح

والدي العزيز

إلى إخوتي وأخواتي وأهلي جميعًا

إلى زميلاتي في قسم التاريخ بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

إسلام محمد المغيّر



تحديثاً بنعمة الله عز وجل، وإقراراً بفضله ومنته، وحمداً وثناءً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، إذ وفقني لإنجاز رسالتي الموسومة بـ "الحرب العراقية الإيرانية – 1980/1988م"، متماً بذلك نعمته عليَ بأن شرفني بطلب العلم وسلوك دروبه المنيرة.

وعرفاناً بفضل قامة العلم **الأستاذ الدكتور: أكرم محمد عدوان –حفظه الله**، ومشرف رسالتي، فإنني أتقدم له بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لما حفني به من رعاية كريمة، وتوجيه طيب أثرى الرسالة وجوّدها، سائلة المولى عز وجل أن يجزيه عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

والشكر موصول لعضوي هيئة المناقشة، اللذين تفضلا بقبول مناقشة رسالتي لإثرائها بالملاحظات الطيبة والقيمة.

الأستاذ الدكتور: عبد الناصر سرور.

الدكتور: زكريا السنوار حفظه الله.

كما أشكر أساتذتي الكرام في قسم التاريخ والآثار بالجامعة الإسلامية كلاً باسمه ولقبه، فما بخلوا بنصح أو توجيه أو إرشاد، أسأل المولى عز وجل أن ينفع بهم وبعلمهم الإسلام والمسلمين.

الباحثة

إسلام محمد المغيّر

فهرس الموضوعات

فهرس الملاحق

فهرس الأعلام والأماكن

ملخص الرسالة

يعود الصراع ما بين العراق وإيران إلى ما قبل الإسلام؛ استمر ذلك الصراع حتى بعد ظهور الإسلام، واستمرت تلك الخلافات حتى بعد استقلال العراق، مما أدى لنشوب حرب بين الطرفين دامت ثماني سنوات.

كان شاه إيران يثير المشاكل دائمًا للعراق، ويسعى لفرض سيطرته على منطقة الخليج العربي، وذلك ما دعاه لاحتلال الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، وقام بمساعدة أكراد العراق في تمردهم ضد الحكومة العراقية؛ مما دعا الرئيس صدام حسين للتفاوض معه، وانتهى ذلك التفاوض بتوقيع اتفاقية الجزائر.

بعد نهاية حكم الشاه، ونجاح الثورة الإسلامية بزعامة الخميني، أخذ يصرح بتصدير ثورته للخارج، كما رفض إعادة الجزر العربية، وطالب بحق إيران في بعض الدول الخليجية، بالإضافة للتصريحات، والاعتداءات الحدودية الإيرانية، كل ذلك اعتبره الرئيس صدام حسين مخالفًا لاتفاقية الجزائر ؛ لذلك قام بإلغائها.

بعد إلغاء اتفاقية الجزائر استمرت الاعتداءات الإيرانية؛ ما أدى لقيام الرئيس صدام حسين بإعلان الحرب على إيران، واستمرت الحرب ثماني سنوات، انتهت بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح العراق مما مكنها من استعادة أراضيها، وذلك ما دفع إيران للموافقة على وقف إطلاق النار.

تدخلت العديد من الوساطات بين العراق، وإيران لإنهاء الحرب، لكن تلك التدخلات لم تنجح؛ لأن إيران كانت دائمًا ترفض أي مبادرة سلمية، وترفض أي قرار من مجلس الأمن؛ بسبب إصرارها على استمرار الحرب حتى اسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين.

نتج عن الحرب خسائر لكل من العراق وإيران، كما أن الحرب كان لها نتائج إقليمية، كان أهمها: الانفتاح الإيراني على العالم، والغزو العراقي للكويت، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

المقدمة:

أثرت الخلافات القديمة التي كانت بين الفرس والدولة العثمانية، على العراق وإيران، حيث أن تلك الخلافات استمرت.

أدى الصراع بين البلدين لدخولهما في حرب، تعد من أهم الحروب التي حدثت في المنطقة، وذلك لأنها حدثت بين بلدين جارين، إسلاميين، إضافة إلى أنها استغرقت وقتاً طويلاً.

ما إن انتهت الحرب العراقية الإيرانية حتى التفت إيران لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، ولترتيب أوضاعها الداخلية، على عكس العراق التي كان همها الوحيد هو زعامة المنطقة العربية حيث أخذت تتباهى بقوتها العسكرية، ثم قامت باحتلال الكويت.

أسباب اختيار الموضوع:

1- لتوافر المصادر والمراجع.

2- نظرًا لأهمية الحرب على المستوى العربي والإقليمي.

3- لأن الحرب كان لها تأثير على كل الدول العربية.

4- لأهمية الحرب بالنسبة للدول الكبرى من خلال استغلال طرفي النزاع، خاصة وأنهما دولتان نفطيتان.

أهداف الدراسة:

1- توضيح أسباب العداء بين العراق وإيران.

2- إلقاء الضوء على أهم المعاهدات التي عُقدت بين العراق وإيران.

3- إبراز الأسباب، والمقدمات التي أدت لوقوع الحرب بين العراق وإيران.

4- بيان مجريات الحرب منذ بدايتها عام 1980م، وحتى نهايتها عام 1988م.

5- معرفة الموقف الدولي من الحرب.

6- إظهار النتائج التي نتجت عن الحرب.

7- لإثراء المكتبة العربية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:**

تبدأ الدراسة منذ بداية الحرب عام 1980م، حتى نهايتها عام 1988م.

- **الحدود المكانية:**

العراق، وإيران.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج التاريخي من خلال جمع المعلومات من المراجع المتعلقة بالدراسة، أما طريقة التوثيق فقد اتبعت الباحثة المنهج الأنجلو سكسوني.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الباحثة الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة:

- **الفصل الأول:** درست فيه الباحثة جذور الخلافات العراقية الإيرانية وأوضاع العراق وإيران قبيل الحرب، ويتكون من مبحثين:

  يتحدث المبحث الأول عن جذور الخلافات العراقية الإيرانية.

  أما المبحث الثاني تناولت فيه الباحثة أوضاع العراق وإيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية.

- **الفصل الثاني:** تناول أسباب ومقدمات الحرب العراقية الإيرانية، يتكون من مبحثين:

  المبحث الأول: يشتمل على أسباب الحرب العراقية الإيرانية.

  المبحث الثاني: اشتمل مقدمات الحرب العراقية الإيرانية.

- **الفصل الثالث:** بعنوان مجريات الحرب العراقية الإيرانية (1980–1988م)، ويتكون من مبحثين:

  المبحث الأول: تحدثت فيه الباحثة عن مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ بدء الحرب أيلول 1980م حتى نهاية حرب المدن كانون الثاني 1986م).

  أما المبحث الثاني: تناولت فيه الباحثة مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو في شباط 1986م حتى نهاية الحرب في آب 1988م.

- **الفصل الرابع:** درست فيه الباحثة الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية، ويتكون من مبحثين:

  المبحث الأول يتناول الموقف الدولي والإسرائيلي من الحرب العراقية الإيرانية.

  أما المبحث الثاني فقد اشتمل على المواقف الإسلامية والعربية من الحرب العراقية الإيرانية.

- **الفصل الخامس:** تناولت فيه الباحثة نتائج الحرب العراقية الإيرانية، ويتكون من مبحثين:

  المبحث الأول درست فيه الباحثة نتائج الحرب العراقية الإيرانية على العراق وإيران.

أما المبحث الثاني تناولت فيه الباحثة النتائج الاقليمية للحرب العراقية الإيرانية.

- أنهت الباحثة الدراسة بخاتمة تضمنت عدد من النتائج التي استخلصتها الباحثة بعد إنهاء الدراسة، ثم الملاحق، وأخيرًا قائمة المراجع.

الفصل الأول

جذور الخلافات العراقية الإيرانية، وأوضاع العراق وإيران قبيل الحرب

- المبحث الأول: جذور الخلافات العراقية الإيرانية.
- المبحث الثاني: أوضاع العراق وإيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الأول

جذور الخلافات العراقية الإيرانية

أولًا: العلاقات بين الفرس والدولة العثمانية قبل معاهدة أرضروم الأولى 1823م.

ثانيًا: معاهدة أرضروم الأولى 1823م.

ثالثًا: معاهدة أرضروم الثانية 1847م.

رابعًا: بروتوكول طهران 1911م.

خامسًا: بروتوكول الأستانة (القسطنطينية) 1913م.

سادسًا: معاهدة الحدود 1937م.

سابعًا: اتفاقية الجزائر 1975م.

تمهيد:

تعود الصراعات بين العراق وإيران إلى ما قبل الإسلام، ولقد استمرت تلك الصراعات خلال فترة حكم الدولة العثمانية، وأدت تلك الخلافات لعقد العديد من المعاهدات بين الطرفين، أيضًا بعد استقلال العراق عام 1921م استمرت النزاعات الحدودية بين العراق وإيران، وعُقدت عدة اتفاقيات لحل تلك الخلافات، لكن إيران كانت دائمًا تثير المشاكل وتقوم بإلغاء المعاهدات.

أولًا: العلاقات بين الفرس والدولة العثمانية قبل معاهدة أرضروم الأولى:

شهدت العلاقات ما بين العرب والفرس الكثير من الصراعات الحادة والتوترات منذ أكثر من 1400 عام، لكن رغم تلك الخلافات كان يتخلل تلك العلاقات أحيانًا هدوء نسبي[1]، وذلك يعني أن الخلافات بدأت منذ ما قبل الإسلام، عندما كان يتناوب كل من العرب والفرس على غزو أراضي بعضهم[2]، لكن الحقد الفارسي زاد على العرب منذ اندحارهم في معركة القادسية[*] على يد سعد بن أبي وقاص[3].

تدعي كل من العراق وإيران حقوقًا تاريخية تعود إلى آلاف السنين، فطبقًا لوجهة النظر العراقية ترجع جذور الدولة الحالية إلى البابليين[**]، وإلى الحضارات التي قامت فيما بين النهرين، أما إيران فتدعي لنفسها إمبراطورية تاريخية يرجع عمرها إلى ألفين وخمسمائة عام،

---

(1) عصام الجلبي: النفط وترسيم الحدود العراقية_ الإيرانية؛ المستقبل العربي، ع372، فبراير، 2010م، ص114.

(2) نيفين مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002م، ص211.

(*) معركة القادسية: كانت معركة القادسية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وعين عمر بن الخطاب سعد بن أبي وقاص قائدًا للجيوش العربية الإسلامية، أما الفرس عينوا رستم قائدًا لجيوشهم، والتقى الجيشان سنة 15هـ/ 637م، على الضفة الغربية لنهر الفرات في موقع يدعى القادسية، استطاع الجيش الإسلامي هزيمة الجيش الساساني، وقتل قائدهم رستم، ثم تقدم المسلمون نحو المدائن على نهر دجلة واحتلوها (مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج12، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ط3، 2005، ص115-116).

(3) حسن طوالبة: مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م، ص51.

(**) البابليون: هم شعب سامي قديم، جاءوا من شبه الجزيرة العربية، واستطاعوا اقامة مملكة موحدة، وكانت بداية حكمهم في أوائل القرن التاسع قبل الميلاد، من أشهر ملوكهم حمورابي، ولقد استمرت دولتهم إلى أن احتل الكاشيون بابل عام 1595 ق.م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 1989م، ص452-453).

حيث تمكنت الإمبراطورية الفارسية من السيطرة على ما بين النهرين في حقب تاريخية معينة واستنادًا إلى تلك الرؤية التاريخية تطالب إيران بأجزاء من العراق، وأغلب دول الخليج، وخاصة البحرين[(1)]، وذلك يعني أن المشكلة بين العراق وإيران ليست مشكلة حدود فقط، بل هي أوسع من ذلك، فالمشكلة تتجسد في أطماع إيران التوسعية بالمناطق العربية المجاورة والمتاخمة لها[(2)].

تجدد الصراع ما بين الدولة الفارسية، والدولة العثمانية بعد ظهور الدولة الصفوية عام 1502م[(*)] في مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وكانت بغداد مسرحًا للحرب بين الطرفين طيلة أربعة قرون[(3)]، واستمرت الصراعات بين الدولتين، وما إن جاء عام 1508م حتى شن الشاه إسماعيل الصفوي[(**)] حملة قوية انتصر فيها على الدولة العثمانية، لكن المعاملة السيئة التي اقترفها الصفويون في العراق دفع سكانها للتوجه للحكومة العثمانية طالبين نجدتها، لإنقاذها من الفرس[(4)]، فجهز السلطان العثماني سليم الأول[(***)] حملة

---

(1) فاضل رسول: العراق_ إيران أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي، 1992م، ص8.

(2) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، ص264.

(*) الدولة الصفوية: أسسها إسماعيل الصفوي في بلاد فارس، ولقد توجه للعراق للسيطرة عليها، قرر أيضًا مد نفوذه إلى الأراضي العثمانية، مما أدى لمواجهته مع السلطان سليم الأول في موقعة جالديران عام 1514م، وقد انتصرت الدولة العثمانية في تلك المعركة (زين العابدين نجم: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010م، ص139-141).

(3) محمد دشتي: شقائق النعمان في تاريخ الخليج والكويت وإيران والإمارات والجزيرة العربية وعمان، تقديم: أحمد الفضل، دار آية، بيروت، ط1، 2005م، ص362.

(**) الشاه إسماعيل الصفوي: يعتبر الشاه إسماعيل الصفوي المؤسس الحقيقي للدولة الصفوية، فقد أعلن عن قيام تلك الدولة عام 1502م، ولقد استخدم العنف في نشر مذهبه الشيعي في مناطق العراق، والأناضول الغربية، وذلك محاولة منه للسيطرة على الدولة العثمانية من الداخل، ولقد استمر بالحكم حتى وفاته عام 1524م (محمد العيدروس: تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001م، ص144-146).

(4) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية، مصر، ط1، 2007م، ص10.

(***) سليم الأول: ولد السلطان العثماني سليم الأول عام 1467م، أصبح سلطانًا بعد أن قام بخلع أبيه السلطان بايزيد الثاني من الحكم عام 1512م، ولقد تنازل له الخليفة العباسي محمد المتوكل على الله الثالث عن الخلافة، وبذلك جعل سليم نفسه خليفة للمسلمين، ولقد توفى وهو يستعد لفتح رودس عام 1520م (الموسوعة العربية الميسرة، ج1، دار النهضة، بيروت، 1980م، ص1000).

قوية لمواجهة الدولة الصفوية واستطاع الانتصار على الدولة الصفوية في موقعة جالديران عام 1514م(*)، فأصبحت العراق تحت السيادة العثمانية[1].

بعد وفاة الشاه إسماعيل الصفوي 1524م، تولى حكم الدولة الصفوية ابنه طهماسب الأول، الذي قام بحملة على بغداد عام 1529م، واحتلها مستغلًا انشغال الدولة العثمانية بحروبها في أوروبا، لكن السلطان سليمان القانوني(**) تقدم على رأس حملة قوية إلى بغداد واستعادها من الفرس عام 1534م، وعقد الطرفان معاهدة صلح بينهما نصت على أن تكون بغداد خاضعة لسيادة الدولة العثمانية إضافة إلى مناطق أخرى كانت تتبع الدولة الصفوية[2].

لم تنته المشاكل بين الدولتين، ففي عام 1623م احتل الشاه عباس الأول العراق، وحاول العثمانيون إعادة السيطرة عليها لكنهم فشلوا؛ لذلك توجه السلطان العثماني مراد الرابع(***) بحملة لبغداد حاصرها لمدة أربعين يومًا، وأنهى الحكم الصفوي في بغداد[3]، وتم عقد معاهدة صلح بين مراد الرابع وعباس الأول، هي معاهدة زهاب عام 1639م، استمرت معاهدة الصلح سارية تسعين عامًا تقريبًا[4]، ومن المبادئ الأساسية التي جاءت بها المعاهدة:

1- أنها احترمت وحدة العشيرة بحيث تفصل تبعيتها إلى دولتين، بل إلى دولة واحدة.

(*) موقعة جالديران: حدثت بين الجيش الصفوي بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي، والجيش العثماني بقيادة السلطان سليم الأول في أغسطس 1514م، واستطاع السلطان سليم الأول هزيمة الصفويين هزيمة ساحقة، ودخل عاصمتهم تبريز (عيسى الحسن: الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب النهوض، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 2009م، ص123).

(1) خالد العزي: الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ص12.

(**) سليمان القانوني: ولد السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1494م، أصبح سلطان على الدولة العثمانية بعد وفاة والده السلطان سليم الأول عام 1520م، بلغت الدولة العثمانية في عهده أوج قوتها، واستمر بالحكم حتى وفاته عام 1566م (الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ج1، ص1001).

(2) جابر الراوي: إلغاء الاتفاقية العراقية_ الإيرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1980م، ص9-10.

(***) السلطان مراد الرابع: تولى حكم الدولة العثمانية بعد عزل عمه السلطان مصطفى عام 1623م، وكان صغير السن فسيطر عليه الجيش الإنكشاري، واستمر في حكم الدولة العثمانية حتى وفاته 1640م (عيسى الحسن: الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب النهوض، مرجع سابق، ص217).

(3) سيار الجميل: تكوين العراق الحديث، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م، ص167.

(4) علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، ج1، 1969م، ص89.

2- نصت على أن الجبال، والمرتفعات، وما وراءها شرقًا تدخل ضمن حدود الدولة الفارسية، من أقصى الشمال حتى بحيرة وان، حتى أقصى الجنوب في درنة، وليست هناك سهول تتبع الدولة الفارسية مطلقًا.

3- عدم تدخل الدولة الفارسية في ولاية البصرة، وولاية بغداد التابعتين للدولة العثمانية[1].

كانت معاهدة زهاب أول معاهدة رسمت الحدود بين الدولة العثمانية، والدولة الفارسية، لكن تلك المعاهدة لم تهتم بالحدود في منطقة شط العرب[2]؛ لذلك عادت الخلافات ما بين الدولة العثمانية، والدولة الفارسية، ففي سنة 1735م هاجمت القوات الفارسية البصرة، ودخلت شط العرب، فقام نادر شاه[*] بطلب مساعدة إنجلترا للاستيلاء على البصرة لكنها رفضت مساعدته[3]، ثم تجددت أطماع نادر شاه في العراق عام 1743م، عندما حاصر الموصل، وبغداد، والبصرة، واستمر في حصارها حتى عام 1746م، لكنه أُغتيل بنفس العام وبعدها لم يتمكن أي حاكم لإيران من تهديد الدولة العثمانية مرة أخرى[4].

عادت الأطماع الفارسية في العراق عام 1775م عندما حاصر كريم خان[**] البصرة، مستغلًا انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع روسيا، وكان هدف كريم خان من ذلك الحصار توجيه ضربة لتجارة البصرة، والقضاء على منافستها للموانئ الفارسية، واستمرت مدة الحصار أكثر من عام انتهى في 1776م[5]، ثم عادت الحرب بين الطرفين عام 1821م، حيث حاصرت القوات الإيرانية العراق، لكن الحصار انتهى؛ بسبب انتشار الكوليرا، ووقع الطرفان معاهدة أرضروم الأولى عام 1823م[6].

---

(1) جابر الراوي: مرجع سابق، ص13.

(2) بدر غيلان: تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب، المكتبة الوطنية، بغداد، 1980م، ص11-12.

(*) نادر شاه: يعود أصل نادر شاه إلى القبائل التركية، وأصبح ملكًا على إيران، استطاع عام 1739م أن يستولي على مدينة دلهي في الهند، وعاد بكنوز كثيرة منها عرش الطاووس المرصع بالجواهر، ولقد تم اغتيال نادر شاه عام 1746م (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، ج2، الرياض، ط2، 1999م، ص472).

(3) محمد مهنا: الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996م، ص375.

(4) عمر عمر: تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، دار النهضة العربية، بيروت، ص196-197.

(**) كريم خان: أصبح كريم خان حاكمًا لبلاد فارس عام 1750م، وهو من الأسرة الزندية، كان حاكمًا عادلًا، ولقد اتخذ من شيراز عاصمة له، ولقد ظل يحكم فارس حتى وفاته عام 1779م (الموسوعة العربية الميسرة، مرجع سابق، ج2، ص1460).

(5) محمد مهنا: مرجع سابق، ص375.

(6) عمر عمر: مرجع سابق، ص390.

ثانيًا: معاهدة أرضروم الأولى 1823م:

كل المعاهدات التي عُقدت قبل معاهدة أرضروم بين الدولة العثمانية، والامبراطورية الفارسية تعد من أفضل المعاهدات التي تسمح بالتعايش بينهما، لكن الدولة الفارسية [1] كانت دائمًا تثير المشاكل؛ بسبب أهدافها التوسعية في العراق[2]، ولم يؤدِ عقد معاهدة زهاب 1639م، ولا المعاهدات التي عُقدت بعدها إلى تحسين العلاقات بين الدولة العثمانية، والامبراطورية الفارسية، بل كانت دائمًا في حالة نزاع[3].

إن المبررات والذرائع الظاهرية لإعلان الحرب، واجتياح الحدود كانت دائمًا جاهزة، ومتعددة مثل مشاكل العشائر الكردية، والحجاج، والتجار الفارين[4]، التي استقرت أخيرًا في الأراضي العثمانية، فادعت الإمبراطورية الفارسية أن تلك العشيرة من رعاياها، لذلك طالبت بإعادتها إليها، ثم قامت بمهاجمة الأراضي العثمانية عام 1820م، ثم تقدمت القوات الفارسية إلى بغداد، لذلك أعلنت الدولة العثمانية الحرب على الفرس، لكنها توقفت عام 1821م؛ بسبب حلول الشتاء، ثم تجدد القتال في الربيع، وتوالت الانتصارات الفارسية، وتقدم الفرس لاحتلال بغداد، لكن تفشي وباء الكوليرا حال دون ذلك، كما أن وباء الكوليرا أصاب قائد الجيش الفارسي الميرزا محمد علي؛ لذلك طلب عقد صلح مع الدولة العثمانية[5]، لكن الدولة العثمانية أصرت أن لا توقع المعاهدة إلا داخل أراضيها، وبالفعل تم توقيع معاهدة أرضروم[6]، بتاريخ 28 تموز (يوليو) 1823م[7].

أسباب عقد معاهدة أرضروم الأولى 1823م:

هناك عدة أسباب أدت لعقد معاهدة أرضروم الأولى ومنها:

1- تفشي وباء الكوليرا بين صفوف الجيش الفارسي مما جعلهم يشعرون بالعجز في استمرار الحرب.

2- رغبة العثمانيين بعقد معاهدة مع الفرس لانشغالهم بمشاكل الحدود مع أوروبا.

---

(1) انظر ملحق رقم (1) في ص270.

(2) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص19.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص14.

(4) محمد مهنا: مرجع سابق، ص376.

(5) جابر الراوي: مرجع سابق، ص14-15.

(6) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، ص86.

(7) Edmond A.Gharreb, beth: Historical Dictionary of Iraq, Library of Congress Cataloging, USA, p68.

3- انشغال الدولة العثمانية بالقضاء على الثورة التي قامت في اليونان[1].

نصوص معاهدة أرضروم الأولى:

تضمنت معاهدة أرضروم الأولى ستة مواد، أكدت على الحدود التي أُقيمت بناءً على معاهدة زهاب المعقودة سنة 1639م[2]، فيما يلي أهم مواد معاهدة أرضروم الأولى:

- **المادة الأولى:** نصت على عدم تدخل الدولة الفارسية في الشؤون الداخلية لولاية بغداد، وكردستان اللتين أُعيد تأكيد تبعيتهما للدولة العثمانية.
- **المادة الثانية:** نصت على حق الإيرانيين في الحج إلى مكة، والمدينة، وحرية العبور إلى المقدسات الشيعية في العراق[3].
- **المادة الرابعة:** نظمت الأمور المتعلقة بالفارين من دولة إلى أخرى، والعشائر المتنقلة بين الدولة العثمانية، والامبراطورية الفارسية، وعدم قبولهم، أو حمايتهم.
- **المادة السابعة:** نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، والعفو عن رعاياهم الذين هربوا قبل الحرب[4].

من خلال مواد المعاهدة يتبين أن معاهدة أرضروم الأولى لم تتناول مشكلة الحدود بين الدولتين بصفة أساسية، وتفصيلية بل بشكل عام، على الرغم من أن المشكلة تحتاج إلى دراسة جغرافية، واقتصادية، وبشرية شاملة، وبالتالي فإنها تعد معاهدة حسن جوار أكثر منها معاهدة حدود[5].

ثالثًا معاهدة أرضروم الثانية 1847م [6]:

لم تكن معاهدة أرضروم الأولى معمقة، ولا شاملة لكي تحل المشاكل ما بين الدولة العثمانية والامبراطورية الفارسية، لذلك استمرت الخلافات والنزاعات بين الدولتين، أيضًا تفاقمت

---

(1) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص19-20؛ Selcuk Aksin Somel: The A to z of The Ottoman Empire, United Kingdom, 2003, p305.

(2) Edmond A.Gharreb, Beth: op-cit, p68.

(3) فاضل رسول: مرجع سابق، ص17؛

Alexander Mikaberidze: Conflict and Conquestin the Islamic World, Ahistorical Encycbpedia, Volu 1United States of America, 2011, p30.

(4) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص23.

(5) جابر الراوي: مرجع سابق، ص17.

(6) نظر ملحق رقم (2)، ص271.

التدخلات الدولية[1]، وعندما قام حاكم بغداد علي رضا عام 1837م باحتلال مدينة المحمرة (خورمشهر)[*] الإيرانية، قام الإيرانيون باحتلال مدينة السليمانية عام 1840م، وهددوا بغزو الكويت، والبحرين[2].

أمام الوضع المأزوم بين الدولتين تدخلت بريطانيا، وروسيا لتسوية النزاع بينهما، ولتحقيق مصالحهما في المنطقة، وكان السبب في تدخل بريطانيا أنها كانت مهتمة بفتح نهر الكارون[**]، ومنطقة الأهواز لمشاريعها التجارية، والملاحية، أما روسيا فكانت أطماعها تنحصر في تعميق نشاطها في إيران من جهة، ومقاومة أطماع بريطانيا من جهة أخرى، فكانت بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية، أما روسيا فكانت إلى جانب الإمبراطورية الفارسية، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة من مندوبي الدول الأربع لحل الخلافات بريطانيا، روسيا، الدولة العثمانية، الدولة الصفوية[3]، اتخذت لجنة الحدود مدينة أرضروم مقرًا لها[4].

جرت المفاوضات، واستمرت أكثر من أربعة أسابيع تخلل تلك الفترة الكثير من المشاكل والضغوطات، وتناول المذكرات الدبلوماسية، التي كان أهمها المذكرة الإيضاحية التي قدمتها الدولتان الوسيطتان إلى السلطان العثماني الذي كان قد استوضح عن نقاط محددة تضمنتها تلك المعاهدة تتعلق بمصير القبائل العربية التي تسكن عربستان، كما تتعلق بالتحصينات العسكرية على ضفاف شط العرب[5].

تم عقد المعاهدة في 21 أيار (مايو) 1847م، وتضمنت تسع مواد، وأهم ما نصت عليه:

1- تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للدولة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة؛ أي الأراضي الواقعة في القسم الغربي من منطقة زهاب، كما تتعهد الحكومة العثمانية بأن

---

(1) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، الحدودية والإقليمية؛ المستقبل العربي، 206، نيسان، 1996م، ص72.

(*) خورمشهر: هي مدينة ومرفأ في إيران، تقع بالقرب من شط العرب، يقدر عدد سكانها نحو مليون نسمة (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص102).

(2) فاضل رسول: مرجع سابق، ص17.

(**) نهر الكارون: هو أكبر وأشهر أنهار عربستان، يسميه العرب نهر دجيل، ينبع من جبال البختيارية ويصب في شط العرب بالقرب من المحمرة، وأهم روافده نهر ديز (كارون الأسفل) (إبراهيم العبيدي: الأحواز أرض عربية سلبية، دار الحرية، بغداد، 1980م، ص9 -10)

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص19؛ عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص26.

(4) حسان حلاق: مدن وشعوب إسلامية، ملامح من تاريخ المدن والشعوب الإسلامية التاريخ الاجتماعي والثقافي والحضاري، دار الراتب، بيروت، ص 433.

(5) خالد العزي: مرجع سابق، ص14.

تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي، وأن تتنازل الحكومة الفارسية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية، ومناطقها.

2- أن تعترف الدولة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة، ومينائها عبدان (خضر)[*]، والمرسى بالإضافة للأراضي العراقية الواقعة على الضفة الشرقية.

3- للمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب[**] بكل حرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

4- فيما يخص العشائر المتنازع عليها، والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها أن تترك حرة في اختيار الأماكن التي ستقطنها، أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء إلى داخل الأراضي التابعة للدولة المسيطرة عليها[1].

تشكلت لجنة دولية عام 1848م من ممثلي روسيا، وبريطانيا، والدولة العثمانية، وفارس، لتحديد الحدود، وباشرت اللجنة أعمالها عام 1850م في مدينة المحمرة، لكنها لم تكمل عملها فقد واجهت مشاكل وتعقيدات دولية وهي نشوب حرب القرم 1853-1856م[***] بين الدولة العثمانية وروسيا، واندلاع الحرب بين بريطانيا وإيران عام 1856م، ثم اندلاع الحرب الروسية العثمانية عام 1877م[2]، وظل الوضع راكدًا حتى عام 1911م عندما حدث خلاف حول تنفيذ معاهدة أرضروم الثانية؛ نتيجة امتناع الدولة الفارسية عن تنفيذها[3].

يتبين من خلال نصوص معاهدة أرضروم الثانية أن بعض العبارات تتميز بالغموض فما هو المقصود بالأراضي المنخفضة الواقعة في القسم الشمالي الغربي من منطقة زهاب، وما

(*) عبدان: تقع عبدان غرب إيران، وهي مركز تكرير النفط، وتصديره (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص205).

(**) شط العرب: تتكون مياه شط العرب من التقاء مياه دجلة والفرات، ويصب شط العرب في الخليج العربي، وتعود أهمية الخليج العربي الدولية إلى شط العرب كمدخل للعراق (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص182).

(1) معاهدة أرضروم والمذكرات الإيضاحية (1847/5/31م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص191-193.

(***) حرب القرم: وقعت حرب القرم بين روسيا، والدولة العثمانية سنة 1853م، كان سببها الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية، وخاصة في شبه جزيرة القرم مستغلة ضعف الدولة العثمانية في ذلك الوقت، وقفت بريطانيا وفرنسا لجانب الدولة العثمانية، وانتهت الحرب بتوقيع اتفاقية باريس عام 1856م، وهزيمة الروس هزيمة فادحة (نجاة محاسيس: معجم المعارك التاريخية، دار زهران، الأردن، ط1، 2011م، ص409).

(2) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، الحدودية والإقليمية، مرجع سابق، ص73.

(3) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص265.

المقصود بالقسم الشرقي، إن ذلك الوصف للحدود بين الدولتين لا يدل على حدود واضحة فهي عبارات عامة، وغير محددة[1]، كما نصت المعاهدة على تنازل الدولة الفارسية عن كل ما لديها من ادعاءات في مدينة السليمانية، على أن تعترف الدولة العثمانية بسيادة الدولة الفارسية التامة على مدينة المحمرة، دون أن تحدد المعاهدة ما هي حدود كل من المحمرة، والسليمانية، وما هي القرى، والأراضي التي تشملها[2].

رابعًا: بروتوكول طهران 1911م:

لم تستطع لجنة تحديد الحدود التي نصت عليها المادة الثانية؛ من معاهدة أرضروم الثانية من إتمام عملها في تعيين الحدود بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية؛ لذا استمرت التسوية المؤقتة وهي الإبقاء على الوضع الراهن، لكن النزاعات، والمشاكل لم تنتهِ، بل استمرت بين الدولتين[3].

بعد اكتشاف البترول في الأقاليم الجنوبية لإيران عام 1901م، ومنح بريطانيا حقوق استخراج البترول أصبحت إيران محورًا للمصالح البريطانية، واستطاعت الدولتان المتنافستان بريطانيا وروسيا تحديد مناطق نفوذهما في إيران في المعاهدة الروسية البريطانية عام 1907م، فأصبح الجنوب من حق بريطانيا، والشمال من حق روسيا؛ لذلك سعت الدولتان لحل مشاكل الحدود بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية[4].

جرت الاتصالات إلى أن تم التوقيع في طهران بتاريخ 21 كانون الأول(ديسمبر) 1911م على بروتوكول طهران بهدف وضع أُسس المفاوضات لتحديد الحدود المشتركة التي تتبع ذلك التحديد[5].

تضمن بروتوكول طهران خمسة مواد أهمها:

- **المادة الأولى:** نصت على أن تجتمع لجنة من عدد متساوٍ من مندوبي الدولتين في الأستانة بأسرع وقت.
- **المادة الثانية:** نصت على أن تكون أعمال اللجنة مبنية على أساس معاهدة أرضروم الثانية 1847م.

---

(1) جابر الراوي: مرجع سابق، ص21.

(2) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص29.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص24–25.

(4) فاضل رسول: مرجع سابق، ص18.

(5) بدر غيلان: مرجع سابق، ص19.

- **المادة الرابعة:** نصت على أنه إذا لم يتم الاتفاق على مسألة تسوية الحدود خلال ستة أشهر تحال قضية النزاع إلى محكمة التحكيم في لاهاي[1].

بموجب بروتوكول طهران اجتمعت لجنة تقرير الحدود في الأستانة لتحديد الحدود، وعقدت اللجنة عدة اجتماعات، إلا أنها اختلفت في تفسير المذكرة الإيضاحية الملحقة بمعاهدة أرضروم الثانية 1847م،؛مما أدى لتوقف أعمال اللجنة[2].

مما سبق يتضح أن الخلافات التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية، والدولة الفارسية كانت بسبب طمع الدولة الفارسية بأن تصبح العراق ومنطقة الخليج بأكملها تحت سيطرتها، وهذا ما دفع الدولة العثمانية للوقوف بوجه الأطماع الإيرانية؛ لذلك تم عقد عدة معاهدات بين الدولتين بهدف ترسيم الحدود، وبموجب معاهدة أرضروم الثانية قدمت الدولة العثمانية بعض التنازلات للدولة الفارسية، لكن أطماعها لم تتوقف، بل كانت ترغب في تحقيق المزيد من الأطماع على حساب الدولة العثمانية لذلك استمرت الخلافات فتم عقد بروتوكول طهران عام 1911م، لكن الخلافات أيضًا لم تنتهِ ما بين الدولتين، بل استمر التنافس بينها خاصة على العراق.

خامسًا: بروتوكول الأستانة (القسطنطينية) 1913م

رغم تنازل الدولة العثمانية عن بعض الأملاك العربية بموجب معاهدة أرضروم الثانية 1847م، إلا أن الدولة الفارسية استمرت في إثارة المشاكل، فأخذت تطعن في المذكرة الإيضاحية التي قدمتها روسيا، وبريطانيا، لكنها عادت واعترفت بمحتويات المذكرة الإيضاحية، وبعد مفاوضات طويلة تم توقيع بروتوكول لتحديد الحدود بين الدولة العثمانية، والدولة الفارسية في 4 تشرين الأول (أكتوبر) 1913م[3].

هناك عوامل استراتيجية تبلورت في مطلع القرن العشرين، ودخلت حيز المجال التاريخي لموضوع الخلافات الحدودية والإقليمية العراقية–الفارسية، كان من أبرزها: اكتشاف النفط ومخزونه، ثم عملية استخراجه في العراق وإيران، وكان للنفط الدور الأساسي والحيوي للفترة من 1901م حتى الثلاثينات، فالتنازع بين الشركات النفطية كان مستمرًا للاستحواذ على امتيازات من الدولة العثمانية، ويظهر واضحًا أن رسم الحدود العراقية الفارسية في بروتوكول الأستانة 1913م، وأعمال لجنة الحدود عام 1914م، تأثر بأطماع الشركات النفطية، وذلك لأن الشرق الأوسط وقع تحت وطأة اقتصاد النفط العالمي[4].

(1) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص38–39.

(2) بدر غيلان: مرجع سابق، ص19.

(3) خالد العزي: مرجع سابق، ص15.

(4) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص75.

احتوى بروتوكول الأستانة على ثماني مواد، وبموجب نصوصها تم ما يلي:

1- تنازلت الدولة العثمانية عن جزيرة محلة، والجزيرتين الواقعتين بين جزيرة محلة، والضفة اليسرى من شط العرب (أي ساحل عبدان)، والجزر الأربعة الواقعة بين شطيط معاوية، والجزيرتين الواقعتين مقابل منكوحي، والتابعتَين لجزيرة عبدان، وجميع الجزر الصغيرة الموجودة، أو التي تنشأ فيما بعد[1].

2- تنازلت الدولة العثمانية عن جزء من الإقليم العربي في شط العرب أمام ميناء المحمرة، ولمسافة أربعة أميال فأصبح خط الحدود في تلك المنطقة يمر في منتصف شط العرب أمام ميناء المحمرة، ومن تم يعود ليسير مع الضفة الشرقية للنهر حتى البحر تاركًا مجموعة من الجزر بحوزة الدولة الفارسية[2].

3- الاعتراف بتبعية شط العرب للدولة العثمانية[3].

4- تعهدت الحكومة الفارسية رسميًا بأن لا تتدخل في سيادة الدولة العثمانية كما تنازلت عن ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية[4].

يلاحظ أنه بموجب بروتوكول الأستانة، ومعاهدة أرضروم الثانية 1847م أصبحت الحدود تسير مع الضفة اليسرى لنهر شط العرب، بعد أن كان النهر بكلتا ضفتيه يخضع للسيادة العثمانية، أيضًا لم ينص البروتوكول على حق السفن الفارسية في الملاحة في شط العرب كما جاء في معاهدة أرضروم الثانية، ويعتقد أن واضعي ذلك البروتوكول قد اكتفوا بالنص المذكور في معاهدة أرضروم الثانية لأن المعاهدة لم تُلغَ [5].

بعد توقيع بروتوكول الأستانة 1913م، شُكلت اللجنة الرباعية عام 1914م، التي بدأت أعمالها في بداية كانون الأول (يناير) 1914م، وتحديدًا في مدينة المحمرة، وانهتها فوق جبل أرارات التي وضعت فيه أخر دعامة حدودية بين العراق وإيران، انتهت أعمال اللجنة في 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1914م، وسُجلت في محاضر تفصيلية للجلسات بلغت 87 محضرًا، كما رسمت 18 خريطة تفصيلية للحدود بين الدولتين، وثبتت 233 دعامة حدودية بين الجانبين

---

(1) بروتوكول القسطنطينية الموقع عليه في الأستانة (1913/11/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص205.

(2) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص265؛ عبد الرحمن الدليمي: الخلاف العراقي الإيراني؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية (22-21/9-10-1980)، ج1، مركز التوثيق والمعلومات، ص204.

(3) فاضل رسول: مرجع سابق، ص18؛ قاسم الدويكات: جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية، ط2، 2001م، ص314.

(4) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص89.

(5) جابر الراوي: مرجع سابق، ص28-30.

العثماني، والفارسي، وغدا خط الحدود يمر من منتصف شط العرب لمسافة 4 أميال؛ أي 7 كلم تقريبًا[1].

يعد بروتوكول الأستانة أكثر دقة ووضوحًا من معاهدة أرضروم الثانية 1847م؛ لأنه قام على أسس ومبادئ جديدة في تحديد الحدود وتخطيطها، وتعد معاهدة أرضروم الثانية، وبروتوكول الأستانة، ومحاضر لجنة تخطيط الحدود 1914م من المستندات الرسمية الدولية التي تستند إليها الحكومة العراقية حاليًا في إثبات حقها في الحدود التي وضعتها لجنة 1914م، ذلك الحق الذي ورثته من الدولة العثمانية بموجب قواعد التوارث الدولي[2].

سادسًا: معاهدة الحدود 1937م[3]:

بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918م)، تفككت الدولة العثمانية، وخضعت العراق للانتداب البريطاني، ومنذ ذلك الوقت قامت الدولة الفارسية بإثارة مشاكل الحدود بهدف الحصول على مكاسب[4]، وفي عام 1921م استقلت العراق عن الدولة العثمانية، وبعدها ورثت العراق طبقًا لقواعد القانون الدولي كل المعاهدات العثمانية الخاصة بالعراق، وآخرها بروتوكول الأستانة 1913م، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة 1914م[5].

دعت العراق الدول للاعتراف بها كدولة مستقلة، كما طلبت من الدولة الفارسية الاعتراف بها، لكن الدولة الفارسية استغلت ذلك، وجددت مطالبها في شط العرب، وفي منطقة السليمانية[6].

استمرت العلاقات ما بين العراق والدولة الفارسية تسير من سيء إلى أسوأ، وحدثت مشاكل بعد تطبيق قانون الجنسية العراقي الصادر في آب (أغسطس) 1924م، حيث حدد ذلك القانون فترة معينة لاختيار الجنسية العراقية أو التخلي عنها، لكن الدولة الفارسية طلبت تمديد الفترة، إلا أن العراق رفضت الطلب[7] كان هدف الدولة الفارسية من تمديد الفترة هو إفساح

(1) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص75.

(2) عبد الكريم العلوجي: مرجع سابق، ص52.

(3) انظر ملحق رقم (3)، ص278.

(4) جابر الراوي: مرجع سابق، ص37.

(5) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص266.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م)، ص58.

(7) جابر الراوي: مرجع سابق، ص 42.

المجال للقناصل الفرس في العراق بإقناع الإيرانيين الموجودين في العراق، وخاصة في البصرة باختيار الجنسية الإيرانية(1).

زادت حدة الخلافات بين الدولتين عندما قام الشاه رضا بهلوي(*) باحتلال عربستان(**) في 20 نيسان (أبريل) 1925م(2).

استمرت المناوشات، وهددت الدولة الفارسية العراق بأنها ستغير حدودها أمام ميناء عبدان، لتأخذ مهمة الإشراف الكامل عليه، أخذت الترتيبات اللازمة لتنفيذ تهديدها، حيث صعدت اعتداءاتها على طول الحدود في شط العرب، وقامت بسلسلة من الحوادث والاضطرابات، أمام تلك الظروف اقترحت بريطانيا تدويل شط العرب، ونقله إلى لجنة دولية بإشراف عصبة الأمم(***)، لكن العراق رفضت ذلك الاقتراح، ثم قامت الحكومة البريطانية بإقناع الدولة الفارسية بالاعتراف باستقلال العراق، مقابل أن تبذل بريطانيا مساعيها لمساندتها في الحصول على مطالبها(3)، بناءً على ذلك الوعد وافقت الدولة الفارسية على الاعتراف بالعراق، وعلى أثر ذلك سافر وفد عراقي إلى طهران لتلقي الاعتراف(4).

---

(1) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص77.

(*) الشاه رضا خان: ولد رضا خان عام 1878م، عرف بأنه رجل عسكري لامع، وقام بانقلاب عام 1921م على أحمد شاه أخر حكام الأسرة القاجارية، وفي عام 1925م توج رضا خان نفسه شاهًا على إيران، لتنتهي عهد الأسرة القاجارية، ويبدأ عهد الأسرة البهلوية، وبقي يحكم إيران إلى أن احتل الحلفاء إيران عام 1941م، وأرغموه على التنازل عن العرش لإبنه محمد، ومات رضا شاه وهو في منفاه في جوهانسبورغ في جنوب أفريقيا سنة 1944م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص140، 216).

(**) خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1919م) وقفت الدولة الكعبية التي كانت تحكم عربستان إلى جانب الحلفاء، ولقد انتهت الحرب والدولة الكعبية أقوى دولة في المنطقة، ولقد ساعدت العراق خلال ثورة 1920م، لذلك خشيت بريطانيا على مصالحها في المنطقة من نفوذ الدولة الكعبية فاتفقت مع إيران على اقصاء أمير عربستان، وضمها للدولة الإيرانية، فهاجمت القوات الإيرانية اقليم عربستان، وتمكنت من بسط سيطرتها عليه؛ وبذلك فقدت كيانها العربي كإقليم مستقل لتصبح ولاية إيرانية تعرف باسم خوزستان (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص88).

(2) رياض الريس: العرب وجيرانهم، الأقليات العربية في الوطن العربي، دار رياض الريس، قبرص، ط2، 1992م، ص57.

(***) عصبة الأمم: هي منظمة دولية أُسست عام 1919م في مؤتمر الصلح الذي عقدته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في باريس، ولقد انضمت للمنظمة 43 دولة، وقد كانت متحيزة للدول الغربية ضد الاتحاد السوڤيتي، واستمرت عصبة الأمم في عملها إلى أن صدر قرار بحلها، وتوقفت عن العمل في نيسان 1946م (ب. ن. بونوما ريوف: القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرازق الصافي، ط3، 1978م، ص179–180).

(3) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص63–64.

(4) جابر الراوي: مرجع سابق، ص52.

بعد اعتراف الدولة الفارسية باستقلال العراق لم تظهر العراق، أو الدولة الفارسية حماسًا من أجل حسم النزاع، فأخذ كل منهما يلقي بالمسؤولية على الطرف الآخر، لكن زيارة الملك فيصل الأول(*) لإيران عام 1932م جاءت لتعطي الأمل للتوصل لحل للخلافات القائمة بين البلدين(1)، إلا أن الدولة الفارسية طلبت من الملك فيصل أثناء زيارته لها التنازل عن جزء من شط العرب للدولة الفارسية، لكن الملك فيصل رفض ذلك المطلب، كما تأكد لها أن الحكومة البريطانية لا تستطيع الوفاء بوعدها وهو دعم الدولة الفارسية في الحصول على مطالبها في شط العرب لذلك عادت الاعتداءات على الحدود العراقية(2).

في عام 1934م شعر الشاه رضا بهلوي بضعف حكومة جميل المدفعي(**)، فطالبت الدولة الفارسية بإعادة ثبيت الحدود العراقية الفارسية، وادعت بأن بروتوكول الأستانة 1913م عقد تحت ظروف استثنائية، وعندما تسلم ياسين الهاشمي(***) رئاسة الوزراء عام 1935م ذهب نوري السعيد(****) لإيران لتسوية النزاعات إلا أن الشاه طلب منه أن تتنازل العراق عن ثلاثة

(*) الملك فيصل الأول: ولد عام 1885م، وهو ابن الشريف حسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في استنبول، وانتخب عضوًا في مجلس المبعوثان العثماني، كان ملكًا على سوريا، وبعد سقوط حكمه في سوريا عينه الإنجليز ملكًا على العراق عام 1921م، وكانت علاقاته مع بريطانيا جيدة، واستمر في حكم العراق حتى توفى عام 1933م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص255).

(1) مركز الدراسات والأبحاث: العلاقات العراقية الإيرانية من 1848- 1980م؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1، ص129.

(2) جابر الراوي: مرجع سابق، ص52.

(**) جميل المدفعي: هو عسكري وسياسي عراقي ولد عام 1890م، درس الهندسة في استنبول، وانضم إلى جمعية العهد العربية العسكرية السرية، ثم التحق بجيش الشريف حسين، عندما وصل الأمير فيصل بن الحسين إلى دمشق 1918م وعمل مستشارًا عسكريًا له، ولكن بعد سقوط الحكم العربي في سوريا 1920م عاد إلى العراق وشارك في الثورات الوطنية، ولجأ إلى شرق الأردن، لكنه عاد للعراق بعد أن والى بريطانيا عام 1923م، فتم تعيينه حاكمًا اداريًا، ثم تولى العديد من المناصب المهمة في العراق، ولاقى مصرعه في ثورة 1958م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص236).

(***) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد سنة 1882م، وتعلم فيها، ثم في استنبول وبرلين، وكان على صلة بالأمير فيصل، وعندما قامت الدولة العراقية 1921م تقلد رئاسة الوزراء مرتين، وفي وزارته الثانية قام بكر صدقي بانقلابه 1936م، فرحل ياسين الهاشمي إلى بيروت، وتوفى فيها عام 1937م، (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص260-261).

(****) نوري السعيد: هو سياسي عراقي ولد في بغداد عام 1888م، التحق سنة 1903م بالكلية العسكرية في استنبول وتخرج منها برتبة ضابط، بدأ خدمته العسكرية الفعالة في حرب البلقان 1912م، والتحق بالشريف حسين على اثر اعلانه الثورة العربية الكبرى عام 1916م، وأصبح المستشار المقرب من الأمير فيصل، وفي عام 1920م أصبح وزير الدفاع العراقي، وفي عام 1930م أصبح رئيسًا للوزراء، وهو منصب احتله 13 مرة، عُرف نوري السعيد بسياسته الموالية لبريطانيا، ولاقى مصرعه مع أركان النظام الملكي أثناء ثورة 1958م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص206).

كيلو مترات من شط العرب لكي تتمكن البواخر الإيرانية من استخدامها في الملاحة، والرسو في ميناء عبدان، لكن ياسين الهاشمي رفض ذلك المطلب[1]، وسعت العراق إلى تثبيت الحدود بينها وبين إيران كما كانت سنة 1914م، لكن إيران رفضت، واستمرت في اعتداءاتها على شط العرب فقامت العراق بتقديم شكوى في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1934م إلى عصبة الأمم[2]، لكن عصبة الأمم لم تتخذ أية تدابير لحل الخلاف بين البلدين، بل أصدرت قرارًا بوجوب قيام مفاوضات مباشرة بين البلدين، وتم تعيين البارون الإيطالي الويزي محكمًا في موضوع الخلاف ليعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين[3].

دارت المفاوضات بين الطرفين خلال سنة 1935م دون التوصل لحل مرضٍ؛ لذلك توقفت المفاوضات[4]، فكان لتوغل الجيوش الإيطالية في الحبشة أثر كبير في المفاوضات المباشرة بين العراق وإيران، وقام بكر صدقي[*] في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 1936م بانقلاب عسكري[**]، والذي كان معروفًا بتقربه لألمانيا، وإيطاليا، فانتهزت إيران فرصة البلبلة السياسية في العراق، وأرسلت وفدًا لاستئناف المفاوضات، أسفرت عن استسلام العراق للأطماع الإيرانية[5]، وتوصل الطرفان لاتفاق، ووقعت معـــاهدة الحـــدود، والبروتوكـــول الملحق بها في 4

---

(1) مظفر أمين، مها العمر: عهد الاستقلال الوطني الشكلي؛ العراق في التاريخ، دار الحرية، بغداد، 1983م، ص690.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، الأردن، 2009م، ص432؛ The Geographer office of the geographer bureau of intelligence research: Iran_ Iraq boundary, international boundary study, p5.

(3) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص73.

(4) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، الأردن، 2009م، ص432.

(*) بكر صدقي: هو عسكري وسياسي عراقي ولد عام 1885م، تعلم في بغداد والتحق بمدرسة أركان الحرب في استنبول، وشارك مع الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، ثم التحق بالجيش العربي في سوريا بعد الحرب، ثم بالجيش العراقي برتبة رئيس، ولقد قام في 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1936م بأول انقلاب عسكري عربي، لكن تم قتله عام 1937م علي يد أحد الجنود الأتراك من الموصل (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص234).

(**) انقلاب بكر صدقي: في صباح 29 (تشرين الأول) أكتوبر 1936م حلقت في سماء بغداد بعض الطائرات العراقية وألقت بمنشورات بإمضاء بكر صدقي خلاصة ما فيها هو أن الجيش العراقي نفذ صبره مما تعانيه البلاد، ويطلب من الملك اقالة وزارة ياسين الهاشمي، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان، فاستقال ياسين الهاشمي، وتألفت وزارة حكمت سليمان، وأمرت الوزارة الجديدة ياسين الهاشمي وبعض أنصاره بمغادرة العراق (خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1979م، ص64).

(5) خالد العزي: مرجع سابق، ص19.

تموز (يوليو) 1937م[1].

تضمنت معاهدة 1937م ست مواد، وألحق بها بروتوكول من خمس مواد، وأهم ما تضمنته المعاهدة:

1- يوافق الطرفان على اعتبار برتوكول الأستانة 1913م، ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لعام 1914م وثائق مشروعة، وأنهما ملزمان بمراعاتها[2].

2- بموجب المعاهدة وافقت العراق على أن يمر خط الحدود بطول 7.75 كم من شط العرب أمام عبدان مع السماح للسفن الحربية للبلدين بالدخول والخروج عبر مصب شط العرب إلى موانيها[3].

3- من أجل تثبيت المقاييس الجغرافية بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين المتعاقدين عددًا متساويًا منهم، وتقوم اللجنة بتثبيت المقاييس، وتدوين نتائج التثبيت في محضر يكون بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة جزءًا لا يتجزأ من المعاهدة[4].

يلاحظ أن معاهدة 1937م أعطت لإيران مكسبًا جديدًا، بالإضافة إلى ما كسبته في عام 1913م أمام مدينة المحمرة، بذلك أصبح لإيران منطقتان في شط العرب بطول 15 كم إحداهما أمام المحمرة على طول خط وسط مجرى الماء بطول 7.25 كم، والأخرى أمام عبدان على طول خط الثالوك[*] بطول 7.75 كم، أما الجزء الباقي من خط الحدود في شط العرب البالغ 94 كم فهو مياه وطنية عراقية[5].

بعد توقيع معاهدة الحدود بين العراق وإيران عام 1937م تم توقيع معاهدة صداقة بين العراق وإيران في 18 تموز (يوليو) 1937م[6]، لكن الشعب العراقي رفض تلك المعاهدة، ولم يقبل بالتنازلات، وجرت مظاهرات صاخبة في بغداد والبصرة احتجاجًا على قبول مجلس النواب

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص432.

(2) معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران (1937/7/4م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص211-212.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص58.

(4) معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران (1937/7/4م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص213؛ قاسم الدويكات: مرجع سابق، ص314.

(*) خط الثالوك: هو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر (سعد البزاز: الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوادث، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 1996م، ص175).

(5) بدر غيلان: مرجع سابق، ص28.

(6) معاهدة الصداقة بين المملكة العراقية وامبراطورية إيران (1937/7/18م)؛ الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، ص108.

العراقي المعاهدة، رغم ذلك تم إبرام المعاهدة في 20 حزيران (يونيو) 1938م، وتم تبادل الوثائق وإبلاغها لعصبة الأمم[1].

باشرت اللجنة أعمالها لتخطيط الحدود بين العراق وإيران في كانون الأول (ديسمبر) 1938م، حيث قامت بتنصيب دعائم الحدود فنصبت 68 دعامة، وثبتت 6 دعامات تثبيتًا نهائيًا، لكن أعمال اللجنة توقفت عام 1940م؛ بسبب طلب المندوب الإيراني تأجيل أعمالها، وبسبب قيام الحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، ولم يتم إكمال الجزء الباقي[2].

في أيار (مايو) 1949م عادت المفاوضات بين العراق وإيران، واقترحت إيران مشروع معاهدة لكن ذلك الاقتراح لم يلقَ الحماس الكامل لدى العراق، لكن بعد سنة ونصف تقدمت العراق باقتراح جديد تضمن السيادة الكاملة للعراق على شط العرب، وسلمته للسفارة الإيرانية في بغداد في تموز (يوليو) 1950م، إلا أن إيران رفضت الاقتراح[3]، لكن شاه إيران محمد رضا بهلوي[*] ظل ينتظر الفرصة السانحة للحصول على أكبر قدر من المكاسب الإقليمية على حساب العراق[4].

عام 1955م أُنشئ حلف بغداد[**] الذي ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان[5]، لم ينهِ انضمام العراق وإيران لحلف بغداد النزاعات بين الدولتين، وفي عام 1957م تم وضع مشروع

---

(1) محمد مهنا: مرجع سابق، ص389.

(2) جابر الراوي: مرجع سابق، ص70.

(3) مركز الدراسات والأبحاث: العلاقات العراقية الإيرانية من 1848– 1980م؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص129–130.

(*) محمد رضا بهلوي: ولد عام 1919م، تعلم بسويسرا، وبالكلية الحربية بطهران، تزوج عام 1939م من الأميرة فوزية ابنة الملك فؤاد الأول، لكنه طلقها عام 1949م، تولى عرش إيران بعد تنازل والده عن الحكم عام 1941م، وظل يحكم إيران حتى عام 1979م (الموسوعة العربية الميسرة: مرجع سابق، ج2، ص1660).

(4) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص79.

(**) حلف بغداد: هو عبارة عن اتفاقية تعاون عسكرية أُبرمت في شباط 1955م، بين العراق وتركيا بتأييد من الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم انضم للحلف باكستان، وإيران في نفس العام، وكان مقره في بغداد، كان هدف الغرب من الحلف منع انتشار النفوذ السوفيتي، والشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية، لكن أبدت العراق استياءً شديدًا من ذلك الحلف لذلك انسحبت منه عام 1959م، وبعدها انتقل مقر الحلف إلى أنقرة، وتغير اسمه إلى حلف المعاهدة المركزية، وبعد الإطاحة بحكم شاه إيران 1979م انسحبت إيران من الحلف، ثم تبعتها باكستان وتركيا، وبذلك انتهى الحلف (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص177).

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص58؛ محمود شاكر: موطن الشعوب الإسلامية في آسيا، إيران، المكتب الإسلامي، ص63.

اتفاق من أجل إدارة الملاحة في شط العرب، وتشكيل لجنة لرسم الحدود من جديد، لكن ذلك المشروع لم يَر النور؛ لأنه انتهى أثر قيام ثورة 14 تموز (يوليو) 1958م، التي انهت الحكم الملكي في العراق[1].

شهدت العلاقات العراقية الإيرانية توترًا شديدًا بعد قيام الجمهورية العراقية عام 1958م، بلغت حدة التوتر بينهما ذروتها عام 1959م، وتبادل كل من شاه إيران محمد رضا بهلوي، الرئيس وعبد الكريم قاسم الاتهامات والتهديدات، اتهم كلٌ منهما الأخر بإثارة مشاكل الحدود[2] مما أدى لمحاولة إلغاء إيران معاهدة 1937م، ثم قامت إيران بحشد قواتها على الحدود، وعلى ضفاف شط العرب، ولم ينتهِ الأمر في الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية مع استمرار المفاوضات من عام (1960–1966م)، فقد عجزت الأمم المتحدة عن إيجاد حل للخلافات بين العراق وإيران، وعندما قامت ثورة 17 تموز (يوليو) 1968م في العراق طرحت إيران مشروع اتفاقية بديلة لمعاهدة 1937م لكنها لم تنجح[3]؛ لذلك أعلنت إيران في 19 نيسان (أبريل) 1969م إلغاء معاهدة الحدود لعام 1937م من طرف واحد[4]، ثم أخذت تهدد إلى باللجوء للقوة إن لم تتحقق مطالبها[5].

استندت إيران في إلغاء معاهدة 1937م إلى عدة حجج منها أنها تنكر صحة وثائق الحدود المعقودة بينها وبين الدولة العثمانية، وتعد معاهدة أرضروم الثانية 1847م، وبروتوكول الأستانة 1913م، معاهدات باطلة على الرغم من أنها اعترفت بصحتها كوثائق شرعية، وملزمة

---

(1) مركز الدراسات والأبحاث: العلاقات العراقية الإيرانية من 1848– 1980م؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص130.

(2) نوري العاني وأخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958–1963م، ج2، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2000م، ص162.

(3) حسيب العبيد: العراق ودول الجوار، ص28–29؛ عبد المالك التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999م، ص142.

(4) حديث صحفي للركن الأول عدنان خير الله نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية وملابساتها السياسية (1980/10/26م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص747؛ كلمة الرئيس أحمد حسن البكر في المؤتمر الثالث للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية (20/ 5/ 1969م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص107؛ Hossein Amirsadeghi: The Security of The Persian Gulf, The Library Cataloging British library, 1981, p210.

(5) عبد الله الغريب: وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، ط4، 1984م، ص306؛ خطاب الرئيس أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة 17 تموز (16/ 7/ 1970م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص215.

بموجب المادة الأولى من معاهدة الحدود 1937م، كما أن إيران ادعت أن الحكومة العراقية لم تنفذ التزاماتها بموجب اتفاقية 1937م بما يخص شط العرب، على الرغم من أن العراق لم تتجاهل أحكام المعاهدة بل احترمتها، ونفذت أحكامها[1].

استندت إيران إلى نظرية قانونية عندما قامت بإلغاء اتفاقية 1937م، وهي نظرية تغير الظروف، وتجاهلت إيران نظرية العقد شريعة المتعاقدين[2].

إن توقيع الاتفاقيات، ونقضها هي حالة موروثة في العقل الإيراني، ففي زمن الدولة العثمانية قام الفارسيون بنقض معاهدات الحدود التي كانت تعقد بينهم، وظلت إيران متبعة السياسة نفسها في نقض المعاهدات مع العراق، فكانت دائمًا تعلن عدم التزامها بالاتفاقيات، وتقوم بنقضها من طرف واحد[3].

مما سبق يتضح أن إيران ظلت تطمع بالحصول على أكبر قدر من المكاسب على حساب العراق، وظلت تثير المشاكل الحدودية بينها وبين العراق، ما دفعها لاحتلال عربستان عام 1925م، أيضًا أخذت تطالب بتقسيم شط العرب، أمام تلك الظروف تم عقد معاهدة 1937م بين العراق وإيران حصلت بموجبها على مكاسب في شط العرب، لكن إيران لم تكتفِ بما حصلت عليه من مكاسب، خاصة، وأنها تطمع بالسيطرة الكاملة على شط العرب؛ لذلك استمرت بإثارة المشاكل على الحدود، وحاولت تحقيق مكاسب على حساب العراق، وعندما لم تنجح قامت عام 1969م بإلغاء اتفاقية 1937م؛ لأنها كانت تطمع بالحصول على مكاسب أكبر على حساب العراق بموجب اتفاقية جديدة بينها وبين العراق.

سابعًا: اتفاقية الجزائر 1975م:

بعد ثورة 17 تموز (يوليو) 1968م تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي(*) مسؤولية الحكم في العراق، ومنذ ذلك الوقت بدأت إيران تشتد في عدائها، وعدوانها على العراق

(1) جابر الراوي: مرجع سابق، ص74–76.

(2) المفاوضات العراقية الإيرانية– شط العرب النقطة الأكثر تعقيدًا في ملفات السلام بين البلدين؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص26.

(3) دائرة الاعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، ط2، 1983م، ص37–40.

(*) حزب البعث العربي الاشتراكي: أسسه ميشيل عفلق، وأخذ شكل تنظيم عام 1942م، لكنه تأسس بشكل رسمي وانطلق بشكل عملي نضالي وتنظيم حزبي كامل في إبريل 1947م، حمل الحزب اسم البعث العربي في بداية الأمر لكن بعد أن انضم إليه الحزب الاشتراكي العربي برئاسة أكرم الحوراني أصبح اسمه حزب البعث العربي الاشتراكي، أُسست له عدة فروع في الوطن العربي (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج2، ص260).

بطريقة تهدف إلى تقييد حركة العراق؛ لمنعها من الاندفاع بإمكاناتها نحو الساحة القومية العربية[1].

حاولت إيران الدخول في مفاوضات مع العراق لعقد اتفاقية معها تحل محل اتفاقية 1937م لكنها لم تنجح[2] لذلك أعلنت إيران في 19 نيسان (أبريل) 1969م إلغاء معاهدة 1937م، وبعدها استمرت في انكار التزاماتها الدولية، وخرقها لسيادة العراق، ومارست تدخلًا سافرًا في الشؤون الداخلية في العراق بكل الوسائل، فتأزم الوضع إلى حد ارتكاب القوات الإيرانية العدوان المسلح ضد بعض المناطق الحدودية[3]؛ ما أدى لتصاعد الموقف بين الدولتين في الوقت الذي كانت إيران تنفذ فيه برنامجًا ضخمًا للتسليح في سياق محاولتها للسيطرة على المنطقة، ولعب دور الشرطي فيها[4].

زادت حدة الخلافات بين البلدين، فقامت إيران بمساعدة الأكراد[*] ضد الحكومة العراقية، في المقابل كانت العراق تثير عرب عربستان (خوزستان) ضد الحكومة الإيرانية[5]، فأدت الخلافات بين البلدين لقيام حرب استنزاف بينهم على طول خط الحدود بدأت منذ إلغاء اتفاقية 1937م، وازدادت الصدامات، والتوترات بين العراق وإيران عام 1972م[6] بعد احتلال إيران للجزر العربية طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى عام 1971م[7]، واستمرت الصدامات والتوترات حتى انفجرت الاشتباكات بين الدولتين في شباط (فبراير) 1974م[8].

---

(1) خالد العزي: مرجع سابق، ص21.

(2) بدر غيلان: مرجع سابق، ص33.

(3) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص267.

(4) عبد الرحمن الدليمي: مرجع سابق، ص205.

(*) الأكراد: هم سكان منطقة كردستان المكونة من ثلاثة أقسام، القسم الأول يشكل الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا، والقسم الثاني يشكل القسم الشمالي الشرقي من العراق، والقسم الثالث يشكل غربي أرمينيا، وغربي إيران، أصل الأكراد العرقي غير واضح لكنهم مسلمون، ومعظمهم من السنة (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص342).

(5) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة: نبيه الجزائري، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م، ص24.

(6) محمد سالم: العراق ما جرى واحتمالات المستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003م، ص72.

(7) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص58.

(8) محمد مهنا: مرجع سابق، ص390.

تم استنفاذ طاقة العراق طول الأعوام من 1972-1975م، وهي أعوام بالغة الأهمية في الصراع العربي الإسرائيلي [1]، لأن حرب أكتوبر اندلعت عام 1973م[*] مع إسرائيل، وكانت العراق ترى أنها لا بد من أن تشارك في الحرب[**]، وفي ذلك الوقت كانت قوات العراق تقف محتشدة على الجبهة الشرقية تحسبًا من العدوان الإيراني على أراضي العراق، ولكي توفر العراق الظروف الملائمة لمشاركتها في حرب أكتوبر أبدت استعدادها لحل مشاكلها مع إيران بالطرق السلمية[2].

تأزمت العلاقات بين العراق وإيران، بشكل كبير لذلك قدمت العراق في 22 شباط (فبراير) 1974م من خلال مندوبها الدائم في الأمم المتحدة[***] تقريرًا يلفت نظر مجلس الأمن الدولي بخطورة الوضع القائم على طول الحدود بين الدولتين، وأعربت العراق عن رغبتها في إجراء مفاوضات لحل الخلافات سلميًا[3].

اتخذ مجلس الأمن في 28 شباط (فبراير) 1974م توصية طلب فيها من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل شخصي له يتولى دراسة المشكلة من موقعها، لتقديم تقرير له حول الوضع؛ لذا قام السفير المكسيكي "ويكمان مونيوز" بعدة زيارات لبغداد، وطهران، واطلع على

(1) حسن نافعة: التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي؛ شؤون فلسطينية، ع168-169، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، آذار- نيسان، 1987م، ص33.

(*) حرب أكتوبر: هي الحرب التي شنتها مصر، وسوريا ضد إسرائيل في 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1973م، وانضمت العراق، والعديد من الدول العربية إلى جانب القوات المصرية، والقوات السورية، وفرضت الدول العربية المنتجة للنفط حظرًا استمر عدة شهور على تصدير النفط إلى كل الدول المؤيدة لإسرائيل، وعلى رأسها أمريكا، وانتهت الحرب دون أن تحقق نصرًا عربيًا كاملًا، إلا أنها كانت نصرا معنويًا كبيرًا (نجاة محاسيس: مرجع سابق، ص138-139).

(**) كانت العراق هي الدولة العربية الوحيدة التي لا تربطها حدود جغرافية مع إسرائيل، لكن رغم ذلك شاركت في جميع الحروب العربية ضد إسرائيل بدءًا من حرب 1948م، ومرورًا بحرب 1967م، وانتهاء بحرب 1973م (داخل جريو: العراق في سنواته الصعبة، دار دجلة، ط1، 2013م، ص239).

(2) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص222-223.

(***) الأمم المتحدة: هي منظمة دولية أُنشأت بعد الحرب العالمية الثانية بتاريخ 24 أكتوبر (تشرين الأول) 1945م، تعمل تلك المنظمة على حفظ السلام في العالم، وتنتمي إليها الدول المستقلة في جميع أنحاء العالم، يوجد مقرها في نيويورك، ولها ست فروع رئيسية هي: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والأمانة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الوصاية (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج1، ص88- 89).

(3) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص82-83.

وجهات النظر لكلا الطرفين، ثم عاد لنيويورك وقدم تقريرًا للأمين العام في 16 أذار (مارس) 1974م، **وتبين من التقرير أن الطرفين قد اتفقا على النقاط التالية:**

1- يلتزم كلا الطرفين بقرار إيقاف إطلاق النار.

2- يلتزم كلا الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود.

3- يلتزم كلا الطرفين بتهيئة جو مناسب للبدء في المفاوضات(1).

كان شاه إيران محمد رضا قد لمح في عام 1974م بوجود استعداد لديه لعقد صفقة مع العراق، إلا أن بداية المسألة ظهرت في الرباط في تشرين الأول (أكتوبر) 1974م، عندما كشف صدام حسين(*) الذي حضر القمة ممثلًا عن العراق عن نيته لكل من مصر والجزائر بوجود إمكانية عقد اتفاقية جديدة مع إيران تحل محل اتفاقية 1937م التي ألغتها إيران من جانب واحد، وبوساطة من مصر والجزائر(2).

في أثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) (**) في الجزائر في أذار (مارس) 1975م قام الرئيس الجزائري هواري بومدين(***) بمبادرة ناجحة لحل الخلافات العراقية الإيرانية، فقام بتاريخ 6 أذار(مارس) 1975م بجمع صدام حسين نائب

---

(1) خالد العزي: مرجع سابق، ص 64-67.

(*) صدام حسين: ولد في العراق عام 1937م، انتقل وهو في العاشرة إلى تكريت للدراسة، عُرف بميوله الوطنية، انضم عام 1956م لحزب البعث العربي الاشتراكي، وشارك في ثورة 1968م، بعدها أصبح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وفي عام 1979م أصبح رئيسًا للعراق (عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب، دار أسامة، الأردن، ط1، 2003م، ص177).

(2) موسى علي: القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2001م، ص69.

(**) الأوبك: هي منظمة البلدان المصدرة للنفط، أعلن عن تأسيسها في بغداد عام 1960م، واختيرت جنيف مقرًا لها، وكانت تضم العراق، والكويت، والسعودية، وفنزويلا، وهم الأعضاء المؤسسون، ثم انضمت إليها قطر، وليبيا، وأندونيسيا، وأبو ظبي، والجزائر، ونيجيريا، والأكوادور، والغابون (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص379).

(***) هواري بومدين: اسمه الحقيقي محمد إبراهيم أبو خروب، ولد عام 1925م في بلدة هيلوبوليس، دخل في السادسة من عمره المدرسة الابتدائية الفرنسية، واستطاع أن يكمل دراسته، ولقد ذهب للدراسة في الأزهر الشريف في مصر عام 1951م، وعرف بنشاطه النضالي في القاهرة، وفي عام 1965م قاد انقلابًا عسكريًا ضد بن بلة، فنحاه عن رئاسة الجمهورية ليصبح هواري بومدين ثاني رئيس للجمهورية الجزائرية، أصيب أخر حياته بمرض العضال مما أجبره عن التوقف عن ممارسة مهام الرئاسة، وتوفى عام 1978م (عبد الفتاح أبو عيشة: مرجع سابق، ص345-346).

رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق، مع شاه إيران محمد رضا بهلوي[1]، وتم الاتفاق على أن تجري المباحثات حول قضيتين أساسيتين هما:

1- إنهاء المساعدة الإيرانية للأكراد.

2- تخطيط الحدود البرية، والنهرية للبلدين بشكل نهائي[2].

جرت محادثات مطولة بحضور الرئيس الجزائري هواري بومدين للتوصل إلى حل دائم ونهائي لجميع المشاكل القائمة بين البلدين، وانطلاقًا من مبدأ حسن الجوار، وتطبيقًا لمبادئ سلامة تراب الوطن، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الجانبين تم الاتفاق بينهما على المبادئ التالية[3]:

1- إجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءً على بروتوكول الأستانة 1913م، ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام 1914م.

2- تحديد حدودهما النهرية حسب خط الثالوك[4].

3- يعيد الطرفان الأمن والثقة المتبادلة على طول حدودهما المشتركة، ويلتزمان بإجراء رقابة مشددة وفعالة على حدودهما، وذلك من أجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت[5].

4- اعتبار الترتيبات المشار إليها كعناصر لا تتجزأ لحل شامل، وبالتالي فإن أي مساس بإحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر، وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس الجزائري هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الأخوية من أجل تطبيق تلك القرارات[6].

---

(1) البلاغ المشترك العراقي الإيراني (6-7/ 3/ 1975م)؛ الوثائق العربية، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، بيروت، 1975م، ص126؛ Spencer Tucker, Pirscilla Roberts: The Encyclopedia of The Arab_ Israeli Conflict, Apolitical, Social, and Military History, United States of America, 2008, p80.

(2) رياض الريس: مرجع سابق، ص77؛ أحمد شقليه: جغرافية العالم الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1985، ص196.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص85-86.

(4)Spencer Tucker, Pirscilla Roberts: op-cit, p80.

(5) سعد البزاز: مرجع سابق، ص175؛ النص الكامل للخطاب الذي ألقاه صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص269.

(6) نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة 1975م؛ الصراع العربي الفارسي، ص229-230؛ البلاغ المشترك العراقي الإيراني (6-7/ 3/ 1975م)؛ الوثائق العربية، ص126.

تنفيذًا للاتفاق اجتمع في طهران وزير خارجية العراق سعدون حمادي [*]، ووزير خارجية إيران عباس علي خلعتبري[**]، بحضور وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة[***]، وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية تقوم الأولى بتخطيط الحدود وفقًا لبروتوكول الأستانة 1913م، ومحاضر جلسات لجنة الحدود عام 1914م، أما اللجنة الثانية وتقوم بتحديد الحدود المائية بين البلدين على أساس خط الثالوك، وتقوم اللجنة الثالثة بمهمة الرقابة على الحدود، ومنع التسلل، وأعمال التخريب[1]، وتم في 13 حزيران (يونيو) 1975م توقيع معاهدة الحدود الدولية، وحسن الجوار إضافة إلى بروتوكولاتها الثلاثة، وملحقاتها[2].

تضمنت المعاهدة ثماني مواد، وثلاثة بروتوكولات، وأهم ما جاء فيها:

1- يتعهد الطرفان بممارسة رقابة صارمة، وفعَّالة على الحدود؛ لوقف كل تسلل ذي طابعٍ تخريبي[3].

2- يتبع خط الحدود في شط العرب (الثالوك)؛ أي خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من المنطقة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر.

(*) سعدون حمادي: سياسي عراقي ولد في كربلاء عام 1930م، تلقى دراساته العليا في الجامعة الأمريكية ببيروت، أثناء دراسته انضم لحزب البعث، عُين وزيرًا للإصلاح الزراعي في أول وزارة تشكلت بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم عام 1963م، في نهاية عام 1969م عُين وزير للنفط والمعادن، وفي عام 1974م أصبح وزيرًا للخارجية، شغل لفترة وجيزة منصب رئيس الوزراء بعد حرب الخليج الثانية (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص240-241).

(**) عباس علي خلعتبري: هو سياسي ودبلوماسي إيراني ولد عام 1912م، حائز على شهادة دكتوراه من جامعة باريس، شغل مناصب دبلوماسية في باريس وبولونيا وبوخارست، تولى أيضًا منصب وزير الخارجية الإيرانية، وأمين عام حلف السنتو، ورئيس وفد إيران لدى الأمم المتحدة، ولقد لجأ إلى الخارج عام 1979م بعد سقوط نظام الشاه (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص219).

(***) عبد العزيز بوتفليقة: ولد في تلمسان عام 1937م، ولقد دخل الحياة السياسية وهو طالب في الثانوية في المغرب من خلال اتصاله بحزب الاستقلال، وفي عام 1963م بعد مقتل محمد خميس تم اختيار عبد العزيز أبو تفليقة ليحل محله في وزارة الخارجية، عمل بنشاط في المؤتمرات والمجالس الدولية، وفي عام 1999م أصبح رئيسًا للجمهورية الجزائرية (عبد الفتاح أبو عيشة: مرجع سابق، ص202).

(1) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص84؛ جابر الراوي: مرجع سابق، ص87.

(2) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص 270.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص90.

3- تتمتع السفن التجارية، والحكومية، والعسكرية للطرفين المتعاقدين بحرية الملاحة في شط العرب[1].

4- أكدت المعاهدة أن خط الحدود البري، والنهري مما لا يجوز المساس به، وأنه دائم، ونهائي، أيضًا شددت المعاهدة على ضرورة حل الخلافات عن طريق المفاوضات، أو اللجوء إلى التحكيم، والمحاكم ويكون حكم المحاكم ملزم للطرفين[2].

اعتبرت العراق أن اتفاقية الجزائر قرارٌ شجاعٌ، ووطنيٌ، وقوميٌ، كما اعتبرت أن الشجاعة لا يعبر عنها بالبندقية والسيف فقط، وإنما يعبر عنها بالقرار السياسي الشجاع للدفاع عن الشعب والأمة، والحفاظ على السيادة؛ لذلك اعتبرت أن اتفاقية الجزائر أنقذت العراق من مخاطر جدية كانت تهدد وحدتها وأمنها ومستقبلها، ولم تكن استسلامًا بل كانت انتصارًا عظيمًا[3].

أنهت اتفاقية الجزائر حالة النزاع بين العراق وإيران، فإيران توقفت عن دعم الأكراد، كما توقفت العراق عن إثارة الاضطرابات في عربستان[4]، بعدها بدأ الجانب الإيراني باستثمار البند الخاص بشط العرب، فتشكلت لجان مشتركة لوضع دعامات الحدود بين البلدين، وقطع الطرفان أشواطًا في العمل حتى أواخر عام 1978م، ففي أواخر عام 1978م، وبينما كانت فرق العمل المشتركة بين العراق وإيران تعمل على إنجاز مهمتها في إكمال دعائم ترسيم الحدود تدهورت الأوضاع في إيران، وبرز دور المعارضة ضد الشاه[5]؛ لذلك لم تقم إيران بتسليم الأراضي العراقية للعراق؛ بسبب الأوضاع الداخلية في إيران، والتي أدت إلى خلع الشاه محمد رضا بهلوي، ورفض النظام الإيراني الجديد بزعامة آية الله الخميني إعادة الأراضي إلى العراق[6]، واستمرت إيران تحتل أجزاء من الأراضي العراقية في منطقة زين القوس، وسيف سعد، وغيرهما من الأراضي[7].

---

(1) نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة 1975م؛ الصراع العربي الفارسي، ص234-235.

(2) عبد الرحمن الدليمي: مرجع سابق، ص205.

(3) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص224.

(4) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص24.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص75.

(6) جابر الراوي: مرجع سابق، ص94.

(7) خالد العزي: مرجع سابق، ص22.

لم تشر اتفاقية الجزائر إلى مطالبة العراق الحكومة الإيرانية بإعادة الجزر العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وإعادتها للإمارات العربية المتحدة[1]، لكنها أيضًا لم تشر إلى تراجع العراق عن مطالبتها بالجزر العربية[2].

مما سبق يتضح أن إيران كانت دائمًا تثير المشاكل على الحدود العراقية لتضع العراق امام الأمر الواقع، وتحصل منها على تنازلات، وذلك ما حدث في اتفاقية الجزائر، فقد تنازلت العراق لإيران عن نصف شط العرب، وهو مكسب كبير جدًا حاولت إيران استغلاله، رغم ذلك التنازل من العراق إلا أن الرئيس صدام حسين اعتبره انتصارًا، لكن الحقيقة أن من انتصر في تلك الاتفاقية هي إيران، وليست العراق، بل إن العراق خضعت للمطالب الإيرانية، وخسرت نصف شط العرب، وبعد فترة تغيرت أحوال إيران، وقامت الثورة ضد الشاه، ولم تقم إيران بتسليم العراق أراضيها.

---

(1) فاضل رسول: مرجع سابق، ص22.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص129.

المبحث الثاني

أوضاع العراق وإيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية

أولًا: أوضاع العراق قبيل الحرب العراقية الإيرانية:

1- ثورة 1958م وقيام الجمهورية العراقية.
2- ثانيًا: ثورة 8 شباط 1963م.
3- ثالثًا: ثورة 1968م.
4- رابعًا: العراق في مطلع عهد الرئيس صدام حسين.

ثانيًا: أوضاع إيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية:

1- أوضاع إيران منذ تولي محمد رضا الحكم حتى بداية حكم مصدق (1941-1951م).
2- ثانيًا: أوضاع إيران من فترة حكم مصدق حتى اعلان الشاه الثورة البيضاء (1951-1963م).
3- ثالثًا: أوضاع إيران منذ اعلان الثورة البيضاء حتى بداية الثورة الإسلامية (1963-1977م).

تمهيد:

قام العراقيون عام 1958م بثورة أدت إلى إلغاء النظام الملكي، وقيام الجمهورية العراقية، لكن تلك الثورة انحرفت عن مسيرتها؛ مما أدى لوقوع ثورة 1963م، لكنها لم تحقق أي إنجازات، فقام حزب البعث بثورة عام 1968م، أصبح بعدها أحمد حسن البكر رئيسًا للعراق، وبقي يحكم العراق حتى عام 1979م عندما تنازل عن الحكم لصدام حسين.

وصل محمد رضا عام 1941م إلى الحكم في إيران، عندما تنازل له والده عن العرش، وحكم محمد رضا الشعب الإيراني بطريقة ديكتاتورية، مما أدى لاحتجاج الناس عليه، لكنه أعلن الثورة البيضاء عام 1963م، إلا أن رجال الدين رفضوا تلك الثورة، وكان على رأسهم الخميني الذي تم نفيه عام 1964م، لكن الشعب عاد للثورة على سياسة الشاه في السبعينات، واستمرت الثورة على سياسة الشاه حتى زادت المظاهرات عام 1977م لتتحول إلى ثورة لم يستطع الشاه الوقوف بوجهها.

أولًا: أوضاع العراق قبيل الحرب العراقية الإيرانية:

1) ثورة 1958م وقيام الجمهورية العراقية:

شهدت العراق أول انقلاب عسكري عام 1936م قاده الفريق بكر صدقي، لكن ذلك الانقلاب انتهى بعد فترة قصيرة اثر اغتيال بكر صدقي في مدينة الموصل، ثم وقع الانقلاب الثاني عام 1941م الذي عُرف بحركة رشيد عالي الكيلاني، لكن ذلك الانقلاب انتهى بفرار رشيد عالي الكيلاني إلى إيران(1).

تميز الوضع العالمي في مطلع الخمسينات بتعاظم حركة التحرر الوطني؛ لأن الحركة الثورية العربية نمت، وأصبحت أكثر نضوجًا ضد الاستعمار، وتأثر الشعب العراقي بالحركة الثورية في الأقطار العربية، خاصة في مصر، وسوريا، ففي سوريا حدثت سلسلة انقلابات، أما مصر قامت عام 1951م بإلغاء معاهدة 1936م وكان لانتصار الشعب المصري في ثورة 23 يوليو 1952م والقضاء على النظام الملكي أثر كبير على الأوضاع في العراق(2).

تم التخطيط لثورة 1958م من مجموعة صغيرة، ولم يكن هناك أي تدخل خارجي(3)، وضع الثوار عدة أهداف أرادوا تحقيقها، أهمها:

---

(1) داخل جريو: مرجع سابق، ص117-118.

(2) سعاد خيري: من تاريخ الحركة الثورية في العراق ثورة 14 تموز، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1980، ص36-37.

(3) نص الحديث الذي دار بين المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط روبرت مرفي وقادة ثورة 14 تموز 1958م (1958/8/2م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ص73.

1- الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لرفع مستوى المعيشة.

2- سياسة صداقة محايدة مع الأقطار كافة، وتعاون وثيق مع الدول العربية كافة، وخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة[1].

3- الخروج من حلف بغداد.

4- مقاومة التدخل الأجنبي الاستعماري.

5- إطلاق الحريات السياسية.

6- إسقاط النظام الملكي، وإقامة النظام الجمهوري على أساس الديمقراطية البرلمانية؛ لضمان الحرية، ولتحقيق المصالح الوطنية[2].

في الصباح الباكر من يوم 14 تموز 1958م تمكنت إحدى تشكيلات الجيش العراقي (نواة المشاة العشرين) من إسقاط النظام الملكي العراقي[3] حيث أفاق الشعب العراقي صباح يوم 14 تموز 1958م على نداء من إذاعة الجمهورية العراقية تعلن قيام الجمهورية العراقية[4] والإعلان عن حكومة جديدة يترأسها العميد عبد الكريم قاسم كرئيس للوزراء[5]، وتم تعيين عبد السلام عارف نائبًا له[6].

بعد نجاح ثورة 1958م تم قتل الملك فيصل الثاني، ورئيس وزرائه نوري السعيد[7]، ثم خرجت العراق من حلف بغداد، ورغم نجاح الثورة إلا أنها انحرفت عن مسارها، وعجزت عن القيام بمهامها[8]، ودارت خلافات بين اللواء عبد الكريم قاسم، واللواء عبد السلام عارف، فاستغل

---

(1) نص البرقية التي أرسلها السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع في العراق والحكومة الثورية الجديدة (1958/8/19م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ص75.

(2) سعاد خيري: مرجع سابق، ص84-91.

(3) وليد الأعظمي: ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق، دراسة موثقة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام 1958م، المكتبة العالمية، بغداد، ط1، 1989م، ص9.

(4) بيان الثورة الأول (1958/7/14م)؛ من تاريخ الحركة الثورية في العراق، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1980م، ص95.

(5) نص البرقية التي وجهها السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية (1958/7/14م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، ص14.

(6) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص909.

(7) بيار سالينجر، أريك لوران: حرب الخليج الملف السري، دار أزال، بيروت، ط1، 1991م، ص24.

(8) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة السابع عشر من تموز (1970/7/16م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص203.

الحزب الشيوعي(*) تلك الخلافات، وأصبحوا سندًا رئيسيًا لعبد الكريم قاسم، وأصبح الحزب الشيوعي القوة الأساسية في نظام الحكم(1)، وبذلك دخلت العراق بحالة من عدم الاستقرار، لذلك أصدر عبد الكريم قاسم حكمًا بالإعدام على بعض ضباط الجيش المناوئين لحكمه، مما جعل حزب البعث يقرر التخلص من قاسم، فقام صدام حسين بإطلاق النار على موكب قاسم في شارع الرشيد ببغداد يوم 7 أكتوبر 1959م، لكن المحاولة باءت بالفشل(2)، رغم أن محاولة اغتيال قاسم باءت بالفشل إلا أنه أصيب بجراح بالغة(3).

2) ثورة 8 شباط (فبراير) 1963م:

مارس عبد الكريم قاسم خلال سنوات حكمه الخمس أبشع أنواع التنكيل والإرهاب، وشهدت العراق في الأسابيع الأخيرة من فترة حكم عبد الكريم قاسم أعنف أشكال الاضطهاد، والإرهاب ضد الشعب العراقي(4)، حيث استعان قاسم بالحزب الشيوعي العراقي للتخلص من رجال ثورة 14 تموز 1958م من خلال زجهم في السجون، وقام بتصفية العناصر القومية في العراق، وعانت العراق في عهد قاسم من المجازر خاصة مناطق الموصل(**)، وكركوك(***)، وأم الطبول، كما قام عبد الكريم قاسم بصرف الملايين على المظاهرات الشيوعية التي كانت تخرج لتأييده، وبالتالي كان عبد الكريم قاسم عاجزًا عن إشاعة الأمن والاستقرار في البلاد، وفوجئ

(*) الحزب الشيوعي: نشأت الحركة الشيوعية في العراق عام 1934م، ففي 31 آذار 1934م اجتمع ممثلون عن الحلقات الماركسية في بغداد وأعلنوا عن تشكيل لجنة مكافحة الاستعمار والاستغلال، وانتخبوا عاصم فليح أمينًا عامًا لهم، وفي عام 1935م غيرت اللجنة اسمها فأصبحت الحزب الشيوعي العراقي، عرف الحزب الشيوعي نموًا ملحوظًا خلال الفترة 1941- 1947م، أيضًا دعم الشيوعيون عبد الكريم قاسم بعد ثورة 1958م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص144-146).

(1) مركز الأهرام: حرب الخليج، مصر، ط1، 1992م، ص230.

(2) عبود عبود: صدام حسين، دار الفاروق، مصر، ط1، 2003م، ص؛ وليامسون موراي، روبرت. هـ. سكايلز جونيور: حرب العراق تأريخ عسكري ميداني يومي، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص31-32.

(3) صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م، ص273.

(4) بيان من حركة القوميين العرب حول ثورة 14 رمضان (1963/2/10م)؛ الوثائق العربية، ص 26.

(**) قامت في الموصل ثورة في آذار 1959م بقيادة العميد عبد الوهاب الشواف ضد حكم عبد الكريم سابق، لكن عبد الكريم قاسم استطاع اخماد تلك الثورة بمساعدة الشيوعيين (مير بصري: أعلام السياسة في العراق الحديث، دار رياض الريس، ص242).

(***) كركوك: هي مدينة عراقية تقع في الشمال عند أطراف كردستان العراق الجنوبية، بين الموصل وبغداد، يسكنها عرب، وتركمان، وأكراد، وتعد كركوك مصفاة مهمة لتكرير النفط، ومنها تتفرع أنابيب لنقل النفط إلى تركيا، وسوريا، ولبنان (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص222).

قاسم وأعوانه في الثامن من شباط (فبراير) 1963م بثورة قام بها الجيش، والشعب للتخلص من حكمه، لكن الشيوعيين قاموا بمحاربتهم[1].

حرض الشيوعيون الشعب العراقي ضد الثورة، وشجعوهم على حمل السلاح، ومساندة قاسم، وقتل كل من يتصدى لهم بدون رحمة[2]، واعتبروا أن القائمين على الثورة خونة لا بد من الوقوف في وجههم من أجل صيانة الاستقلال، وصيانة الديمقراطية[3].

رغم مقاومة الشيوعيين لثورة 8 شباط، إلا أن الثورة استطاعت قطع الطريق على العناصر المعادية والوقوف بوجههم[4]، وإبعادهم في أقل من نصف ساعة، وتحطيم مؤامرتهم في التخلص من الثورة[5]، تم إلقاء القبض على عبد الكريم قاسم ومعه عباس المهداوي، وطه الشيخ، وأحمد كنعان، وخليل حداد، وتم تشكل مجلس عرفي لمحاكمتهم، أصدر الحكم عليهم بالإعدام رميًا بالرصاص، وتم تنفيذ الحكم بحقهم[6].

تم القضاء على حكم قاسم، ثم أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة[7] أن ثورة 1963م استمرار لمسيرة ثورة 14 تموز 1958م؛ لذا لا بد من تحقيق وحدة الشعب الوطنية، والمشاركة الجماهيرية في الحكم، واستكمال الوحدة العربية، للعمل على استرجاع فلسطين المحتلة[8].

قررت الثورة أن تسير سياستها الخارجية ضمن عدة مبادئ أهمها:

1- احترام ميثاق هيئة الأمم، أيضًا دعم المنظمات الدولية المنبثقة عنها في جهودها للمحافظة على السلام العالمي، وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي.

2- عدم الانحياز بين المعسكرات الدولية المتصارعة، وإبعاد رياح الحرب الباردة[*] عن المنطقة العربية، ومقاومة سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية.

---

(1) خطاب اللواء أحمد حسن البكر بمناسبة العيد الخامس لثورة 14 تموز (1963/7/14م)؛ الوثائق العربية، ص574-575.

(2) بيان من السفارة العراقية في بيروت يوضح موقف العراق من الشيوعيين (1963/3/13م)؛ الوثائق العربية، ص44.

(3) منشورات للحزب الشيوعي العراقي يدعو فيه الشعب لمقاومة ثورة 14 رمضان (1963/2/8م)؛ الوثائق العربية، ص24-25.

(4) بيان من حركة القوميين العرب حول ثورة 14 رمضان (1963/2/10م)؛ الوثائق العربية، ص 26.

(5) خطاب اللواء أحمد حسن البكر بمناسبة العيد الخامس لثورة 14 تموز (1963/7/14م)؛ الوثائق العربية، ص575.

(6) بلاغ من الحاكم العسكري العام في العراق يعلن فيه تنفيذ حكم الإعدام بالفريق عبد الكريم قاسم (1963/2/9)؛ الوثائق العربية، ص25.

(7) انظر ملحق رقم (4)، ص282.

(8) البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق (1963/2/8م)؛ الوثائق العربية، ص24.

(*) الحرب الباردة: هي حالة من الصراع تمنع الأطراف من اللجوء للسلاح ضد بعضها، بلغت الحرب الباردة ذروتها بين المعسكر الغربي الذي ترأسته الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي الذي ترأسه الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص186).

3- احترام المواثيق والمعاهدات، والاتفاقات الدولية العادلة التي تقوم على أساس التكافؤ، والمنافع المتبادلة بين الدول[1].

بعد نجاح الثورة تم تعيين عبد السلام عارف رئيسًا للجمهورية العراقية، وأحمد حسن البكر رئيسًا للوزراء، وصالح علي السعدي[*] نائبًا لرئيس الوزراء، وطالب شبيب وزيرًا للخارجية[2].

كانت ثورة 1963م أمل الشعب العراقي، ولكن تلك الثورة بدت وكأنها لا تختلف عن الانقلابات العسكرية، فلم تحقق أي إنجازات؛ لأنها أعطت انطباعًا لدى الشعب بعد فترة بأن شكل وأشخاص الحكم هو الذي تغير، أما المضمون فكان كالوضع الذي قامت الثورة لتطهيره[3]، وكرست الثورة كل جهودها لتصفية حزب البعث، ومارست ضد عناصره أبشع أنواع الاضطهاد والتجريح والتشهير[4]، أما الرئيس عبد السلام عارف فتنكر لحزب البعث في تعيينه رئيسًا للعراق، وبالتالي مرت العراق بحالة سيئة، كما كان هناك احتمال لاندلاع حرب أهلية[5]، لذلك قام أعضاء حزب البعث في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) 1963م بقصف مبنى رئاسة الجمهورية العراقية، ووزارة الدفاع، وتدمير الطائرات الحربية[6]، لكن الرئيس عبد السلام عارف قام بالرد عليهم، ولاحق قادة حزب البعث، وسجن بعضهم، واستطاع التخلص من تمردهم[7].

---

(1) المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية (1963/3/15م)؛ الوثائق العربية، ص458.

(*) صالح علي السعدي: هو سياسي عراقي ولد في بغداد عام 1928م، انتسب إلى كلية التجارة، كما انتسب إلى حزب البعث، وأصبح من قاداته الرئيسيين بعد ثورة 1958م، أصبح أمين سر الحركة القطرية لحزب البعث من 1960-1963م، ولقد شارك في التخطيط لثورة 1963م،ولقد توفى عام 1980م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص253).

(2) حليم عز الدين: تلك الأيام مذكرات وذكريات سيرة انسان ومسيرة دولة ومسار أمة، ج1، دار الآفاق، ط1، 1982م، ص683.

(3) محاضر المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد الحوادث التي جرت في العراق يوم 1963/11/18م (1964/3/17م)؛ الوثائق العربية، ص31.

(4) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة السابع عشر من تموز (1970/7/16م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص203.

(5) عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية، ص76.

(6) القانون رقم 61 الخاص بالمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق (1964/4/22م)؛ الوثائق العربية، ص225.

(7) عبود عبود: مرجع سابق، ص24.

ظل الرئيس عبد السلام عارف يحكم العراق إلى أن قتل في حادث طائرة عام 1966م، وتولى الحكم بعده شقيقه عبد الرحمن عارف[1]، واستمر عبد الرحمن عارف[*] في حكم العراق إلى أن وقعت ثورة 1968م[2].

مما سبق يتضح أن الشعب العراقي قام بثورة 1958م دون تدخلات خارجية، ونجحت الثورة بإلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية العراقية، وأصبح عبد الكريم قاسم رئيسًا للعراق، لكن قاسم تنكر للشعب العراقي، بعد أن أصبح رئيسًا، حيث قام بممارسة كل أنواع التنكيل، والاضطهاد والتعذيب بحق الشعب العراقي؛ لذلك كان لا بد من تصحيح ذلك الوضع، مما أدى لقيام ثورة 1963م، لكن وضع العراق لم يختلف عن فترة حكم عبد الكريم قاسم، مما أدى لقيام حزب البعث بثورة 1968م.

3) ثورة 1968م:

افتقدت العراق نسبيًا إلى عوامل الاستقرار في ما بين 1963م، وحتى وصول حزب البعث للسلطة إثر ثورة 17 تموز 1968م، فالمحاولات العديدة التي جرت خلال تلك الفترة للوصول إلى تسوية مع الأكراد باءت بالفشل، أيضًا لم يكن هناك مجال لوضع مؤسسات دستورية كما أن حادث سقوط الطائرة التي كانت تقل الرئيس عبد السلام عارف أحيط بالشبهات، بالإضافة إلى أن شقيقه عبد الرحمن عارف الذي خلفه بالحكم لم يكن يتمتع بماضٍ معروف في الحياة السياسية، وفي مثل تلك الظروف كان لا بد من حدوث حركة ثورة في صفوف الجيش[3].

كانت العراق تعاني قبيل الثورة من تردي الأوضاع الاقتصادية، فقد كانت تعاني من الغلاء الفاحش الذي أعجز المواطن العادي عن الحصول على متطلباته الضرورية، وفرض ضرائب كثيرة على المواطن، بالإضافة للانقسامات السياسية بين الكتل السياسية، كما كانت العراق تعاني من المحسوبيات مما أفقد المواطن ثقته بالأجهزة الإدارية، وكذلك انتشار

---

(1) محمد سالم: مرجع سابق، ص65.

(*) عبد الرحمن عارف: هو عسكري وسياسي عراقي، ولد في بغداد عام 1916م، انتسب إلى الكلية الحربية عام 1936م، وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام 1957م، بعد ثورة 1958م نقل مع وحدته إلى الحدود الأردنية، ثم أحيل على التقاعد في آب 1962م، وبعد ثورة 1963م عُين قائدًا للفرقة الخامسة، وبعد وفاة أخيه عبد السلام عارف عام 1966م عُين رئيسًا للجمهورية العراقية، وبقي في ذلك المنصب حتى ثورة 1968م التي أطاحت بحكمه (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج12، ص247-248).

(2) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص231.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص280.

الرشوة، وتدهور هيبة الدولة[1]، وبالتالي فإن أوضاع العراق في أواخر عهد الرئيس عبد الرحمن عارف كانت مهيئه لحدوث انقلاب، وإن النجاح في ذلك الانقلاب كان حليف من يبادر للقيام به أولًا[2].

خطط حزب البعث للاستيلاء على السلطة في العراق والإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف[3]، وعمد حزب البعث قبل تنفيذ انقلابه للاتصال بالحزب الشيوعي، وبعض القوى السياسية[4]، وبدأ حزب البعث في الإعداد للثورة منذ بداية عام 1968م، وقبل التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جلس أعضاء القيادة في مجلس أحمد حسن البكر يتدارسون الصورة النهائية، حيث تم تقديم استعراض لعناصر الخطة، وتم الاتفاق على التنفيذ[5].

حددت قيادة الثورة قبل قيام الثورة عدة مهام، وهي أنها ستعمل على تثبيت الثورة سياسيًا، والقضاء على مظاهر التعسف والتسلط السياسي، وأوضحت بأنها ستقوم بتطهير البلاد من النفوذ الأجنبي، وتعبئة جماهير الشعب، وإعدادها عسكريًا باعتبارها احتياطًا وطنيًا، وقوميًا لمواجهة التحديات الامبريالية الصهيونية على العراق وأقطار الأمة العربية[6].

قام حزب البعث بتنظيم مظاهرة ضخمة ضد الرئيس عبد الرحمن عارف بالتعاون مع الشيوعيين، والدينيين[7]، وفي الساعات الأولى من صباح يوم 17 تموز 1968م توجهت القيادة في مقدمة القوات الحزبية التي تم تجهيزها بالأسلحة بالتنسيق مع العسكريين البعثيين، حيث استطاعوا السيطرة على القصر[8]، فاستسلم الرئيس عبد الرحمن عارف[9]، ونجحت ثورة

---

(1) كلمة الرئيس أحمد حسن البكر أمام قوات الحرس الجمهوري عن أسباب الثورة (1968/7/23)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص5.

(2) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص56.

(3) عبود عبود: مرجع سابق، ص27.

(4) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص55.

(5) صدام حسين منذ ولد يتيمًا حتى ثورة 17 تموز عام 1968م؛ البيادر السياسي، ع414، 1/أيلول/1990م، دار الطباعة العربية، القدس، ص25.

(6) خطاب الرئيس البكر بمناسبة أعياد تموز (1969/7/18م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص117-118.

(7) عبده زايد: صدام حسين ووحدة الأمة العربية، دار الصحوة، القاهرة، ط1، 1991م، ص94.

(8) صدام حسين منذ ولد يتيمًا حتى ثورة 17 تموز عام 1968م؛ البيادر السياسي، ع414، مرجع سابق، ص25.

(9) عبده زايد: مرجع سابق، ص95.

1968م، وتمكن حزب البعث[*] من الوصول للحكم، وتعيين الفريق أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية العراقية[1].

بعد نجاح الثورة [2]، قامت قيادة الثورة بإطلاق سراح جميع المسجونين، والمحجوزين، والمبعدين السياسيين، وأعادت المغتربين العراقيين الذين تركوا العراق منذ سنوات نتيجة ضغوط سياسية، وسمحت لهم بالعودة إلى الوطن، كما أعفت جميع الأشخاص الصادر عليهم أوامر إلقاء قبض من حكام سابقين، وتم إخلاء سبيل جميع السياسيين[3]، وقرر الرئيس أحمد حسن البكر اعتبار كافة المفصولين لأسباب سياسية، والذين لم يكن لهم مصدر رزق في دائرة رسمية، أو شبه رسمية عائدين إلى الخدمة في الدولة بدرجاتهم التي كانوا عليها عند فصلهم وذلك اعتبارًا من الأول تشرين الأول (أكتوبر) 1968م[4].

على صعيد السياسة الخارجية أكد الرئيس أحمد حسن البكر أن العراق تعتزم أن تكون علاقاتها طيبة مع جميع الدول العربية[5]، لذلك قاومت العراق كل المحاولات الهادفة لإظهار قدر من المرونة في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي[6]، وكان للعراق دور في حرب 1973م، حيث شاركت القوة الجوية العراقية بجهد متواصل على الجبهة المصرية، فكان لمشاركة الطيران العراقي الأثر الأكبر في تحطيم دفاعات القوات الإسرائيلية، وتوفير الغطاء الجوي للقطاعات

(*) حزب البعث هو الذي خطط، ونفذ ثورة 1968م، ولكن الشخص الوحيد الذي اشترك بالثورة من خارج الحزب هو عبد الرحمن الداود، حيث استعان به الحزب لتسهيل بعض الأمور، لكن الثورة واجهت في الساعات الأخيرة قبل تنفيذها التفافًا خطيرًا، كان ذلك يوم 15 تموز، حين فوجئت قيادة الحزب بما فعله إبراهيم الداود، الذي اتفق مع عبد الرزاق النايف على تعيينه رئيسًا للوزراء بعد الثورة؛ لذلك اضطر رجال حزب البعث لإشراك عبد الرزاق بالثورة على أن يتم التخلص من، ومن إبراهيم الداود بأسرع وقت بعد القضاء على حكم الرئيس عبد الرحمن عارف (حديث صحافي للرئيس أحمد حسن البكر عن انتفاضة تموز (1968/7/30)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد الرئيس أحمد حسن البكر، ص127–128).

(1) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص231.

(2) انظر ملحق رقم (5)، ص284.

(3) تصريحات الرئيس أحمد حسن البكر لنائب رئيس تحرير هوريزوت الألمانية الديمقراطية (1969/6/26م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص85.

(4) خطاب الرئيس أحمد حسن البكر حول اعادة كافة المفصولين لأسباب سياسية إلى الخدمة العسكرية بدرجاتهم السابقة (1968/9/12م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص32.

(5) حديث الرئيس أحمد حسن البكر إلى جريدة لوموند الفرنسية (1968/8/6م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص17.

(6) حسن نافعة: مرجع سابق، ص40.

البرية، كما شاركت القوات البرية العراقية باتجاه الجبهة السورية، رغم صعوبة الموقف العسكري استطاعت القوات العراقية وقف زحف القوات الإسرائيلي نحو دمشق(1).

من أجل بناء علاقات دولية حرة، ومتكافئة، ومعادية للتحكم الإمبريالي قامت العراق بتوحيد علاقاتها بالدول الاشتراكية الصديقة، خاصة الاتحاد السوڤيتي، واعترفت بجمهورية ألمانيا الديمقراطية اعترافًا كاملًا، كما اعترفت بالحكومة الثورية المؤقتة المنبثقة عن جبهة تحرير ڤيتنام الجنوبية، وأيدت العراق في المحافل الدولية حق الشعوب المناضلة في السيادة الوطنية، وتقرير المصير، وقامت العراق باستنكار ومقاومة المشاريع الاستعمارية الهادفة للنيل من حرية الشعوب، وأمنها بالتعاون مع وفود الدول الاشتراكية، والدول الصديقة المعادية للاستعمار (2).

كان لحضور العراق الفاعل في المحافل الدولية والمؤتمرات والندوات أثر كبير في إيصال الأفكار التي طرحتها الثورة إلى قطاعات واسعة في العالم، وبفعل العلاقات المتصاعدة بين العراق، وبلدان العالم اصبحت العراق وزنًا تحسب له الدول حسابًا، وبات للعراق حضور إيجابي على صعيد الرأي العام العالمي(3).

كان صدام حسين الرجل القوي في بغداد قبل الثورة، ذلك لأنه سيطر في السنوات السابقة للثورة على جهاز الحزب، أيضًا تولى مكتب الفلاحين، ثم مكتب العسكريين في الحزب، ثم تولى دور حلقة الاتصال مع التنظيمات العسكرية الحزبية في بقية العالم العربي، وهكذا فإنه عندما وقعت ثورة 1968م كان في الموقع الأكثر أهمية(4)، ومنذ أن تسلم حزب البعث الحكم في العراق نجح صدام حسين في أن يصبح السكرتير الخاص للرئيس العراقي أحمد حسن البكر، واستطاع أن يضع جهاز الاستخبارات تحت سيطرته(5).

شغل صدام حسين عمليًا منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بدءًا من 30 تموز (يوليو) 1968م، لكنه عُين رسميًا لذلك المنصب في 9 نوڤمبر (تشرين الثاني) 1969م، إضافة إلى منصبه كمسؤول للأمن الداخلي، وظل صدام لمدة عشر سنوات في ذلك المنصب، خلال تلك الفترة ظل يدعم نفوذه بتعيين عدد من أفراد عشيرته بمناصب مهمة في الحكومة العراقية، وبصفته نائبًا ومسؤولًا عن الأمن الداخلي بنى جهازًا أمنيًا ضخمًا، كانت له عيون في كل مكان،

---

(1) فخري المهنا: أوراق سياسية حول العدوان الفارسي على العراق، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، بغداد، 1986م، ص24.

(2) خطاب الرئيس البكر بمناسبة أعياد تموز (1969/7/18م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص125.

(3) وزارة الثقافة والإعلام: العدوان على برنامج العراق النووي لماذا، العراق، ص38.

(4) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص231.

(5) شتيفان فايدنر: صورة دكتاتور سيرة صدام حسين؛ فكر وفن، ع77، 2003م، ص75.

وفي كل دوائر السلطة في العراق[1]، وحرصت قيادة الحزب على الانتشار في المصالح الحكومية، وفي الجامعات حيث تم اختيار أشخاص حزبيين على رأس تلك الهيئات، كما سعت إلى التغلغل في الأوساط العمَّالية[2] وبذلك أصبح صدام حسين رجل النظام القوي الذي استطاع أن يسيطر على مختلف دوائر الأمن[3]، ونفذ حكم الإعدام، والنفي في عدد كبير من المعارضين لسياسته، وأنشأ صفوة كتائب حزبية (ميليشيا)، كما قام بتعزيز الجيش النظامي بأعضاء محاربين مخلصين[4].

كان شعار صدام حسين إن لم تكن بعثيًا فلا مكان لك داخل العراق، وأن كل عراقي بعثي وافق أو رفض وإلا فليترك العراق[5]، ونتج عن ذلك إعدام جماعات مختلفة من الناس في بغداد والبصرة بحجة التجسس لحساب الكيان الصهيوني، كان منهم نائب رئيس الوزراء حردان التكريتي الذي تم اغتياله في الكويت عام 1970م بعد أن تم عزله من منصبه، كما اعدم ناظم كزاز مدير عام أمن النظام، ومحمد فاضل أحد قياديي النظام عام 1973م، بعد محاولة فاشلة لاغتيال رئيس الجمهورية، كما تم اغتيال عبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية، وفؤاد الركابي أول أمين سر لحزب البعث[6].

عام 1978م أصبح الحكم في العراق أكثر عنفًا، وأكثر محاباة، ووجد صدام أن أداة الإرهاب المطلقة تتجسد في خير الله حسين الذي أصبح وزيرًا للدفاع في العراق منذ عام 1977م، ومحافظ مدينة بغداد، قام خير الله حسين بتنظيم جماعة من المقاتلين، وبدأ سلسلة من الجرائم تضمنت إطلاق النار على رئيس الوزراء العراقي الأسبق عبد الرزاق نايف في لندن عام 1978م[7].

بصورة عامة اتبع نائب الرئيس صدام حسين سياسة العنف والقسوة، فتخلص من كل معارضيه، ورسخ نفوذه داخل الحزب حتى أصبح وكأنه دولة داخل دولة[8]، كان هدفه من وراء

---

(1) عبود عبود: مرجع سابق، ص27.

(2) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص280.

(3) بيار سالينجر، أريك لوران: مرجع سابق، ص25.

(4) أ. منز، م. هاندل، ي. بارجوزيف: دقيقتان فوق بغداد، قصة المفاعل الذري العراقي، ترجمة: نديم الجيرودي، أحمد سياتو، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1985م، ص83.

(5) عبده زايد: مرجع سابق، ص22.

(6) داخل جريو: مرجع سابق، ص120.

(7) أ. منز، م. هاندل، ي. بارجوزيف: مرجع سابق، ص83.

(8) عماد الحفيظ: الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة، دار صفاء، عمان، ط1، 2006م، ص70.

كل ذلك هو تفريغ سلطة الرئيس من محتواها الفعلي لإضعاف نفوذه، وبالفعل نجح صدام حسين في ذلك، فخلال فترة قصيرة تمكن من السيطرة على كل مفاتيح الحكم في العراق[1].

مما سبق يتضح أن ثورة 1968م كانت نتيجة طبيعية للوضع السياسي المتدهور الذي كانت تعاني منه العراق، حيث أن الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لم يكن على دراية، وخبرة بأمور الحكم، وتعيينه لذلك المنصب لم يكن إلا بهدف إسكاته عن مقتل شقيقه الرئيس العراقي السابق عبد السلام عارف، وكانت العراق تعاني من غلاء المعيشة، والرشوة، وفساد السلطة، وبالتالي كان لا بد من التخلص من ذلك الوضع، نتيجة لذلك قام حزب البعث بثورة عام 1968م، ونجحت تلك الثورة، وتم تعيين أحمد حسن البكر رئيسًا للعراق، لكن حقيقة الأمر أن البكر كان مجرد رئيس لا حول له، ولا قوة، حيث أن كل مقاليد الحكم كانت بيد نائب الرئيس العراقي صدام حسين.

4) العراق في مطلع عهد صدام حسين:

بدأ دور صدام يتصاعد منذ ثورة 1968م، حيث أصبح بعد الثورة نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة، فبدأ يمارس السلطة كما لو أنه الرئيس، أخذ دوره في حكم البلاد يكبر، وبدا وكأنه يخطط لاستلام القيادة من أحمد حسن البكر بحجة كبر سنه ومرضه، عندما حلت الذكرى الحادية عشر لثورة 1968م فوجئ الشعب بإعلان استقالة أحمد حسن البكر في 16 تموز 1979م[2].

أوضح الرئيس أحمد حسن البكر بأن حالته الصحية لم تعد تسمح له بتحمل المسؤوليات؛ لأن حالته الصحية تدهورت في الفترة الأخيرة بدرجة كبيرة؛ لذلك لم يعد قادرًا على تحمل المسؤولية بالشكل الذي يرضي الضمير، كما بأن صدام حسين بحكم موقعه الفعلي والدستوري في القيادة، وفي مجلس قيادة الثورة تحمل عنه منذ فترة طويلة الكثير من الأعباء، وأنه يشعر بالاطمئنان، والاعتزاز لأن مجلس قيادة الثورة اختار صدام حسين رئيسًا له، ورئيسًا للجمهورية العراقية[3].

أوضح الرئيس صدام حسين بأنه سوف يعمل بما توحيه له عقيدة الحزب، وتراث الأمة العربية، وروح الرسالات السماوية، كما أوضح أن واجبه إحقاق الحق، ومحاربة الظلم، وأنه لن

---

(1) شتيفان فايدنر: مرجع سابق، ص75.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص69؛ Elicia Okake Ibezim: Saddam Hussein The Legendary Dictator, United States America, 2006, p14-16.

(3) كلمة الرئيس أحمد حسن البكر حول استقالته من الحكم (1979/7/16م)؛ الوثائق العربية، ص509.

يقبل لأي مناضل في الحزب، ولأي مواطن من أبناء الشعب العراقي أن يُذل أو يمتهن، وأنه سيتعقب الظلم؛ لينتصر للحق[1].

خَطط صدام حسين لاستلام القيادة من أحمد حسن البكر، وكان هدفه من وراء ذلك:

1- إفشال أي تقارب بين سوريا، والعراق.

2- احتواء الثورة الإسلامية في إيران.

3- مكافحة النشاطات الشيوعية والإسلامية في البلاد.

4- رغبة صدام حسين بتولي زعامة الوطن العربي[2].

كان العنف هو سلاح الرئيس صدام حسين، فمنذ وصوله لرئاسة الجمهورية العراقية قام بإعدام كل من عارضه[3]، ثم أعلن عن اكتشاف محاولة انقلابية يدبرها بعض قادة حزب البعث في العراق بدعم من سوريا[4]؛ لذلك دعت القيادة إلى اجتماع استثنائي للمؤتمر القطري في 22 تموز (يوليو) 1979م، وترأس الاجتماع الرئيس صدام حسين، وفيه تقرر طرد الخونة، وهم محمد عايش، وغانم عبد الجليل، وعدنان حسين[*]، ومحمد محجوب ([**])، ومحي عبد الحسين من القيادة القطرية، ومن عضوية الحزب، ومن مجلس قيادة الثورة، ومن كل مناصبهم في الدولة، كما قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل محكمة خاصة من بين أعضائه لمحاكمة الخونة؛

---

(1) خطاب الرئيس صدام حسين بمناسبة ذكرى ثورة السابع من تموز 1968م (1979/7/17م)؛ الوثائق العربية، ص512.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص69-70.

(3) بيار سالينجر، أرك لوران: مرجع سابق، ص25.

(4) عبود عبود: مرجع سابق، ص29.

(*) عدنان حسين: ولد في بغداد عام 1940م، تخرج من كلية الحقوق عام 1962م، ومارس نشاطًا سياسيًا في صفوف حزب البعث، عهد إليه عام 1971م للقيام بوظيفة السكرتير العام للجنة المتابعة لشؤون النفط، وتنفيذ الاتفاقيات، عُين عام 1974م رئيسًا لمكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، عام 1976م وعُين وزيرًا للتخطيط، تم اعدامه عام 1979م بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص34).

(**) محمد محجوب: محمد محجوب: ولد عام 1938م في سامراء، ودرس فيها، انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي عام 1954م، وعمل في مجال التعليم، انتخب عام 1974م عضو في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، تم اعدامه عام 1979م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص100).

لإنزال القصاص العادل بهم[1]، نتج عن المحاكمة أن تم إعدام محمد محجوب، ومحمد عايش، ومحي عبد الحسين[2].

استمر نائب الرئيس صدام حسين بعنفه وتسلطه، وقام بحملة إعدام واسعة أُطلق عليها حملة التطهير شملت حوالي 450 شخص من قادة الجيش[3]، أيضًا ملأ السجون بالكثير من العناصر الوطنية، ومارس بحقهم أقسى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، وكان هدفه من وراء ذلك هو ارهاب كل من تسول له نفسه بمعارضته، وبذلك أصبح نائب الرئيس صدام حسين الرجل القوي في العراق[4].

مما سبق يتضح أن صدام حسين بدأ يسيطر على مقاليد الحكم منذ أن كان أحمد حسن البكر رئيسًا للجمهورية العراقية، ونجح بالسيطرة على الأجهزة العراقية، وإضعاف سلطة الرئيس أحمد حسن البكر، كل ذلك كان يقوم به صدام حسين محاولة منه لإظهار بأنه هو الرجل القوي في العراق، وهو الأحق بتولي رئاسة العراق؛ لذا عمل كل ما بوسعه لإثبات أن الرئيس البكر ضعيف لا يصلح للحكم، وأنه هو الشخص المناسب ليحل محل أحمد حسن البكر مما أدى لتنازل البكر عن الحكم عام 1979م لصدام حسين.

ومنذ وصول الرئيس صدام حسين للحكم اتبع سياسة العنف والقسوة ضد أبناء الشعب العراقي، وقام بإعدام كل من عارضه، فكان رجلًا ديكتاتوريًا رافضًا لأي معارضة مهما كانت.

---

(1) بيان القيادات القطرية ومجلس قيادة الثورة في العراق حول المحاولة الانقلابية (1979/7/28م)؛ الوثائق العربية، ص538-539.

(2) داخل جريو: مرجع سابق، ص121.

(3) عبود عبود: مرجع سابق، ص29؛ Elicia Okake Ibezim: op-cit، p17.

(4) محمد سالم: مرجع سابق، ص70.

ثانيًا: أوضاع إيران قبيل الحرب العراقية الإيرانية:

1) أوضاع إيران منذ تولي محمد رضا الحكم حتى بداية حكم مصدق (1941–1951م)

كانت أوضاع إيران عام 1921م في أسوأ أحوالها فزحف الكولونيل رضا خان على رأس ثلاثة آلاف جندي إلى طهران يوم 21 شباط (فبراير) 1921م، وأسقط الحكومة الموجودة، وأجبر الملك أحمد القاجاري على تعيين الصحافي سيد ضياء الدين طباطبائي رئيسًا للوزراء، بينما أصبح رضا خان القائد العام للجيش، ثم تولى وزارة الحربية، ولقد حدثت أمور كثيرة خلال السنوات 1921– 1924م، وشكلت وزارات كثيرة إلى أن قام رضا خان بتشكيل الوزارة بتاريخ 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1924م، واحتفظ بوزارة الحربية[1].

استطاع رضا خان أن يثبت نفسة بحيث أصبح الرجل الأول في إيران في الوقت الذي كان فيه الشاه أحمد القاجاري قد تزايدت نقمة الشعب عليه؛ لذا قرر الشعب خلعه، وأعلن المجلس النيابي التمثيلي رضا بهلوي شاهًا على إيران في نيسان (أبريل) 1926م، مما أدى لانتهاء الأسرة القاجارية[2]، كما أضاف إلى اسم أسرته كلمة بهلوي، وهي اسم اللغة التي كانت سائدة قبل الإسلام في إيران[3]

أقام رضا بهلوي العديد من الإصلاحات اهتم بالزراعة، والصناعة، والجيش، لكن سياسته اتسمت بالاستبداد المطلق، فبالرغم من أن جميع مشاريعه الإصلاحية استهدفت تحديث إيران، إلا أن وسائلها قامت على القهر، وفرض التغيير عنوة[4]، كما أنه غير اسم الدولة من فارس إلى إيران عام 1935م[5].

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) بقيت إيران مصرَّة على أن تكون محايدة في الحرب مجاملة منها لألمانيا النازية التي تطورت علاقتها معها إلى حد

---

(1) محمد أبو مغلي: إيران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1985م، ص292.

(2) حسان حلاق: مرجع سابق، ص439.

(3) هندي الشريف: شيوخ النفط، ص30.

(4) آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906–1979م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م، ص95.

(5) محمد سكيك: عقيدة الخميني دراسة تحليلية نقدية (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014م، ص4.

كبير قبيل الحرب[1]، فإيران كانت تستعين بالخبرة الألمانية في الصناعة، وفي بناء المشاريع في البلاد؛ مما دفع الاتحاد السوفيتي للاحتجاج لدى إيران على نمو الاقتصاد الألماني في إيران، وعندما قام الألمان بهجومهم الكاسح على الاتحاد السوفيتي في حزيران 1941م، بدا واضحًا للحلفاء بأن السوفيت لم يستطيعوا الثبات أمام الألمان دون مساعدة حلفائهم، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك قرر الحلفاء الاستيلاء على إيران لتكون ممرًا للمساعدات، فقامت القوات الروسية، والقوات البريطانية في 25 آب (أغسطس) 1941م بغزو إيران[2]، فاحتل السوفيت القسم الشمالي من إيران، بينما احتلت القوات البريطانية القسم الجنوبي من إيران[3].

تم الاتفاق ما بين الاتحاد السوفيتي، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية على خلع الشاه رضا بهلوي من الحكم، لذا قام السفيران في طهران، وبناءً على تعليمات حكومتيهما بإجبار الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش لابنه محمد في 19 أيلول (سبتمبر) 1941م، وأُبلغت الحكومة الإيرانية بذلك رسميًا في اليوم نفسه، فاضطر البرلمان[*] الإيراني على الإقرار بذلك التنازل[4]، بذلك تنازل الشاه رضا بهلوي عن العرش، وتولى العرش ابنه محمد رضا الذي كان في الحادية والعشرين من عمره، وجرت مراسم نقل السلطة إليه في البرلمان يوم 26 أيلول (سبتمبر) 1941م[5].

بعد تنازل رضا شاه عن الحكم نقلته القوات البريطانية إلى جزيرة موريشيوس، ومنها نقل إلى جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا، التي بقي فيها حتى توفى يوم 25 حزيران (يونيو) 1944م[6].

---

(1) صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي (1925–1941م)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1984م، ص168.

(2) محمد أبو مغلي: مرجع سابق، ص294.

(3) صالح العلي: مرجع سابق، ص169؛ محمد مهنا، خلدون معروف: تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتب غريب، القاهرة، ص333؛ The Geographer Office of The Geographer Bureau of Intelligence Research: opcit, p6.

(*) البرلمان: هو المجلس النيابي، أو مجلس الشعب (مجلس الأمة)، أو الجمعية الوطنية، ويمثل البرلمان الشعب بعدد معين من السياسيين المنتخبين لعدة سنوات (خليل خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1999م، ص33).

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص157–158.

(5) محمد أبو مغلي: مرجع سابق، ص294.

(6) صالح العلي: مرجع سابق، ص169.

تولى محمد رضا عرش إيران في ظل الاحتلال الأجنبي فوضع نفسه في خدمة المحتلين، وخدمة مصالحهم؛ لذلك أعلن الحرب على دول المحور في 29 أيلول (سبتمبر) 1943م، كما أعلن انضمامه إلى الحلفاء في 29 كانون الأول (ديسمبر) 1943م[1]، وشعر الشاه بالاطمئنان لوجود بريطانيا بجانبه، معتبرًا أنها تحميه من الغزاة السوفيت؛ لذلك استمر الشاه حتى نهاية حكمه معتمدًا على صداقة الغرب، مع تغيير في التفاصيل، ذلك عندما حلت الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في أداء دور المدافع عن الشاه، ونظامه[2].

قام الشاه محمد رضا بإصدار مرسومًا بالعفو العام عن المسجونين السياسيين من الإيرانيين، والأجانب، كما أصدر مرسوم بعزل وزير الخارجية أحمد ناجيف من منصبه نظرًا لمقاومته القوات البريطانية، والسوفيتية في إيران[3].

تصور شاه إيران محمد رضا بهلوي بأنه صاحب رسالة إلهية، وعليه أن يقود إيران من الضعف والتخلف حتى تصبح إحدى القوى الكبرى لتستطيع الهيمنة على الخليج العربي، ما ساعد الشاه محمد رضا على التفكير بذلك هو أن إيران أصبحت بلدًا نفطيًا غنيًا، خاصة بعد أن قام والده الشاه رضا بهلوي باحتلال عربستان عام 1925م الغنية بالنفط، بمساعدة وتدبير القوات البريطانية[4].

كان الشاه محمد رضا أداة بيد الإمبريالية الأمريكية تحركه لإيذاء جيرانه، خاصة العراق، ومنطقة الخليج العربي، كما أنه مارس في إيران سياسة قمعية قاسية[5]، حيث مارس أبشع أشكال القمع والاضطهاد ضد أبناء الشعب الإيراني، وكان يسخر طاقات وإمكانات إيران لخدمة الأهداف والمخططات الأمريكية، حيث جعل من الأراضي الإيرانية قواعد عسكرية أمريكية، وقواعد للتجسس على الاتحاد السوفيتي[6]، كما استخدم الشاه محمد رضا بهلوي سياسة استبدادية تعسفية ضد القوميات غير الفارسية، وحرمها من أبسط حقوقها الإنسانية[7].

---

(1) محمد أبو مغلي: مرجع سابق، ص295.

(2) محمد مهنا، خلدون معروف: تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتب غريب، القاهرة، ص333.

(3) آمال السبكي: مرجع سابق، ص158.

(4) ناصيف عواد: كلام هادئ في جو ملتهب، ص22.

(5) محمد أبو مغلي: مرجع سابق، ص296.

(6) حديث صحفي للدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انعكاسات الثورة الإيرانية على النضال التحرري والعربي (1979/6/16م)؛ الوثائق العربية، ص341.

(7) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص45.

اتسمت الفترة الأولى من حكم الشاه محمد رضا بهلوي بعدم الاستقرار الداخلي، حيث فقد السيطرة على أقاليم شاسعة في شمال إيران، كما شجع الاتحاد السوفيتي نشاط حزب توده [(*)] الشيوعي، ودعم الحركات الانفصالية في شمال إيران، وحاولت عناصر قبلية، وعناصر من رجال الدين استعادة مراكز القوة التي فقدوها خلال فترة حكم والده الشاه رضا بهلوي[(1)].

تعرض الشاه محمد رضا بهلوي لمحاولة اغتيال في 4 شباط (فبراير) 1949م، واتهم حزب توده الشيوعي بمحاولة اغتياله، لذلك قام بحظر نشاط الحزب[(2)]، ولقد استغل الشاه محمد رضا تلك الحادثة فقام بإعلان الأحكام العرفية، كما ألقى القبض على العديد من السياسيين الإيرانيين، ونجح الشاه بتأسيس مجلس للنواب عين نصفه من أعوانه المقربين، لكن قرارات الشاه قوبلت بمعارضة شديدة من أبناء الشعب الإيراني، خصوصًا الدكتور محمد مصدق[(**)] وأعوانه من التجار والأعيان، بالإضافة لرجال الدين بزعامة آية الله كاشاني[(***)] والجماعات الوطنية،

(*) حزب توده الشيوعي: بعد الثورة الروسية 1917م أنشأ بعض الإيرانيين تنظيمًا عماليًا اسموه حزب العدالة، وأقاموا له فروعًا في المدن الإيرانية الكبرى، لكن الشاه رضا بهلوي عارض نشاطهم، وفي عام 1937م اعتقل عدد كبير من قاداته، وعندما افرج عن عدد منهم بادروا إلى تأسيس حزب توده في تشرين الأول عام1941م، وكان يحظى بتأييد الاتحاد السوفيتي، لكن تم حظر نشاطه عام1949م إلى أن عاد إلى الظهور مع الثورة الإسلامية عام 1979م، لكنه قُمع ومنع من العمل في نيسان عام1983م (مسعود الخوند: مرجع سابق،ج4، ص179–180).

(1) عبد الله المطيري: أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، تموز، 2011م، ص21.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص437.

(**) محمد مصدق: هو سياسي إيراني ولد عام 1881م من أسرة عريقة، فقد كانت والدته من الأسرة القاجارية، وكان والده وزيرًا للمالية، درس الحقوق في باريس، وجنيف، ولقد أصبح وزيرًا لإيران في أخر حكومات العهد القاجاري، ولقد أسس مصدق عام 1947م حزب الجبهة الوطنية الإيرانية التي لاقت دعم كبير من قبل أبناء الشعب الإيراني، وتحت الضغط تم تعيينه رئيسًا للوزراء عام 1951م، وبقي في منصبه حتى تخلص منه الشاه في آب 1953م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص225–226).

(***) آية الله كاشاني: هو سياسي ورجل دين إيراني ولد عام 1884م، كان يعيش في العراق، ولقد درس علوم الدين في النجف، عندما استولى رضا شاه على السلطة في إيران كان كاشاني عضوًا في المجلس التأسيسي الذي صادق على انتقال الحكم من عائلة قاجار إلى عائلة بهلوي، بعد تعرض الشاه محمد رضا لمحاولة اغتيال عام 1949م تم نفي الكاشاني إلى لبنان، ثم عاد لأيران عام 1950، وتحالف مع مصدق، إلا أنه اختلف معه وأيد الاطاحة بحكم مصدق، ونتيجة لذلك الموقف تلاشت شعبيته، وفقد نفوذه، وعاش في عزلة تامة حتى وفاته عام 1963م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص222–223).

والأحزاب الاشتراكية، والديمقراطية، الذين استطاعوا أن يكونوا الجبهة الوطنية[1]، التي احتجت على سياسة الشاه محمد رضا القمعية بالمظاهرات؛ مما جعل الشاه مضطرًا إلى تعيين محمد مصدق رئيسًا للوزراء في أيار (مايو) 1951م من أجل امتصاص غضب الجماهير الإيرانية[2].

مما سبق يتضح أن أوضاع إيران لم تكن تختلف عن أوضاع العراق، حيث كان الشاه محمد رضا بهلوي ديكتاتوريًا، وضع كل أجهزة الدولة بيده، كما منع الحريات وعامل الشعب الإيراني كعبيد لديه، بتلك السياسة لم يختلف عن والده الشاه رضا بهلوي، كما أنه لم يحاول الاصلاح من الأخطاء التي ارتكبها والده، بل على العكس ورث كل قسوة، وديكتاتورية، وعنف والده، وقام الشاه محمد رضا بتسخير كل إمكانات شعبه لخدمة المصالح الأمريكية؛ ذلك ما ادى لحدوث مظاهرات في إيران ادت لإجبار الشاه على تعيين محمد مصدق رئيسًا للوزراء.

2) أوضاع إيران من حكم مصدق حتى إعلان الشاه الثورة البيضاء (1951-1963م)

أصبح مصدق رئيسًا للوزراء، ونادى بتأميم البترول، أيده في ذلك آية الله كاشاني، لكن مصدق استقال من رئاسة الوزراء بسبب تضييق الشاه عليه، وعلى مطالبه، إلا أن الشعب رفض استقالة محمد مصدق، وقام بانتفاضة بقيادة آية الله كاشاني يوم 21 تموز (يوليو) 1952م؛ مما أجبر الشاه على إعادة مصدق للوزارة مرة أخرى[3].

استعان محمد مصدق بحزب توده الشيوعي؛ لكسب الجماهير المؤيدة له، ولكي يضمن تأييد السوفيت له، للوقوف بجانبه ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقام مصدق بوضع القوات الإيرانية المسلحة تحت سيطرة الوزارة التي يرأسها، وضمن ولاء الجيش، كما قام بتطهير القوات المسلحة من العناصر الموالية للشاه[4]، وقام بإعادة الأراضي المصادرة لأملاك الدولة، وخفض ميزانية البلاط الملكي، بالإضافة إلى أنه أكره الشاه على مغادرة إيران إلى إيطاليا سنة 1953م[5].

---

(1) آمال السبكي: مرجع سابق، ص184-185.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص437.

(3) شيماء عبد السلام: انقلاب أغسطس 1953 وسقوط مصدق؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، 2011م، ص663.

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص186-187.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص438.

قام محمد مصدق بتأميم صناعة النفط(*) كما أعلن قطع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا عام 1953م(1)، نتيجة لذلك شنت وسائل الإعلام الأمريكية، والبريطانية حملة على مصدق، واتهموه بالشيوعية(2).

تدهورت أوضاع إيران عام 1953م، وحدث ازدياد في البطالة، كما بدأت عدد من الشخصيات الإيرانية الهامة، وبعض النواب يتسللون عبر الخليج إلى مناطق خارج إيران مثل الكويت، والشارقة، وقاموا بالاتصال بالقوات البريطانية(3)، والقوات الأمريكية لمساعدتهم لتدبير انقلاب ضد مصدق، أيضًا بدأت الخلافات الايديولوجية تتفجر داخل الجبهة الوطنية حول عدة أمور منها:

1- منح المرأة حق الانتخاب.
2- وضع خطة للإصلاح الزراعي.
3- تعيين المفكرين الليبراليين المناهضين لرجال الدين وسلطاتهم في وزارتي العدل، والتعليم.
4- تدبير تحالف ضمني مع حزب توده الشيوعي(4).

اختلف آية الله كاشاني مع مصدق؛ بسبب اتجاهه نحو العلمانية، واعتبر ما دعا إليه مصدق من أفكار تعد انفصالًا عن الإسلام، وتوجه نحو الشيوعية؛ مما دعا آية الله كاشاني لاتهام مصدق بخيانة الإسلام(5)، وأنه بدأ يتصرف كحاكم مطلق؛ لذا أمر أنصاره بسحب تأييدهم له، كما أثيرت الخلافات بين مصدق، وبين أعضاء الجبهة الوطنية فثار عليه مظفر بقائي، وخليل مالكي(**) وانفصلا عنه(6)، ونتيجة لانقسام الجبهة الوطنية، وفقدانها أهم عناصرها تهيأت

(*) التأميم: هو انتقال ملكية الشيء من الأجنبي إلى الوطني (خليل خليل: مرجع سابق، ص44).

(1) عمر بيومي: القدرات النووية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي والإسرائيلي وازدواج المعايير الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م، ص71

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص437.

(3) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، قصة إيران والثورة، ص86.

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص187.

(5) فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام، القاهرة، ط2، 1988م، ص72.

(**) خليل مالكي: ولد في تبريز عام 1901م، وفي عام 1928م حصل على منحة لدراسة الكيمياء في ألمانيا، ولكنه اتهم بالشيوعية، فتم الغاء المنحة، وأجبر على العودة لإيران، وفيها انضم عام 1941م لحزب توده، وفي كانون الثاني 1948م ترك، مع بعض الأعضاء الأخرين حزب توده بسبب الاختلاف في وجهات النظر، ثم انضم إلى مظفر بقائي وكونا حزب الكادحين الذي التحق بالجبهة الوطنية التي أسسها مصدق (شيماء عبد السلام: مرجع سابق، ص677).

(6) شيماء عبد السلام: مرجع سابق، ص667.

الظروف لحدوث الانقلاب ضد مصدق[1].

قامت إدارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور بالموافقة على الانضمام إلى خطة بريطانية أطلق عليها أجاكس (AJAX) [*]، لإسقاط رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق، ومساعدة الجنرال فضل الله زاهدي للإطاحة بحكم مصدق[2]، بالفعل قام زاهدي في آب (أغسطس) 1953م بانقلاب ضد مصدق، وأسقط حكومته[3].

بعد سقوط حكومة مصدق عاد الشاه محمد رضا بهلوي من روما إلى إيران، وتم تعيين الجنرال فضل الله زاهدي رئيسًا للوزراء[**] واسندت إليه مهمة وقف تأميم البترول الإيراني، كما اسندت إليه مهمة إعادة توزيع الحصص الأجنبية بطريقة جديدة بحيث لا يكون للبريطانيين السيطرة نفسها على منابع البترول الإيراني[4].

حدد الشاه عدة أهداف رئيسية بعد استعادة سلطته، أهمها: السيطرة الكاملة على الحكم، وانشاء قوة بوليس للوقوف بوجه معارضيه، ورغم أنه أبقى على البرلمان، إلا أنه كان هو السلطة الحقيقية في الحكومة و إعادة العلاقات مع الدول الغربية؛ لذلك وافق على الحصول على الحماية الأمريكية العسكرية لبلاده[5].

قام الشاه محمد رضا بهلوي بحل الجبهة الوطنية، وحكم على مصدق بالسجن لمدة ثلاث سنوات، ثم وضعه بعد خروجه من السجن تحت المراقبة حتى وفاته عام 1966م، وقام الشاه

---

(1) آمال السبكي: مرجع سابق، ص188.

(*) أجاكس: هو اسم حركي اطلقته وكالة المخابرات الأمريكية على عملية ضمت أطرافًا عديدة من الشخصيات البريطانية، والأمريكية، بالإضافة لشاه إيران محمد رضا بهلوي، كان الهدف منها اقالة رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق (شيماء عبد السلام: مرجع سابق، ص679).

(2) عبد الله الضيعان: العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الآخر، العالم الإسلامي عوامل النهضة وآفاق البناء، الرياض، 2008م، ص234.

(3) محمد أبو مغلي: مرجع سابق، ص296.

(**) أيدت الولايات المتحدة الأمريكية تعيين فضل الله زاهدي رئيسًا للوزراء، لأنهم كانوا يعوفون بأن زاهدي ليست لديه أية ميول للبريطانيين الذين اعتقلوه خلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) بتهمة موالاته لألمانيا، مما جعل زاهدي ضمانة للأمريكيين ضد عودة النفوذ البريطاني (شيماء عبد السلام: مرجع سابق، ص674).

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص192.

(5) حلمي الخطابي: العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، دار الأحمدي، القاهرة، 2005م، ص62.

بإلقاء القبض على خمسة آلاف عضو من حزب توده، وأعدم أربعين شخصًا من قادات الحزب، وحكم بالسجن المؤبد على مائتين منهم[1]، كما أمر الشاه بإعدام حسين فاطمي وزير خارجة حكومة مصدق شنقًا[2]، وقام الجيش والبوليس بإنزال عقوبات خاصة بالمدن التي اظهرت تأييدًا واضحًا لمصدق وللجبهة الوطنية، فتعرضت مدن قم وشيراز وتبريز واصفهان لعمليات تفتيش واعتقالات واسعة، وفي طهران أزيل منزل مصدق بالجرافات حتى لا يتحول إلى رمز وقبلة للمعارضة[3].

زاد النفوذ الأجنبي في إيران، واستمر الشاه محمد رضا بسياسته القمعية، لذلك ظهرت على الساحة الإيرانية منظمة فدائيات إسلام[*] بقيادة أحد الفقهاء الشاب نواب صفوي الذي نادى بالكفاح المسلح ضد الشاه وأعوانه، واعتبرت منظمة فدائيات إسلام عدوًا لدودًا للنظام الإيراني، الذي كثف حملة البحث عن قاداتها، وأعدمهم جميعًا في سنة 1955م، وعلى رأسهم نواب صفوي، وإخوانه؛ مما أصاب نشاط المنظمة بالشلل[4].

رغم السياسة الاستبدادية التي اتبعها الشاه محمد رضا إلا أنه سعى للتودد للمؤسسة الدينية؛ لذا قام بعدة محاولات ليضفي مظهرًا إسلاميًا على شخصيته، وعلى نظام حكمه، فقام بزيارة الأماكن المقدسة في إيران، ولمزيد من استرضاء المؤسسة الدينية فإن وزارة علي أميني التي شُكلت عام 1961م ضمت ولأول مرة في التاريخ الدستوري في إيران نائبًا لرئيس الوزراء للشؤون الدينية[5].

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص438.

(2) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص80.

(3) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص91.

(*) فدائيات إسلام: هي مجموعة دينية متطرفة، ثورية، نشأت في اواسط الأربعينات، لم يكن لهم برنامج سياسي، فاكتفوا برفع شعارات عامة متطرفة إسلامية، انتهجوا في تنفيذ تلك الشعارات الأساليب الإرهابية، حيث قاموا باغتيال وزير البلاط الملكي عام 1948م، وهددوا باغتيال مصدق، كما قاموا باغتيال وزير البلاط حسين علاء عام 1955م، لذا تم اعتقال، واعدام جزء منهم، وفي عام 1964م قامت مجموعة صغيرة منهم بقتل رئيس الوزراء حسن منصور، فتم اعدام أربعة منهم، ووضع الأخرون في السجن، لكن بعد وصول الخميني للحكم تمكنوا من اعادة تنظيم صفوفهم، والحصول على مراكز هامة (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص476–477).

(4) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص23–24.

(5) المرجع السابق، ص26.

استمر شاه إيران محمد رضا بسياسته التعسفية ضد أبناء الشعب الإيراني إلى أن أعلن الشاه الثورة البيضاء عام 1963م[1].

مما سبق يتضح أن مصدق كان ناقمًا على الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذلك ما إن أصبح رئيسًا للوزراء حتى قام بقطع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، لكن سرعان ما اختلف مصدق مع مؤيديه بسبب ميوله العلمانية؛ مما أدى لنقمة رجال الدين عليه، بالتالي تراجعت قوة مصدق، فرأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الفرصة مناسبة لها للانتقام من مصدق الذي قام بتأميم البترول، وحرمها من عدة امتيازات، لذا دبرت خطة للتخلص منه، وبالفعل نجحت في ذلك، ويتضح أيضًا مدى الضعف الذي كانت تعاني منه إيران خلال تلك الفترة، حيث أن الحكومة الإيرانية لم تكن قادرة على فعل أي خطوة دون مساعدة، ومباركة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن تساعد إيران من أجل الحفاظ على أمن، واستقرار الأوضاع داخل إيران، بل كان همها الوحيد الحفاظ على مصالحها في المنطقة فقط.

3) أوضاع إيران منذ إعلان الثورة البيضاء حتى بداية الثورة الإسلامية (1963–1977م)

منذ عام 1962م وحتى عام 1978م حرصت إيران على القيام بدور شرطي المنطقة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في المنطقة، وواصلت عائدات النفط الإيرانية صعودها، وقام الشاه محمد رضا بهلوي باستخدام معظم تلك العائدات في زيادة القوة العسكرية الإيرانية، وفي تلك الأوضاع طرح الشاه ثورته التي عرفت باسم الثورة البيضاء كنموذج لبرامجه لتحديث إيران[2].

أعلن الشاه الثورة البيضاء، التي أطلق عليها أيضًا ثورة الشاه والشعب في كانون الثاني (يناير) 1963م تضمنت ست نقاط، أهمها: إصلاح الأراضي، وبيع بعض المصانع المملوكة من قبل الدولة لتمويل الاصلاح الزراعي، ومنح حق التصويت للنساء[3]، فحتى ذلك الوقت كان الرجال فقط هم الذين لهم حق التصويت، أو الترشيح[4]، ادعى الشاه محمد رضا بهلوي بأن هدفه من الثورة البيضاء هو إنهاض إيران، وتطويرها اجتماعيًا، وثقافيًا، واقتصاديًا[5]، لكن حقيقة الأمر

---

(1) آمال السبكي: مرجع سابق، ص190.

(2) عمر بيومي: مرجع سابق، ص71.

(3) Said Amir Arjomand: The Turban for The Crown, The Islamic Revolution in Iran, Oxford University Press, United States of America, 1988, p73.

(4) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص116.

(4) Paul m. Shapera: Irans Religious Leaders, The Rosen Publishing Group, United States of America, 2010, p23.

أن الثورة البيضاء جاءت لتأكيد الاخمينية(*) الفارسية، ونبش التراث القديم، أيضًا جاءت للربط بين هوية الفرد الإيراني، وبين الزعماء القدماء مثل داريوس، وقورش[1]؛ لذلك عارض الخميني تلك القرارات، ومنذ ذلك الوقت برزت سمعة الخميني كمعادٍ لحقوق المرأة[2].

انفجر الموقف في قم عندما أعلن الشاه أنه سيجري استفتاء حول بنود ثورته البيضاء، وحدد يوم 26 كانون الثاني (يناير) 1963م موعدًا لذلك الاستفتاء، فأصدر الخميني قرارًا بتحريم الاشتراك في الاستفتاء، فجاء رد الحكومة الإيرانية على الخميني في مارس 1963م، وهو يوم الاحتفال باستشهاد الإمام جعفر الصادق[3]، فقد كان الخميني سيلقي في ذلك اليوم خطبة بمناسبة الذكرى السنوية لموت الإمام جعفر الصادق، فقامت الحكومة الإيرانية بإرسال قوات لتدعيم الجيش والبوليس، وعندما بدأ الاجتماع شعر الخميني بوجود عناصر مدسوسة فأوقف الاجتماع، وبدأ رجال الحكومة بمضايقته، حيث أخذوا يصيحون عاش الشاه، فدب الشجار، وانتهى الاجتماع، وفي اليوم التالي تحركت قوات كبيرة من البوليس نحو المدرسة الفيضية التي يُدَرس فيها الخميني، لكنهم قوبلوا بالمقاومة؛ أدت تلك الأحداث لمقتل حوالي اثنين وعشرين شخصًا[4]، كما تم إلقاء القبض على العديد من طلبة العلوم الدينية، واجبروهم على التجنيد[5]، أيضًا قاموا بتهديد رجال الدين من انتقاد الشاه، ومحاربته، أو مهاجمة إسرائيل[6].

وصل استبداد الشاه محمد رضا إلى أن صادر مطبوعات، وصحف وجهت انتقادات للشاه، ففي مارس 1963م أوقف الشاه صدور ستة وسبعين صحيفة ومجلة بحجة أنها تشهر بالحكومة[7].

(*) الاخمينية: لقب أسرة ملكية فارسية، كونت لها امبراطورية في فارس عام 559 ق.م، أشهر ملوكها داريوس، وقمبيز، وقورش، تعد فترة حكم تلك الامبراطورية هي فترة الحضارة الفارسية (عيسى الحسن: موسوعة الحضارات، مرجع سابق، ص31–32).

(1) حديث الدكتور أفرام البستاني عضو الجبهة اللبنانية حول الثورة الإيرانية (1979/4/9م)؛ الوثائق العربية، ص229.

(2) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص116.

(3) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص45–46.

(4) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص119.

(5) بيان الخميني بمناسبة مرور أربعين يومًا على استشهاد علماء الدين في المدرسة الفيضية بمدينة قم (أبريل/ 1963م)؛ دروس في الجهاد، ص45.

(6) خطبة الخميني بمناسبة يوم عاشوراء (1963/6/13م)؛ دروس في الجهاد، ص52.

(7) أحمد منيسي: الثورة وحركة الآداب والفنون،؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م، ص96.

لم يتوقف الخميني عن فضح نظام الشاه، والتنديد بجريمة المدرسة الفيضية، أيضًا قام الخميني بتحريم التقية، وفي العاشر من محرم يوم عاشوراء ألقى خطبة تحدث فيها عن علاقة الشاه بإسرائيل، وفي اليوم التالي 11 محرم 1383هـ/ 4 حزيران (يونيو) 1963م، انفجرت المظاهرات في مختلف أنحاء إيران، لكن قوات الشاه تصدت للمتظاهرين، وطاردتهم، فتم إلقاء القبض على الخميني، ونقل من قم إلى طهران، وانتشر خبر إلقاء القبض عليه صبيحة اليوم التالي فخرجت المظاهرات مرة ثانية، لكن رجال الجيش، والشرطة، والسافاك[*]، قاموا بمجزرة ضد أبناء الشعب الإيراني عُرفت باسم مجزرة 15 خرداد، وكان ذلك يوم 5 حزيران (يونيو) 1963م[1]، وفي تلك المجزرة قام رجال السافاك بقتل جماعي لأبناء الشعب الإيراني، وقاموا بفتح نيران المدافع، والرشاشات، والدبابات في وجه الشعب الإيراني الأعزل[2]، فراح ضحية تلك المجزرة خمسة عشر ألف قتيل[3].

بعد ثلاثة أيام من القبض على الخميني قام أحد طلبة المدرسة الدينية في قم باغتيال حسن علي منصور رئيس الوزراء، فاستغل الشاه ذلك لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المعارضة فألقى القبض على كثير منهم، وقدم بعضهم للمحاكمة، والبعض الأخر تم التخلص منهم بطرق عديدة[4].

تم الإفراج عن الخميني يوم 15 نيسان (أبريل) 1964م، وأُعيد إلى قم، لكنه ظل يلقي خطبًا ضد الشاه إلى أن أجاز البرلمان الإيراني قانون الحصانة للأمريكيين، الذي أسماه الخميني قانون العار، لذلك دعا إلى اجتماع شعبي كبير في مدينة قم يوم 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1964م، وندد خلال ذلك الاجتماع بقانون الحصانة، واستنكره[5].

(*) السافاك: أُسس جهاز السافاك بعد ثورة مصدق عام 1953م، وعين تيمور بختيار أول رئيس للسافاك، عرف عن السافاك الاتقان والتفنن في تعذيب من يعارض الشاه، وذاع صيت السافاك باعتباره من أكثر أجهزة العالم الاستخباراتية قدرة على إرهاب المواطنين، وبعد سقوط الشاه عام 1979م صدر قرار بحل السافاك، وتم إعدام وسجن عدد كبير من المنتسبين له (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص184–185).

(1) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص50.

(2) خطاب الخميني بعد الافراج عنه (1964/4/15م)؛ دروس من الجهاد، ص69–70.

(3) بيان الخميني إلى علماء وخطباء وأبناء الشعب الإيراني (1973/3/12م)، ص171، النداء الذي وجهه الخميني إلى حجاج بيت الله الحرام (فبراير/1971م)؛ دروس في الجهاد، ص137.

(4) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص122.

(5) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص50.

أصبح الأمريكان أحرارًا في إيران، لا يستطيع رجال الشرطة الإيرانيين أن يتعرضوا لأي أحد منهم مهما ارتكب من جريمة[1]، ولا سلطة للمحاكم الإيرانية في محاكمة أي أحد من الأمريكيين، بل يرجع ذلك إلى المحاكم الأمريكية فهي التي تصدر أحكامها بشأن رعاياها[2].

بعد استنكار الخميني لقانون الحصانة، وبعد الخطب التي ألقاها حول قانون الحصانة تم اعتقاله، ونفيه خارج إيران، يوم 4 نوفمبر 1964م، توجه إلى أنقرة[3]، ثم اختار النجف الأشرف[*] بالعراق منفى له[4]. لم تشهد إيران أي معارضات تذكر بعد نفي الخميني ما عدا بعض الحركات، منها فدائيو خلق[**]، ومجاهدو خلق[***]، التان ظهرتا ما بين 1969–1971م[5]، فقد قامت تلك الحركتان بحرب عصابات ضد الشاه[6]، وتصادمتا مرارًا مع قوات الشاه، وتعرضتا للتنكيل على أيدي قوات الشاه، وفقدتا أكثر من مائتين وأربعين عضوًا من رجالها المدربين جيدًا، وفي النهاية قررتا الانزواء، وعدم التعرض للشاه[7].

---

(1) بيان الخميني بمناسبة قانون الحصانة القضائية للرعايا الأمريكيين في إيران (تشرين الأول/1964م)؛ دروس في الجهاد، ص115.

(2) خطاب الخميني حول قانون الحصانة (1964/10/26م)؛ دروس في الجهاد، ص106.

(3) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص52.

(*) النجف الأشرف: هي مدينة عراقية تقع جنوب غرب بغداد، وتعد احدى أشهر المدن الحضارية الإسلامية، يوجد فيها جامع ومرقد الإمام علي بن أبي طالب (مسعود الخوند: مرجع سابق،ج12، ص226).

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص191.

(**) فدائيو خلق: هو تنظيم ماركسي سياسي يسمي أيضًا فدائيي الشعب، بدأ ذلك التنظيم العمل المسلح في الشمال متأثرًا بنظرية البؤر الثورية التي نادى بها تشي جيفارا، ولقد تعرض ذلك التنظيم بعد عام 1979م للتفكك (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص180).

(***) مجاهدو خلق: أطلق عليه أيضًا مجاهدي الشعب، ظهرت تلك الحركة في الستينان بعد إعلان الشاه الثورة البيضاء، وبعد المجازر التي ارتكبها ضد الشعب الإيراني، وقامت تلك المنظمة بحرب عصابات ضد الشاه، وفي عام 1975م انقسمت الحركة على نفسها، فقد تبنى البعض الأفكار الماركسية وتبنى الأخرون الأفكار الدينية، وكان الجناح الماركسي أكثر تنظيمًا، أما الجناح الديني فظل دون اطار تنظيمي حتى عام 1978م، في أواخر أيام الشاه تمكنت المنظمة بقيادة مسعود رجوي من تأييد الخميني، واستمرت المنظمة في نشاطها العلني حتى عام 1980م، ووقفت إلى جانب أبو الحسن بني صدر، لكن إيران تمكنت من الإجهاز عليها وعلى كوادرها داخل إيران، فتمكن الحليفان مسعود رجوي، وأبو الحسن بني صدر من مغادرة إيران سرًا إلى فرنسا في 29 تموز 1981م (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص188–189).

(5) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص52.

(6) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص438.

(7) آمال السبكي: مرجع سابق، ص191.

خلال فترة السبعينات لم يكن هناك أي محاولة لإشراك الشعب بأي طريقة، وبأي شكل من أشكال التمثيل السياسي، وكان الشاه يصدر الأوامر، والوزراء وجهاز السافاك يقومون بتنفيذها، وكان الشاه يتجاهل رجال السياسة، فيقوم بتأليف الوزارات، والأحزاب حسب هواه، أيضًا اتسم الشاه محمد رضا بالإسراف، والتبذير، وأقام احتفالًا كبيرًا يوم 26 تشرين الأول (أكتوبر) 1967م بمناسبة عيد ميلاده الثامن والأربعين، أيضًا احتفل عام 1971م بالثلاثين عامًا التي قضاها على العرش، لكن الشاه وصل إلى ذروة جنونه في الاحتفالات في تشرين الأول (أكتوبر) 1972م[1]، فقد أقام احتفالًا ضخمًا بمناسبة مرور ألفين وخمسمائة عام على تأسيس الامبراطورية الإيرانية[2]، حيث صرف الشاه على ذلك الاحتفال أموال طائلة[3]، بلغت 120 مليون دولار[4].

إن نهب ثروات الشعب من شاه إيران، والتمادي في شراء الأسلحة بمليارات الدولارات دون مبرر، بالإضافة للاحتفالات الضخمة أدى كل ذلك إلى تصاعد كبير في نفقات المعيشة، واستشراء الغلاء بشكل كبير[5].

حاول الشاه تحسين صورته أمام الشعب، وأمام العالم الخارجي عن طريق إقامة أحزاب سياسية وهمية توحي بشكل الممارسة الديمقراطية، فأنشأ حزبين، هما حزب مردم (الشعب)، وحزب مليون (الوطنيون) وهو الذي سُمي فيما بعد إيران نوين (إيران الجديدة)، لكنه لجأ في مارس 1975م إلى إلغاء الحزبين، واستبدلهما بحزب واحد وهو حزب "رستاخير" (النهضة، أو البعث)[6].

أنشأ الشاه حزب "رستاخير" تحت دعوى حشد كل طاقات الشعب من التجار، والعمال، ورجال الدين للانضمام للحزب حتى يعملوا جميعًا على تطوير الدولة، ضاربًا عرض الحائط كل دعاويه السابقة التي قدمها للجماهير، والتي كانت قائمة على ترك الحرية لكل فئة من فئات المجتمع الإيراني[7]، لكن حقيقة الأمر أن هدف الشاه من إنشاء ذلك الحزب هو تشديد القبضة على المثقفين، ومد سيطرة الدولة إلى الأسواق، وإلى المؤسسة الدينية، خاصة بعد فشل النظام الملكي في مواجهة التضخم الذي تضاعف بين عامي 1975–1977م، فقد

---

(1) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص123، 125، 163.

(2) بيان الخميني بمناسبة حرب رمضان المجيدة (1973/10/12م)؛ دروس في الجهاد، ص185.

(3) خطاب الخميني حول تناقض الامبراطورية مع الإسلام (1971/6/22م)؛ دروس في الجهاد، ص142.

(4) هندي الشريف: مرجع سابق، ص31.

(5) بيان الخميني بمناسبة حرب رمضان المجيدة (1973/10/12م)؛ دروس في الجهاد، ص187.

(6) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص30.

(7) آمال السبكي: مرجع سابق، ص195.

أعلن الحرب على صغار التجار، وأودع آلاف منهم في السجون، كما قام بفرض غرامات مالية على الباقين[1].

ألزم شاه إيران محمد رضا بهلوي كل الشعب على الدخول في حزبه، وتأييده، وهدد كل من يعارض ثورته، وحزبه بالتنكيل، والنفي، والحرمان من الحقوق المدنية[2]، كما أعلن أن من لا ينضم إلى حزبه هو عميل، أو خائن، وعليه إما أن يغادر البلاد، أو يدخل السجن[3]، لكن الخميني أصدر فتوى بتحريم الانتماء لحزب "رستاخير"[4].

استمر الشاه بسياسته التعسفية، فقام رجال الشاه باعتقالات واسعة لعدد من العلماء، وأساتذة المراكز الدينية، ونفيهم إلى مناطق نائية[5]، وقام رجال الشاه بهجوم شرس على الجامعات في شتى أنحاء البلاد، أيضًا قاموا بمجزرة 17 خرداد وذلك يوم 7 حزيران (يونيو) 1975م في المدرسة الفيضية، عندما كان بعض الأشخاص مجتمعون لإحياء ذكرى مجزرة 15 خرداد التي وقعت يوم 5 حزيران (يونيو) 1963م، وأدت تلك الحادثة لمقتل خمسة وأربعين شخصًا بالإضافة لعدد من الجرحى، كما زج بأكثر من ثلاثمائة شخص منهم بالسجون[6].

عام 1976م تم انتخاب كارتر رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، وظهر خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول أساليب القمع العسكرية، وعدم مراعاة حقوق الإنسان، وزيادة أسعار النفط، وزادت المعارضة، وقامت المظاهرات ضد الشاه عام 1977م، وازدادت المظاهرات عام 1978م، واشتدت حدتها لتكشف عن ثورة شعبية عارمة لم تفلح كل المحاولات في إخمادها[7].

مما سبق يتضح أن شاه إيران محمد رضا بهلوي حاول القيام بالعديد من الإجراءات لإصلاح الوضع في إيران تحت شعار الثورة البيضاء، مدعيًا أن هدفه في ذلك هو تطوير المجتمع الإيراني، لكن ظهر عالم دين يدعى الخميني، رفض إجراءات الشاه، وهنا بدأت الخلافات بين الشاه الذي يدعو للانفتاح، والخميني الذي يرفض فكرة الانفتاح، كان على شاه إيران في تلك المرحلة القيام بإجراءات جدية لإصلاح المجتمع حتى يثبت للخميني، ولكل الشعب

---

(1) عبد الله صالح: الدور السياسي لطبقة البازار؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م، ص77-78.

(2) بيان الخميني بتحريم حزب الشاه الفاشستي (1975/3/11م)؛ دروس في الجهاد، ص193-194.

(3) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص30.

(4) محمد سكيك: مرجع سابق، ص15.

(5) بيان الخميني بمناسبة حرب رمضان المجيدة (1973/10/12م)؛ دروس في الجهاد، ص185.

(6) نداء الخميني للشعب الإيراني بمناسبة مجزرة 7 حزيران (1975/7/9م)؛ دروس في الجهاد، ص198.

(7) عمرو بيومي: مرجع سابق، ص72-73.

الإيراني بأن ثورته البيضاء هي فعلاً ثورة لصالح الشعب الإيراني، لكن إجراءاته القمعية، وإرهابه في معاملة معارضيه أثبتت أنه ما زال الشاه الديكتاتوري الرافض لأي معارضة، حتى وإن كانت سلمية، وأن مبادئ الثورة البيضاء هي مجرد شعارات لكسب الشعب الإيراني؛ لذلك انفجر الشعب ضد سياسته القمعية، وقاموا بمظاهرات ضده.

الفصل الثاني

أسباب ومقدمات الحرب العراقية الإيرانية

ويشتمل على مبحثين:

- **المبحث الأول: أسباب الحرب العراقية الإيرانية.**

- **المبحث الثاني: مقدمات الحرب العراقية الإيرانية.**

المبحث الأول

أسباب الحرب العراقية الإيرانية

أولًا: احتلال إيران الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى).

ثانيًا: الدعم الإيراني للأكراد.

ثالثًا: الثورة الإيرانية، وعزم آية الله الخميني على تصديرها.

رابعًا: رغبة الرئيس صدام حسين بتزعم العالم العربي.

تمهيد:

تعددت الأسباب التي أدت لنشوب الحرب العراقية الإيرانية، وكان من أهم تلك الأسباب: احتلال إيران للجزر العربية التابعة للإمارات العربية المتحدة عام 1971م؛ مما دفع العراق للاحتجاج على ذلك الاحتلال على اعتبار أن تلك الجزر عربية، وليست فارسية، أيضًا كان من أسباب الحرب وقوف شاه إيران لجانب التمرد الكردي في شمال العراق، ودعم المتمردين الأكراد بالمال، والسلاح ضد الحكومة العراقية، كما كان نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، بالإضافة لتهديد الخميني بتصدير ثورته للعراق، وللدول العربية ، ورغبة الرئيس صدام حسين بتزعم منطقة العالم العربي، خاصة منطقة الخليج العربي مستغلًا غياب مصر عن الصف العربي، بعد توقيعها اتفاقية السلام المصرية_الإسرائيلية عام 1979م مع إسرائيل.

أولًا: احتلال إيران الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)

- **جزيرة أبو موسى:**

جزيرة أبو موسى هي إحدى الجزر التابعة لإمارة الشارقة، تقع في مدخل الخليج العربي على بعد 160 كم تقريبًا من مضيق هرمز(*)، بين إمارة الشارقة والساحل الإيراني، تعد أكبر جزر الإمارة، وأكثرها ثروة نفطية وزراعية[1] بالإضافة إلى أنها ذات تربة زراعية خصبة، في جبالها العديد من المعادن، وغنية بصخور من بلورات الغرانيت[2].

- **جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى**

تقع جزيرة طنب الكبرى في الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى، تبعد عنها حولي 50 كم، تابعة لإمارة رأس الخيمة، إن قلة عدد سكان تلك الجزيرة، وطبيعة أرضها ومياهها المتمركزة في المنطقة، والمتحكمة في مضيق هرمز (عنق الخليج العربي) المسيطر على مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي جعلها تحتل المرتبة الأولى في الأهمية الاستراتيجية، أما جزيرة طنب الصغرى فتقع أيضًا في إمارة رأس الخيمة، وتسمى أيضًا جزيرة نابيو، وهي عبارة عن نتوء صخري ذو موقع استراتيجي مهم[3].

(*) مضيق هرمز: يقع بين إيران من الشمال والشمال الغربي، وبين عُمان في الجنوب، ويعد مضيق هرمز ذو أهمية كبيرة في الملاحة الدولية، فهناك حوالي 86% من نفط الشرق الأوسط الذي يصدر إلى أوروبا يوميًا ينقل عبر مضيق هرمز (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج2، ص209).

(1) خالد العزي: مرجع سابق، ص44؛ سمير سبتان: الإمارات عبر تاريخ اقتصاد حضارة، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012م، ص28.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص54.

(3) خالد العزي: مرجع سابق، ص48-49.

إن تلك الجزر لها موقع استراتيجي مهم؛ لذلك كانت إيران دائمًا تطالب بضمها، وتدعي أنها فارسية، وليست عربية، لذا أرسل رئيس الوزراء الإيراني حاجي ميرزا عام 1844م مذكرة إلى الحكومة البريطانية ادعى فيها أن كل الجزر الواقعة في الخليج الفارسي اعتبارًا من مصب شط العرب إلى مسقط تعود كلها للفرس، لكن الحكومة البريطانية رفضت طلب إيران[1].

انتظرت الدولة الفارسية الفرصة المناسبة لضم الجزر، حيث استغلت فرصة سقوط قلاع القواسم، وثغورهم، وتشتت أسطولهم على يد الإنجليز، فقامت عام 1887م بالقضاء على الحكم العربي في لنجة[*] على الساحل الشرقي للخليج، ثم استولت القوات الفارسية على صيرى الواقعة إلى الغرب من جزيرة أبو موسى، والتابعة لإمارة الشارقة، وجزيرة هنجام التابعة لقبيلة بني ياس العربية؛ مما أدى لتراجع التجارة في ميناء لنجة بعد احتلال الدولة الفارسية للجزيرة، فاتخذ التجار العرب جزيرة أبو موسى مركزًا لتصريف بضائعهم للخارج، ثم أخذت تلك الجزر تنافس الموانئ الفارسية في تجارتها[2].

اتخذت بريطانيا العديد من الإجراءات لتأكيد حق القواسم فاقترحت الحكومة البريطانية في الهند أن ترفع الأعلام العربية على الجزر الثلاث جزيرة طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، بالفعل تم رفع الأعلام عام 1900م[3]، إلا أن الدولة الفارسية قامت عام 1904م بإنزال الأعلام العربية عن الجزر، ووضع الأعلام الفارسية، ولكن تحت ضغط بريطانيا قامت بإنزال أعلامها عن الجزر[4].

عام 1925م أعلن رضا خان نفسه ملكًا للدولة الفارسية باسم الشاه رضا بهلوي، ومنذ أيامه الأولى ظهرت سياسته العدوانية، وأطماعه في الخليج العربي، حيث طالب بالبحرين، وبالجزر العربية طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وما بين الأعوام 1929–1933م اقترحت إيران أن تتخلى عن المطالبة بجزيرة أبو موسى إذا قبلت بريطانيا ملكية إيران لجزيرتي

---

(1) فاطمة الصايغ: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م، ص251– 252.

(*) لنجة: كانت إمارة لنجة من إمارات القواسم المعروفة في جنوب الساحل الإيراني، قامت القوات الإيرانية باحتلالها عام 1887م، ثم قامت ببناء ثكنات عسكرية لها في لنجة (محمد العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت، 1983م، ص161).

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص55–56.

(3) توماس ماتير: الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005م، ص98.

(5) Mohamed Abdullah: Abo Musa and The Tunbs Sovereignty Dispute Between The UAE and The Islamic Republic of Iran, National Printing, Ras Al Khaimal, 1994, p2.

طنب الكبرى، وطنب الصغرى، لكن بريطانيا رفضت ذلك الاقتراح، تأزمت الأوضاع من عام 1941م؛ بسبب احتلال روسيا، وبريطانيا إيران، وتنازل رضا شاه لابنه عن الحكم، فابتعدت إيران عن المطالبة بالجزر[1].

منذ تنازل رضا شاه لأبنه عن الحكم عام 1941م، وحتى الانتهاء من الحرب العالمية الثانية عام 1945م كانت إيران، والعالم كله مشغولًا بالحرب، لذلك تراجعت إيران عن المطالبة بالجزر، لكن بعد قيام ثورة مصدق واسقاط حكومته (1951–1953) أخذ محمد رضا يطالب بالجزر العربية، وفي 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1957م أصدرت حكومة طهران قرارًا بناءً على التعليمات الصادرة من الشاه باعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الإدارية الجديدة، وفي عام 1965م قامت إيران بإنزال قوات إيرانية في جزية أبو موسى التابعة للشارقة[2].

استمر محمد رضا بهلوي بالمطالبة بالجزر العربية على أنها جزر إيرانية، لكن إيران لمحت بأنها ستتنازل عن مطالبتها بالبحرين مقابل الجزر، إلا أن بريطانيا رفضت، وأكدت أن الجزر تتبع إمارة رأس الخيمة، وإمارة الشارقة[3]، وظلت مسألة النزاع على الحدود قائمة إلى أن تغير الموقف في كانون الثاني (يناير) 1968م، حين أعلنت حكومة العمال البريطانية عزمها الانسحاب من منطقة الخليج في موعد أقصاه عام 1971م، وكانت النتيجة حصول البحرين، وقطر على الاستقلال في 13 آب (أغسطس) 1971م[4].

أخذت إيران تهدد باحتلال البحرين بعد جلاء القوات البريطانية عنها[5]، حيث كانت تطالب دائمًا بالبحرين لدرجة وجود مقعد في كل برلمانات إيران في عهد الشاه ليمثل شعب البحرين، ولم يحل ذلك الموضوع إلا من الأمم المتحدة، عندما تم إجراء استفتاء عام رضي به الشاه لتصبح البحرين دولة مستقلة[6]، حيث اتفقت بريطانيا مع الشاه على التخلي عن المطالبة

---

(1) فاطمة الصايغ: مرجع سابق، ص254–257.

(2) فالح المطيري: مرجع سابق، ص25–26.

(3) توماس ماتير: مرجع سابق، ص112–113.

(4) فاطمة الصايغ: مرجع سابق، ص258.

(5) حديث الملك حسين عاهل الأردن حول الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/7م)؛ الوثائق العربية، ص631.

(6) محمد الرميحي: الخليج في النصف الثاني من التسعينات وفاق أم صراع؛ السياسة الدولية، ع116، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ص78.

بالبحرين، والاعتراف بها كدولة مستقلة، كما وافقت إيران على انشاء الإمارات العربية المتحدة، والاعتراف بها[1].

عندما فشلت إيران في الحصول على البحرين، وضمها، قررت أن تعوض خسارتها في البحرين باحتلال الجزر الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى[2]، لذلك قام الشاه في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1971م بدعوة زعماء العديد من دول العالم للاحتفال الضخم الذي أقامه بمناسبة مرور 2500 عام على تأسيس الإمبراطورية الفارسية، حيث أغدق خلال الاحتفال هدايا نادرة على الحاضرين من ممثلي الدول؛ لكي يضمن موافقتهم أو سكوتهم على الأقل عما صمم على تنفيذه[3].

في 3 تشرين الثاني (نوفمبر) 1971م غزت القوات الإيرانية الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وقامت باحتلالها[4]، بمساعدة بريطانيا، حيث تم الاحتلال الإيراني للجزر قبل انسحاب بريطانيا منها بثمانٍ وأربعين ساعة[5]، وبعد استيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث، نجحت بتوقيع اتفاقية مع سلطنة عُمان تخولها السيطرة على مدخل الخليج العربي مقابل إرسال قوات إيرانية للاشتراك في القتال ضد الثوار في إقليم ظفار[6].

اعتبرت العراق نفسها مدافعًا عن عروبة الخليج، ضد سياسة الشاه التوسعية[7]؛ ذلك لأن الجزر عربية، وسكانها عرب، كما أنها تقع ضمن المياه الإقليمية العربية؛ لذا رأت العراق أن على إيران إعادة الجزر التي احتلتها للإمارات العربية المتحدة[8]، كما قامت الحكومة العراقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، وقدمت العراق مع ليبيا والجزائر، واليمن الجنوبي شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي بخصوص الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية[9].

---

(1) حامد العبد الله: العلاقات الكويتية الإيرانية دراسة استشرافية لآفاق التعاون؛ السياسة الدولية، ع128، أبريل، 1997م، ص54.

(2) محمد العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص473.

(3) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص56.

(4) توماس ماتير: مرجع سابق، ص161.

(5) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص308؛ أحمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية؛ السياسة الدولية، ع146، أكتوبر، 2001م، ص111.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص58؛ جمال البدري: الخليج العربي في المنظور القومي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980م، ص19.

(7) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص334.

(8) المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع العراقي الركن عدنان خير الله؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ص43.

(9) سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص83.

فشل مجلس الأمن في تحقيق الانسحاب الإيراني من الجزر، لذا تقدمت العراق بشكوى ثانية للأمم المتحدة خاصة بعد أن ارتكبت إيران أعمال عدوانية على الحدود، لكن الأمم المتحدة فشلت وساطتها بإيقاف الأطماع التوسعية الإيرانية[1]، كما قدمت دولة الإمارات العربية مبادرة لحل مشكلة الجزر تتلخص بالمفاوضات المباشرة بين إيران، والإمارات العربية، أو بالمساعي الدبلوماسية، أو بالذهاب إلى المحكمة الدولية في لاهاي، لكن إيران رفضت إنهاء المشكلة[2].

أكدت إيران في أكثر من مناسبة أن الجزر الثلاث[3] هي جزر إيرانية، وإعادتها للإمارات العربية هي محض وهم، ولن تعيد الجزر العربية حتى بالمفاوضات[4]، أما وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي أوضح بأن العراق ليست في نيتها استخدام القوة العسكرية لتحرير الجزر العربية[*] لكنها ستظل تطالب بعودة الجزر العربية إلى الإمارات العربية المتحدة[5].

بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م توقعت الإمارات العربية المتحدة أن تعيد إيران الجزر العربية المحتلة؛ لذلك بادر الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة بمناشدة آية الله الخميني بإعادة الجزر العربية، لكن الخميني لم يستجب لذلك النداء، بل قام رجاله بإعلان التزامهم بالتمسك بالجزر العربية على أنها جزء من الأراضي الإيرانية[6]؛

---

(1) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي أمام مجلس الأمن في 1980/10/15م؛ الصراع العربي الفارسي، ص259.

(2) عبد الله النفيسي: إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ (1978–1998م)؛ السياسة الدولية، ع137،يوليو، 1999م، ص63.

(3) انظر ملحق رقم (6)، 287.

(4) مركز دراسة الحضارات المعاصرة: أوراق حضارية معاصرة، إيران في عهد خاتمي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004م، ص141.

(*) ما زالت إيران تحتل الجزر العربية، ولقد كانت إيران تقوم بمشاريع الإعمار الإيرانية في الجزر العربية، وأصبح من التقاليد المتبعة في مجلس جامعة الدول العربية أن تأكد الدول العربية وقوفها إلى جانب دولة الإمارات في سيادتها على الجزر، وأن يدعو المجلس إيران إلى إنهاء احتلال الجزر، (هيثم الكيلاني: حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده؛ حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، ط1، مارس، 1999م، ص278).

(5) حديث صحفي للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي (21–1980/6/23م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص53.

(6) محمد ادريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000م، ص462–463.

لذلك أصرت حكومة الخميني على احتلال الجزر العربية[*]، كما أوضحت أن تلك الجزر إيرانية منذ أيام الأسرة القاجارية، وأن إيران ورثتها عنهم رغم أن سكانها عرب، ويتكلمون العربية[1].

مما سبق يتضح أن إيران كانت تشعر دائمًا أنها أقوى دولة في المنطقة؛ لذلك رأى الشاه أن من حقه التصرف كزعيم للمنطقة العربية، وكأنها ملك له؛ لذا ادعى أن الجزر الإماراتية طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى هي جزر إيرانية، يجب أن تعود لإيران، وبالفعل قام باحتلال الجزر عام 1971م، بمساعدة بريطانيا، التي أرادت أن تترك المنطقة موطئ قدم لها، فوجدت إيران أفضل حليف لها في المنطقة من خلال مساعدتها على احتلال الجزر، وعلى الرغم من أن الدول العربية عارضت، وعلى رأسها العراق إلا أنها لم تقم بردة فعل قوية لمواجهة إيران، بل اكتفت بالتنديد، والشكوى للأمم المتحدة؛ مما يدل أن إيران في ذلك الوقت كانت قوية تهابها دول المنطقة، وإلا لما سكتت العراق عن احتلال الجزر، ولما تنازلت لها من قبل عن نصف شط العرب، واستمرت إيران بالتصرف بناءً على قناعتها بأنها زعيمة المنطقة حتى بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران، والدليل على ذلك رفض حكومة الخميني إعادة الجزر للإمارات.

ثانيًا: الدعم الإيراني للأكراد

تعود المشكلة الكردية إلى فترة الحرب العالمية الأولى (1914–1918م)، فمع انتهاء الحرب، وتفكك الدولة العثمانية بدأت آمال الشعب الكردي بالتطلع لإقامة دولة كردية[2].

بدأ الأكراد يثيرون الاضطرابات في العراق منذ العشرينات، ثم لجأوا للكفاح المسلح بقيادة الملا مصطفى البرزاني [**] منذ الأربعينات للمطالبة بحكم ذاتي في إقليم كردستان، بما فيها

(*) كانت إيران تقوم بتهديد مستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة أن الحرس الثوري قام بإجراء مناروة عسكرية كبيرة الحجم في الخليج ومضيق هرمز في الفترة من 1992–1997م للتدريب على اسلوب غلق المضيق، والسيطرة على الملاحة في الخليج العربي (ممدوح فتحي: إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م، ص105).

(1) حديث صحفي خاص للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي (1980/10/17)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص767.

(2) محمد أبو عامود: الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع؛ السياسة الدولية، ع135، يناير، 1999م، ص85.

(**) مصطفى البرزاني: هو اقطاعي عراقي ولد عام 1902م، من قبيلة كردية عراقية ذات مكانة دينية، ورث الزعامة عن أخيه أحمد، حيث قاد التمردات ضد الحكومة العراقية، لكن بعد القضاء على أخر تمرد له عام 1975م، لجأ لإيران، وتوفى فيها عام 1979م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص220).

منطقة كركوك التي تنتج وحدها 70% من النفط العراقي، وقد أتاحت التمردات الكردية في العراق الفرصة الذهبية لإيران للتدخل في شؤون العراق[1].

تميزت سياسات الحكومات التي تولت السلطة في العراق في الفترة من 1920–1958م بالوقوف من المشكلة الكردية موقف التجاهل التام، والتزام الحل العسكري لحل المشكلة الكردية[2]؛ لذلك ناضل الأكراد من أجل تقرير مصيرهم، ووضعت ثورة 14 تموز 1958م القضية الكردية من بين القضايا المهمة، وخطت خطوات جديدة في ذلك، حيث نصت المادة الثانية من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية على أن الكيان العراقي يقوم على أساس التعاون بين المواطنين كافة، واحترام حقوقهم، وصيانة حرياتهم، ويعد العرب والأكراد شركاء في الوطن، كما يقرر الدستور حقوق الأكراد القومية ضمن الوحدة العراقية[3].

كان الرئيس عبد الكريم قاسم يخشى من أن تقوم تركيا أو إيران باقتسام شمال العراق، وأن تتعاون هاتان الدولتان للوقوف ضد العراق[4]، لذا أفسح المجال للأكراد لتكوين أحزاب سياسية تنادي بالحقوق القومية، كما أصدر عفوًا عن الملا مصطفى البرزاني[5]، وتركه يعود للعراق بعد سنوات طويلة في المنفى[6] حيث كان لاجئًا في الاتحاد السوفيتي منذ عام 1947م بعد أن هرب من العراق لإيران بعد فشل تمرده عام 1945م، وعلى إثر نجاح ثورة 1958م تقدم مصطفى البرزاني بطلب للحكومة العراقية يطلب فيه السماح له بالعودة إلى العراق معلنًا عن تأييده لأهداف الحكومة الجديدة، فوافقت الحكومة العراقية على عودته، ووصل بغداد يوم 6 تشرين الأول (أكتوبر) 1958م[7].

بعد عودة البرزاني للعراق قام قاسم بتزويده بالمال والسلاح، كما استعان بهم بقمع حركة الشواف، لكن الحزب الديمقراطي العراقي الكردستاني قام بمبادرة في تشرين الأول (أكتوبر) 1959م تدعو للحكم الذاتي، وإقرار ذلك في الدستور الدائم، وتأييد الأكراد خارج العراق، ورأى

---

(1) حسن نافعة: مرجع سابق، ص42.

(2) أحمد تركي: القضية التركية في العراق؛ السياسة الدولية، ع35، يناير، 1999، ص118.

(3) سعاد خيري: مرجع سابق، ص179.

(4) موسى السيد على: مرجع سابق، ص75.

(5) قام مصطفى البرزاني بتمرد عام 1945م، وكان ذلك التمرد شديدًا وعنيفًا، فقد استطاع الأكراد تحقيق انتصارات على القوات العراقية؛ لذلك أدخل الجيش العراقي الطيران الحربي في المعركة؛ فانسحب البرزاني إلى إيران مع بعض رجاله (توماس بوا: تاريخ الأكراد، ترجمة: محمد ميرخان، دار الفكر، بيروت، 2001م، ص206–207).

(6) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص289.

(7) وليد الأعظمي: مرجع سابق، ص51.

الأكراد أن وجود معظم آبار البترول في لواء الموصل يجعلهم أصحاب حق في نسبة كبيرة من دخله[1].

استمرت المصالحة بين النظام العراقي والأكراد حتى عام 1961م[2]، ذلك لأن الأكراد أصبحوا أكثر طمعًا في مطالبهم، لذلك انقلب عليهم قاسم، ثم دخل في صراع مع الجيش الكردي الذي يترأسه البرزاني[3]، ومن تم بدأت المعارك بين الحكومة العراقية والأكراد في 9 أيلول (سبتمبر) 1961م، حققت قوات الأكراد بعض الانتصارات، بذلك الوقت بدأت إيران تفكر باستغلال أكراد العراق لتحقيق اطماعها ومطالبها في شط العرب، وفي بعض الأراضي العراقية، فجرت اتصالات سرية بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) بعلم من البرزاني، وبين شاه إيران، حيث ساهمت المساعدات الإيرانية للأكراد باستمرار تمردهم، وثوراتهم ضد الحكومة العراقية[4].

استمر الخلاف بين الأكراد والحكومة العراقية في عهد قاسم، ثم جاءت ثورة 1963م، حيث بدأ الرئيس عبد السلام عارف حكمه بتأكيده على اعتراف قيادة الثورة بالحقوق القومية للأكراد في العراق، وبالتفاوض مع الملا مصطفى البرزاني[5].

وافق مصطفى البرزاني على التفاوض مع الحكومة العراقية الجديدة وفي شباط (فبراير) 1964م أعلن البرزاني قبوله الهدنة مع الحكومة العراقية؛ مما أثار غيظ إبراهيم أحمد، وجلال الطالباني، وعمر دبابة، ونوري طه، وهم جميعًا من القادة الكبار في الحزب، واتهموا مصطفى البرزاني أنه عميل للحكومة العراقية[6].

نتيجة لتلبية مصطفى البرزاني لنداء الرئيس عبد السلام عارف تم وقف إطلاق النار، بذلك تم إنهاء القتال في شمال العراق[7].

قرر الرئيس عبد السلام عارف بعد استجابة البرزاني لندائه، وقيامه بوقف إطلاق النار ما يلي:

1- إقرار الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة.

---

(1) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص289.

(2) مروة البدري: الأكراد والشيعة بين الانفصال والحكم الذاتي؛ السياسة الدولية، ع136، ابريل، 1999م، ص101.

(3) أحمد تركي: مرجع سابق، ص119.

(4) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص76.

(5) مروة البدري: مرجع سابق، ص101.

(6) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص80.

(7) بيان الملا مصطفى البرزاني بإيقاف إطلاق النار في المنطقة الشمالية من العراق (1964/2/10م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس أحمد حسن البكر، ص56.

2- إطلاق سراح جميع الموقوفين، والمحتجزين، والمحكومين؛ بسبب حوادث الشمال، وإصدار العفو العام.

3- الشروع بإعادة تعمير المنطقة الشمالية فورًا[1].

قام الملا مصطفى البرزاني بتقديم مذكرة للرئيس العراقي عبد السلام عارف عام 1964م بمطالب مبالغ فيها وهي: الاعتراف بالنظام اللامركزي في المنطقة الكردية، وتولي الأكراد فقط شؤونها، وتخصيص ثلثي واردات البترول للأكراد، وتشكيل جيش من الأكراد في كردستان العراق، تعيين نائب لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس الأركان، وثلث الوزراء من الأكراد، ولما لم يتم الاتفاق على شيء من تلك المطالب قرر البرزاني استئناف القتال عام 1965م، إلا أن القتال توقف عام 1966م عندما وعدت الحكومة العراقية بدراسة القضية الكردية[2].

وافقت الحكومة العراقية في حزيران (يونيو) 1966م على نظام اللامركزية في إدارة شمال العراق، كما أيدت إنشاء جامعة كردية في السلمانية، ومساهمة الأكراد بنصيب أكبر في الوظائف المدنية، لكن ذلك الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ؛ لذا تم استئناف القتال مرة أخرى[3].

لجأت الحكومة العراقية لاستغلال الخلافات الداخلية في الحزب الديمقراطي الكردستاني، وانشقاق أحد مساعدي الملا مصطفى البرزاني وهو جلال الطالباني؛ لذا تحول الخلاف الحزبي إلى خلاف عشائري، واستمرت المعارك بين الأكراد بعضهم البعض طوال عام 1966م، لكن الأكراد عادوا وتوحدوا عام 1970م تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني[4].

عندما تسلم حزب البعث مقاليد الحكم بعد ثورة 1968م سعى الحزب للسيطرة على العراق بكامله، لكن الحكومة العراقية خشيت من الأكراد، إذ أنهم يمثلون أقوى قوة منظمة بعد السلطة المركزية، وكان الأكراد يسعون للسيطرة على كركوك الغنية بموارد النفط، كما اعترضت الزعامة الكردية على الدستور العراقي الذي ينص على أن العراق جزء من الأمة العربية، وذلك لأن

---

(1) بيان الرئيس عبد السلام عارف بإيقاف النار في المنطقة الشمالية في العراق (1964/2/10م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس أحمد حسن البكر، ص56.

(2) مروة البدري: مرجع سابق، ص101.

(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص291.

(4) عماد محمد: تطور الهوية القومية الكردية؛ السياسة الدولية، ع135، يناير، 1999م، ص98.

الأكراد كانوا يخشون من أن تتحد العراق مع بلدان عربية أخرى؛ لأن ذلك في نظرهم سيؤدي إلى إغلاق الاقليم الكردي نهائيًا[1].

حاول حزب البعث تسوية المسألة الكردية سلميًا ضمن إطار وحدة الدولة العراقية دون اللجوء للقوة[2] فقد أصدر مجلس قيادة الثورة عدة قرارات لحل المسألة الكردية، منها: العفو عن المشتركين بحوادث الشمال، وإعادة العمال المفصولين بسبب تلك الحوادث، وإنشاء جامعة كردية في السلمانية، ومجمع لغوي كردي[3]، نتيجة لتلك القرارات خشي مصطفى البرزاني من أن تستميل الحكومة الجديدة جناح طالباني، والأمين العام للحزب الديمقراطي الكردستاني إبراهيم أحمد، حيث كان ذلك الجناح يميل لمد يد العون للحكومة الجديدة لتسوية الوضع الكردي على خلاف مصطفى البرزاني، أدى اختلاف موقف جلال الطالباني مع مصطفى البرزاني إلى صدام مسلح بينهما وقع في 22 تشرين الأول (أكتوبر) 1968م[4].

كان شاه إيران قد ألغى اتفاقية عام 1937م في نيسان 1969م، وطالب العراق بتقسيم شط العرب، لكن العراق رفضت ذلك المطلب؛ لذلك قام الشاه بتسليح الأكراد، كما قام بدعمهم بمساعدة إسرائيل[5]، والولايات المتحدة الأمريكية[6].

تم إجراء مفاوضات بين الحكومة العراقية والأكراد انتهت بلقاء بين نائب الرئيس العراقي صدام حسين ومصطفى البرزاني، وتم الاتفاق على اصدار بيان بتاريخ 11 آذار (مارس) 1970م، والذي يعد أهم تطور سياسي في سير القضية الكردية[7] وجاء في ذلك البيان:

1- الاعتراف باللغة الكردية لغة رسمية في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية.

---

(1) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1979-1990م)، دار القادسية، خان يونس، ط1، 2003م، ص95.

(2) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص57.

(3) تصريحات الرئيس أحمد حسن البكر لمندوب اذاعة وتلفزيون عبدان (1968/8/28م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس أحمد حسن البكر، ص24.

(4) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص57-58.

(5) كان هدف إسرائيل من دعم الأكراد هو إنهاك الجيش العراقي؛ لإبعاده عن أية حروب إسرائيلية، لكن رغم الاستنزاف الكبير الذي تعرض له الجيش العراقي من جراء الحروب مع الأكراد، إلا أنه ساهم في حربي 1967، وحرب 1973م، لكن كانت تبقى فرقتان، أو أكثر من الجيش العراقي في حالة طوارئ لمواجهة التمرد الكردي (موسى السيد علي: مرجع سابق، ص82).

(6) تمام البزازي: العراق وأمريكا حتمية الصدام (1983-1990م)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص335؛ خالد العزي: مرجع سابق، ص63.

(7) مروة البدري: مرجع سابق، ص101.

2- أن يشارك الأكراد في السلطة التشريعية حسب نسبتهم من إجمالي سكان العراق[1].
3- مشاركة الأكراد في الحكم.
4- تعديل الدستور المؤقت، بحيث يقر على حقوق الشعب الكردي القومية[2].
5- يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كرديًا[3].

اعتبر الأكراد أن السنوات الأربع التي تلت إعلان ذلك الاتفاق عصرًا ذهبيًا تميز بالسلام، إلى جانب بيان (11 آذار) اتفق الطرفان على بنود أخرى لم تكن معلنة في حينها، وهي:

1- إجراء إحصاء للسكان الأكراد خلال مدة أقصاها 26 أيلول (سبتمبر) 1970م، بهدف تعيين المناطق ذات الأغلبية الكردية الذي سيشملها الحكم الذاتي.
2- تشكيل قوة شرطة مؤلفة من 7000 مقاتل من صفوف الثوار الأكراد، ويعتبرون حرس حدود.
3- إعلان الحكم الذاتي في صيغته النهائية خلال مدة أقصاها أربع سنوات من تاريخ البيان[4]، حيث تم تحديد 11 آذار (مارس) 1974م موعدًا لتطبيق الحكم الذاتي[5].

رغم الاتفاق بين الأكراد والحكومة العراقية إلا أن هناك بعض النقاط تم الاختلاف عليها تسببت في تدهور العلاقات بين الطرفين، تمثلت تلك في تخطيط المناطق الكردية، وطريقة مشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الحكومة، واستمرار العلاقات الكردية مع إيران، بالإضافة لاستمرار الدعم الأمريكي والإيراني للبرزاني[6]، إلى جانب الصراع بين الطرفين حول حقول نفط كركوك، ومطالبة الأكراد بحصص من نفط كركوك، والموصل، فالبرزاني يرى أن كركوك ذات أغلبية كردية، يجب أن تضم لمنطقة الحكم الذاتي، بينما الحكومة العراقية ترى أن كركوك مختلطة بالسكان من الأكراد والعرب والتركمان، وأن العرب والتركمان يشكلون أغلبية سكانية، أما الأكراد فهم أقلية، إلا أن البرزاني أصر على الطابع الكردي لمدينة كركوك، وزادت

---

(1) أحمد تركي: مرجع سابق، ص119.
(2) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص58-60.
(3) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص92.
(4) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص61-62.
(5) كلمة الفريق الأول الركن رئيس الأركان العامة العراقي بمناسبة عودة السلام إلى شمال العراق (1975/5/4م)؛ الوثائق العربية، ص289.
(6) مروة البدري: مرجع سابق، ص102.

الخلافات بين الطرفين بعد اتهام البرزاني الحكومة العراقية بمحاولة اغتياله مرتين عامي 1971م، وعام 1973م [1].

نتيجة للخلافات بين الأكراد، والحكومة العراقية تم استئناف التمرد الكردي مرة أخرى، وفي محاولة لاسترضاء الأكراد قام الرئيس أحمد حسن البكر عام 1974م بإعلان قانون الحكم الذاتي للمنطقة الكردية، وأقر ذلك القانون اعتبار اللغة الكردية هي اللغة الرسمية في المنطقة الكردية إلى جانب اللغة العربية، واعترف بالأكراد باعتبارهم قومية لها هوية ذاتية، لكنه فرض قيودًا عديدة عليهم، حيث جعل السلطة النهائية في يد الحكومة المركزية؛ الأمر الذي جعل البرزاني يرفض قانون الاستقلال المحلي، ويشن الحرب على الحكومة العراقية[2]، واستطاع الأكراد تحقيق انتصارات على الجيش العراقي من خلال الدعم الإيراني[3].

كانت العراق تعاني من عدم الاستقرار الداخلي بسبب مشكلة الأكراد التي كانت ستؤدي إلى تمزيق العراق؛ لأن الأكراد كان مطلبهم الانفصال، ساندتهم إيران في ذلك المطالب [4]، حيث كان الدعم الإيراني للتمرد الكردي بهدف إضعاف العراق؛ لذا قام شاه إيران بممارسة الضغط العسكري المباشر وغير المباشر لتحقيق مطامعه وأهدافه التوسعية، حيث زود الشاه الأكراد بكميات من الأسلحة الحديثة والمتطورة، كما قدم لهم الدعم العسكري المباشر من خلال إرسال قوات من جيشه إلى مواقع القتال مع الأكراد، وقام بحشد قواته على طول الحدود مع العراق[5].

إلى جانب الدعم العسكري الإيراني الكبير للتمرد الكردي، كانت القوات الإيرانية تقوم بالمناورات، والتحركات، والحشود على طول الحدود الشرقية العراقية؛ لإلهاء الجيش العراقي في جبهات متعددة، لجعل القوات العراقية عاجزة عن مواجهة التمرد الكردي، وقد نجحت إيران في

---

(1) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص64.

(2) مروة البدري: مرجع سابق، ص102.

(3) عماد محمد: مرجع سابق، ص98.

(4) جمال زهزان: الصراع العراقي الإيراني والتوازن الدولي؛ السياسة الدولية، ع71، يناير، 1983م، ص119.

(5) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص268-269.

هدفها خاصة بعد أن أوشك عتاد الجيش العراقي على النفاذ[1]؛ لذا فإن الدعم الإيراني للتمرد الكردي العراقي شكل استنزافًا كبيرًا للقوات العراقية[2].

كان من المفروض أن يتم تطبيق الحكم الذاتي للأكراد بتاريخ 11 آذار (مارس) 1974م، إلا أن مصطفى البرزاني طلب تأجيل تطبيقه حتى عام 1975م، لكن الحكومة العراقية أصرت على تطبيق القانون، وإعلان الحكم الذاتي في موعده[3]، وفي ذلك الوقت عرض نائب الرئيس العراقي صدام حسين على البرزاني تقاسم نفط حقول كركوك مناصفة، لكن البرزاني رفض ذلك العرض بسبب الضغط الإيراني الذي منعه من قبوله؛ لذا أعلنت الحكومة العراقية أنها ستقوم بتنفيذ الحكم الذاتي من طرف واحد، فأعلنت قيام منطقة الحكم الذاتي في كردستان بإصدار القانون رقم 33 الذي حدد منطقة الحكم الذاتي، وصلاحياته، ولقد منحت الحكومة العراقية مصطفى البرزاني خمسة عشر يومًا لقبول القانون رقم 33، فرفض البرزاني الإنذار فعادت القتال بين الأكراد والحكومة العراقية[4].

استنفذت الذخيرة لدى القوات العراقية في قتالها مع الأكراد؛ لذلك قبلت التفاوض مع إيران؛ لتمنح لنفسها فرصة لإعادة بناء قواتها من جديد[5]، ونتيجة لذلك تم توقيع اتفاقية الجزائر في آذار (مارس) 1975م، بموجبها تعهدت إيران بالتوقف عن مساعدة التمرد الكردي، وبالفعل قامت إيران بوقف مساعدتها للأكراد، وكان ذلك عاملًا حاسمًا في إنهاء التمرد بصورة كاملة[6]، وكان المقابل أن حصلت إيران على تنازلات من العراق في شط العرب[7].

في 12 آذار (مارس) 1975م ذهب الجنرال الإيراني منصور بور إلى منطقة الأكراد، وأخبر مصطفى البرزاني أن عليه أن يستسلم للقوات العراقية، أو للقوات الإيرانية؛ لذا اتخذ البرزاني قرارًا بوقف القتال، بعد تلك الهزيمة تم تقليص الحقوق الممنوحة للأكراد بموجب الحكم

---

(1) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص221–222.

(2) أحمد محمود: التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج؛ السياسة الدولية، ع136، إبريل، 1999م، ص119؛ عصام الجلبي: مرجع سابق، ص115.

(3) حسن طوالبة: مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مرجع سابق، ص74.

(4) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص66–67، 72.

(5) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرم، القاهرة، ط1، 1992م، ص126.

(6) صلاح العقاد: مرجع سابق، ص294.

(7) وليد عبد الناصر: أكراد العراق وتأثير البيئة الاقليمية والدولية؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م، ص49.

الذاتي، حيث اتخذت الحكومة العراقية إجراءات قاسية للسيطرة على الأكراد، وقامت بعمليات تنكيل واسعة ضد الأكراد لوضع حد نهائي للتمرد المسلح في شمال العراق[1].

بعد استسلام البرزاني ذهب لإيران[2]، ومنها ذهب لأوروبا ثم لأمريكا، وحاول من هناك مواصلة نشاطه السياسي لجمع التأييد للأكراد، وفي ذلك الوقت كان أبناء البرزاني مسعود وإدريس، ومن تبقى من قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني يحاولون استئناف العمل مع إيران، لكن البرزاني توفى عام 1979م، وتم انتخاب ابنه مسعود ليخلفه في رئاسة الحزب[3].

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عاد التقارب ما بين إيران والأكراد[4]، حيث قام آية الله الخميني باستقبال أبني مصطفى البرزاني مسعود، وإدريس، ثم أمر بتزويدهما بالأسلحة، والعتاد لضرب العراق، وإثارة القلاقل، والاضطرابات في شمال العراق، كما أمدَّ الخميني جلال الطالباني بالمال والسلاح لإثارة الاضطرابات داخل بغداد[5]، وازداد التقارب الكردي الإيراني بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية[*] عام 1980م[6]، حيث رأى أنصار ومؤيدي البرزاني أن اندلاع الحرب فرصة لهم للانتقام من الحكومة العراقية[7].

مما سبق يتضح أن المشكلة الكردية كانت من أكثر المشاكل التي واجهت العراق؛ ذلك لأن المشكلة الكردية أَرَّقت الحكومات العراقية المتتابعة منذ الحرب العالمية الثانية (1939–

---

(1) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص88–89.

(2) أحمد قمحة: أكراد العراق الواقع والمستقبل؛ المستقبل العربي، ع126، أكتوبر، 1996م، ص134.

(3) مروة البدري: مرجع سابق، ص102.

(4) أحمد تركي: مرجع سابق، ص119.

(5) أحمد كمال: انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، مصر، ص30؛ موسى الموسوي: الثورة البائسة، ص79.

(*) أثناء انشغال العراق بحربها مع إيران استغل الأكراد الحرب لممارسة حكم ذاتي فعلي، ولقد استغل الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني الحرب للتوصل لاتفاق سلام مع العراق لكنه فشل، ولقد اشتد العداء بين الاتحاد الكردي الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي عام 1983م عندما بدأ هجوم إيراني كبير على منطقة حاج عمراني، حيث انحاز الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي لجانب إيران، بينما كان الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني يتوسط بين حكومة بغداد، وبين الاتحاد الوطني الكردستاني بهدف المصالحة بين الطرفين، حيث وافقت الحكومة العراقية على تعميق الحكم الذاتي الممنوح للأكراد، وتوسيع مناطقه (وليد عبد الناصر: أكراد العراق وتأثير البيئة الاقليمية والدولية، مرجع سابق، ص55).

(6) أحمد تركي: مرجع سابق، ص119.

(7) موسى السيد علي: مرجع سابق، ص90.

1945م)؛ لأن الأكراد كانوا يطمحون بإقامة دولة مستقلة لهم، لكن الحكومة العراقية كانت دائمًا ترفض فكرة إقامة دولة مستقلة للأكراد، لكن العراق كانت دائمًا ترى أن استقلال الأكراد سيفقدها نفط الموصل، لكن الأكراد لم يفقدوا الأمل بأن تصبح لهم دولة؛ لذا قاموا بتمرد استغلته إيران لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح على حساب العراق، وبدلًا من أن تقوم الحكومة العراقية بحل مشاكلها مع الأكراد، قامت بالتنازل لشاه إيران عن نصف شط العرب.

ثالثًا: الثورة الإيرانية، وعزم آية الله الخميني على تصديرها:

تجمعت عدة أسباب أدت لقيام الثورة الإيرانية ضد الشاه، وأهم تلك الأسباب:

1- حرمان الشعب من الحرية، ومن الاستقلال، والتقدم والرفاهية.

2- الوعود الكاذبة التي ملأ الشاه بها عقول الناس دون أن يقوم بشيء[1].

3- الإرهاب الذي بلغ درجة كبيرة من رجال "السافاك"، والتعذيب البشع في السجون، وقتل السجناء، والمناوئين السياسيين.

4- الوضع الاقتصادي كان مترديًا جدًا، حيث كانت إيرادات النفط الإيرانية تنفق على شراء الأسلحة من أمريكا وأوروبا، وفي الإسراف على نفقات الدولة، والبلاط الإمبراطوري[2]؛ ذلك لأن الشاه كان يرغب في جعل الجيش الإيراني من أقوى جيوش العالم، لذا ارتفعت ميزانية الجيش بين عامي 1953-1970م من 67 مليون دولار إلى844 مليون دولار، ثم بلغت عام 1977م، 9400 مليون دولار، كما زادت عن عشر مليارات عام 1978م[3]، بذلك بدت إيران وكأنها تعيش في وضع اقتصادي مزدهر لكنها كانت على العكس تمامًا، حيث كانت أوضاعها الاقتصادية متردية، رغم تلك الأوضاع المتردية، ورغم أن البترول في إيران كانت إيراداته تتجاوز أربعين بليون دولار، إلا أن الشاه لم يهتم بتحسين الأوضاع الاقتصادية، بل كان همه الوحيد هو أن تصبح إيران رابع قوة في العالم في عام 1980م، وأن يتجاوز دخلها القومي في عام 1980م الدخل القومي الياباني[4].

5- وكان من أسباب الثورة الإيرانية القهر القومي الذي قاده الشاه ضد القوميات الغير الأخرى، والقهر الذي قام به ضد رجال الدين[5].

---

(1) نص المقابلة التي اجرتها جريدة لوموند الفرنسية مع الخميني (1979/5/6م)؛ دروس في الجهاد، ص320.

(2) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص10.

(3) بول بالتا: الثورة الإيرانية في إيران؛ السياسة الدولية، ع 73، يوليو، 1983، ص200.

(4) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص11.

(5) حسن طوالبة: مناقشة في النزاع، مرجع سابق، ص35.

6- التدخل الأمريكي في إيران، حيث كان في إيران خمسون ألف مستشار أمريكي يتقاضون أربعة آلاف مليون دولار سنويًا من ميزانية الدولة الإيرانية[1]، وبذلك أصبحت إيران تابعة تبعية تامة لأمريكا في كل شؤونها[2].

بدأ الإعداد للإطاحة بالشاه منذ عام 1977م، حيث اندلعت مظاهرات في طهران، وفي بقية المدن الإيرانية[3]، حيث قام المتظاهرون بأعمال عنف ضد مؤسسات الدولة، وقاموا بحمل لافتات معادية للشاه ونظامه[4]، وفي تلك الفترة كان الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يوجه النقد الشديد للشاه بسبب سياسته الديكتاتورية؛ لذلك سعى الشاه لتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ إلا أنه لم ينجح بالتقرب منها؛ لذا استمرت المظاهرات، والاضطرابات[5].

كان الخميني يحرض الشعب ضد الشاه، وكان ابنه مصطفى يقوم بحمل رسائله لمؤيديه داخل إيران، لذا قامت قوات "السافاك" بقتله يوم 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1977م[6]، كان الهدف من قتله هو الانتقام من الخميني، لإرهابه، بسبب معارضته للشاه، ونظامه[7].

أمام الوضع المتأزم رأى الشاه أنه لا بديل عن حكومة عسكرية، لكن قبل الإعلان عن الحكومة العسكرية وعد الشعب بأن يصلح أخطاءه، كما وعد بأن يحارب الفساد والظلم، ووعدهم بأن يشكل حكومة مؤقتة تجري انتخابات حرة قبل نهاية يونيو 1979م، كما أوضح الشاه بأن الحكومة العسكرية ستكون مؤقتة؛ لذلك أعلن في 6 تشرين الثاني (نوڤمبر) 1977م عن تشكيل حكومة عسكرية يرأسها غلام رضا أزهري رئيس أركان القوات المسلحة[8].

اجتمعت كل الأحزاب، والفئات الإيرانية على هدف واحد هو إسقاط الشاه، استقر رأيهم على زعيم يقود الحركة، لا يطمع بالحكم، فوقع اختيارهم على الخميني، الذي استطاع أن يوهم الإيرانيين أنه أفضل رجل لقيادة الثورة[9]؛ لذلك تجمعت الجماهير الإيرانية بجميع فئاتها حول

---

(1) نص المقابلة التي اجرتها جريدة لوموند الفرنسية مع الخميني (1979/5/6م)؛ دروس في الجهاد، ص320.

(2) فرد هاليدي: السياسة السوڤيتية في قوس الأزمة، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ص95.

(3) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص439.

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص99.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص439.

(6) جردهارد كونسلمان: سطوع نجم الشيعة، ترجمة: محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993م، ص172.

(7) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص379.

(8) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص211-214.

(9) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص30.

الخميني الذي أصبح رمزًا لمقاومة الحكم البهلوي، حيث كان يرى أن الإصلاح لا يجدي نفعًا ما دام حكم الشاه قائمًا؛ لذلك نادى بقلب النظام الامبراطوري، كما نادى بطرد الأمريكيين من البلاد[1]، ورفعت الثورة شعارات الاستقلال، والحرية، والجمهورية الإسلامية[2].

اشتدت المظاهرات أواخر عام 1977م، وطوال عام 1978م بسرعة فاقت كل التوقعات[3]، فمنذ بداية عام 1978م توالت انتفاضات، ومظاهرات كبيرة في المدن الإيرانية[4]، وفي ذلك الوقت طلبت الحكومة العراقية من الخميني استنادًا على طلب إيراني، وعلى أساس اتفاقية الجزائر أما أن يكف عن نشاطه ضد الشاه، أو أن يغادر العراق؛ فاختار الخميني مغادرة العراق[5]، وتوجه للكويت لكن حكومة الكويت رفضت استقباله، فتوجه لفرنسا[6].

ساعد رجال الدين الجماهير الإيرانية في حشد قواتها ضد الشاه، الذي حاول سحق الثورة، لكنه فشل[7]، وقد اعتبر الشاه أن تلك المظاهرات بتحريض من الخميني، لكن الخميني اعتبر أن المظاهرات هي نتيجة لأعمال الشاه؛ لذا أوصى الخميني الشعب بأن يوحد ثورته، بحيث يكون الشعب الإيراني تنظيمًا واحدًا، وحزبًا إلهيًا واحدًا بوجه حزب رستاخير التابع للشاه[8]، وعلى الشعب الإيراني أن يثور ضد الشاه بالقلم واللسان والسلاح، وأن يقولوا بصوت واحد: لا للشاه[9].

---

(1) بول بالتا: مرجع سابق، ص200.

(2) فتحي العفيفي: الخليج العربي النزاعات السياسية وحرب التغيير الاستراتيجي، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، ص135.

(3) أسامة الغزالي حرب: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1993م، ص251.

(4) تقرير لوسيان جورج مندوب جريدة لوموند الفرنسية عن مقابلته مع الخميني (1979/5/6م)؛ دروس في الجهاد، ص319.

(5) حرب الخليج أسباب وتطورات ومعادلات؛ البيادر السياسي، ع23، (1982/1/23م)، ص48–49.

(6) آمال السبكي: مرجع سابق، ص219؛ محمد ادريس: مرجع سابق، ص473.

(7) دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر: تاريخ الولايات المتحدة منذ عام 1945م، الدار الدولية، القاهرة، 1990م، ص402.

(8) خطاب الخميني بمناسبة تصاعد الثورة الإسلامية في إيران (4/17/ 1978م)؛ دروس في الجهاد، ص306–3011.

(9) خطاب الخميني بمناسبة مرور خمسة عشر سنة على انتفاضة 15 خرداد (1978/5/20)؛ دروس في الجهاد، ص345.

بسب شدة الاضطرابات قام رجال الشاه بإحراق سينما "ركس" بعبدان، حيث قاموا بإضرام النار، ثم أغلقوا أبواب السينما[1]؛ مما أدى لحرق 400 شخص، وكان الهدف من ذلك إدخال الرعب، والخوف، في قلوب المعارضين للشاه[2]، وقامت سلطات الشاه بارتكاب عدة مجازر، خاصة في المدن الدينية كأصفهان، وشيراز[3]، لكن الشاه رغم ذلك تعهد بإقامة حكومة وطنية يرأسها أزهاري، وقد قام أزهاري بإلقاء القبض على ثلاثمائة سياسي، متهمهم بالرشوة والفساد، محاولة منه لتبرئة الشاه[4]، لكن الخميني طلب من الشعب الإيراني أن يستمر في ثورته حتى إسقاط نظام الشاه[5].

لم تستمر حكومة "أزهاري" طويلًا، حيث قام الشاه بتعيين "شاهبور بختيار" رئيسًا للوزراء بتاريخ 1978/12/29م بدلًا من أزهاري[6]، لكن الجبهة الوطنية اعترضت على بختيار وقامت بطرده من عضويته؛، ذلك لأنها رفضت أي تعاون بينها وبين الشاه[7].

أعلن بختيار أن الشاه سيغادر إيران لأسباب صحية، ثم عين مجلس وصاية يرأسه جلال الدين طهراني، لكن الخميني اعتبر، حكومة بختيار غير شرعية؛ لذا طلب من الشعب مواصلة الكفاح، وفي 1979/1/16م غادر الشاه إيران[8].

بعد مغادرة الشاه، قام وزير الدفاع، ووزير العدل بالانسحاب من وزارة "بختيار" كما استقال مجموعة من النواب من حكومته، ثم عادت المظاهرات، ولم يستطع بختيار التصدي لها[9].

---

(1) بيان الخميني بمناسبة احراق مئات من المواطنين في سينما ركس (1978/8/20م)؛ دروس في الجهاد، ص369.

(2) بيان الخميني إلى الشعب الإيراني (1978/9/5م)؛ دروس في الجهاد، ص379.

(3) بيان الخميني بمناسبة الوحشية التي ارتكبها الشاه في المدن الإيرانية (1978/8/11م)؛ دروس في الجهاد، ص363.

(4) آمال السبكي: مرجع سابق، ص219–220.

(5) بيان الخميني إلى الشعب الإيراني (1978/9/17م)؛ دروس في الجهاد، ص393.

(6) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص223.

(7) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص17.

(8) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص440.

(9) لبيب عبد الستار: قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر (3200 ق.م/ 1988م– 1409هـ)، دار المجاني، لبنان، 1989م، ص179.

في الأول من شباط (فبراير) 1979م عاد الخميني إلى طهران على متن طائرة فرنسية[1]، ومنذ وصول الخميني لإيران أعلن عن عدم شرعية حكومة بختيار[2]، ثم قام بعقد مؤتمر صحفي يوم 5 شباط (فبراير) 1979م، حدد من خلاله أن الرأي العام والشعب اعترفوا به زعيمًا للبلاد، وأنه عين حكومة مؤقتة لإجراء استفتاء، وأن معارضة الحكومة التي عينها تعد معارضة لحكم الله، وفي اليوم نفسه أعلن عن تكليف مهدي بازركان برئاسة الحكومة المؤقتة، كما كلفه بإجراء استفتاء للرأي العام حول تغيير النظام السياسي للبلاد من الملكية إلى الجمهورية الإسلامية، وتشكيل مجلس تأسيسي من ممثلي الشعب بهدف المصادقة على الدستور، وانتخاب مجلس نواب الشعب وفقًا للقانون الأساسي الجديد[3].

أوضح الخميني للشعب الإيراني بأن الشاه رحل وترك إيران خرابًا، وأنه لا يستطيع أن يبني ذلك الخراب خلال مدة قصيرة؛ لأن إصلاح ما تركه الشاه يحتاج لاتحاد كل الشعب؛ لذا على الشعب أن لا ينتظر من الحكومة، ومن رجال الدين أن يعمروا البلاد لوحدهم، لكنه وعد الشعب الإيراني بأنه سيحارب الفساد، كما نصحهم بالتصويت للجمهورية الإيرانية[4].

تم إجراء الاستفتاء، أدلى الإيرانيون برأيهم لصالح الجمهورية الإسلامية[5]، بالتالي أعلن الخميني يوم الأول من نيسان (إبريل) 1979م عن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، واعتبر أن ذلك اليوم هو أكبر أعياد إيران، وعلى الشعب الإيراني أن يتخذ من ذلك اليوم عيدًا يحيي ذكراه[6]، كما أوضح أن الجمهورية الإسلامية تعد انتصارًا للشعب الإيراني؛ لأنها ستتمكن من تحقيق طموحاتهم[7].

بعد سقوط المؤسسات الإيرانية التابعة للشاه تولت إدارة البلاد اللجان الثورية (الحرس الثوري)، التي نجحت بضبط الأمن؛ مما جعل قادة الثورة يثقون بها في الوقت الذي كان الجيش محل شك، لذلك تعرضت قوات الجيش الإيراني التي كانت تابعة للشاه لحملات تطهير،

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص440.

(2) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص17.

(3) آمال السبكي مرجع سابق، ص221.

(4) خطاب الخميني في مدينة قم (1979/3/3م)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني، ص6-7.

(5) خطاب الخميني بمناسبة اعلان النظام الجمهوري في إيران (1979/4/1)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني، ص17

(6) بيان الخميني بمناسبة اعلان النظام الجمهوري الإسلامي (1979/4/1م) مختارات من أقوال الإمام الخميني، ص25، 27.

(7) خطاب الخميني بمناسبة اعلان النظام الجمهوري في إيران (1979/4/1)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني، ص18، 24.

حتى أنه بحلول تموز (يوليو) فر حوالي 60% من عناصر الجيش، بالتالي أصبح نفوذ الحرس الثوري أكبر داخل النظام السياسي الإيراني[1]، وأصبحت مهمة الحرس الثوري حفظ الأمن الداخلي[2] وتم تصفية جهاز السافاك، وكافة رموزه التي كان يرتكز عليها حكم الشاه[3]، وبذلك ارتكب النظام الإيراني الجديد سلسلة من الإعدامات كان هدفها اجتثاث جذور نظام الشاه،[4].

اتبع الخميني سياسة تعسفية، حيث أطلق يد لجان الثورة بلا ضابط، ولا رابط، كما أطلق يد محاكم الثورة التي أصدرت أحكامًا تعسفية، ولم تسمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم[5]، وكان يجري تنفيذ حكم الإعدام في تلك المحاكم فور صدور الحكم ليلًا، أو نهارًا، ولم يقم الخميني بإصدار العفو عن أي محكوم بالإعدام[6].

أصبح الحرس الثوري يخضع لإشراف الخميني بنفسه، حيث أمر بوضعه تحت إشراف قيادة الثورة[7]، كما عهد إلى الخبراء بصياغة دستور جديد يضمن دورًا مهيمنًا لرجال الدين[8].

نص دستور الجمهورية الإسلامية على أن يُنتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري من قبل الشعب لمدة أربع سنوات[9]، تم ترشيح جلال فارسي، وأبو الحسن بني صدر لرئاسة الجمهورية الإيرانية[10]، كان الخميني يؤيد أبو الحسن بني صدر، لكنه لم يعلن عن تأييده له بكلمات واضحة[11]، نجح أبو الحسن بني صدر في الانتخابات، وتم تعيينه في 25 كانون الثاني 1980م أول رئيس للجمهورية الإيرانية[12]، وجرت انتخابات المجلس

---

(1) معتز سلامة: الجيش والحرس الثوري؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م، ص80.

(2) الين سبولينو: ثورة إيران المستمرة؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1980م، ص206.

(3) محمد سالم: مرجع سابق، ص73.

(4) يوقنطار الحسان: السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987م، ص173.

(5) بول بالتا: مرجع سابق، ص200.

(6) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص145.

(7) معتز سلامة: الجيش والحرس الثوري، مرجع سابق، ص81.

(8) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص135.

(9) حسان حلاق: ، مرجع سابق، ص83.

(10) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص40.

(11) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص239.

(12) محمد الأنصاري: المثقفون والثورة الإسلامية في إيران، نموذجًا سروش وبني صدر، السياسة الدولية، ع130، اكتوبر، 1997م، ص87، 89.

النيابي في آذار (مارس) 1980م، وحصل الحزب الجمهوري بقيادة آية الله بهشتي على أغلبية الأصوات(1).

شهدت إيران حالة من الاضطرابات، والقلاقل الداخلية بعد الانتخابات؛ لذلك قام الخميني بحظر الأحزاب العلمانية التي شاركت في الثورة، لكن الاضطرابات استمرت؛ مما أدى لهرب الرئيس بني صدر في 29 حزيران (يونيو) 1981م إلى خارج إيران(2).

من أجل زيادة سيطرة الخميني على الحكم قام بتعديل الدستور بحيث تقرر أنه في حالة وجود فقيه أكبر (مثله) يخول له الحق بأن يكون السلطة العليا في الدولة(3)، كما قام الخميني بإلغاء كل التشريعات، والقوانين التي كانت موجودة في عهد الشاه، والتي كانت تهدف لتحرير المرأة، كما قام بفرض قوانين جديدة تحد من حرية المرأة: مثل منعها من دراسة العديد من التخصصات الجامعية(4).

موقف العراق من الثورة الإيرانية:

بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران انتقل صداها إلى العالم العربي بشكل كبير رغم اختلاف اللغة، والثقافة(5)، حيث لاقت الثورة الإيرانية في بدايتها استجابة كبيرة، وتعاطفًا شديدًا لدى الشعوب الإسلامية التي وجدت في تلك الثورة دليلًا على قوة الإسلام، وقدرته على تحقيق الاستقلال، والحرية، والعدالة(6)، وكانت العراق ضمن الدول العربية التي استبشرت خيرًا بالثورة الإيرانية، خاصة أن الخميني استنكر أعمال الشاه السابقة، ورفع شعارات الدين الإسلامي(7)،

نظرت العراق بارتياح شديد لتصريحات الخميني حول موقفه المعادي لإسرائيل(8)، كما أكدت بمواقف معلنة، ومن خلال الاتصالات المباشرة مع المسؤولين الإيرانيين الجدد أنها تحرص

---

(1) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص240.

(2) مصطفى اللباد: الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي؛ السياسة الدولية، ع140، أبريل، 2000م، ص138.

(3) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص240.

(4) منال لطفي: القوى الاجتماعية الصاعدة في إيران؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997، ص66.

(5) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1992م، ص107.

(6) سوسن حسين: الثورة الإيرانية في عامها الخامس؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1983م، ص198.

(7) جمال علي: المفهوم العربي الإسلامي للحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة الثقافية، ع2، ديسمبر، 1983م، الجامعة الأردنية، ص145.

(8) مذكرة الحكومة العراقية إلى حكومة مهدي بازركان رئيس الحكومة المؤقتة في إيران تحدد فيها موقفها من الأحداث في إيران (1979/2/13م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص185-186.

على إقامة علاقات تعاون، وحسن جوار مع إيران، على أساس الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[1].

إن تأييد العراق لإيران نابعٌ من إيمانها أن إيران بعد الثورة ستقوم بتصفية مخلفات السياسة التوسعية، والعنصرية التي كان يتبعها الشاه[2].

بعد إعلان النظام الجمهوري في إيران وجه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر بتاريخ 5 نيسان (أبريل) 1979م برقية إلى الخميني هنأه فيها بإعلان الجمهورية الإيرانية[3]، واستلمت العراق عن تلك البرقية جوابين من الخميني أحدهما جاء مناسب من خلال وزارة الخارجية الإيرانية، والآخر جاء متضمنًا اتجاهًا عدائيًا[4]، حيث أنهى الخميني برقيته بعبارة (والسلام على من اتبع الهدى)، وذلك هو التعبير الذي كان يستخدمه محمد ﷺ لمخاطبة الجماعات غير الإسلامية في الجزيرة العربية، ذلك يعني أن الخميني يعتبر أعضاء حكومة بغداد من المشركين[5].

استمر الموقف الإيجابي العراقي تجاه الثورة الإيرانية، حيث استغلت الحكومة العراقية فرصة انسحاب إيران من منظمة المعاهدة المركزية (cento)، لتقديم وساطتها لانضمام إيران إلى حركة عدم الانحياز في آب 1979م، ثم قامت الحكومة العراقية بتوجيه دعوة إلى رئيس وزراء إيران مهدي بازركان لزيارة العراق[6]، وبتاريخ 2 آب (أغسطس) 1979م جددت الحكومة العراقية برسالة إلى بازركان الدعوة لزيارة العراق بمناسبة حلول شهر رمضان[7].

بعد استقالة الرئيس أحمد حسن البكر من منصبه، ووصول صدام حسين لرئاسة الجمهورية العراقية، أعلن الرئيس صدام حسين عن رغبته بفتح صفحة جديدة مع إيران[8]، ورغم

---

(1) خطاب الرئيس صدام حسين في ذكرى ثورة السابع عشر من تموز (1980/7/17م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص582.

(2) مذكرة وزير الخارجية العراقية إلى الرئيس الكوبي فيدل كاسترو رئيس المؤتمر السادس لرؤساء دول عدم الانحياز (1980/4/2م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص187.

(3) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص271.

(4) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجة العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص254.

(5) محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، مرجع سابق، ص267–268.

(6) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص441.

(7) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص271.

(8) أحمد كمال: مرجع سابق، ص29.

أن العراق كان موقفها إيجابيًا من الثورة الإيرانية، إلا أن إيران كانت مصرَّة على أن تقوم بنفس الدور الذي كان يقوم به الشاه[1]، فقد ظن الخميني أن العراق ستكون في متناول يده[2].

عزم آية الله الخميني على تصدير الثورة للعراق:

منذ انتصار الثورة الإسلامية اعتبرت إيران نفسها مخلصة، وتريد بسط نفوذها على دول العالم الإسلامي[3]، حيث اعتبر الخميني نفسه حاكمًا إلهيًا أرسله الله لإنقاذ البشرية[4]؛ لذا تعددت الشعارات التي أصدرها الإيرانيون في سنوات الثورة الأولى مثل تصدير الثورة للدول المجاورة للإطاحة بأنظمتها[5].

اعتبرت إيران أن ثورتها ثورة عالمية لا تتوقف عند أية حدود قومية، كما اعتبرت أن قصر الثورة على إيران يعد موتًا للثورة، وأن انتشارها هو الضمان الوحيد لانتصارها في إيران[6]، كما اعتبرت أن الإسلام لا يعترف بالحدود بين البلدان الإسلامية، كما رأت إيران أن تصدير ثورتها هو واجب ديني، وليس مجرد هدف سياسي[7]، حيث طالبت كل الدول أن تلتحق بثورتها؛ لأنها ثورة إسلامية قبل أن تكون ثورة إيرانية، وهي ثورة المستضعفين في جميع أنحاء العالم قبل أن تتعلق بمنطقة خاصة[8]، واعتبر الخميني أن تقليد الثورة الإيرانية من دول العالم هي خطوة أولى نحو التعاون مع إيران لمواجهة أعداء الإسلام في الشرق والغرب[9].

---

(1) رسالة وزير الخارجية العراقية إلى السيد أدم كوجو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (1980/5/16م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص218؛ خالد العزي: مرجع سابق، ص53.

(2) تمام البزازي: يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية، دار الفكر، عمان، 1987م، ص61.

(3) بروس واطسن وأخرون: الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد برهوم، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 1992م، ص10.

(4) موسى الموسوي: مرجع سابق، ص147.

(5) خير الدين عبد الرحمن: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2001م، ص92.

(6) فاضل رسول: مرجع سابق، ص50.

(7) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط؛ السياسة الدولية، ع113، يوليو، 1993م، ص97.

(8) جواب الخميني على برقية منظمات التحرير المجتمعة في الجزائر (1979/11/23م)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني، ص110.

(9) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص444.

اعتبرت العراق، ودول الخليج أنها المقصود الأول من شعار تصدير الثورة[1]، لكن العراق اعتبرت نفسها أكثر الدول استهدافًا، خاصة وأن إيران طرحت فكرة تغيير النظام العلماني الحاكم في العراق[2]، ولم تكن تلك التهديدات من قبل إيران من ذلك النوع من التهديدات التي يمكن التعايش معها[3].

كانت إيران تهدف من شعار تصدير الثورة مساندة حركات المعارضة خاصة ذات التوجه الإسلامي، وبالذات الشيعية في الدول المجاورة، حيث رأت إيران أن الوضع الأمثل لزعامتها على المستوى الإقليمي هو نظام إقليمي إسلامي، وليس قوميًا عربيًا؛ لذلك لا بد أن توظف دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها، لمساعدة الدول المجاورة في إقامة حكومات على النمط الإيراني[4]؛ لذا رأت أن عليها تشجيع الانقلابات من الداخل لتغيير الحكومات التي اعتبرتها فاسدة عن طريق الدعاية والتخطيط، ثم الهجوم من الخارج لاقتلاع الدولة، وإحلال حكومة الثورة محلها[5].

أهداف إيران من عزمها تصدير ثورتها للعراق:

رفعت إيران شعار تصدير الثورة للعراق، وللدول المجاورة، وكانت تريد تحقيق العديد من الأهداف من وراء شعار تصدير الثورة، وأهم تلك الأهداف:

1- إسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين وإقامة حكومة في العراق على النمط الإيراني[6]، حيث كان الخميني يرى أن الشيعة في العراق هم غالبية مضطهدة من الحزب الحاكم الذي يصفه بالإلحاد والكفر، كما أنه يرى بأن الثورة الإسلامية في إيران لن تقبل التعايش السلمي مع نظام علماني يحكم أغلبية شيعية، وكان الخميني يعتبر العراق من ضمن أعدائه الذين يجب أن يتخلص منهم، فعندما كان في باريس كشف في حديث صحفي عن أسماء اعدائه فحددهم حسب الترتيب التالي الشاه أولًا، وأمريكا ثانيًا ثم النظام العراقي، ثم الصهيونية[7].

---

(1) فاضل رسول: مرجع سابق، ص64.

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص470.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص212.

(4) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي، مرجع سابق، ص97.

(5) علي القماش: بالوثائق والصور جرائم أمريكا في العراق الدمار الحصار الموت، دار الشباب العربي، مصر، ص58.

(6) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج الدوافع والأثار والمواقف، مرجع سابق، ص12.

(7) محمد ادريس: مرجع سابق، ص472-473.

2- كانت إيران تريد من تصدير ثورتها السيطرة على العتبات المقدسة في النجف وكربلاء[1]، بالإضافة إلى أن إيران تريد فرض سيطرتها الكاملة على شط العرب، والخليج العربي، لتحريك السياسة الدولية وفق أهوائها[2]، وكان الخميني يرى أنه من الصعب ضبط أكراد إيران إذا كان أكراد العراق غير خاضعين لسيطرة إيران، بالإضافة إلى أن حدود العراق واسعة جدًا مع إيران، بذلك ستبقى العراق عازلًا يعزل إيران عن باقي الشيعة في الوطن العربي[3].

3- تعد السيطرة على العراق هي البداية للسيطرة على الأنظمة العربية؛ لأن العراق هي البوابة الشرقية للوطن العربي؛ لذا لا بد للسيطرة على العراق للوصول لباقي الدول العربية، ، بالإضافة إلى أن تحطيم العراق سيلقي الرعب في قلوب الأنظمة العربية الأخرى، ويجعلها تستسلم طوعًا[4].

4- كان الخميني يرغب بتزعم العالم الإسلامي[5]، من خلال إمبراطورية شيعية كبرى تمتد لتشمل جميع البلدان الإسلامية تحت قيادة مرشد يجب أن تكون جنسيته إيرانية[6]، بهدف فرض الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي لتهيئة أنسب الظروف لفرض مبادئها وأسسها على باقي الدول العربية، ذلك للحفاظ على الزعامة الدينية للحكم الإيراني[7].

أخذت العلاقات الإيرانية _العراقية تسير من سيئ لأسوأ، لأن النظام الإيراني الجديد لم تتبدل نظرته عن النظام القديم فيما يتعلق بعلاقاته مع البلدان العربية، فهو نظام يريد أن يكون صاحب دور المهيمن في المنطقة، فكما كان الشاه ينظر خارج حدود بلاده، فإن النظام الجديد أيضًا ينظر خارج حدود بلاده[8].

مما سبق يتضح أن الخميني استغل العاطفة الدينية لدى الشعب الإيراني، واستطاع أن يوهمهم أنه رجل دين صالح قادر على تخليصهم من الشاه، كما أوهم الشعب الإيراني أنه هو

(1) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص126.

(2) سليم فاضل: قادسية صدام طبيعة الصراع وآفاق المستقبل، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ص108.

(3) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص365.

(4) فخري المهنا: مرجع سابق، ص216-217.

(5) أحمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية؛ السياسة الدولية، ع146، أكتوبر، 2001م، ص111.

(6) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص219.

(7) ممدوح فتحي: مرجع سابق، ص104.

(8) حديث السيد سعدون حمادي وزير خارجية العراق (1980/7/21م)؛ الوثائق العربية، ص417.

الشخص المناسب ليحل محل الشاه، لكن ما إن نجحت الثورة حتى بدأ الخميني يقف بوجه كل من يعارضه، كما اتضح بأنه لم يَقُد الثورة من أجل التخلص من الظلم، بل من أجل الوصول للسلطة، لذا يمكن القول بان سياسة الخميني لم تختلف عن سياسة شاه إيران، ولم تقف ديكتاتورية وتسلط الخميني عن حدود إيران، بل أنه رفع شعار تصدير الثورة الإيرانية للخارج.

يتضح أيضًا بأن تصدير الثورة ليس مجرد شعار، بل أمر واقع اراد الخميني تحقيقه بهدف:

1- السيطرة على العراق، ثم السيطرة على الخليج العربي، ومن تم السيطرة على جميع الدول العربية، لإسقاطها، واقامة حكومات جديدة فيها تابعة لإيران.

2- فرض النفوذ الشيعي في كل الوطن العربي.

رابعًا: رغبة صدام حسين بتزعم العالم العربي:

منذ بداية السبعينات بدأت العراق تفكر بلعب دور إقليمي أوسع في المنطقة العربية، ما شجعها على ذلك هو إمكاناتها المادية، وقدراتها العسكرية، وتراثها الحضاري، وموقعها الجغرافي[1]، حيث أن العراق أكبر دولة عربية على الجبهة الشرقية بتعداد سكانها، بالإضافة إلى أنها أغنى دولة عربية على تلك الجبهة بمواردها البترولية، كما أنها صاحبة أعلى الأصوات في الدعوة إلى النضال من أجل فلسطين وعروبتها[2].

جاءت الفرصة المناسبة للعراق للعب دور قيادي في المنطقة العربية عندما بادر الرئيس المصري أنور السادات بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل[3]، حيث عاشت المنطقة العربية في قلق حول اتفاقية السلام مع إسرائيل إلى أن جاء الرد العراقي الحاسم ليعيد الثقة، والتفاؤل إلى الشعب العراقي[4]، حيث رفضت العراق رفضًا مطلقًا نهج السادات منذ زيارته للقدس في تشرين الثاني (نوفمبر) 1977، وانتهاءً بتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وبذلت أقصى جهودها لوقف أنور السادات، حيث نجحت بعقد مؤتمر قمة عربية ببغداد في نوفمبر 1978م، قبيل التوقيع على اتفاقية السلام، اتخذت تلك القمة الالتزام بدفع خمسة آلاف مليون دولار سنويًا لمصر على مدى عشر سنوات قابلة للتمديد، مقابل التراجع عن تلك الاتفاقية مع إسرائيل، لكن السادات رفض استقبال الوفد، بذلك الموقف برزت العراق كقوة فاعلة، ومؤثرة على الساحة العربية[5].

---

(1) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص117، 243.

(2) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص232.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص457.

(4) سليم فاضل: مرجع سابق، ص163.

(5) عودة عودة: المحاصرون في الواقع العراقي، ط1، 1998م، ص29-30.

استمرت المفاوضات إلى أن تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م بين مصر وإسرائيل[1]، وبعدها تمكنت العراق من لعب دور فعال في صياغة قرارات قمة بغداد العربية الطارئة، التي عقدت خلال الفترة من 28-31 آذار (مارس) 1979م للتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد، وللنتائج المترتبة عليها، كان من أبرز قرارات القمة فرض المقاطعة العربية على مصر[2]، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس[3].

بعد خروج مصر من الصف العربي أخذ صدام حسين يهيئ نفسه لزعامة العالم العربي، حيث أكد أن الأمة العربية بأسرها افتقدت إلى العناصر اللازمة لبناء القومية تلك العناصر هي (الثروة، والقيادة، والأيديولوجية، والتنظيم)، واعتبر أن الدول العربية التي امتلكت واحدة أو أكثر من تلك العناصر قد افتقدت في الوقت نفسه العناصر المكملة لها، أما الآن فلأول مرة تتهيأ كافة تلك العناصر لدولة واحدة هي العراق، لذا فإن العراق هي الدولة الوحيدة المهيأة لزعامة المنطقة العربية[4].

رأت العراق نفسها من أهم المشاركين في المنافسة على الزعامة العربية حيث كان العداء لإسرائيل هو العامل المؤثر، والمقرر لبلوغ مركز الزعامة في العالم العربي، لكن عندما وجد الزعماء العراقيون مطامحهم تصاب بالإحباط من قبل أقطار تقع على خط المواجهة مع إسرائيل، أرادت العراق قلب ذلك النقيض الجغرافي إلى ميزة جغرافية تقتصر على العراق لذا استنتج الزعماء العراقيون أنهم بحاجة إلى خلق عدو مشترك جديد للعرب تكون العراق هي الدولة العربية الوحيدة التي تواجهه فكانت إيران هي الخيار الوحيد[5]، لذلك بعد سقوط الشاه، وانتصار الثورة الإسلامية في إيران رأت العراق بأن الفرصة سانحة لها لتصبح البديل في الدعامة المزدوجة في منطقة الخليج[*]، وتملأ الفراغ السياسي الذي تركه الشاه[6]؛ ذلك لأن الرئيس صدام حسين كان

---

(1) داخل جريو: مرجع سابق، ص93.

(2) انظر ملحق رقم (7)، ص290.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص191-192.

(4) حسن نافعة: مرجع سابق، ص41.

(5) بيروز مجتهد زاده: الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين؛ المستقبل العربي، ع206، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، 1996م،، ص96.

(*) في عملية البحث عن بديل لإيران في المنطقة رشح الخبراء عدة دول غير العراق للقيام بدور إيران، ومن أبرز الدول التي رشحت السعودية، وتركيا، ومصر، لكن تم صرف النظر عن امكانية لعب أي منهم دور الشرطي، وذلك لأن الجيش السعودي ليس قويًا بالدرجة المطلوبة، ومصر تعاني من مشاكل اقتصادية، وتركيا ما زالت رجل أوروبا المريض، وتعاني من مشاكل اقتصادية (نهى تادروس: حرب الخليج والوجه الآخر لمبدأ كارتر؛ شؤون فلسطينية، ع109، ديسمبر، 1980م، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ص37).

(6) عبد الرضا أسيري: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة العربية للدراسات الدولية، ع1، 1989م، الجمعية العربية للدراسات الدولية، ص67.

يتطلع لأن يصبح شرطي المنطقة، ويتولى زعامة العالم العربي[1].

كشف صدام حسين عن أهدافه، ورغبته بزعامة العالم العربي حين قال في كانون الثاني (يناير) 1980م، إننا نريد لبلدنا أن تحصل على وزنها المناسب، وذلك لأن العراق دولة عظيمة مثل الصين، والاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية[2].

أدى طموح العراق في لعب دورٍ اقليمي واسع إلى دخولها في حرب مع إيران عام 1980م[3]، حيث اعتقد الرئيس صدام حسين أنه سيحقق نصرًا سهلًا على إيران، وبذلك يدعم مكانته، ويحقق حلمه في أن يكون أكبر زعيم في منطقة الخليج العربي بحجة أنه يحمي الأمة العربية من الخطر الفارسي[4].

مما سبق يتضح أن العراق أخذت تفكر بلعب دور الزعامة في المنطقة العربية، لكن العامل المهم للعب ذلك الدور كان الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم أن العراق شاركت في كل الحرب العربية ضد إسرائيل، إلا أنها كانت بعيدة جغرافيًا عن الحدود الإسرائيلية، على عكس دول عربية أخرى ترتبط حدودها مع الحدود الإسرائيلية، مثل مصر، وسوريا، ولبنان، رغم ذلك استغلت العراق قيام الرئيس المصري أنور السادات بتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل عام 1979م، حيث قامت العراق بتحريض الدول العربية ضد السادات، مما أدى لفرض المقاطعة على مصر، بذلك بدأ الرئيس صدام حسين يفكر بأن يأخذ مكان مصر، ويصبح زعيم المنطقة العربية.

يتضح أيضًا أن توقيع الرئيس السادات معاهدة السلام مع إسرائيل تزامن مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وسقوط شاه إيران عام 1979م الذي كان شرطي منطقة الخليج العربي، فبدأ الرئيس صدام حسين يطمع بلعب دور الزعيم لكن الصراع العربي الإسرائيلي، كان هو العامل المهم في لعب دور الزعامة في المنطقة العربية؛ لذا أراد الرئيس صدام حسين تعويض ذلك النقيض خاصة وأنه لا تربطه أية حدود مع إسرائيل وذلك بدخول حرب مع إيران، ليظهر أمام العالم بمظهر الدولة القوية المدافعة عن عروبة المشرق العربي ضد الأطماع التوسعية الإيرانية، بذلك يمكن القول أن هناك تشابه بين كل من الخميني، والرئيس صدام حسين، حيث أن كلًا منهما كان يسعى للسيطرة على المنطقة؛ لفرض أفكاره، ومعتقداته، على الرغم من أنه لا يحق لأي منهما التفكير بزعامة دول مستقلة، فكل دولة لها حكومتها، وسياستها، وليست بحاجة لثورة الخميني، أو لمعتقدات الرئيس صدام حسين لفرضها عليها.

---

(1) محمد سالم: مرجع سابق، ص70.

(2) وليامسون موراي: حرب الخليج تأريخ عسكري ميداني يومي، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، ص35.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص117.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص59.

المبحث الثاني

مقدمات الحرب العراقية الإيرانية

أولًا: التصريحات الإيرانية العدائية ضد العراق.

ثانيًا: الاعتداءات الحدودية الإيرانية.

ثالثًا: إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975م.

رابعًا: الاستفزازات العراقية ضد الإيرانيين

خامسًا: الاعتداءات الإيرانية على المؤسسات العراقية ومحاولة افتعال الفوضى داخل العراق.

تمهيد:

قبل بدء الحرب بين العراق وإيران، حدثت عدة حوادث كانت مقدمات لتلك الحرب، أهمها: التصريحات الإيرانية العدائية التي أخذ يطلقها قادة النظام الإيراني ضد العراق والاعتداءات الإيرانية على العراق التي بدأتها إيران منذ وصوله للسلطة، بالإضافة لقيام إيران بالتنكر لاتفاقية الجزائر؛ مما أدى لقيام العراق بإلغائها يوم 17 أيلول (سبتمبر) 1980م، وقيام العراق ببعض الاستفزازات للإيرانيين، كما كان من مقدمات الحرب محاولة إيران افتعال الفوضى، والمشاكل داخل العراق، وقيامها بالاعتداءات المتكررة على المؤسسات العراقية.

أولًا: التصريحات الإيرانية العدائية ضد العراق:

توالت التصريحات التي صدرت عن إيران بزعامة الخميني، ضد العراق، وضد الحكومة العراقية، ومن أهم تلك التصريحات:

1- صرح آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية الإيرانية عام 1979م، بأن الخليج ليس فارسيًا، ولا عراقيًا بل هو خليجٌ إسلاميٌ[1].

2- صرح أبو الحسن بني صدر[*]، يوم 24 آذار (مارس) 1979م، بأن إيران لن تتخلى، أو تعيد الجزر الثلاث، كما أوضح أن الأقطار العربية أبو ظبي، وقطر، وعُمان، ودبي، والكويت، والسعودية ليست مستقلة بالنسبة لإيران[2].

3- صرح الخميني في كلمة ألقاها ابنه بالنيابة عنه يوم 31 آذار (مارس) 1980م أنه يجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم، ونترك فكرة بقاء الثورة ضمن حدودنا[3].

4- صرح قائد القوات البحرية الإيرانية أثناء اجتماع له مع الخميني، وبني صدر يوم 7 نيسان (أبريل) 1980م، بأن العراق فارسية.

---

(1) عوض السليمان: لو كان صدام يزأر يا شريعتي ما سمعنا صوتك؛ https://www.zamanalwsl.net.

(*) أبو الحسن بني صدر: هو رجل دولة إيراني ولد عام 1933م، تم تعيينه كأول رئيس للجمهورية الإيرانية عام 1980م، لكن بعد أقل من سنة من وصوله لمنصب رئيس الجمهورية الإيرانية اختلف مع آية الله الخميني، وترك الحكم، ولجأ إلى فرنسا، ومن هنا أخذ يهاجم نظام الحكم في إيران، ويصفه بالدكتاتورية (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص215-216).

(2) رسالة وزير الخارجية العراقية إلى السيد أدم كوجو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية (1980/5/16م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص217؛ http://www.dhiqar.net.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص102؛ تمام البرازي: مرجع سابق، ص60.

5- صرح صادق قطب زادة(*) وزير الخارجية الإيرانية يوم 8 نيسان (أبريل) 1980م، بأن عدن، وبغداد تابعتان لإيران[1]، وصرح في اليوم نفسه الخميني أن إيران ستطالب بفرض سيادتها على بغداد، إذا ما أصرت الحكومة العراقية بالمطالبة بالجزر، ثم وجه نداء للشعب العراقي، وللقوات العراقية المسلحة، حرضهم فيه على الثورة، وقلب نظام الحكم[2]، وبعدها بيوم صرح قطب زادة أن حكومته قررت الإطاحة فعليًا بالنظام العراقي[3].

6- صرح الفقيه، ورجل الدين الإيراني صادق روحاني يوم 18 نيسان (أبريل) 1980م، أن إيران قد تطالب مرة أخرى بالبحرين، إذا استمرت العراق بالمطالبة بالجزر، كما أوضح بأن برلمان الشاه الذي تخلى عن المطالبة بالبحرين، كان برلمانًا غير شرعي[4]، وفي اليوم نفسه صرح الخميني بأن الحكومة العراقية، ليست حكومة، بل إن هؤلاء لا يملكون مجلسًا، وكل ما هناك أن عددًا من العسكريين جالسون يفعلون ما يحلو لهم، وليس لهم أي اتصال أو ارتباط مع الشعب، ذلك لأن الرئيس صدام حسين يؤكد على عروبته[5]، وأوضح الخميني بأن معنى ذلك أننا لا نريد الإسلام، حيث أن العرب أرادوا في وقت ما الوقوف أمام الإسلام، كما يعني ذلك أن نظام الرئيس صدام حسين يريد العودة لعهد بني أمية الذي اعتبره عهدًا جاهليًا لتكون القوة عربية فقط، دون أن يكون هناك أثر للإسلام لذلك أوضح أن أعضاء الحكومة العراقية هم مجموعة ملاحدة، وأن الشعب العراقي إذا أراد أن يعمل لله، وللإسلام، فعليه أن يحارب الحكومة العراقية، كما على الجيش العراقي

(*) صادق قطب زادة: هو سياسي إيراني ولد عام 1936م، انخرط في العمل السياسي، والحزبي عندما كان لا يزال طالبًا، حيث انضم للجبهة القومية التي كانت تستلهم أفكارها من مصدق، ثم انضم إلى حركة تحرير إيران التي كان يتزعمها مهدي بازركان، تم اعتقاله من قبل قوات الشاه مرتين، ثم توجه عام 1958م لأمريكا، لكنه طرد منها عام 1962م، فتوجه لفرنسا، التقى بالخميني عام 1971م في النجف الشرف بالعراق، ثم عاد معه لإيران عام 1979م، وعين عضو في مجلس الثورة، ومسؤولًا عن الاذاعة والتلفزيون، وفي أواخر عام 1979م أصبح وزيرًا للخارجية، ثم رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام 1980م، وفي أيلول (سبتمبر) عام 1980م استقال من منصبه ليتفرغ للكتابة عن الثورة،، وفي نيسان (أبريل) 1980م اعتقل بتهمة التآمر على النظام الإسلامي، لذا تم اعدامه في أيلول (سبتمبر) 1982م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4،ص790).

(1) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص46.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص35.

(3) رسالة وزير الخارجية العراقية إلى السيد أدم كوجو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية (1980/5/16م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص218.

(4) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص47.

(5) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص36.

أن ينتفض ضد حكومة البعث لأنها تريد إشعال حرب ضد الإسلام[1]، كما أوضح الخميني أن الجيش الإيراني سيزحف نحو بغداد لمساندة الشعب العراقي لإسقاط حكومته[2]، حيث أنكر حق الحكومة العراقية في الوجود[3].

7- بتاريخ 22 نيسان (أبريل) 1980م، أعلن الخميني في خطاب جماهيري حاشد أن إيران قادرة على احتلال بغداد في ساعات، ثم خاطب الجيش العراقي بقوله " اتركوا الثكنات، وانفروا ضد الموقف المخزي لنظام بغداد، وتخلصوا من صدام حسين كما تخلصنا من الشاه العميل"[4].

8- أعلن وزير خارجية إيران قطب زادة يوم 23 نيسان (أبريل) 1980م، أن الشعب الإيراني أصبح مهيأ لمناصرة الشعب العراقي، كما قال أن بلاده لن تعرف طعم الطمأنينة، والاستقرار ما لم تعمل على سقوط نظام صدام حسين، وفي اليوم نفسه صرح قائد أركان القوات الإيرانية أن جيشه أصبح قادرًا على كل شيء، وهو ينتظر الأوامر لاحتلال العراق[5].

9- صرح رئيس الجمهورية الإيرانية أبو الحسن بني صدر يوم 25 نيسان (أبريل) 1980م، قائلًا أننا لا نستطيع منع جيشنا إذا رغب بالتوجه نحو بغداد[6]، كما أوضح أن عقيدة البعث هي عقيدة النازية[*]، والفاشية[**]، والماركسية[***]، وأن تصريحات الخميني التي

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص191.

(2) تمام البرازي: مرجع سابق، ص60.

(3) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص49.

(4) هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.articles.abolkhaseb.net.

(5) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص36.

(6) هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.articles.abolkhaseb.net.

(*) النازية: هي كلمة ألمانية تعبر عن القومية، والاشتراكية، أي نظرية هتلر، وحزبه المسمى الحزب القومي الاشتراكي، يقوم المذهب النازي على عدة أفكار، ومبادئ أهمها فكرة تفوق العرق الجرماني (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص545).

(**) الفاشية: هي اسم عام يطلق على الايديولوجيات، والحركات السياسية، وأنظمة الدولة التي تتخذ موقفًا قوميًا متطرفًا، تعود تلك الحركة إلى موسوليني الذي أسسها في ميلانو عام 1919م، تقدس الفاشية الروح العسكرية، والعمل، والانتاج الاقتصادي، وسيطرة الحزب الواحد على السلطة، والاعجاب المطلق، والولاء الكامل للزعيم القومي (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص449).

(***) الماركسية: هي النظرية الاشتراكية العلمية المنسوبة إلى كارل ماركس المنظم الرئيسي للحركة العمالية الأوروبية، تهدف الماركسية إلى بناء المجتمع اللاطبقي (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج5، ص639).

يهدد فيها بالوصول إلى بغداد لتحرير الشعب العراقي لا تعد تدخلًا في شؤون العراق لأن أمة الإسلام واحدة، والإمام الخميني كما هو قائد ديني لإيران، فهو كذلك بالنسبة للعراق، ولكل الشعوب الإسلامية[1]، وفي اليوم ذاته صرح وزير الخارجية الإيرانية صادق قطب زادة، بأن الجزر التي يسمونها إماراتية هي إيرانية تاريخيًا، بل إن العراق نفسها إيرانية بالأساس[2].

10- عندما بدأت الحرب بين العراق وإيران، وجه الخميني خطابًا للقوات الإيرانية المسلحة قال فيه " أنتم تقاتلون في سبيل حماية الإسلام، والرئيس العراقي يقاتل في سبيل تدمير الإسلام، ليس ما نشهده اليوم معركة بين حكومتين، بل هو غزو يقوم به حزب غير مسلم لبلد مسلم، إن العدوان العراقي هو ثورة الكفار ضد الإسلام[3]، كما صرح مسؤولون إيرانيون بأنهم سيتوجهون للعراق، وسيمرون عبر بغداد إلى كربلاء، كما أن الطريق إلى القدس لا بد أن يمر عبر بغداد[4].

مما سبق يتضح أن تصدير الثورة الإيرانية للخارج لم يكن مجرد شعار، بل إن إيران أرادت فرض ثورتها كأمر واقع، حيث أنها أخذت تسعى لفرض ثورتها على الدول المجاورة، خاصة العراق؛ لذلك أخذ القادة الإيرانيون يطلقون التصريحات الاستفزازية بأحقية إيران ببعض الدول العربية، وتهديدهم بالزحف لبغداد، تلك التصريحات تؤكد أن سياسة إيران في عهد الخميني لم تختلف عن سياسة الشاه التوسعية تجاه الدول المجاورة، وأن نظرتها للعراق لم تتغير، بل إن إيران كانت تعد العراق العدو الأول لها، وأنها عقبة يجب أن تزيلها من طريقها.

ثانيًا: الاعتداءات الحدودية الإيرانية:

منذ أن تسلم النظام الجديد بزعامة الخميني الحكم في إيران عام 1979م، أظهر معاداته وحقده على العراق نظامًا، وشعبًا، كما وقف موقفًا عدائيًا من العراق على الرغم من أن العراق أبدت تأييدها للجمهورية الإيرانية[5]، وسارت الحكومة الإيرانية الجديدة على نفس سياسة الشاه التوسعية، حيث اعتبرت العراق منطقة من مناطق نفوذها[6]؛ لذا رأت العراق أن الثورة الإيرانية

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص191.

(2) هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.articles.abolkhaseb.net.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص474.

(4) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص90.

(5) جابر الراوي: مرجع سابق، ص101.

(6) حديث صحافي خاص للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية حول الحرب العراقية الإيرانية ودور العراق في منطقة الخليج (1980/10/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص730.

خلقت أوضاعًا جديدة في المنطقة اعتبرتها العراق مهددة لتوازنها الداخلي، السياسي، والطائفي[1].

أعطت الحكومة العراقية مهلة للحكومة الإيرانية لتسليم الأراضي التي اعتُرف بعائديتها للحكومة العراقية بموجب اتفاقية الجزائر 1975م، غير أن النظام الإيراني الجديد بدأ بأعمال التوتر، وازداد وجوده العسكري في تلك الأراضي العراقية بدلًا من أن يسلمها للحكومة العراقية[2].

أوضحت الحكومة الإيرانية أنه لا يوجد حدود بين الأقطار الإسلامية، فالأراضي واحدة، ولا فرق بين أن تكون تلك الأراضي تابعة لإيران، أو تابعة للعراق[3]، واعتقدت إيران أنه من السهل عليها فرض سيطرتها على العراق لذلك بدأت تتحرش بالعراق[4] فقامت القوات الإيرانية بالعديد من التجاوزات على الحدود العراقية[5].

شهدت الحدود بين العراق وإيران حوادث واشتباكات متعددة[6]، حيث قامت القوات الإيرانية بالعديد من الاستفزازات العسكرية على الحدود العراقية، فقد سجلت خلال الفترة الواقعة بين 23 شباط (فبراير) 1979م، وحتى 26 أيار (مايو) 1980م، 54 حادث اختراق للطائرات الإيرانية عبر الأجواء العراقية، و15 اعتداءً بريًا على مخافر الحدود العراقية، و12 حادث اعتداء على البحرية العراقية[7].

كان شهر تموز (يوليو) 1980م حافلًا بالاعتداءات، والاشتباكات التي أصبحت شبه يومية، حيث قامت القوات الإيرانية بمئات الاعتداءات الجوية، والبرية، والبحرية على الأراضي الحدودية مع العراق شملت عمليات قصف للمخافر الحدودية العراقية، وأسر عسكريين من قوات الحدود، وقامت القوات الإيرانية بالتعرض للطائرات المدنية، كما قامت بالاعتداءات على السفن، والبواخر العراقية والأجنبية المارة في شط العرب، ونتيجة لتلك الاعتداءات قدمت العراق مذكرات للعديد من المنظمات الاقليمية، والدولية، لكن إيران استمرت بعمليات القصف الحدودية، حيث

---

(1) حسن نافعة: مرجع سابق، ص44.

(2) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص273.

(3) حديث صحافي خاص للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية حول الحرب العراقية الإيرانية ودور العراق في منطقة الخليج (1980/10/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص730.

(4) ناصيف عواد: مرجع سابق، ص15.

(5) عصام الجلبي: مرجع سابق، ص115.

(6) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص40.

(7) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص49.

قامت بتاريخ 28 تموز (يوليو) 1980م بقصف مخفر الشيب العراقي؛ مما ألحق أضرار كبيرة بالمنطقة[1].

قامت القوات الإيرانية المسلحة بقصف المخافر الحدودية العراقية بشكل مركز منذ بداية شهر آب (أغسطس) 1980م، استمر ذلك القصف بشكل يومي[2]؛ لذا دفعت القوات العراقية يوم 16 آب (أغسطس) 1980م، فرقة مشاة مدرعة باتجاه الحدود المتنازع عليها نجحت بالاستيلاء على الخط "زين القوس"، "الشكرة"، "بئر علي"، في منطقة قصر شيرين (*)بالقطاع الشمالي، كما قامت القوات الجوية العراقية في اليوم التالي بتوجيه ضربة جوية ضد المنشآت الاقتصادية، والأهداف العسكرية في مدن قصر شيرين، وكارمنشاه، ومهران، وديزفول، والأهواز، وطهران، وتبريز، واصفهان، وشيراز، واخترقت قوات برية عراقية الحدود موجهة ضربة رئيسية في القطاع الجنوبي، وضربتين ثانويتين في اتجاه القطاع الأوسط، كما نجحت القوات العراقية بالاستيلاء على مدينة المحمرة بعد حصارها يومين[3].

بتاريخ 21 آب (أغسطس) 1980م تعرضت الموانئ، والقرى العراقية، ومنشآت النفط العراقية المتاخمة للحدود للقصف من القوات المسلحة الإيرانية، كما تجدد الاعتداء الإيراني بالقصف يوم 25 آب (أغسطس) 1980م، وبعد يومين؛ أي يوم 27 آب (أغسطس) 1980م تدهور الموقف، وأطلق الجيش الإيراني صواريخ أرض أرض في منطقة قصر شيرين، ثم امتد القتال إلى كل المواقع الحدودية[4].

يعد يوم 4 أيلول (سبتمبر) 1980م حدًا فاصلًا في العلاقات بين العراق وإيران[5]، ذلك إيران أعلنت النفير العام، كما قامت بإغلاق الأجواء في وجه الملاحة الجوية، وقامت بتعزيز قواتها العسكرية على الحدود مع العراق[6]؛ مما أدى لحدوث تطورات خطيرة في الاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية[7]، حيث استخدمت القوات المسلحة الإيرانية المدفعية الثقيلة عيار

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص40، 124–125.

(2) جابر الراوي: مرجع سابق، ص103.

(*) قصر شيرين: هي بلدة إيرانية تقع شمال غربي إيران، يوجد بالقرب منها أنقاض تعود للعهد الساساني، كانت تلك البلدة مصيفًا لشيرين زوجة الملك خسرو الثاني أبرويز (560–628م)، فسميت تلك البلدة باسمها(مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص306).

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص91–92.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص193.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص78.

(6) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية (أيلول 1980م– أيلول 1982م)، تعنت إيران واستجابة العراق، دار الرشيد، 1983م، ص8.

(7) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص193.

175ملم الأمريكية بقصف مدن العراق الآمنة، فتم قصف مدينة خانقين، ومندلي، وزرباطية، ونفط خانة، وتسبب ذلك القصف بأضرار بالغة بالأرواح، والممتلكات، والجدير بالذكر أن المنطقة التي بدأ منها ذلك القصف الكثيف على المدن العراقية هي منطقة زين القوس، وسيف سعد، وميمك، وهي جزء من الأراضي العراقية المحتلة من إيران، حيث اعترفت إيران بأن تلك الأراضي تعود للعراق بكل الاتفاقيات الدولية المعقودة بين العراق، وإيران، بما في ذلك اتفاقية الجزائر[1].

بعد القصف المكثف من القوات الإيرانية للمدن العراقية، لم يعد لدى القيادة العراقية شك بأن إيران سلكت طريق التصعيد، وأنها تقوم بذلك لتنفيذ خطتها المعلنة بتصدير الثورة إلى العراق[2]؛ لذلك قام الرئيس العراقي بمقابلة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، حيث أخبره عن الاعتداءات الحدودية المستمرة من إيران على العراق، كما أخبره أن تلك الاعتداءات تعني الحرب، وحمله رسالة إلى الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، فذهب ياسر عرفات إلى طهران وكان رد بني صدر هو " على العراقيين أن يتحملوا الاستفزازات الإيرانية لأن لدينا في داخل إيران خطًا يريد إشعال الحرب "، وهكذا استمرت الاستفزازات، والاعتداءات الإيرانية على الحدود العراقية[3].

استمر القصف من القوات الإيرانية بشكل عنيف خلال يومي 5 و6 أيلول (سبتمبر) 1980م؛ مما أدى لتدمير منشآت نفطية عراقية، كما تم تدمير عدد كبير من المخافر العسكرية[4].

تقديرًا من العراق لمخاطر الأعمال التي تقوم بها إيران قامت العراق بتحذير إيران بمذكرات رسمية، من مخاطر تلك الاعتداءات[5]، لكن حكام إيران فسَّروا الموقف العراقي بأنه ضعف، وعدم قدرة على المواجهة؛ لذلك تمادت القوات الإيرانية بالتجاوزات والخروقات ضد العراق[6] وبذلك تأكد للعراق النوايا العدوانية الإيرانية، لذا قدمت العراق مذكرة تنذرها بإعادة الأراضي العراقية المعتدية عليها في منطقة زين القوس، وسيف سعد، ومنحت الجانب الإيراني

---

(1) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص273.

(2) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص90.

(3) حديث صحافي مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1988/1/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص395.

(4) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص126.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص6-7.

(6) http://www.aqsaa.com

مدة يومين لإعادة تلك الأراضي، لكن إيران لم تهتم بالأمر مما أجبر العراق على إبلاغ الإيرانيين بأن القوات العراقية ستقوم بتحرير الأراضي العراقية في زين القوي، وسيف سعد يوم 7 أيلول (سبتمبر) 1980م[1].

لم تُجب إيران على مذكرات الحكومة العراقية، واستمرت باعتداءاتها، وتجاوزاتها، حيث قامت الطائرات الحربية الإيرانية بقصف المخافر الحدودية العراقية، ومنها مخفر الحسين، ومدينة خانقين، ومخفر قتيبة، وهوك، والغزالي[2].

خشيت العراق من أن تتمادى القوات المسلحة الإيرانية في احتلالها لأراضٍ جديدة، مما يهدد سلامة الإقليم العراقي؛ لذلك اضطرت القوات العراقية المسلحة، لدحر القوات الإيرانية الغازية للأراضي العراقية ممارسة من الجمهورية العراقية لحقها المشروع في الدفاع عن النفس طبقًا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[3]، حيث قامت القوات العراقية يوم 7 أيلول (سبتمبر) 1980م بعملية عسكرية سريعة لتحرير أراضيها، وتمكنت بالفعل من استعادة سربنت، وبئر علي، والشكرة[4].

في يوم 8 أيلول (سبتمبر) 1980م استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالأعمال الإيراني[*]، وسلمته مذكرة أوضحت فيها أن القوات العراقية المسلحة ممارسة لحقها المشروع في الدفاع الشرعي عن أراضيها قد اضطرت لإزالة الاحتلال الإيراني من منطقة زين القوس، كما عبرت الحكومة العراقية في تلك المذكرة عن أملها في أن يستفيد الإيرانيون من تلك الحادثة، لكي يعيدوا الأراضي العراقية المتبقية؛ لتتجنب البلدان احتمال المواجهة الأوسع[5].

لم تجب الحكومة الإيرانية على المذكرة بل زادت القصف على الحدود، واشتدت الاشتباكات يوم 10 أيلول (سبتمبر) 1980م[6]؛ لذلك بدأت القوات العراقية المسلحة في ذلك اليوم، بتحرير قاطع سيف سعد، واستعادة مخفري هيلة، وماي خضر، ثم استمرت القوات العراقية

---

(1) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص6-7.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص126.

(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص104-105.

(4) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص115.

(*) القائم بالأعمال: هو موظف دبلوماسي من الفئة الثالثة يأتي بعد السفير، والوزير المفوض، يعتمد القائم بالأعمال بموجب كتاب اعتماد رسمي يوجهه وزير خارجية بلاده إلى وزير خارجية البلد المعين لديه، ولا يحق للقائمين بالأعمال طلب مقابلة رئيس الدولة المعتمدين لديها (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص707).

(5) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص274-275.

(6) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص126.

بالتقدم حتى وصلت خط الحدود الدولي[1]، في أثناء تلك المعارك قتل قائد عمليات القيادة العسكرية الإيرانية الجنرال شانبي، وذلك عن طريق إسقاط طائرة مروحية حربية (هيلوكبتر)، كانت تقله مع عدد من كبار الضباط الإيرانيين، كما تم إسقاط طائرتي فانتوم إيرانيتين، وتم تدمير مجموعة من الدبابات الإيرانية[2].

قامت العراق بإرسال مذكرة جديدة إلى سفارة الجمهورية الإيرانية[*] في بغداد بتاريخ 11 أيلول (سبتمبر) 1980م جاء فيها " ينبغي أن تدرك القيادة الإيرانية أن ضرب المدن الآهلة بالسكان المدنيين كما فعلت بقصف فضائي خانقين، ومندلي ليس من الأمور الهينة، وليس من ذات اللعب السياسية، ولعب العنف التي يتسلى بها المسؤولون الإيرانيون أحيانًا داخل إيران، بل يعتبر أمرًا خطيرًا يقتضي تجنبه إذا كنتم لا تريدون للعلاقات أن تتطور على نحو خطير، وإلا فإنكم ستتحملون أمام الله، والشعوب الإسلامية، والرأي العام الدولي مسؤولية عملكم"[3].

استمرت القوات العراقية بالعمليات العسكرية لتحرير بقية الأراضي العراقية، حيث قامت يوم 16 أيلول (سبتمبر) 1980م بتحرير مخافر الطاووس، والرشيدية، والسفرية القديم والجديد، في قاطع سيف سعد، وفي يوم 17 أيلول (سبتمبر) 1980م باشرت القوات العراقية بالتقدم نحو مخفري شور شيرين، وهنجيرة، في قاطع مندلي، وتمكنت من رفع العلم العراقي عليهما[4].

بذلك تكون العراق قد استعادت أراضيها في زين القوس، وسيف سعد، بعدها ألحت العراق على إيران لمراجعة ملفات وزارة الخارجية، ومراجعة اتفاقية الجزائر، لكنها رفضت كل تلك المطالب[5].

كان من المفترض أن يؤدي التعرض العراقي الواسع النطاق وفق الخطة العراقية إلى فرض أمر واقع على إيران يجعلها تستجيب لمطالب العراق وهي:

1- وقف التجاوزات الحدودية الإيرانية على الحدود.

---

(1) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص115.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص217.

(*) قامت الحكومة العراقية بإرسال 239 احتجاجًا على شكل مذكرة وبرقية للحكومة الإيرانية تندد فيها الاعتداءات الإيرانية على المدن الحدودية التي بلغت 548 انتهاكًا، واعتداءً مسلحًا، وخرقًا جويًا خلال الفترة من 23 شباط (فبراير) 1979 حتى 4 أيلول (سبتمبر) 1980م (خطاب الرئيس صدام حسين في الذكرى التاسعة ليوم الأيام يوم النصر العظيم (1988/8/8م)؛ هدي الحق وهوى الباطل، ص12.

(3) مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى سفارة الجمهورية الإيرانية في بغداد حول احتمال عدم علم القيادة الإيرانية بأن إيران متجاوزة على الأراضي العراقية خلافًا للقانون الدولي واتفاقية الحدود بين البلدين (1980/9/11م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص215.

(4) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص115.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص78.

2- وقف التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية العراقية.

3- الانسحاب من الجزر العربية، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى[1].

قامت القوات الإيرانية بتصعيد الصراع ابتداءً من يوم 19 أيلول (سبتمبر) 1980م حيث قامت بقصف المناطق الآهلة بالسكان، كما قامت بقصف المنشآت النفطية العراقية، وبقصف الموانئ الملاحية في شط العرب، وفي الخليج العربي[2]، أيضًا قامت بقصف البواخر المدنية العراقية، والأجنبية الداخلة إلى شط العرب، والخارجة منه[3]، وأعلنت إيران عن غلق أجواء إيران في وجه الطيران المدني، بالإضافة إلى أنها أعلنت عن غلق مضيق هرمز[*] بوجه الملاحة العراقية خلافًا للقانون الدولي، أيضًا أعلنت النفير العام، وحشدت القوات العسكرية بكثافة كبيرة على الحدود، وبدأت عملًا عسكريًا واسع النطاق، كما أصدرت القوات المسلحة الإيرانية أربعة بلاغات عسكرية يوم 19 أيلول (سبتمبر) 1980م عن نشاطها العسكري، وفي البلاغ الثالث ذكرت أنها استخدمت القوات الجوية في عملياتها العسكرية، وفي البلاغ الرابع تباهت بإشعال النيران في حقول نفط خانة في العراق[4].

استمرت التجاوزات الحدودية حيث قامت القوات الإيرانية يوم 21 أيلول (سبتمبر) 1980م، بقصف أهداف عسكرية في العراق، شملت ستة مطارات، ومنشآت عسكرية، قتل في تلك الغارات سبعة وأربعون شخصًا، كما سقط عدد من الجرحى؛ لذا اعتبر مجلس قيادة الثورة العراقية أن الحرب بلغت المرحلة العالمية المفتوحة؛ لذا قرر توجيه ضربة رادعة ردًا على التجاوزات الإيرانية، خاصة تعطيلها للملاحة في شط العرب[5]، أيضًا كان طارق عزيز وزير الخارجية العراقية على وشك أن يستقل طائرة تذهب إلى موسكو في مهمة لاطلاع القادة

---

(1) عبد الوهاب القصاب: احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م، ص84.

(2) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص118

(3) نص بيان مجلس قيادة الثورة في العراق إلى الشعب وجماهير الأمة العربية حول أهداف الحرب العراقية الإيرانية (1980/9/22م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص715.

(*) تكمن أهمية مضيق هرمز في أنه يشرف اشرافًا كاملًا على قوافل ناقلات النفط العراقي، الكويتي، والسعودي، والقطري، والبحريني، ونفط دولة الإمارات العربية، بالإضافة إلى أن النفط الإيراني إلى أوروبا الغربية واليابان، مما يبرر المخاوف من أن الخطة الإيرانية تهدف إلى احداث ضغوطات على الدول المستوردة للنفط، كلما اشتدت حاجتها إليه، من أجل تحقيق الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج العربي (خالد العزي: مرجع سابق، ص60).

(4) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص276.

(5) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، ص132.

السوفيت على خطورة الموقف بين العراق وإيران، فاتصل به الرئيس صدام حسين وهو يستعد للذهاب للمطار ليخبره بأن طريق رحلته لا بد أن يتغير لأن الأجواء الإيرانية التي كان مفروضًا أن يعبرها في طريقه لموسكو أُغلقت بقرار مفاجئ اتُخذ في طهران، وبالتالي فإن عليه أن يطلب إذنًا جديدًا للمرور في أجواء تركيا[1].

منذ أن قامت إيران بإغلاق مضيق هرمز، وأعلنت وقف الملاحة البحرية فيه، اعتبرت العراق أن ذلك يعني إعلان الحرب[2]؛ لذلك رأت القيادة العراقية أن فرصة صنع قرار الحرب قد نضجت[3]، لكن الرئيس صدام حسين وجه نداءً أخيرًا للقادة الإيرانيين يوم 21 أيلول (سبتمبر) 1980م، يدعوهم إلى التفاوض، لكن القادة الإيرانيين رفضوا ذلك النداء[4].

بعد رفض إيران نداء العراق للتفاوض اجتمع مجلس قيادة الثورة العراقي في بغداد، وبحث احتمالات تردي الموقف، حيث أوحت الغارات الإيرانية المتكررة على مراكز الحدود، إلى جانب إغلاق مضيق هرمز، إضافة لإغلاق الأجواء الإيرانية يوم 21 أيلول (سبتمبر) 1980م، بأن إيران قد تكون مقبلة على عمل أكبر من مجرد غارات على الحدود، فكان التفكير العراقي أنهم لا يستطيعون تحمل مخاطر الحرب بسبب محدودية العمق العراقي، فإيران ليس أمامها إلا 120 كم لتصل إلى بغداد، أما العراق فلا بد أن تقطع 600 كم لكي تصل إلى طهران؛ لذلك توصل مجلس قيادة الثورة العراقي إلى قرار أن يأخذ المبادأة، والاستعداد للهجوم[5].

أمام ذلك الوضع أعلنت العراق الحرب على إيران، وذلك يوم 22 سبتمبر (أيلول) 1980م[6]، حيث قامت القوات العراقية بتوجيه ضربتها الأول في الساعة الثانية ظهرًا ضد إيران[7].

أهداف الرئيس العراقي صدام حسين من إعلان الحرب على إيران:

كان يطمح الرئيس صدام حسين من إعلان الحرب على إيران تحقيق العديد من الأهداف، أهمها:

---

(1) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص129-130.

(2) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص345.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص143.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص193.

(5) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص130.

(6) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص79.

(7) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص118؛ عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص90.

1- استعادة شط العرب الذي اعتبره جزءًا لا يتجزأ من الأراضي العراقية[1]، وذلك من خلال فرض المطالب العراقية في شط العرب التي اضطرت الحكومة العراقية للتنازل عنها بموجب اتفاقية الجزائر 1975م[2].

2- تأمين الحدود السياسية مع كل من سوريا، وتركيا.

3- هزيمة التجمع الرئيسي للقوات الإيرانية الموجودة على الحدود المشتركة.

4- تأمين مصادر الثروة في اقليم عربستان[3].

5- فرض مبدأ ضرورة سيادة الاحترام، وحسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتخلي عن سياسات الأطماع التوسعية في العلاقات بين إيران والعراق، وبين إيران والأمة العربية[4].

6- تحقيق استقرار على الجبهة العراقية على عمق اثني عشر كيلو مترًا داخل الأراضي الإيرانية، للانتقال إلى الوضع الدفاعي، تلك الاستراتيجية انبثقت من الافتراض بأن مثل ذلك الإنجاز سيضع إيران في موقف دفاعي يتعذر الاستمرار فيه؛ مما سيؤدي في النهاية إلى خضوع إيران لمطالب العراق[5].

سيطرت على القيادة العراقية أوهام استراتيجية خاطئة، حيث رأوا في إيران أنها دولة ضعيفة، وممزقة، واعتقدوا أنها ستنهزم أمام القوات العراقية، كما اعتقدوا أن الإيرانيين العرب سيثورون ضد الخميني، ويقفون إلى جانب العراق[6]، وأن الحرب بين الطرفين لن تستمر طويلًا، بحيث يعقبها بعد فترة قصيرة قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ودعوة الطرفين للتفاوض تحت إشراف دولي مناسب لحل النزاع بين البلدين[7]، كما توقع الرئيس صدام حسين بأنه سيحقق نصرًا كاملًا سريعًا على إيران، مما سيغير ميزان القوى في الخليج، ويحقق طموحات العراق في قيادة العالم العربي[8].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص87.

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص469.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص87.

(4) حديث صحافي للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أمام أعضاء المجلس الوطني حول الحرب العراقية الإيرانية ومؤتمر قمة بغداد (1980/12/14)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص909.

(5) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة: نبيه الجزائري، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م، ص25.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص66.

(7) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص233.

(8) أحمد خضر: الإسلام والكونغرس؛ المجتمع، ع933، (1989/9/19م)، ص33.

مما سبق يتضح أن النظام الإيراني الجديد منذ وصوله للحكم، قام بالعديد من الاعتداءات ضد العراق، كما رفض تسليم الأراضي التي نصت اتفاقية الجزائر على عائديتها للعراق، كما قامت إيران بتصعيد اعتداءاتها حتى وصلت للأهداف المدنية، والمدن الآهلة بالسكان، مما أجبر العراق للرد على تلك الاعتداءات، كل تلك الاعتداءات كانت تقوم بها إيران لاستفزاز العراق؛ كي تعلن الحرب على إيران، وذلك محاولة من إيران لإظهار العراق بمظهر الدولة المعتدية على الحقوق الإيرانية، وليظهر الرئيس صدام حسين أنه يسعى للحرب، وأن إيران هي الدولة المعتدى عليها من العراق.

يتضح أيضًا أن كلًا من إيران، والعراق كانتا تريدان تلك الحرب، لتحقيق عدة أهداف أهمها:

1- رغبة كل من الخميني، والرئيس صدام حسين، بتحقيق النصر على الطرف الأخر، لإضعافه، ولتحقيق أكبر مكاسب ممكنة على الدولة المنهزمة، خاصة في شط العرب.
2- رغبة كل من الخميني، والرئيس صدام حسين، بخوض حرب، والانتصار فيها ليتمكن من زعامة المنطقة العربية، والإسلامية.

ثالثًا: إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975م:

تعد اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران في آذار (مارس) 1975م، أكثر شمولًا من جميع الاتفاقيات السابقة، حيث استهدفت وضع تسوية شاملة لجميع المشاكل القائمة بين العراق وإيران، وترسيم حدودهما بصورة دائمة، ونهائية[1].

بعد أن تم توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران جرت مفاوضات، واتصالات عديدة من أجل وضع بنودها موضع التنفيذ، لكن إيران استفادت منذ وقت مبكر من البند الخاص بشط العرب، بينما تطلب الأمر وقتًا إضافيًا لإعادة الأراضي التي نصت الاتفاقية على عائديتها للعراق، فيما بعد تعطلت اجراءات تسليم الأراضي للحكومة العراقية؛ بسبب الظروف التي كانت تعيشها إيران خلال عامي 1978، 1979م[2]، أملًا في أن تتغير الظروف، وتقوم إيران بتسليم الأراضي للحكومة العراقية[3].

بعد سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي وتولى النظام الإيراني الجديد بزعامة الخميني الحكم في إيران، بدأ حكام إيران يتنكرون لاتفاقية الجزائر، وإعادة الأراضي للحكومة

---

(1) أحمد محمود: التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مرجع سابق، ص120.
(2) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص224.
(3) جابر الراوي: مرجع سابق، ص94.

العراقية[1]، كما أصر النظام الإيراني الجديد على استفزاز العراق، ورفض كل محاولة عراقية جادة، وكل مسعى عراقي، أو من خلال وسطاء لمواصلة تنفيذ نصوص اتفاقية الجزائر، تم راح المسؤولون الإيرانيون يتباهون بأنهم رفضوا مهام مبعوثين وسطاء من قبل العراق ثلاث مرات بهدف تسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية، والمفاوضات[2].

قدرت العراق أن النظام الإيراني الجديد يحتاج للوقت لكي ينفذ الالتزامات التي تترتب عليها بموجب اتفاقية الجزائر، لكن إيران لم تقدر الموقف العراقي، بل اتخذت مواقف عدائية من العراق، وأخلَّت بعلاقات حسن الجوار[3].

أصرَّت إيران على عدم التزامها باتفاقية الجزائر، وعدم تسليم الأراضي العراقية للعراق، وذلك يعد خرقًا للمبدأ الأول من مبادئ اتفاقية الجزائر، التي تنص على حسن الجوار بين العراق وإيران[*] كما أن إيران خرقت بندًا أساسيًا من بنود اتفاقية الجزائر عندما استدعت قادة التمرد الكردي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيران، لتهديد أمن العراق ووحدته[4].

أخذ حكام إيران يطلقون التصريحات المتكررة حول عدم التزامهم باتفاقية الجزائر[5]، من بين تلك التصريحات:

1- صرح كل من وزير الخارجية الإيرانية قطب زادة، والرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر بأن اتفاقية الجزائر غير شرعية؛ لأنها عقدت بين نظامين لا شرعيين[6].

---

(1) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص52.

(2) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص7.

(3) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص224.

(*) جاء في بداية اتفاقية الجزائر أن تلك الاتفاقية ابرمت لرغبة الطرفين بتوطيد روابط الصداقة، وحسن الجوار، ولتشجيع التبادلات، والعلاقات الانسانية بين شعبيهما على أساس مبادئ سلامة الاقليم، وحرمة الحدود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة بها، 1975/3/6م؛ الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص231).

(4) جابر الراوي: مرجع سابق، ص94-95.

(5) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص224.

(6) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص80.

2- صرحت الأوساط الرسمية الإيرانية أن اتفاقية الجزائر مشبوهة، كما أنها لا تحقق مصلحة إيران[1]، وأوضح أنها مجحفة بحق إيران؛ لأن الشاه اضطر للتنازل عن أراضٍ إيرانية للعراق في المناطق الجنوبية مقابل وقف الحملات الإعلامية ضده، التي كان يبثها راديو بغداد باللغة الفارسية[2]، كما اعتبرت الجمهورية الإيرانية أن تلك الاتفاقية من صنع الشاه، ووافق عليها برلمان لا يمثل الشعب الإيراني[3].

3- صرح الجنرال فلاحي مساعد رئيس أركان الجيش الإيراني يوم 15 أيلول (سبتمبر) 1980م، عبر شبكات التلفزيون الإيرانية ان إيران لا تعترف باتفاقية الجزائر، وأن مناطق زين القوس، وسيف سعد إيرانية، وكذلك شط العرب شطٌ إيرانيّ.

4- صرح الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر يوم 17 أيلول (سبتمبر) 1980م، بأنه على الصعيد السياسي لم تقم إيران بتنفيذ اتفاقية الجزائر، وأن نظام الشاه نفسه لم ينفذها[4].

5- أوضح صادق طباطبائي الناطق الرسمي باسم الحكومة الإيرانية بتاريخ 19 أيلول (سبتمبر) 1980م، بأن إيران لا تعترف باتفاقية الجزائر[5].

بعد أن عمدت إيران إلى التملص من اتفاقية الجزائر، وعدم الالتزام بها[6]، وبعد أن باءت كل الجهود العراقية لجعل إيران تلتزم باتفاقية الجزائر بالفشل[7]، اعتبرت العراق أن إيران خرقت تلك الاتفاقية قولًا، وعملًا[*]، وتدخلت في شؤون العراق بشكل سافر، وبأساليب عنيفة كما

---

(1) عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص115.

(2) دائرة الاعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق، مرجع سابق، ص37.

(3) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص77.

(4) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزي الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص260.

(5) دائرة الاعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق، مرجع سابق، ص10.

(6) بدر غيلان: مرجع سابق، ص40.

(7) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزي الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص260.

(*) إن إيران معتادة على نقض الاتفاقيات منذ زمن الدولة العثمانية، حيث كانت الأنظمة الفارسية المتتالية تلجأ في بعض المراحل إلى توقيع اتفاقيات حدود، وسلام مع الدولة العثمانية، إلا أنها كانت تتراجع عنها، وتقوم بنقضها، لأن الالتزام بتلك المعاهدات يعني وضع حد للأطماع التوسعية التي لا تنتهي من عقول الفرس بل تورث من جيل إلى آخر (دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق، مرجع سابق، ص37-38).

قامت بتهديد الملاحة في شط العرب؛ لذا اعتبرت العراق أن إيران قامت بنقض اتفاقية الجزائر قولًا، وفعلًا[1].

اعتبر الرئيس صدام حسين أن إيران تتحمل المسؤولية القانونية الكاملة على اعتبار اتفاقية الجزائر بحكم المنتهية، كما رأى أن الاتفاقية رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها العراق عند توقيعها، إلا أنها كانت تستند إلى عناصر متوازنة، واعتبر أن الإخلال بأي عنصر من عناصرها يعد إخلالًا بروح الاتفاقية، وأن إيران أخلت بتلك الاتفاقية؛ لذلك أعلن الرئيس صدام حسين في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوطني يوم 17 أيلول (سبتمبر) 1980م اعتبار اتفاقية 6 آذار (مارس) 1975م مُلغاة[2]، كما أكد بيان مجلس قيادة الثورة الذي تلاه السيد طارق حمد العبد الله أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة إلغاء اتفاقية الجزائر[3].

بعد إلغاء الاتفاقية رأى صدام حسين أن شط العرب يجب أن يعود كما كان قبل توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975م؛ أي أن يعود كما كان عبر التاريخ شطًا عراقيًا، عربيًا بالاسم، والحقيقة مع كل حقوق التصرف بالسيادة الكاملة عليه[4]، كما أكدت العراق أن ليس لديها أي مطامع إقليمية في إيران، أو توسيع نطاق النزاع أوسع من حدود الدفاع عن سيادتها، وحقوقها المشروعة[5].

استغلت العراق الفرصة؛ كي تلغي اتفاقية الجزائر، حتى تستعيد شط العرب لتدرأ عن نفسها شبهة التنازل عن حقوقها الوطنية للعدو التقليدي إيران[6]، حيث اعتبرت الحكومة العراقية أن تلك الاتفاقية أبرمت وقت اشتداد التمرد الكردي، وحاجة النظام العراقي إلى وقف الدعم الإيراني للأكراد؛ لذا اضطرت العراق للتنازل عن بعض الحقوق العراقية لصالح الشاه[7].

---

(1) حديث صحافي مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والوساطة الجزائرية لإنهائها (1987/1/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص398.

(2) النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص224-225.

(3) قرار مجلس قيادة الثورة بإلغاء اتفاقية 6 آذار (ماس) 1975م مع إيران (1980/9/17م)؛ الأطماع الفارسية في شط العرب، ص90.

(4) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص128؛ حسن طوالبة: مرجع سابق، ص52.

(5) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص260.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص59.

(7) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص211.

ما شجع الرئيس العراقي على اتخاذ قرار إلغاء الاتفاقية، عدد من السياسيين الإيرانيين، والقادة العسكريين الذين فروا من إيران، هربًا من المطاردة، والتصفية الجسدية، أو المحاكمة، والسجن[*]، حيث صور هؤلاء للرئيس صدام حسين الوضع السياسي في طهران بأنه شديد الاهتراء، والتمزق، وأن إيران شديدة الضعف، كما أن إيران أصبحت هدفًا سهل المنال، كان دافعهم من وراء ذلك هو الانتقام لأنفسهم من الثورة الإيرانية، للعودة إلى إيران إذا ما نجح التدخل العراقي في إسقاط الحكومة الإيرانية القائمة[1].

استندت العراق لإلغاء اتفاقية الجزائر، لعدة أسباب أهمها:

1- أن إيران لم تسلم الأراضي العراقية بسبب ظروف الثورة التي كان يعيشها الشاه، والمفروض أن يقوم النظام الجديد بتسليم الأراضي، لكنه رفض تسليمها، وقام بالعديد من التجاوزات الحدودية، كما سعت إيران لضم أراضٍ جديدة.

2- التصريحات المتكررة التي أصدرها النظام الإيراني حول عدم التزامهم باتفاقية الجزائر يجعلها بحكم المنتهية[2].

3- قامت إيران بخرق المعاهدة عندما استدعت قادة التمرد الكردي من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران، ثم أخذت تعمل على تحريك التمرد الكردستاني في شمال العراق[3]، وبذلك خرقت إيران البند الثالث من اتفاقية الجزائر الذي ينص على وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث أتت، كما أخلَّت بالمادة الرابعة من المعاهدة التي نصت على أن تلك المعاهدة عبارة عن أحكام نهائية، دائمة، غير قابلة للخرق بأي حجة كانت، وتكون عناصر لا تقبل التجزئة لتسوية شاملة، بالتالي فإن أي انتهاك لأحد مكونات تلك التسوية الشاملة يكون مخالفًا لروح اتفاقية الجزائر[4].

(*) أصبحت العراق بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران ملجأ لأعضاء واجهزة المخابرات الإيرانية التي كانت موجودة في عهد الشاه، وبعد ذلك تحولت إلى مركز رئيسي لحركة معارضة جديدة مناهضة لإيران، وكانت بعض العناصر القيادية في الجيش الإيراني ينظمون أنشطتهم من العراق، كما استقبلت الحكومة العراقية شاهبور بختيار أخر رئيس وزراء في عهد الشاه (فاضل رسول: مرجع سابق، ص64-65).

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص469.

(2) جابر الراوي: مرجع سابق، ص98.

(3) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص131.

(4) نص اتفاقية الجزائر والبرونوكولات الملحقة بها، 1975/3/6م؛ الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص229-232.

اتخذ قرار إلغاء اتفاقية الجزائر بعدًا جديدًا، بإعلان العراق عددًا من الإجراءات أهمها:

1- وجوب رفع السفن التي ترغب باستخدام شط العرب للملاحة العلم العراقي فقط، واتباع التعليمات، والأوامر التي تصدرها الجهات العراقية المختصة.
2- أن شط العرب أصبح بأكمله عراقيًا وطنيًا تحت السيادة العراقية الكاملة.
3- إن إلغاء الاتفاقية يعطي العراق السيادة الكاملة على فضائها الجوي.
4- إن بسط السيادة الكاملة على شط العرب يمنح العراق حق الاختصاص قانونيًا في كل المسائل الجنائية والمدنية، التي يمكن أن تطرأ على شط العرب، وتحمل نفقات إدارة الملاحة فيه وصيانتها.
5- إشعار جميع أصحاب البواخر الآتية إلى شط العرب بمراعاة تلك الإجراءات، والاتصال ببواخر الإرشاد العراقية فقط، لتلقي الخدمات الملاحية منها عند دخول سفنهم، وبواخرهم، أو خروجها من شط العرب(1).

مما سبق يتضح أن إيران منذ عهد الشاه لم تنفذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاقية الجزائر، بحجة اضطراب أوضاع إيران بسبب الثورة، وبعد سقوط الشاه، ووصول نظام الخميني للحكم، تنكرت إيران لاتفاقية الجزائر، كما رفضت تسليم الأراضي للعراق، معتبر أن تلك الأراضي من حق إيران، بعد ذلك قامت إيران باعتداءات متكررة على المدن العراقية، بذلك جاءت الفرصة المناسبة للرئيس صدام حسين، فقام بإلغاء اتفاقية الجزائر، ويمكن القول إن الرئيس العراقي صدام حسين كان ينتظر تلك الفرصة لإلغاء الاتفاقية، فكما أن إيران رفضت تلك الاتفاقية، فإن الرئيس صدام حسين أراد أيضًا التخلص منها، حتى لا يظهر أمام العالم بمظهر الشخص الذي تخلى عن حقوق بلاده الوطنية، والإقليمية؛ لذلك وجد الفرصة مناسبة لإلغاء الاتفاقية.

رابعًا: الاستفزازات العراقية ضد الإيرانيين

قامت العرق بحرب دعائية نفسية ضد الثورة الإيرانية، كما إن إيران ادعت بأن حوادث العراق هي حوادث مفتعلة قامت بها العراق لتثبت بأن إيران دولة معادية، وقامت العراق باعتقال العديد من الإيرانيين الموجودين في العراق، كما اعدمت بعضهم بطرق وحشية، بالإضافة لاعتداء العراق على السفارات، والمؤسسات الإيرانية بالخارج (2).

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص129-130.

(2) بيان سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت حول التطورات على الحدود العراقية الإيرانية (1980/9/23م)؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج2، ص18-19.

ومارست العراق سياسة قاسية ضد الحركات الدينية في إيران، اضافة لقيامها بتقييد الحريات والشعائر الدينية، ولقد كان الخميني على علم بكل تلك التصرفات [1].

خامسًا: الاعتداءات الإيرانية على المؤسسات العراقية ومحاولة افتعال الفوضى داخل العراق

كان اندلاع الثورة في إيران عام 1979م، الشرارةَ الأولى التي قوت هِمَمْ الجماهير الشيعية لتعبئة جهودهم، والدفاع عن الهوية الشيعية، لمنحهم الجرأة للسير على خطى الثورة الإيرانية[2]، وكانت العراق أكثر الدول الخليجية تأثرًا بالثورة الإيرانية، باعتبارها الأقرب جغرافيًا لإيران، كما أن الشيعة في العراق أكثرية يشكلون 52% من السكان العراقيين، بالإضافة لوجود حزب الدعوة[*] المناصر للخميني، وأتباعه[3].

إن اتجاه إيران، ونواياها بتصدير الثورة لم يقف عند حد التصريحات، بل تجاوز ذلك إلى السعي لنقلها إلى الواقع الفعلي ضد العراق، حيث تصاعد التآمر على العراق من إيران من خلال ارتكاب الإرهاب، والتخريب بواسطة أفراد إيرانيين قامت السلطات الإيرانية بالعمل على تسللهم داخل العراق، وساعدهم في ذلك إيرانيون قاطنون في العراق، وأناس من أصل إيراني؛ مما أدى لقيام تلك الجماعات بارتكاب أعمال إرهابية[4].

قامت إيران بسلسلة من الاعتداءات، والتجاوزات على المؤسسات الرسمية العراقية بهدف القضاء على السلطة الوطنية العراقية[5]، ومن تلك التجاوزات:

---

(1) http://www.ahewar.org

(2) فالي نصر: النتائج المترتبة على احياء النفوذ الشيعي في العراق؛ مجلة البيان، ع3، 2003م، ص472.

(*) حزب الدعوة: أُسس ذلك الحزب عام 1957م على يد محمد باقر الصدر، وظل يعمل إلى أن تم حظر نشاطه بعد اغتيال محمد باقر الصدر عام 1980م، فمنذ ذلك الحين انتقل الحزب إلى إيران، بعدها تفكك بفعل الضغوطات الإيرانية التي مارسها عليه إيران للانضمام إلى المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ثم تفرعت مقراته بين طهران، ودمشق، ولندن، وما لبث أن عاد زعيم الحزب في لندن إبراهيم الجعفري إلى العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، ثم تولى رئاسة الحكومة العراقية التي تم تشكيلها عام 2005م (عبد الكريم العلوجي: العراق وإيران صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص139).

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص188.

(4) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص272.

(5) جابر الراوي: مرجع سابق، ص102

1- إغلاق المدارس العراقية الموجودة في إيران:

رفضت السلطات الإيرانية تجديد الإقامة للمعلمين في المدارس العراقية الموجودة في إيران (*)، وقام الحرس الثوري الإيراني باقتحام أكثر من مدرسة، والاعتداء على المدرسين، والطلبة، وطردهم منها بهدف إيجاد الحجج لإقفال تلك المدارس، ولجأ الحرس الثوري لعمليات استفزازية منها تمزيق صور الرئيس العراقي، والعلم العراقي، أمام المدرسين، والطلبة العراقيين، بعد ذلك عمدت إيران إلى إغلاق المدارس العراقية، كما قامت بترحيل طلابها، وأوقفت عددًا منهم لفترة طويلة، ولم يتم الإفراج عنهم إلا بعد مطالبات متكررة من حكومتهم التي لجأت بدورها لإغلاق المدارس الإيرانية في العراق(1)، بعد اغلاق المدارس منعت إيران السماح ببناء مدارس جديدة لأهل السنة(2).

2- الاعتداء على السفارة والقنصليات العراقية الموجودة في إيران:

ارتكبت إيران عددًا من الاعتداءات على السفارة العراقية في طهران(3)، تدرجت تلك الاعتداءات من كتابة الشعارات المعادية على جدران السفارة العراقية إلى التظاهر حولها، ورميها بالحجارة(4)، كما تعرضت السفارة العراقية في طهران للتهديد من قبل القوات الإيرانية بحرقها، والسيطرة عليها(5).

زادت إيران من تكثيف هجومها السياسي، والدعائي ضد العراق بحيث قامت السلطات الإيرانية بتنظيم مظاهرة ضخمة داخل إيران طالبت بتأسيس جمهورية إسلامية في العراق(6)، نتيجة لتلك الأعمال وجهت وزارة الخارجية العراقية، والسفارة العراقية في طهران عدة مذكرات احتجاج لإيران حول تلك الاعتداءات، لكن الاعتداءات لم تتوقف(7).

(*) كان هناك اتفاق بين العراق وإيران في عهد الشاه تسمح في فتح مدارس في مدن محدودة في البلدين (عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص80).

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص32-33.

(2) محمد زين العابدين: أحوال أهل السنة في إيران، المكتبة الوطنية، الأردن، ط4، 2007م، ص178.

(3) رسالة وزير الخارجية العراقية إلى السيد آدم كوجو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية (1980/5/16م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص218.

(4) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص48.

(5) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص272.

(6) محمد ادريس: مرجع سابق، ص473.

(7) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص272.

تعرضت أيضًا القنصلية العراقية في المحمرة إلى أربع هجمات، في 11 و26 تشرين الأول (أكتوبر) 1979م، ويوم 1 و7 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979م، وذلك من عناصر إيرانية تنتمي إلى السلطة، بحيث حطمت شبابيك وأبواب القنصلية، واعتدت على حراسها، وموظفيها، كما طلبت إيران من العراق يومي 7 و26 تشرين الأول (أكتوبر) 1979م، إغلاق قنصليتها في المحمرة خلال مهملة ثلاثة أشهر، لكن يوم 11 كانون الثاني (يناير) 1980م، أي قبل إنتهاء المدة، كان الإيرانيون قد سيطروا على القنصلية، فرد الرئيس صدام حسين على ذلك بإغلاق قنصليتي إيران في البصرة وكربلاء[1]، أيضًا لم ينجُ من الاعتداءات الإيرانية مكتب الخطوط الجوية العراقية في طهران[2].

إلى جانب الاعتداء على السفارة، والقنصلية، كانت خطب الجمعة في إيران لا تخلو من جزء خاص بالهجوم على العراق، وعلى حزب البعث، وعلى الرئيس صدام حسين، كما كانوا يقومون بإصدار المنشورات، والبوسترات (الملصقات)، المعادية ضد العراق، والتشكيك بسياسة العراق الخارجية، كما اتهمت إيران العراق بصداقة الولايات المتحدة الأمريكية، والسادات[*]، وبيغن[**]، وقام رجال الدين الإيرانيون بإصدار العديد من الفتاوي تُحِل دماء البعثيين العراقيين[3].

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص32.

(2) النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص273.

(*) محمد أنور السادات: هو عسكري، ورجل دولة مصري ولد بمحافظة المنوفية عام 1918م، تخرج من الكلية الحربية عام 1938م، ثم عُين ضابطًا برتبة ملازم ثاني في سلاح الإشارة، وتم ترقيته لملازم أول عام 1940م، شارك بثورة 23 يوليو 1952م، وبعد نجاح الثورة أصبح السادات عضو في مجلس قيادة الثورة الذي تولى السلطة بعد طرد الملك فاروق، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام 1970م تولى السادات منصب رئيس الجمهورية المصرية، وأصبح له شعبية كبيرة جدًا نتيجة قراره بخوض حرب أكتوبر 1973م، ولقد قام السادات بزيارة القدس عام 1977م حيث اجرى محادثات مع المسؤولين الإسرائيليين، ثم استقبل بيغن في الاسماعيلية، بعدها تم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مما أدى لاغتياله في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1981م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص73–76).

(**) بيغن: مناحيم بيغن هو زعيم إسرائيلي ولد عام 1913م، في مدينة بريست ليتوفسك البولندية، لأب يهودي قتله الألمان، تخرج من كلية الحقوق في جامعة وارسو، وانضم لمنظمة بيتار عام 1929م، حتى أصبح فيما بعد زعيمًا لتلك المنظمة، وبعد قيام دولة إسرائيل أسس بيغن حزب حيروت، وتزعم المعارضة داخل الكنيست عام 1967م، واستطاع الوصول لسدة الحكم بعد نجاح الليكود في انتخابات 1977م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص650–651).

(3) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص48، 76.

3- الاعتداء على المؤسسات العراقية داخل العراق:

تبنت إيران بعد شهور قليلة من الثورة هدف الإطاحة بالنظام البعثي، ثم صعدت عداءها بدعم الحركات الشيعية المعارضة في العراق، على رأسها حزب الدعوة[1]، وشنت حملة دعائية ضد العراق، وتم إيجاد طرق اتصال، ودعم لقيادات شيعية في العراق، بالإضافة إلى دعم مجموعات سرية شيعية أخذت من الأسلوب العسكري أداة لتحقيق أهدافها، حيث تعرضت الكثير من الشخصيات، والمواقع الحساسة في العراق لسلسلة هجمات، واعتداءات من إيران[2].

في حزيران (يونيو) 1979م هزت انتفاضات عنيفة قام بها الشيعة في مدينتي النجف، وكربلاء[3]، حاولت الحكومة العراقية احتواء الموقف داخل العراق، فقامت بالسيطرة على الشيعة العراقيين من خلال اجراءات قمعية، حيث فرضت الحكومة العراقية في حزيران (يونيو) 1979م الإقامة الجبرية على العالم الديني محمد باقر الصدر؛ بسبب تبادل البرقيات مع الخميني، ورفضت بعدها العراق بيان احتجاج نشره الخميني بنفسه باعتباره تدخلًا إيرانيًا في الشؤون العراقية[4].

قامت إيران بالعديد من أعمال الإرهاب، والتخريب داخل العراق، كان أقسى تلك الأعمال رمي القنابل على تجمع طلابي واسع في جامعة المستنصرية[5]، ففي يوم الأول نيسان (أبريل) 1980م كان ألوف الطلاب الذين جاؤوا من سائر الأقطار العربية، والأسيوية يحتشدون في باحة جامعة المستنصرية[*] في بغداد ينتظرون وصول السيد طارق عزيز[**]عضو مجلس قيادة الثورة

---

(1) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص212.

(2) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص109.

(3) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: الخليج مفاهيم لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ط1، 1991م، ص154.

(4) فاضل رسول: مرجع سابق، ص66.

(5) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص256.

(*) الجامعة المستنصرية: هي الجامعة التي أسسها حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد بعد ثورة 8 شباط (فبراير) 1963م، جاءت تسميتها بالمستنصرية نسبة إلى المدرسة المستنصرية التي أنشأها الخليفة العباسي المستنصر عام 1234م (مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص23).

(**) طارق عزيز: هو صحافي، ورجل دولة عراقي ولد عام 1936م، انتسب لحزب البعث العربي الاشتراكي تخرج عام 1958م من كلية الآداب بجامعة بغداد، عمل محررًا في جريدة الجمهورية العراقية، وبعد ثورة 1963م انتقل إلى سوريا وعمل بالصحافة السورية، عاد للعراق بعد ثورة 1968م، حيث تولى مهمة نائب رئيس مكتب الثقافة، والإعلام القومي، عُين عام 1974م وزيرًا للإعلام، وعُين عام 1977م عضوًا في مجلس قيادة الثورة، وانتخب عضوًا في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، على أثر ذلك استقال من وزارة الاعلام للتفرغ للعمل الحزبي، وفي عام 1979م تم تعيينه نائبًا لرئيس الوزراء (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص751-752).

العراقي لافتتاح الندوة الاقتصادية العالمية التي ينظمها الاتحاد الوطني لطلبة العراق، بالتنسيق مع اتحاد الطلبة الآسيويين، وكان بين تلك الجماهير شاب إيراني يدعى سمير نور على، وعند وصول طارق عزيز انشغل ممثلو الاتحادات الطلابية في استقباله، فاستغل الشاب الإيراني انشغالهم، وقام برمي قنبلة، وسط الجمهور، لكن رئيس اتحاد الطلبة العراقيين محمد دبدب نبه الحضور للخطر، مما أدى لإنقاذ حياة طارق عزيز، وعثر فيما بعد على قنبلة ثانية لو انفجرت لأدت إلى كارثة كبرى، وأودت بحياة المئات من الطلاب[1].

خلال مراسم تشييع القتلى يوم 5 نيسان (أبريل) 1980م، الذين سقطوا أثناء حادثة المستنصرية، ألقيت متفجرة على الجنازة من المدرسة الإيرانية في بغداد على موكب التشييع فسقط المزيد من الضحايا[2]، تلا تلك الحادثة محاولة اغتيال فاشلة للرئيس صدام حسين أثناء مرور موكبه بمدينة الدجيل في طريقه إلى مدينة تكريت مسقط رأسه[3].

اتضح فيما بعد أن الشاب الإيراني الذي رمى القنبلة بالجامعة المستنصرية تابع لحزب الدعوة الذي تعد مدينة قم في إيران مركزه الرئيسي، وهو الحزب الذي يستلهم أفكاره، وآراءه من شعارات، ومبادئ الخميني[4]، حيث كان ذلك الحزب ينفذ الأهداف الإيرانية في العراق؛ لذلك جاءت ردة فعل العراق عنيفة، حيث جعلت عقوبة الانتماء لذلك الحزب الإعدام[5]، لذا قام محمد باقر الصدر بإصدار فتوى فيها تكفير لكل أعضاء حزب البعث[6]، كما جاء في الفتوى أنه على كل عراقي أن يعمل كل ما بوسعه، ولو كلفه ذلك حياته من أجل الجهاد، والنضال ضد الحكومة العراقية[7].

رأت العراق أنه لابد من قطع الطريق على المخربين داخل العراق؛ لمنعهم من تكرار اعتداءاتهم؛ لذلك تم إحالة أحد كبار مرشدي حزب الدعوة وهو محمد باقر الصدر إلى المحاكمة[8]، ونفذ حكم الإعدام به، وبأخته أمينة الصدر يوم 8 نيسان (أبريل) 1980م[9]، بتهمة

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص23.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص190.

(3) داخل جريو: مرجع سابق، ص121.

(4) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص26.

(5) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص80.

(6) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص154.

(7) فردهاد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في إيران، رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996م، ص374.

(8) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص190.

(9) فردهاد إبراهيم: مرجع سابق، ص375.

التحريض، والعمالة[1]، بعدها تم اكتشاف كميات هائلة من الأموال، والقنابل، والأسلحة، مع حزب الدعوة خاصة المسدسات الكاتمة للصوت التي يحظر استعمالها بموجب القوانين الدولية، كما تم العثور على أعداد من المنشورات التي تهاجم السلطات العراقية، ومبادئ حزب البعث[2].

جاء الرد الإيراني على إعدام محمد باقر الصدر بإعلان الحداد لمدة ثلاثة أيام، طالبت أثناءه الإذاعة الإيرانية الجيش العراقي بالفرار من الحزب الحاكم، وإسقاط نظامه[3].

بعد القضاء على نشاط حزب الدعوة لم تنتهِ الاعتداءات الإيرانية حيث تعرض وزير الاعلام العراقي لطيف ناصيف جاسم يوم 12 نيسان (أبريل) 1980م، لمحاولة اغتيال، صاحب تلك الاعتداءات حوادث مماثلة في الشمال قام بها اتباع البرزاني الذين منحتهم سلطات الخميني المأوى، والدعم[4].

ردت العراق على التجاوزات الإيرانية بمحاولة تحريك تمرد في عربستان (خوزستان)، حيث قام ستة من شباب خوزستان العرب يوم 30 نيسان (أبريل) 1980م بمحاولة الاستيلاء على السفارة الإيرانية في لندن[5]، ثم قامت العراق بفتح ملفات الإيرانيين المقيميين في العراق للتدقيق في شرعية إقامتهم على الأراضي العراقية، واتخذت في ذلك الشأن قرارًا بإعادة الإيرانيين الذين تسللوا داخل الأراضي العراقية إلى بلادهم[*]، خاصة الذين دخلوا العراق بشكل غير شرعي، وثبت انتماؤهم لحزب الدعوة، ومشاركتهم في أعمال تخل بالأمن القومي[6].

كانت عمليات الترحيل الإجبارية تعد عبئًا على إيران التي كانت تعاني من معدل عالٍ من البطالة، بالإضافة لعدم تمكن غالبية النازحين من الاندماج في إيران[7]، لكن إيران استغلت النازحين حيث تغلغلت وسائل الأجهزة الإيرانية الاستخباراتية بينهم، فقامت بتجنيدهم[8].

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص190.

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص27.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص474.

(4) نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزي الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص256.

(5) حازم صاغية: مرجع سابق، ص149؛ نيفين مسعد: مرجع سابق، ص212.

(*) لم تكن تلك المرة الأولى التي تقوم بها العراق بطرد الإيرانيين، بل إنه بعد أن احتلت إيران الجزر العربية الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، عام 1971م، توترت العلاقات بين البلدين؛ لذلك بدأت العراق بطرد المواطنين من أصل إيراني، لكنها توقفت عن طردهم بعد توقيع اتفاقية الجزائر بين البلدين عام 1975م (فاضل رسول: مرجع سابق، ص66).

(6) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص27.

(7) فاضل رسول: مرجع سابق، ص66–67.

(8) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص80–81.

مما سبق يتضح أن إيران لم تكتفِ بإطلاق التصريحات ضد العراق، بل تجاوزت التصريحات لتصل لمرحلة الاعتداء على الحدود، والمؤسسات العراقية، كل ذلك كانت تفعله إيران؛ لإجبار العراق على تقديم تنازلات لها مثلما فعلت أيام حكم الشاه، عندما تنازل الرئيس صدام حسين للشاه عن نصف شط العرب عام 1975م، بذلك يتبين بأن صدام حسين لم يكن على صواب حين خضع لإيران وتنازل لها عن نصف شط العرب، حيث كان يجب عليه أن يعي أن المطالب الإيرانية لن تتوقف عند حد معين، وأن إيران ستظل تطالب العراق بتقديم تنازلات، وإلا فإنها ستستمر في تصريحاتها العدائية، والاعتداءات الحدودية ضد العراق.

الفصل الثالث

مجريات الحرب العراقية الإيرانية

(1980-1988م)

- المبحث الأول: مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ بدء الحرب (أيلول 1980م) حتى نهاية حرب المدن (كانون الثاني 1986م).
- المبحث الثاني: مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو في (شباط 1986م) حتى نهاية الحرب في (آب 1988م).

المبحث الأول

مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ بدء الحرب

(أيلول 1980م) حتى نهاية حرب المدن

(كانون الثاني 1986م)

أولاً: ميزان القوى لدي العراق وإيران قبل الحرب.

ثانيًا: بدء الحرب وتفوق القوات العراقية (22 أيلول 1980- آذار 1982م).

ثالثًا: انتقال المبادأة للقوات الإيرانية (آذار 1982- نيسان 1983م).

رابعًا: تراجع القوات الإيرانية واستعادة القوات العراقية قوتها (نيسان 1983- آذار 1984م).

خامسًا: حرب الناقلات (آذار 1984م- أيار 1984م).

سادسًا: استهداف المدن (حزيران 1984م- كانون الثاني 1986م).

تمهيد:

بدأت الحرب العراقية الإيرانية عندما أعلنت العراق الحرب على إيران عام 1980م، وكانت القوات العراقية في البداية متفوقة في القتال، لكن منذ عام 1982م تفوقت إيران على العراق، ثم استمرت الحرب ودخلت مرحلة حرب الناقلات، ثم حرب المدن عام 1984م التي استمرت حتى عام 1986م.

أولًا: ميزان القوى لدي العراق وإيران قبل الحرب

1) ميزان القوى لدى العرق

قبل بدء الحرب كان الجيش العراقي يبلغ 250 ألف جندي، اضافة إلى 250 ألف من الاحتياطي، ويشكلون معًا اكبر جيش من الناحية العددية، وأقواه في الدول المطلة على الخليج[1]، وكان الجيش العراقي يتكون من خمس فرق مدرعة، وخمس فرق مشاه، وفرقتين آليتين، وثلاثة ألوية من القوات الخاصة، وضمت القوات العراقية نحو ثلاثة آلاف دبابة، وثلاثة آلاف ناقلة أفراد مصفحة، وألفي مدفع، و550 طائرة قتالية، و360 طائرة هيلو كبتر، وكانت المظلة الصاروخية للخطوط الأمامية، والمناطق الخلفية تتكون من مئة بطارية صواريخ أرض_جو من مختلف الأنواع، وتكونت البحرية العراقية من أثني عشر قاربًا حاملًا للصواريخ، وعشرة هيليو كبترات مجهزة بصواريخ جو_بحر [2] .

2) ميزان القوى لدى إيران

كان حجم الجيش الإيراني قبل الحرب يبلغ 416 ألف جندي [3]، وكان الجيش الإيراني يتكون من أربع فرق مدرعة، وثلاث فرق مشاة، وثلاث ألوية من القوات الخاصة، ولواءان من قوات المشاة المحمولة جوًا، كما كان لدى الجيش الإيراني ألفا دبابة، وألفا ناقلة أفراد مصفحة، وحوالي 800 مدفع، 450 طائرة قتالية متنوعة، و400 هيلو كبتر، وكانت البحرية الإيرانية تضم ثلاث مدمرات، وعشرة طرادات مجهزة بالصواريخ [4].

---

(1) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص347.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص26.

(3) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص348.

(4) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص26.

ثانيًا: بدء الحرب وتفوق القوات العراقية (22 أيلول 1980– آذار 1982م):

توصل مجلس قيادة الثورة العراقي إلى قرار الأخذ بالمبادأة، والاستعداد للهجوم ضد إيران[1]، لإحراز نصر عسكري حاسم تستطيع العراق من خلاله فرض شروطها على إيران[2]، لذلك خططت القيادة العراقية لحرب[*] خاطفة هدفها تدمير سلاح الجو الإيراني، وقواعده الجوية، والقيام بغارات جوية مكثفة في العمق الإيراني، والقيام بعمليات اقتحام مكثفة بالدروع عبر شط العرب إلى عمق خوزستان (عربستان)، بالتالي يتم تدمير جزء مهم من القوات المسلحة، ثم احتلال خوزستان، وشط العرب، أيضًا واحتلال المدن الرئيسة في المنطقة[3].

في صباح يوم 22 أيلول (سبتمبر) 1980م، تم تنفيذ ضربة جوية بقوة 154 طائرة حربية عراقية بهجوم جوي كاسح على مطارات إيران، والمراكز الحيوية فيها، ثم أعقبتها 100 طائرة أخرى في ضربة ثانية لإكمال ضربة المطارات، والطائرات الحربية الإيرانية، في نفس الوقت تقدمت الدبابات والمدرعات العراقية نحو الحدود الإيرانية على جبهتين:

- **الجبهة الأولى:** كانت في المنطقة الوسطى من الحدود بين البلدين باتجاه قصر شيرين؛ نظرًا لقرب تلك المنطقة من قلب العراق؛ لإبعاد أي خطر محتمل لتقدم القوات الإيرانية نحو ديالي ثم بغداد، وبالفعل استطاعت القوات العراقية احتلال قصر شيرين.
- **الجبهة الثانية:** كانت في الجنوب نحو منطقة خوزستان الغنية بالنفط، وذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى[4]، حيث استطاع الجيش العراقي الوصول إلى مجرى نهر الكارون، والاقتراب من خورمشهر، وهي هدف أساسي للقوات العراقية، بذلك أصبحت القوات العراقية تهدد ديزفول، والأهواز، وأصبح الوصول لعبدان قريبًا، وفي بيان موجه إلى أهالي خوزستان (عربستان) أعلنت القيادة العراقية أن جيشها بلغ أهدافه، ولم يبقَ أمامه إلا تدعيم انتصاره، لكن التجاوب المحلي لم يكن على مستوى التوقعات[5].

استمر تدهور الوضع العسكري بشكل خطير يوم 23 أيلول (سبتمبر) 1980م، فقامت الطائرات الإيرانية بقصف ستة مطارات، كما قامت بغارات على بغداد، ونينوى، والبصرة، كان

---

(1) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص13.

(2) عبد الناصر سرور: السياسة العراقية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص144.

(*) عرفت الحرب العراقية الإيرانية بعدة مسميات منها الحرب المفروضة، الدفاع المقدس في إيران، قادسية صدام في العراق (karsh: The Iran-Iraq War, London, 2002, p1).

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص25.

(4) محمد سالم: مرجع سابق، ص11، 74.

(5) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص194.

نتيجة تلك الغارات قصف مجمع البتروكيماويات في البصرة، أما القوات العراقية فقد توغلت داخل الأراضي الإيرانية، حيث استطاعت عزل مدينة خورمشهر، ثم دمرت قسمًا من مصافي عبدان البترولية، أمام ذلك الوضع هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، وتفجير منافذه، واعتبرت العراق ذلك التهديد بمثابة إعلان الحرب الكاملة، كما اعتبرت ذلك التهديد وسيلة للتدخل الأجنبي في شؤون المنطقة؛ لذا أخذت العراق على عاتقها إجبار الإيرانيين على احترام حقوق الغير، والمعاهدات، والقوانين الدولية[1].

على الرغم من افتقار الجيش الإيراني إلى خدمات الإدارة، والصيانة، والدعم اللوجستي، بالإضافة لافتقاره لقطع الغيار؛ مما أدى لعدم تمكن القوات الإيرانية من تشغيل جزء كبير من الأسلحة، والمعدات المتوافرة في المخازن الإيرانية، إلا أن الإيرانيين استطاعوا تحمل صدمة الضربات العراقية الأولى؛ لذا لجأت القوات الإيرانية لأساليب دفاعية استنزافية متنوعة، حيث برهنت تلك الأساليب على قدرة القوات الإيرانية من الاستفادة من الكميات المتبقية من الأسلحة، والمعدات بحوزتهم، لاستخدامها في عرقلة القوات العراقية[2].

يوم 28 أيلول (سبتمبر) 1980م أعلن الرئيس العراقي صدام حسين استعداد العراق لوقف إطلاق النار، ثم البدء بمفاوضات مباشرة مع إيران لحل النزاع، أو عن طريق طرف ثالث، أو بواسطة أي منظمة، أو هيئة دولية[3].

توالت الوساطات بين العراق وإيران، من منظمات إسلامية، ودولية، لوقف الحرب، لكن إيران رفضت جميع تلك الوساطات، ثم تمادت إيران في تحديها للعراق، حيث أخذت تصرح باحتلال العراق؛ لإسقاط النظام العراقي الحاكم، وإقامة دولة إسلامية تابعة لإيران[4]، بذلك لم تكن الحسابات العراقية دقيقة حيث أن إيران لم تستسلم من الضربة الأولى، كما أن لديها القوة لخوض حرب طويلة الأمد مع العراق[5].

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص133–134.

(2) حسين آغا وأخرون: قضايا الخليج العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م، ص143–144.

(3) نص البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي بشأن الحرب العراقية الإيرانية ومبادرة العراق للسلام (1980/10/6م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص 742.

(4) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص79.

(5) عبد الناصر سرور: السياسة العراقية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص144.

اتصف خوض القوات العراقية للحرب خلال تلك المرحلة بالحرص على تحديد الأهداف الاستراتيجية، بالإضافة للاقتصاد في استخدام قوتها بهدف تجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر في الأفراد، والمعدات، حيث ركزت العراق في ذلك الوقت على محدودية الأهداف العراقية، كما أنها شددت في بياناتها الرسمية على أن العراق لا تنوي احتلال أية مناطق إيرانية، بل إن هدفها استرجاع أراضٍ، ومناطق متنازع عليها منذ مدة طويلة[1].

على الرغم من النجاح الأولي للهجمات العراقية خلال شهر أيلول (سبتمبر)، وشهر تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، إلا أن العراق لم تحقق أهدافها الكبرى[2]؛ لذا عرضت العراق وقف إطلاق النار ابتداءً من يوم 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، مشترطة وقف الهجمات، والحشود، والعمليات الاستكشافية، والحملات الإعلامية[3].

رفض جمال الشمري القائم بالأعمال الإيراني لدى الأمم المتحدة اقتراح العراق بوقف إطلاق النار، حيث قال أن عرض العراق مرفوض ما لم تعد القوات العراقية إلى المواقع التي كانت فيها قبل اندلاع الحرب، وكان ذلك الرفض الإيراني دافعًا لمضاعفة عمليات الاقتحام العراقية للاستيلاء على المدن أملًا في إجبار المسؤولين الإيرانيين إلى اللجوء للمفاوضات لإنهاء الحرب، وفي صباح 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م الموعد الذي اقترحته العراق لوقف النار أغارت أربع طائرات إيرانية على ضواحي مدينة بغداد، وقصفت، المنشآت المدنية، والاقتصادية، عندها أعلنت العراق أنها عقدت العزم على مواصلة الحرب ضد إيران مهما طالت، ومهما كلفت من تضحيات[4].

قامت إيران بإطلاق سراح الضباط، والمسجونين، والطيارين التابعين للشاه؛ للمشاركة في القتال ضد القوات العراقية، أما القوات العراقية فكان عليها أن تتقدم ببطء عبر طبيعة صعبة (مستنقعات، وصحراء)، لكن رغم كل الإمدادات التي وصلت إيران، استطاعت القوات العراقية الوصول إلى خورمشهر، حيث استطاعت يوم 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، الاستيلاء على تلك المدينة[5]، بعد قتال مرير تكبد فيه الطرفان خسائر فادحة، بعد ذلك تمكنت القوات العراقية من عبور نهر الكارون شرق خورمشهر، ثم عبرت ترعة بهمنشير، وهي إحدى منافذ دلتا الكارون إلى الخليج العربي قبل مصبه في شط العرب، بذلك فرضت القوات العراقية حصارًا على

---

(1) حسين آغا وأخرون: مرجع سابق، ص139.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص27.

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص194.

(4) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص151-152.

(5) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، 194.

عبدان، لكن ذلك الحصار لم يدم طويلًا حيث تمكنت القوات الإيرانية من إحكام سيطرتها على عبدان مما حال دون سقوطها بيد القوات العراقية[1]، بعد ذلك تحولت العمليات القتالية إلى حرب مواقع استمرت طيلة عام 1980م وحتى بدء عام 1981م[2].

عام 1981م قامت إيران بالتركيز على إعادة تنظيم قواتها المسلحة، لتقوية نفسها؛ لأخذ المبادأة من القوات العراقية، بالفعل بدأت القوات الإيرانية بالتقدم للتفوق على القوات العراقية[3] منذ عام 1981م، حيث بدأت القوات الإيرانية منذ كانون الثاني (يناير) 1981م بسلسلة من عمليات الاستطلاع استهدفت الاتجاهات الرئيسية في قواطع العمليات الثلاثة وهي قاطع العمليات الأوسط باتجاه كيلان غربًا، وقاطع العمليات الجنوبي الأعلى شرق العمارة (قاطع الشوس– ديزفول)، وقاطع العمليات الجنوبي وهو قاطع شرق البصرة، ويتألف من قواطع عمليات الفرقة المدرعة الثالثة على طول محور الكارون، وحتى مشارف عبدان، والفرقة المدرعة العاشرة، والفرقة الآلية الخامسة[4]، رغم كل ذلك أخفقت القوات الإيرانية بهجوماتها، حيث تكبدت خسائر كبيرة، وكادت تتعرض للإبادة، أيضًا فقدت معظم دباباتها، وتمكن العراقيون من إصلاح مئة وخمسين دبابة منها[5].

قامت القوات العراقية في آذار (مارس) 1981م لأول مرة باستخدام صواريخ أرض– أرض عندما قامت بإطلاقها على مدينتي ديزفول، والأهواز، لكن القصف كان بأعداد محدودة من الصواريخ؛ الأمر الذي يؤكد انخفاض تأثيرها خاصة أن درجة دقة تلك الصواريخ منخفضة[6].

حاولت العراق ممارسة ضغط عسكري على إيران لإجبارها على قبول التفاوض لإنهاء الحرب؛ لذا حاولت القوات العراقية احتلال مدينة سوسنجارت يومي 19–20 آذار (مارس) 1981م، لكن القوات العراقية منيت بهزيمة كبيرة خلال تلك المحاولة، وفي نيسان (أبريل) 1981م، أعلنت إيران أنها لا تريد التفاوض؛ لأن هدفها هو الاطاحة بالرئيس صدام حسين[7].

---

(1) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص91.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، 194.

(3) Staudenmaier William: an Analysis of The Iran-Iraq War Military Strategy and Political Objectives, Strategic Studies lnstitute, Usa-Washington, 1989, p17-18.

(4) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص92.

(5) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص27.

(6) حسين آغا وأخرون: مرجع سابق، ص193؛ عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص97.

(7) فاضل رسول: مرجع سابق، ص72.

بسبب رفض إيران إنهاء الحرب قامت القوات العراقية في آيار (مايو) 1981م، بإغارة على مدينة دهران بالقطاع الأوسط[1]، وفي تلك المرحلة كانت القوات العراقية تحتل مساحات كبيرة من الأراضي الإيرانية، إلا أن إيران سرعان ما استعادت توازنها، ثم بدأت قواتها منذ حزيران (يونيو) 1981م بمحاولة استعادة بعض المواقع الإيرانية التي تحتلها القوات العراقية[2].

كان الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر يرى ضرورة التفاوض مع العراق لإنهاء الحرب[*]، لكنه واجه معارضة شديدة من الفئات المتشددة على رأسها آية الله الخميني، بالتالي أصبحت إيران منقسمة إلى تيارين، تيار يتزعمه أبو الحسن بني صدر، بضرورة قبول التفاوض لوقف النار، وإلا تحولت الحرب إلى كارثة، أما التيار الآخر بزعامة الخميني فكان مُصِرًا على استمرار الحرب حتى إسقاط النظام العراقي، لكن عندما تجرأ أبو الحسن بني صدر يوم 21 حزيران (يونيو) 1981م بالقول بأن العراقيين أحرارٌ في اختيار النظام الذي يريدونه تعرض لغضب الخميني، وأتباعه[3]؛ لذا صوت مجلس الشورى الإيراني لصالح خلع الرئيس أبو الحسن بني صدر، فاضطر أبو الحسن بني صدر للهرب خارج إيران يوم 29 حزيران (يونيو) 1981م([**]) حيث حصل على حق اللجوء السياسي من فرنسا[4]، بعد بني صدر تولى علي خامنيئي[***]، رئاسة الجمهورية الإيرانية[1]، كما أصبح هاشمي رفسنجاني[****] قائدًا أعلى للقوات المسلحة[2].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص97.

(2) أحمد محمود: التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مرجع سابق، ص121.

(*) كان الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر من أشد المعارضين للحرب، حيث كان يرى ضرورة إنهاء الحرب، واللجوء للتحكيم الدولي، حتى لو كان ذلك الوضع في صالح العراق، كما كان دائمًا يردد أثناء الحرب أن رجال الدين في إيران يريدون استمرار الحرب؛ لأن حكمهم قائم على المفهوم العدواني للجهاد لتصدير ثورتهم (محمد الأنصاري: مرجع سابق، ص81).

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، 195.

(**) كانت إيران في ذلك الوقت تعاني من الاضطرابات الداخلية حيث وقع اعتداء على مقر حزب الجمهورية الإسلامية بعد هرب أبو الحسن بني صدر، فقتل رئيس مجلس الشورى آية الله بهشني، وحل محله رفسنجاني، وفي 30 آب (أغسطس) 1981م تم تفجير مقر رئاسة الوزراء الإيراني فقتل رئيس الدولة محمد علي رجائي، كما قتل في ذلك التفجير رئيس الوزراء، فتولى رئاسة الدولة علي خامئيني (لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص195؛ جردهرد كونسلمان: مرجع سابق، ص223).

(4) محمد الأنصاري: مرجع سابق، ص81.

(***) علي خامنئي: ولد عام 1939م في إيران، انتخب رئيسًا للجمهورية الإيرانية يوم 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1981م، أُعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية الإيرانية مرة ثانية يوم 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 1985م، ظل بذلك=

منذ أيلول (سبتمبر) 1981م، قامت القوات الإيرانية بحشد قوات كثيفة من الجيش النظامي، وحراس الثورة، وأوصى الخميني بإعطاء الأولوية لفك الحصار عن عبدان[3]، بالفعل نجحت القوات الإيرانية بفك الحصار عن عبدان من خلال هجوم شنته فرقة مشاة إيرانية على الفرقة المدرعة العراقية التي كانت تقوم بحصار عبدان، ثم دفعت تلك الفرقة إلى ما وراء نهر الكارون، وبذلك انفتحت الطريق أمام القوات الإيرانية، لكن منذ تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م كان القتال بين القوات العراقية، والقوات الإيرانية ثابتًا، حيث تضاءلت نشاطات الجانبين الجوية، خاصة سلاح الجو الإيراني الذي تضاءلت صلاحيته بشكل واضح[4].

قام الإيرانيون بالاعتماد على أسلوب الدفع بالموجات البشرية، حيث برز أداء نظام الحرس الثوري الإيراني كقوة موازية للجيش النظامي[5]، يعود أول استخدام للموجات البشرية من القوات الإيرانية إلى معركة البسيتين التي حدثت يوم 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م، عندما أعلن الخميني الجهاد فتجمع حوالى 20 مليون شخص، تم تدريبهم ووضعهم بإمرة الحرس الثوري، كان هؤلاء المتطوعون يلقون أنفسهم على الأسلاك الشائكة للمواقع الدفاعية، ثم يقومون بقطعها، ثم فتحها تحت تأثير النار العراقية، ثم يأتي رجال الحرس الثوري بعد تلك الموجة مستفيدين من أجساد المتطوعين ممرًا للهجوم، بذلك الأسلوب تفوقت القوات الإيرانية على القوات

=المنصب حتى عام 1989م حين أصبح هاشمي رفسنجاني رئيسًا للجمهورية الإيرانية بدلًا منه (مسعود الخوند: مرجع سابق، ج4، ص146-147).

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، 195.

(****) هاشمي رفسنجاني: ولد عام 1932م في احدى قرى مدينة رفسنجان، بدأ منذ سن الخامسة دراسته عند رجل دين في أحد الكتاتيب، وعند بلوغه سن الرابعة عشر ذهب إلى قم لمتابعة دراسته في العلوم الدينية، وتتلمذ على يد آية الله الخميني، انضم وهو في مدينة قم لمنظمة فدائيي إسلام، وكان ينادي بالإطاحة بنظام الشاه؛ لذلك تم اعتقاله عدة مرات، بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م تم تشكيل مجلس قيادة الثورة حيث أصبح هاشمي رفسنجاني عضوًا بذلك المجلس، وفي نفس العام تسلم مهام وزارة الداخلية، وفي أواخر عام 1979م انتخب رئيسًا لمجلس الشورى الإسلامي، وفي عام 1988م أصبح رئيسًا للجمهورية الإيرانية، ثم أعيد انتخابه مرة أخرى عام 1993م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج7، ص30-33).

(2) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص281.

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، 195.

(4) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص27، 451.

(5) حلمي الخطابي: مرجع سابق، ص71؛ Staudenmaier: op-cit,p18

العراقية، كما قامت القوات الإيرانية بالاستفادة من الليل لتنفيذ هجماتها، في الظلام، مستغلين حالة التعب التي يعاني منها الجنود العراقيون بعد نهار عمل طويل؛ الأمر الذي جعل العراق تلجأ لأسلوب مشابه بالمبدأ، وهو استخدام مليشيات الجيش الشعبي للتعويض عن النقص في القدرة البشرية[1]، استمرت إيران بتقدمها، وتفوقها طوال شهر كانون الأول (ديسمبر) 1981م[2].

بدأ عام 1982م بجمود في الموقف العسكري دام حتى ربيع 1982م[3]، لكن إيران قامت بإعادة تنظيم قواتها العسكرية خاصة أن إيران كانت قد فقدت جزءًا من خوزستان، ومصفاة عبدان الضخمة التي كانت تمدها بنصف إنتاجها من النفط المصفى[4].

مما سبق يتضح أن إيران هي من بدأت المشاكل الحدودية مع العراق، لكنها لم تعلن الحرب على العراقي، بل إنها أرادت استفزاز العراق لجرها للحرب دون أن تعلنها هي، وأرادت أن تظهر للعالم أن الرئيس صدام حسين هو من أعلن الحرب على إيران، وبالفعل قامت العراق بإعلان الحرب، حيث أن الرئيس صدام حسين وجد فرصة تاريخية مناسبة لخوض حرب مع إيران؛ ذلك لأن الجمهورية الإيرانية كانت في ذلك الوقت في مراحلها الأولى، ولا تزال غير مستقرة، بالإضافة لتدهور العلاقات ما بين إيران، والولايات المتحدة الأمريكية، لذا أعلن الرئيس صدام حسين الحرب على إيران.

يتضح أيضًا أن كل التجاوزات الحدودية التي قامت بها إيران لم تكن مبررًا كافيًا لإعلان الحرب، فشاه إيران السابق محمد رضا بهلوي، قام بتجاوزات أكبر بكثير من التجاوزات التي قام بها الخميني لكن الرئيس صدام حسين لم يتجرأ للدخول في حرب معه، بل إنه تنازل له عن نصف شط العرب؛ لأن الشاه كان على علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية لذا كان الرئيس صدام يرى أن الدخول في حرب مع إيران في عهد الشاه يعني الدخول في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما الخميني فعلاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية سيئة؛ لذا سارع الرئيس صدام لإعلان الحرب على إيران، ويتضح أيضًا أن إيران ارادت استغلال العدوان الإسرائيلي على لبنان للدخول للعراق، مدعية بأن الوسيلة الوحيدة لمساعدة لبنان هي الدخول للعراق، على الرغم من أن هناك دول وحدود أخرى غير العراق يمكن أن ترسل إيران عن طريقها قوات لمساعدة لبنان.

---

(1) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص95.

(2) حلمي الخطابي: مرجع سابق، ص69.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص27.

(4) أحمد خضر : مرجع سابق، ص33.

ثالثًا: انتقال المبادأة للقوات الإيرانية (آذار 1982- نيسان 1983م):

لاحت في ربيع عام 1982م بوادر هجوم مضاد من جانب القوات الإيرانية، حيث توقع الجيش العراقي أن تقوم إيران بهجوم على خورمشهر، خاصة بعد أن هاجمت القوات الإيرانية خطوط التحصينات الشمالية عند ديزفول، حيث وقع الهجوم فعليًا يوم 21 آذار (مارس) 1982م، وهو يوم العيد الوطني العراقي، واشترك في ذلك الهجوم 200000 جندي، واستخدمت القوات الإيرانية المدفعية، وطائرات الهليكوبتر، بالإضافة للأسلحة الخفيفة، والمتوسطة، وخلال فترة وجيزة تم تحطيم خطوط التحصينات العراقية، كما تم تدمير ثلاث وحدات للجيش من بينها وحدة للمشاة الميكانيكية، وتم أسر 15000 جندي عراقي، أما الجيش العراقي فقد أصيب بالإنهاك[1]، وكانت سيطرة القوات الإيرانية على ديزفول بمثابة هزيمة كبرى للجيش العراقي، حيث أن ديزفول تعد مركزًا استراتيجيًا مهمًا[2].

بعد أن نجحت القوات الإيرانية في هجومها شاع انطباع لدى الايرانيين بعدالة قضيتهم، ساعد ذلك النصر على تقديم تبرير ديني لدى للقوات الإيرانية لتطوير الحرب، وشاع لديهم فكرة أن الله يؤيد الجمهورية الإسلامية، لذلك اتخذ النظام الثوري الإيراني موقفًا أكثر تشددًا من العراق[3]، ووضعت إيران عدة شروط لوقف إطلاق النار، حيث صرح الرئيس الإيراني على خامينئي، وهاشمي رفسنجاني في 10 نيسان (أبريل) 1982م، أن وقف النار مرهون بتحقيق الشروط التالية:

1- الانسحاب العراقي الكامل من الأراضي الإيرانية.
2- اللجوء إلى محكمة دولية، أو إسلامية لتحديد الجانب المعتدي.
3- أن تقوم العراق بالتعويض عن خسائر الحرب التي لحقت بإيران.
4- عودة اللاجئين العراقيين إلى بلادهم، أو التعويض على من يرغب منهم بالإقامة في إيران.
5- ترسيم الحدود بين العراق، والدول التي لها حدود مع العراق وإيران[4].

استعادت القوات الإيرانية تنظيم صفوفها لتنتزع بعض الأقاليم من أيدي القوات العراقية، بهجوم واسع النطاق[5]، حيث استمر التفوق لصالح القوات الإيرانية، ثم تصاعدت الأحداث،

---

(1) فاضل رسول: مرجع سابق، ص74.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص195.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص214.

(4) عبد الله الصالح: الحرب العراقية الإيرانية هل أصبحت خطيرة؛ المجتمع، ع 567، 1982/4/20م، ص21.

(5) جمال زهزان: مرجع سابق، ص119.

خاصة بعد أن قامت القوات الإيرانية بهجوم واسع وكبير النطاق في آيار (مايو) 1982م[1].

أمام تفوق القوات الإيرانية أعلنت العراق استعدادها للانسحاب غير المشروط، لكن إيران اعدت نفسها لاستعادة مدينة خورمشهر، لكن العراق كانت تخشى من أن تنهزم قواتها في خورمشهر؛ لذا اقترحت هدنة للانسحاب، رفضتها إيران؛ لأنها كانت تدرك مدى الضعف الذي أصاب القوات العراقية، لذلك بدأت القوات الإيرانية يوم 21 آيار (مايو) 1982م بهجوم على الجنود العراقيين الذين يحاصرون خورمشهر، وفي يوم 24 آيار (مايو) 1982م، انهار الجيش العراقي، بعدها سيطرت القوات الإيرانية على خورمشهر؛ مما أدى لوقوع عدد كبير من الجنود العراقيين في الأسر، بعد تحرير خورمشهر ركزت إيران عملياتها في المناطق الواقعة في القطاعات الشمالية، والوسطى التي كانت لا تزال بيد القوات العراقية[2].

في ذلك الوقت أظهرت القوات الإيرانية قدرة كبيرة في الحرب، عكس ما كان يتصور معارضو إيران على الرغم من محدودية الدعم الخارجي الذي كانت تحصل عليه إيران، كما شنت القوات الإيرانية خلال تلك الفترة هجومًا دبلوماسيًا كان هدفه عزل العراق[3]، وكانت الانتصارات الإيرانية المتكررة بمثابة صدمة تلقتها العراق، نتج عن ذلك إحالة عدد من المسؤولين العسكريين إلى المحاكمة بعد أن ثبت عليهم تهمة التقصير[4].

تمخض عن تفوق القوات الإيرانية على القوات العراقية، واستعادة خورمشهر، نتائج سلبية على العراق، أهمها:

1- سقوط أسرى عراقيين بأعداد كبيرة بيد القوات الإيرانية، كان بعضهم من ذوي الرتب المتقدمة، والرفيعة.
2- أثبتت القوات الإيرانية إصرارها على الدخول للعراق، واحتلالها عنوة.
3- ظهور تحالف بين إيران، وأنظمة عربية أخرى منها ليبيا، وسوريا[5].

بدا لإيران أنها أوشكت على تحقيق النصر على القوات العراقية؛ لذا أظهرت إيران قدرة كبيرة على استعادة حيويته، ومرونته، أما العراق فبدت منهارة في وجه الهجوم الإيراني، بالإضافة

(1) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص35.
(2) فاضل رسول: مرجع سابق، ص74-75.
(3) أحمد خضر: مرجع سابق، ص33.
(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص195.
(5) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص93.

إلى أن العراق انخفضت صادراتها من النفط، في الوقت الذي استعادت فيه إيران قدرتها على تصدير نفطها من جزيرة خرج؛ لذا بدت العراق مضطربة، غير متأكدة مما تريد أن تفعله[1].

أمام تلك الأوضاع انخفضت المطالب العراقية، ولم يبقَ سوى مطلب الانسحاب الحر غير المشروط[2]؛ لذلك تقدمت العراق بمبادرتين لوقف إطلاق النار:

- **المبادرة الأولى:** كانت يوم 10 حزيران (يونيو) 1982م[3]، حيث قررت العراق وقف إطلاق النار، ثم البدء بسحب قواتها من الأراضي الإيرانية، ودعوة قوة دولية للإشراف على وقف إطلاق النار، وتكليف لجنة دولية لاستقصاء أسباب الحرب، ومن هو الطرف الذي بدأها تمهيدًا لإنهاء الصراع بين البلدين، لكن الخميني رفض وقف إطلاق النار، ثم قام بمحاولات عسكرية لدخول العراق، واحتلال أراضيه[4].

  كان السبب الحقيقي وراء تلك المبادرة من العراق محاولة العراق كسب الوقت لإعادة تسليح الجيش العراقي، وبناء التحصينات الدفاعية التي تم هدمها من القوات الإيرانية[5].
- **المبادرة الثانية:** تقدمت العراق بمبادرة أخرى لوقف إطلاق النار، وإنهاء الحرب يوم 20 حزيران (يونيو) 1982م، عندما قرر الرئيس العراقي صدام حسين سحب قواته من الأراضي الإيرانية، طالبًا تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، من ثم تحديد المعتدي، ومرابطة قوات إسلامية، أو دولية على الحدود بين البلدين[6].

تم بالفعل انسحاب القوات العراقية من جميع الأراضي الإيرانية التي سبق للقوات العراقية السيطرة عليها منذ بدء الاشتباكات في أيلول (سبتمبر) 1980م[7]، ذلك بالعودة إلى الحدود الدولية كما رسمتها اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران في آذار (مارس) 1975م، وأصبحت مهمة الجيش العراقي دفاعية لا هجومية، ووصف الرئيس العراقي ذلك القرار أنه كان مبنيًا على حسابات دقيقة درست فيها كل الظروف، والاحتمالات[8].

---

(1) أحمد خضر: مرجع سابق، ص33.

(2) فاضل رسول: مرجع سابق، ص71.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص214.

(4) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص102، 165.

(5) عبد الكريم سهر: مرجع سابق، ص95.

(6) دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص14.

(7) محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص350.

(8) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص196.

أخذ الخميني، وأعوانه يصرحون أنه لا يمكن لإيران الاشتراك في رد العدوان الإسرائيلي عن لبنان(*)، ما لم يتم احتلال العراق، ومن تم الوصول إلى بيروت[1]؛ لذا طلب القادة الإيرانيون من حكام العراق السماح للقوات الإيرانية بالمرور عبر الأراضي العراقية لتقديم الدعم للشعب اللبناني، لكن حكام العراق رفضوا ذلك الطلب[2].

لم تستجب إيران للمبادرة العراقية، بل أصر حكام إيران على تمسكهم بالخيار العسكري، وأكد ذلك تصريحات المسؤولين الإيرانيين، ومنها على سبيل المثال رفض رئيس الوزراء الإيراني محمد علي رجائي(**) قدوم أية بعثة للمساعي الحميدة(***) إلى طهران، كما رفض الخميني قبول أي صيغة من صيغ الوساطة، وأعلن إصراره على مواصلة الحرب[3]، وأوضح الخميني أن مبادرة

(*) في يوم 6 حزيران (يونيو) 1982م، اجتاحت قوات إسرائيلية الأراضي اللبنانية، ووصلت خلال بضعت أسابيع إلى مشارف بيروت، وخلال ذلك الاجتياح قامت القوات الإسرائيلية خلال الأيام 16-17-18 أيلول (سبتمبر) 1982م بمذبحة صبرا وشاتيلا، ولقد استمرت القوات الإسرائيلية باحتلال جنوب لبنان، لكنها تراجعت عام 1983م تحت ضغط المقاومة اللبنانية، لكنها احتفظت بـ 850 مترًا بعرض عشرة كيلو مترات على طول الشريط الحدودي (عبد الجبار السامرائي: الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية، 2002م، ص135-149).

(1) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص73؛ عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين؛ www.alukah.net.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص78؛ دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص54.

(**) محمد علي رجائي: هو سياسي، ورجل دولة إيراني، ولد في قزوين عام 1933م، التحق منذ السادسة عشر من عمره بسلاح الطيران، ثم تخرج من الجيش حيث انتسب إلى دار المعلمين العليا في طهران، وتخرج منها عام 1960م، كان رجائي يقوم بنشاط سياسي ضد نظام الشاه لذا تم اعتقاله عدة مرات، وفي عام 1978م انضم إلى جمعية المعلمين المسلمين، ثم عُين بعد سقوط الشاه وزيرًا للتربية في حكومة مهدي بازركان، ولقد استمر في ذلك المنصب حتى بعد استقالة بازركان من الوزارة، وفي 1980م تم تكليف رجائي بتشكيل أول حكومة إسلامية بتأييد من حزب الجمهورية الإسلامية، لكن أبو الحسن بني صدر كان معارضًا لذلك حيث اعتبر أن رجائي عديم المرونة، قليل الخبرة بالشؤون السياسية (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص813).

(***) المساعي الحميدة: هي الجهود، والمحاولات التي تبذلها احدى الدول بهدف إيجاد حل للخلاف القائم بين دولتين متنازعتين للتفاوض من أجل حل النزاع، وتنتهي المساعي الحميدة عند الوصول إلى اتفاق مبدئي بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين، أو لدى تكليفهما الدولة ذاتها، أو دولة أخرى، أو شخصية دولية مرموقة اجراء المفاوضات بينهما، بذلك تتحول المساعي الحميدة إلى وساطة رسمية تخضع لقواعد خاصة (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص165).

(3) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص8-9.

العراق لوقف إطلاق النار جاءت متأخرة؛ لذلك قامت القوات الإيرانية بزيادة أهدافها المعلنة في شن الحرب، تم قامت إيران بوضع شروط تعجيزية للموافقة على إنهاء الحرب، منها:

1- الإطاحة بنظام الحكم في بغداد، وإسقاط حكم الرئيس صدام حسين[1]، حيث صرح قائد القوات الإيرانية صياد شيرازي يوم 23 حزيران (يونيو) 1982م أن الحرب ضد العراق ستستمر إلى أن يتم الإطاحة بالنظام العراقي[*]، وأن الطريق إلى القدس ستمر عبر كربلاء، وحتى نصل إلى هناك علينا أولًا تسوية مشكلة حزب البعث العراقي؛ لإزالة تلك العقبة من طريقنا[2]، كما أكد هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني أن طهران لن تنتظر أي اتفاق لوقف إطلاق النار ما لم تتم الإطاحة بالحكومة البعثية[3]، وكان هدف إيران من ذلك إقامة نظام حكم في العراق على غرار نظام الحكم الإيراني[4].
2- إعادة مئة ألف من المهاجرين العراقيين الشيعة، الذين خرجوا من العراق قبل اندلاع الحرب بين العراق وإيران[5].
3- دفع تعويضات لإيران قدرها 150 مليار دولار.
4- إعادة كل الأسرى الإيرانيين[6].

استمرت القوات الإيرانية بتفوقها، كما استمرت بهجماتها، حيث قامت بقصف المدن، والقرى الحدودية العراقية بالمدفعية بشكل يومي، كما بدأت بأعمال كبيرة بما يسمى بالموجات

---

(1) طلعت مسلم: التوقعات المستقبلية للمسار العسكري للحرب العراقية الإيرانية؛ المستقبل العربي، ع93، مارس 1987، ص5؛ محمد ادريس: مرجع سابق، ص474.

(*) كانت إيران ترى ضرورة تنازل الرئيس صدام حسين عن الحكم شرطًا لإنهاء الحرب؛ لذلك اقترح وزير الصحة العراقي عام 1982م تخلي الرئيس صدام حسين عن السلطة ولو لفترة مؤقتة لإنهاء الحرب، فما كان من الرئيس صدام إلا أن اعدمه بتهمة الفساد، في ظل تلك الظروف زادت الدعوات لتخلي الرئيس صدام حسين عن السلطة واعادة أحمد حسن البكر؛ مما أدى لموت البكر في ظروف غامضة في تشرين الأول (نوفمبر) 1982م، ثم قام بعد ذلك الرئيس صدام حسين بتغييرات جديدة في اعضاء مجلس قيادة الثورة، والقيادة القطرية لحزب البعث، والحكومة العراقية (عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين www.alukah.net)

(2) دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص22-23.

(3) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص11.

(4) http://articles.abolkhaseb.net/ar.

(5) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص28.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص108.

البشرية، بهدف خرق الحدود العراقية، واحتلال أجزاء منها، خاصة في المناطق الجنوبية في البصرة، والعمارة(1).

لم تتوقف الهجمات الإيرانية ضد العراق، خاصة في منطقة البصرة، بل حاولت القوات الإيرانية تخطي الحدود الدولية التي عادت إليها القوات العراقية بعد انسحابها من الأراضي الإيرانية(2)، وقامت القوات الإيرانية بمحاولة الاستيلاء على البصرة؛ مما أدى لحدوث معارك بين الطرفين شرق البصرة وقعت بين 13-30 تموز (يوليو) 1982م(3)، حيث حاولت القوات الإيرانية الاندفاع نحو البصرة في عملية عرفت باسم عملية رمضان، أدى ذلك الهجوم إلى قيام الطرفين بغارات جوية، على المدن، والأهداف الاقتصادية، بما في ذلك المراكز النفطية، وبعد أن تمكنت القوات الإيرانية من تحقيق اختراق أولي لمسافة عدة كيلو مترات، استطاعت القوات العراقية التصدي للقوات الإيرانية، كما استطاعت القوات العراقية في هجماتها المعاكسة إيقاع خسائر كبيرة في صفوف الإيرانيين؛ فاضطرت القوات الإيرانية للتراجع؛ لذلك سارعت القوات العراقية بإنشاء، شبكة هائلة من السدود، والسواتر الترابية، والمواقع المحصنة، على امتداد جبهة عريضة مستغلين العوائق المائية الطبيعية، بالرغم من ذلك تمكنت القوات الإيرانية من احتلال بعض المناطق العراقية، لكنها فشلت في اختراق الدفاعات العراقية البالغة التعقيد(4).

كان هدف القوات الإيرانية من هجماتها المتكررة على البصرة هو الاستيلاء على تلك المدينة باعتبارها الإقليم الجنوبي العراقي الشيعي، كما أن الاستيلاء على البصرة معناه عزل العراق كليًا عن الخليج العربي، أيضًا احتلال منطقة بترولية هامة(5)، لكنها لم تتمكن من الاستيلاء عليها، حيث تكبدت القوات الإيرانية خلال تلك المحاولة خسائر كبيرة في الجنود، ويعود الفضل في عدم تمكن القوات الإيرانية من احتلال البصرة لعدة أسباب أهمها:

1- السلاح الجوي العراقي القوي.

2- الخطوط الدفاعية العراقية.

3- أن القوات العراقية كانت تحارب على أرضها، وليست على أرض أجنبية، فكان لذلك دورٌ إيجابيٌ في صد القوات الإيرانية(6).

---

(1) http://www.aqsaa.com

(2) جمال زهران: مرجع سابق، ص119؛ محمد مهنا، خلدون معروف: مرجع سابق، ص35.

(3) دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص28.

(4) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص28.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص108.

(6) فاضل رسول: مرجع سابق، ص77.

خلال شهر آب (أغسطس) 1982م كانت الهجمات الإيرانية تجري ليلًا، حيث تستطيع قوة المشاة الإيرانية، بالإضافة لقوات الحرس الثوري تحقيق أفضل تعويض عن التقدم العراقي في الدروع، والطائرات، حيث أوقعت قوات النيران العراقية الكثيفة خسائر فادحة في صفوف القوات الإيرانية[1].

بتاريخ 12 آب (أغسطس) 1982م أعلنت العراق أن الجزء الشمالي من الخليج يعد منطقة عسكرية محظورة؛ لذا قصفت القوات العراقية في الفترة ما بين 18-25 آب (أغسطس) 1982م أجزاء من الميناء البترولي الإيراني، لكن ذلك القصف لم يؤثر على البترول الإيراني إلا بدرجة ضئيلة[2].

قامت القوات الإيرانية بهجوم جديد أواخر أيلول (سبتمبر) 1982م بهدف إزالة المواقع العراقية الموجودة في القاطع الأوسط حول سومار، لكن العراقيين استعادوا معنوياتهم، حيث تمكنت القوات العراقية من منع القوات الإيرانية من اجتياز الحدود، والتقدم نحو مندلي؛ لأن احتلال تلك المنطقة سيفتح الطريق أمام القوات الإيرانية للوصول إلى بغداد، كما قامت القوات العراقية بإطلاق صواريخ أرض-أرض على مدينة ديزفول الإيرانية، ثم قصف المرفأ النفطي في جزيرة خرج، مستغلين تفوقهم الجوي، لكن القوات الإيرانية ردت على ذلك القصف بغارات جوية، وقصف مدفعي متكرر للبصرة، وقامت القوات الإيرانية بقصف أهداف استراتيجية عراقية في المناطق القريبة من ساحات القتال[3].

منذ أول تشرين الأول (أكتوبر) 1982م بدأت القوات الإيرانية بتنفيذ العملية الهجومية التي عُرفت باسم (مسلم بن عُقيل)[*]، كان الهدف من تلك العملية هو الاستيلاء على مدينة مندلي، وقد اتخذت القوات الإيرانية مدينة سومار قاعدة للهجوم في اتجاه مدينة مندلي، التي تقع على مسافة 120 كيلو متر شرقي بغداد، وتمكنت القوات الإيرانية من الاستيلاء على بعض المرتفعات شرقي مندلي، وحققت اختراقًا محدودًا لم يتعدَ 2 كم داخل الأراضي العراقية، لكنها فشلت في الوصول لمندلي؛ لذا توقف هجومها أمام المقاومة من القوات العراقية، التي اجبرت

---

(1) دائرة الإعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص28.

(2) فاضل رسول: مرجع سابق، ص80.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص29، 449.

(*) مسلم بن عقيل: هو مسلم بن عقبة بن رباح المري، أحد القادة الدهاة والقساة في العصر الأموي، ادرك النبي، كما شهد صفين مع معاوية بن أبي سفيان، توفى عام 64هـ/ 684م (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج23، ص273).

القوات الإيرانية على التراجع داخل أراضيها، وكانت نتيجة تلك العملية استرداد القوات الإيرانية بعض المرتفعات على الحدود التي كانت تحتلها القوات العراقية[1].

منذ أواخر عام 1982م أصبح الاهتمام الرئيسي للقوات العراقية هو وقف الهجمات الإيرانية داخل العراق[2].

بدأت القوات الإيرانية عام 1983م باحتلال مناطق جديدة في كردستان العراقية، لذلك اضطرت العراق لإرسال قوات الحرس الجمهوري للتصدي للقوات الإيرانية، ثم قامت القوات العراقية بقصف المدن الإيرانية بأحدث الصواريخ من طراز سكود بي[3]، أما إيران لم تكن تملك مثل تلك الصواريخ لذلك لم تستطع الرد على القوات العراقية بالمثل[4].

تمكنت القوات الإيرانية في نهاية آذار (مارس) 1983م من استعادة ما كانت قد استولت عليه القوات العراقية، ثم أخذت القوات الإيرانية تهدد مجددًا شرق البصرة، والفاو، ثم تمكنت من السيطرة على جزيرة الفاو، وشرق البصرة في نيسان (أبريل) 1983م[5]، وقامت القوات الإيرانية باحتلال 270 ميلًا مربعًا من الأراضي العراقية؛ فردت القوات العراقية بقصف المدن الإيرانية، أيضًا قامت القوات العراقية بقصف الميناء النفطي الإيراني في جزيرة خرج،، أمام ذلك الوضع أخذ القادة، والمسؤولون الإيرانيون يهددون بإغلاق مضيق هرمز[6]، وبذلك أخذت الحرب بعدًا جديدًا حيث زادت خطورتها مع احتمال امتدادها للدول الخليجية المجاورة، كما أظهرت الحرب في تلك الفترة أنه من الصعب أن تدمر كلٌ من القوات العراقية، والقوات الإيرانية، القدرات، والطاقات الاقتصادية لكلا البلدين[7].

مما سبق يتضح أن القوات العراقية استطاعت في بداية الحرب التفوق على القوات الإيرانية، واستمرت في تفوقها حتى عام 1982م، إلا أن إيران لم تستسلم بل ظلت تعتقد أنها قادرة على تحقيق أهدافها، والقضاء على الحكومة العراقية، وبالفعل بدأت القوات الإيرانية بالتفوق على العراق؛ مما حذا بالعراق طلب وقف الحرب، لكن إيران رأت نفسها قوية، وقادرة على إسقاط نظام الحكم العراقي، ورأت ضرورة استمرار الحرب،

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص111-112.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص449.

(3) فاضل رسول: مرجع سابق، ص79.

(4) عبد الله المطيري: مرجع سابق، ص29.

(5) حلمي الخطابي: مرجع سابق، ص69-70.

(6) حازم صاغية: مرجع سابق، ص154.

(7) فاضل رسول: مرجع سابق، ص81.

كما أنها عملت كل جهدها للسيطرة على البصرة ذات الأغلبية الشيعية، لأنها اعتبرت أن السيطرة على البصرة هي البداية للقضاء على الحكومة العراقية، وهي بداية الطريق للسيطرة على الدول الخليجية المجاورة.

رابعًا: تراجع القوات الإيرانية واستعادة القوات العراقية قوتها (نيسان 1983- آذار 1984م)

نفذت القوات الإيرانية منذ أوائل نيسان (أبريل) 1983م حتى أوائل عام 1984م، سلسلة من الهجمات سميت باسم الفجر 1، والفجر 2، والفجر 3، استهدف الهجوم فجر 1، منطقة العمارة في الجنوب، كما استهدف الهجوم فجر 2، منطقة كردستان في الشمال[1]، خلال ذلك الهجوم قامت قوات نظامية إيرانية مدعمة بالحرس الثوري بمهاجمة قوات الحزب الكردي، وتمكنت القوات الإيرانية من طرد القوات الكردية من مواقعها بالقرب من بكيز، وباخان، وماهاباد[2]، أما الهجوم فجر 3، فاستهدف منطقة مهران في الوسط، لكن التقدم اليسير الذي أحرزته القوات الإيرانية لا يوازي الخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدتها القوات الإيرانية[3].

رغم أن هجوم القوات الإيرانية على مهران لم يحقق أي انتصار، إلا أن القوات الإيرانية تمكنت من الاختراق لعمق حوالي عشر كيلو متر، وسيطرت القوات الإيرانية على منطقة مساحتها أكثر من مائة كيلو متر مربع في المرتفعات الشرقية المطلة على مهران، بذلك أثبتت تلك العملية أن قوات الحرس الثوري يمكنها تحقيق بعض النجاحات إذا اختارت الأرض المناسبة، وتعرضت القوات العراقية لخسائر بشرية تعادل الخسائر التي تعرضت لها القوات الإيرانية[4].

كررت القوات الإيرانية هجومها فيما عُرف بعملية الفجر 4، في خريف عام 1983م، وقامت القوات الإيرانية بتوسيع جبهة السليمانية 150 كم لإرغام العراقيين على نشر قواتهم، وتقدمت القوات الإيرانية قليلًا مقابل ضحايا بشرية هائلة، لكن نقطة ضعف إيران كانت جزيرة خرج نظرًا لفاعلية الطيران العراقي، ثم تحول القتال لحرب استنزاف، حيث أن الإيرانيين يشددون ضرباتهم البرية؛ لأن لهم التفوق العددي، في حين أن العراقيين يوسعون الجبهة باتجاه الخليج

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص201.

(2) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص121؛ Naft Thomas: lessons learned- The Iran-Iraq War, Department of Tiie Navy Headquartersunited States, Washington, 1990,p14-15.

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص201.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص121.

مستفيدين من تفوقهم الجوي لتدمير المنشآت النفطية لحرمان إيران من موردها الرئيسي لتعجز عن الاستمرار في القتال[1].

أراد الرئيس العراقي صدام حسين أن يبدل استراتيجية للضغط على إيران لدفعها للتفاوض؛ لذلك قامت القوات العراقية بتكثيف غاراتها ضد المنشآت البترولية، وضد المدن الإيرانية، التي كانت ظلت محايدة حتى ذلك الوقت، بعد ذلك حاول الرئيس صدام حسين تدويل الحرب عبر شن الهجمات ضد ناقلات النفط التي تحمل النفط الإيراني مهددًا بذلك حرية الملاحة في الخليج العربي، على أمل أن تدخل الدول العظمى لإنهاء الحرب، وفرض السلام[2].

بدأت إيران أواخر عام 1983م بتقوية قواتها البحرية، والجوية، أيضًا ووضعت السفن الحربية، والمزودة بأنواع مختلفة من القذائف، وطائرات القتال على أهبة الاستعداد في القاعدة العسكرية على الخليج في بندر عباس التي تتحكم في الجانب الإيراني من المضيق[3].

لم يكن عام 1983م عامًا جيدًا بالنسبة لإيران على عكس العراق التي تميزت خلال ذلك العام بتطوير دفاعاتها، بالإضافة لاهتمامها بحسن تنظيم مراكز القيادة، والسيطرة، وكانت القوات العراقية أكثر خفة، وثبات من القوات الإيرانية[4].

على الرغم من خسائر إيران الفادحة حتى نهاية عام 1983م إلا أن الحكومة الإيرانية بقيادة آية الله الخميني اصرت على الاستمرار بالحرب؛ ذلك بسبب:

1- أن إيران كانت معتقدة أنها لو قبلت وقف إطلاق النار، وإنهاء الحرب فمن الممكن أن يثور عليها الشعب الإيراني.
2- كانت إيران ترى أن قبولها وقف إطلاق النار يعني فشلها في الميدان العسكري.
3- كما رأت إيران أنها نجحت في طرد الشاه محمد رضا بهلوي، والتخلص منه؛ لذلك يمكنها أن تنتصر على العراق[5].

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص201.

(2) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص130-133.

(3) خضر الدهراوي:أبعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج؛السياسة الدولية،ع78، أكتوبر،1984م، ص189.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص132.

(5) عبد الكريم سهر: مرجع سابق، ص95.

في مطلع عام 1984م قامت القوات العراقية بالتركيز على سلاح الجو في هجماتها لاستيعاب الموجات البشرية الإيرانية من حراس الثورة المتطوعين للقتال ضد العراق[1]، لكن القوات الإيرانية كانت تستوعب الهجمات العراقية، وكانت تقوم بالرد عليها بهجمات مضادة[2].

منذ شباط (فبراير) 1984م بدأت القوات الإيرانية بشن هجوم جديد على الجبهة الجنوبية بهدف الاستيلاء على مدينة كورنا الواقعة على ملتقى نهري دجلة، والفرات عند مدخل شط العرب، وفي 22 شباط (فبراير) 1984م، أعلنت إيران عن نجاح تلك العملية، الأمر الذي كان مجافيًا للحقيقة، فالوحدات الإيرانية كانت قد وصلت بالفعل إلى الطريق الذي يربط بين بغداد، والبصرة، إلا أنها أُجبرت على التراجع أمام القوات العراقية، في سياق تلك العمليات تمكنت القوات الإيرانية المسلحة من احتلال جزيرة مجنون الغنية بحقول النفط، وذلك يوم 25 شباط (فبراير) 1984م[3].

حاولت القوات الإيرانية ضرب ميناء البكر، والعميق اللذين يقتربان من اليابسة الإيرانية، حيث كانت القوات الإيرانية تقوم بضربهما من حين لآخر، ردًا على ذلك قامت القوات العراقية بتوجيه ثلاث ضربات في العمق، حيث ضربت القوات العراقية جزيرة خرج ضربة تحذيرية، فأصيبت بعض المناطق بالأذى، ثم قامت القوات العراقية بضرب مجمع البتروكيماويات ضربة قوية في المنشآت الحساسة إلى أن خرج اليابانيون منها، بعدها قامت القوات العراقية بضرب المنشآت الحساسة في المجمع البتروكيماوي[4].

مما سبق يتضح أن الرئيس صدام حسين حاول تدويل الحرب؛ لإجبار الدول الكبرى للتدخل في الحرب لإنهائها، لكن الدول الكبرى في ذلك الوقت لم تكن مستاءة من الحرب بين العراق وإيران، ولم تكن متضررة من المعارك بين الطرفين، خاصة أن مصالحها لم يمسها أي سوء؛ لذلك لم تهتم بالعمل على التدخل في الحرب لإنهائها طالما أنها لا تؤثر على مصالحها في المنطقة، وكانت إيران مصرة على الاستمرار في الحرب حتى القضاء على نظام حكم الرئيس صدام حسين.

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص201.

(2) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص355.

(3) فاضل رسول: مرجع سابق، ص79.

(4) حديث صحافي مع صدام حسين الرئيس العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية (1984/10/12م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص584.

خامسًا: حرب الناقلات (آذار 1984م- آيار 1984م):

قامت العراق بتوسيع نطاق الحرب، بالانتقال لحرب الناقلات بدءًا من تاريخ الأول من آذار (مارس) 1984م[1]، وقد دخلت الحرب العراقية الإيرانية مرحلة جديدة، بضرب ناقلات البترول، وتهديد حركة الملاحة الدولية، بالتالي أصبح هناك احتمال لاتساع نطاق الحرب لتشمل دولًا أخرى في منطقة الخليج العربي[2]، خاصة بعد قيام القوات العراقية بتنفيذ ضربات مدمرة في منطقة جزيرة خرج مصب النفط الرئيسي في مياه الخليج، ثم قيام القوات العراقية بعد ذلك بحصار جزيرة خرج، ثم أعلنت أن تلك المنطقة منطقة عمليات حربية، بالتالي سيبقى الحصار مفروضًا عليها من القوات العراقية إلى أن تستسلم إيران، للجوء للمفاوضات لحل النزاع، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين[3].

مثل ضرب الناقلات تصعيدًا جديدًا اتجه نحو تدويل الحرب، خاصة بعد أن هددت إيران عزمها على إغلاق مضيق هرمز، كما هددت بمنع العراقيين من تصدير نفطهم[4].

كانت العراق معنية بجر الأطراف الدولية للتدخل في الحرب؛ للعمل على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وفي إطار الحصار المفروض من القوات العراقية على الميناء الرئيسي للنفط الإيراني في جزيرة خرج، هاجم السلاح الجوي العراقي الناقلات البترولية، محاولة من العراق لدفع الدول المالكة لتلك الناقلات لوقف التعامل مع إيران، بذلك تتعرض الصادرات الإيرانية لخسارة كبيرة، واستمرت القوات العراقية بتصعيد هجماتها على الناقلات التي تقترب من جزيرة خرج[5].

أصابت صواريخ عراقية يوم 25 نيسان (أبريل) 1984م، إحدى الناقلات السعودية التي كانت قد أبحرت من ميناء خرج الإيراني[6].

مع مطلع شهر آيار (مايو) 1984م، انخفض حجم الصادرات النفطية الإيرانية من مليون و800 ألف برميل، إلى 500 ألف برميل، لذا عمدت إيران إلى تصعيد حرب الناقلات النفطية، حيث قامت القوات الإيرانية بضرب ناقلات النفط الكويتية، والسعودية، أما العراق

---

(1) عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م، ص89.

(2) جمال الدين حسين: حرب الخليج الحل العسكري المستحيل؛ روز اليوسف، ع 2923، 1984/6/11م، ص20.

(3) الحرب الخليجية الخاسرة في منعطف جديد؛ البلاغ، ع 731، (1984/2/26م)، ص7-8.

(4) خضر الدهراوي: مرجع سابق، ص188.

(5) المرجع سابق، ص188.

(6) فاضل رسول: مرجع سابق، ص80.

فأصرت على أن لا ترفع الحصار المفروض من قواتها عل جزيرة خرج إلا إذا قبلت إيران، إنهاء الحرب بصورة تامة[1].

أوضح الرئيس الإيراني علي خامنيئي في خطبة له يوم 11 آيار (مايو) 1984م، أنه إذا استمرت العراق بهجماتها على جزيرة خرج فإن إيران ستقوم بإغلاق كل الطرق المؤدية إلى الخليج، وفي يوم 16 آيار (مايو) 1984م، هدد حجة الإسلام رئيس البرلمان وعضو مجلس الدفاع الأعلى الإيراني هاشمي رفسنجاني قائلًا: إن الطيارين الإيرانيين سيقومون بهجمات انتحارية ضد السفن الحربية، والناقلات المبحرة في الخليج[2].

في نهاية شهر آيار (مايو) 1984م، شنت القوات الإيرانية هجومًا بريًا كبيرًا ضد القوات العراقية للخروج من المأزق السياسي، العسكري، الاقتصادي الذي وصلت إليه[3]، خاصة بعد أن تم اصابة أربعة وعشرين ناقلة نفط في ميناء خرج، بالإضافة لإحدى وعشرين سفينة متجهة إلى موانئ سعودية، وكويتية[4].

توترت الأجواء في المنطقة بسبب ضرب الناقلات، أمام ذلك الوضع قامت القوات العراقية بوقف حرب الناقلات لمنع حدوث تصعيد أكبر في منطقة الخليج العربي[5].

مما سبق يتضح أن الحرب دخلت مرحلة جديدة عندما اشتعلت حرب الناقلات بين الطرفين، حيث أن ذلك كان معناه التدخل الدولي في الحرب للعمل على إنهائها، خاصة أن الناقلات لم تكن إيرانية، وعراقية فقط، بل كانت ناقلات تابعة لدول أخرى، ذلك يعني جر تلك الدول للحرب، وزاد تأزم الموقف بالنسبة لإيران الحصار العراقي لجزيرة خرج؛ لذا توترت الأجواء، أمام ذلك الوضع قررت العراق وقف حرب الناقلات.

سادسًا: استهداف المدن (حزيران 1984م- كانون الثاني 1986م):

قامت القوات الإيرانية بقصف البصرة بالمدفعية يوم 5 حزيران (يونيو) 1984م، فردت القوات العراقية في اليوم التالي بشن غارات جوية على بعض المدن الإيرانية مثل مدينة ديزفول، ونهاوند، كما قامت القوات العراقية يوم 24 حزيران (يونيو) 1984م بمهاجمة المنشآت البترولية في جزيرة خرج، ثم قامت بضرب السفن في الخليج فيما بين 23-25 تموز (يوليو) 1984م، وظلت القوات العراقية متبعة الاستراتيجية الجوية نفسها في ضرب الأهداف الإيرانية

---

(1) جواد البشير: حرب الخليج؛ فلسطين الثورة، ع 513، 23/6/ 1984م، ص12-13.

(2) جمال الدين حسين: مرجع سابق، ص20.

(3) جواد البشير: مرجع سابق، ص12.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص201.

(5) فاضل رسول: مرجع سابق، ص80.

حتى نهاية عام 1984م، أما القوات الإيرانية فخلال ما تبقى من عام 1984م فقد تحولت الاستراتيجية البرية لديها من الهجوم المباشر إلى الاستنزاف؛ بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدتها القوات في عملياتها الهجومية خلال عام 1984م[1].

بدأ عام 1985م بهجوم عراقي غير موفق لاسترداد جزر مجنون[2]، وعبرت القوات الإيرانية في بداية عام 1985م نهر دجلة بخمسين ألف جندي لتغلق الطريق الذي يربط بغداد بالبصرة[3].

اشتدت حرب المدن بين الطرفين، حيث كثف الطيران العراقي ضرباته على الأهداف المدنية، والاقتصادية حتى يجبر النظام الإيراني على التفاوض، لكن القوات الإيرانية ردت بقصف بغداد يوم 11 آذار (مارس) 1985م، كما قامت بقصف السليمانية، والبصرة، وغيرها من المدن العراقية[4]، لكن ذلك الهجوم كان محدود المستوى؛ فاختارت إيران المستنقعات لتوجيه ضرباتها للقوات العراقية، حيث حرمت المستنقعات العراق من استغلال تفوقها الجوي والمدرعات فلم تتمكن من استخدام ذلك التفوق إلا عندما وصلت القوات الإيرانية إلى الأراضي الجافة خلف المستنقعات بالقرب من طريق البصرة– بغداد[5].

قامت القوات العراقية بهجوم مضاد، حيث قصفت مدينة طهران، وأصفهان، وشيراز، ومدنًا إيرانية أخرى، وفي صيف 1985م هاجمت القوات الإيرانية كردستان العراق في الشمال، كما هاجمت الأهوار جنوبًا[6]، لكن القوات العراقية استخدمت كل الوسائل لدحر القوات الإيرانية[7] وقامت القوات العراقية بشن هجمات جوية ناجحة على جزيرة خرج، بعد ذلك أصبح كل نصر يقابل بنصر، وكل هزيمة تقابل بهزيمة[8]، وبذلك تحولت الحرب لحرب استنزاف، يعني ذلك إعطاء كل طرف فرصة لتهيئة نفسه، وتكوينها، وإعادة خطته، وتنظيم هجومه[9].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص161–164.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص204.

(3) حازم صاغية: مرجع سابق، ص155–156.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص204.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص167–168.

(6) حازم صاغية: مرجع سابق، ص155–156.

(7) محمد سالم: مرجع سابق، ص79.

(8) حازم صاغية: مرجع سابق، ص155–156.

(9) حديث صحافي مع الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتي حول الحرب العراقية الإيرانية والتعاون العسكري الخليجي (1985/3/23م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص479.

لم تنجح القوات الإيرانية في تحقيق أي تقدم داخل الأراضي العراقية حتى نهاية عام 1985م[1]، ورغم ذلك فإن إيران كانت ترى أن استنزاف القوات العرقية في القتال سيؤدي إلى هزيمتها في الحرب؛ لذلك قامت القوات الإيرانية بالعديد من الهجمات الليلية ضد القوات العراقية، بالمقابل كانت القوات العراقية تقوم بهجمات مضادة محدودة، رغم الخسائر التي تكبدتها القوات الإيرانية في هجماتها خلال عام 1985م إلا أن الإيرانيين لم يفقدوا الأمل في إسقاط نظام حكم الرئيس صدام حسين[2].

حتى عام 1986م، كان من الصعب على العراق، أو إيران حسم نتيجة الحرب بسبب توازن القوى، وصعوبة إنهاء الحرب نظرًا للتوجهات السياسية للقيادة الإيرانية،[3].

كانت العراق هي التي شنت أول هجوم رئيس عام 1986م، استغرقت استعدادات العراق لذلك الهجوم عدة أسابيع، حيث قامت بتحسين الطرق بالقرب من جزر مجنون، ثم قامت بتخفيض منسوب المياه، وحشدت احتياطيًا كبيرًا من المعدات الهندسية لتأمين الهجوم على الجزء الشمالي من الجزيرة، وفي 6 كانون الثاني (يناير) 1986م وهو يوم عيد الجيش العراقي قامت قوات عراقية بمهاجمة المواقع الإيرانية في الجزء الشمالي من الجزيرة، وبحلول 8 كانون الثاني (يناير) 1986م نجحت القوات العراقية في طرد القوات الإيرانية من النصف الجنوبي من الجزيرة، رغم ذلك النجاح العراقي إلا أن إيران لم توقف خططها الهجومية حيث استمر قادة إيران في الاقتناع بأنهم لو تمكنوا من ممارسة الضغط على القوات العراقية، وعلى النظام العراقي، فإن ذلك سيؤدي لانهيار القوات العراقية[4].

مما سبق يتضح أن الحرب بين العراق وإيران، ودخلت مرحلة خطيرة عندما بدأ الطرفان حرب المدن، حيث استهدف كلا الطرفين ضرب المدن، وذلك يعني استهداف المدنيين الأمنين، وكانت الحرب في تلك المرحلة عبارة عن حرب استنزاف، لم يستطع أي طرف تحقيق انتصار على الطرف الآخر، كما أن إيران ظلت مصرة على استمرار الحرب، ويبدو أنها كانت تشعر بالحرج من الإعلان بأنها غير قادة على الاستمرار في الحرب، خاصة أنها لم تستطع تحقيق أي هدف من أهدافها، فهي لم تستطع القضاء على نظام حكم الرئيس صدام حسين، كما أنها تنجح في تصدير ثورتها للخارج، إضافة إلى أنها لم تتمكن من السيطرة على البصرة ذات الأغلبية الشيعية، لذلك أصرت على الاستمرار في الحرب مهما كلفها ذلك.

---

(1) محمد سالم: مرجع سابق، ص79.

(2) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص171-172.

(3) طلعت مسلم: مرجع سابق، ص23.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص173.

المبحث الثاني

مجريات الحرب العراقية الإيرانية منذ احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو في (شباط 1986م) حتى نهاية الحرب في (آب 1988م)

أولًا: احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو، واستمرار التفوق الإيراني (شباط 1986- تموز 1986م).

ثانيًا: الهجمات الإيرانية كربلاء (تموز 1986- أيار 1987م).

ثالثًا: حرب الناقلات (أيار 1987م- نهاية 1987م).

رابعًا: حرب المدن (كانون الثاني 1988- نيسان 1988م).

خامسًا: تحرير العراق أراضيها (نيسان 1988- تموز 1988م).

سادسًا: نهاية الحرب العراقية الإيرانية (تموز 1988م).

تمهيد:

استمرت الحرب بين العراق وإيران، كما استمرت إيران برفض كل محاولات الصلح، إلى أن قرر المجتمع الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة العراق لهزيمة إيران، وبالفعل حررت العراق أراضيها؛ لذلك وافقت إيران على إنهاء الحرب.

أولًا: احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو، واستمرار التفوق الإيراني (شباط 1986- تموز 1986م):

بدأت القوات الإيرانية بهجوم رئيسٍ في شباط (فبراير) 1986م[1]، ولقد بدأ ذلك الهجوم يوم 9 شباط (فبراير) 1986م، ثم تكررت الهجمات الإيرانية على شبه جزيرة الفاو يوم الذكرى السابعة لنجاح الثورة الإسلامية في إيران[2].

من خلال الهجوم الفجر 8، عبر 85 ألف جندي إيراني شط العرب، واستطاعوا احتلال شبه جزيرة الفاو، مهددين بذلك اتصال العراق بالخليج العربي، وقامت القوات الإيرانية بمهاجمة القوات العراقية ما بين البصرة، والفاو[3].

كان السبب في نجاح القوات الإيرانية باحتلال شبه جزيرة الفاو هو الطقس السيء الذي منع القوات العراقية من التصدي للقوات الإيرانية باستخدام تفوقها الجوي[4]، حيث أدت غزارة الأمطار إلى عرقلة أعمال الطيران العراقي، ولم يتحسن الجو إلى يوم 14 شباط (فبراير) 1986م، وكانت الضربات الجوية العراقية غير مؤثرة؛ لذلك لم تكن القوات العراقية مستعدة لشن هجوم مضاد، لكنها احتفظت بقوات احتياطية في الخلف لمنع سقوط البصرة بيد القوات الإيرانية، أمام ذلك النجاح الإيراني هددت إيران بمهاجمة أم القصر عبر الفاو، واستمرت القوات العراقية بالتعرض للخسائر، رغم ذلك أنها قامت يومي 9-10 آذار (مارس) 1986م بهجوم برمائي غير منظم، كما شنت هجومًا مضادًا يوم 11 آذار (مارس) 1986م، إلا أنها لم تتقدم سوى 7 كم خلال ثلاثة أيام[5].

---

(1) طلعت مسلم: مرجع سابق، ص23.

(2) Brogan Patrick: The Iran-Iraq War-United Nations Resolution of Armed Conflicts, International, London,2002,p26.

(3) حازم صاغية: مرجع سابق، ص156.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص205.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص176-179.

اعتبرت العراق أن خسارة شبه جزيرة الفاو تشكل عارًا للجيش العراقي، وقامت إيران بتغيير اسم الفاو إلى الفاطمية، تمهيدًا لضمها إلى إيران[1].

بعد احتلال القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو ظهرت احتمالات حول خروج إيران منتصرة من الحرب، لذلك أخذت تهدد الدول الخليجية علنًا، بأنها ستعرض نفسها للخطر إذا لم تتوقف عن دعم العراق[2].

أصبح الوضع خطيرًا بالنسبة للعراق بعد سيطرت القوات الإيرانية على شبه جزيرة الفاو، واحتلالها بأكملها، لذا حاولت القوات العراقية استرجاع الجزيرة لكنها فشلت، مما أدى لخسارتها حوالي 50 ألف جندي عراقي، بعد ذلك ركزت القوات الإيرانية على منطقة جزر مجنون حيث استطاعت السيطرة عليها بعد معارك عنيفة[3]، في نفس الوقت خاضت القوات الإيرانية عمليات هجومية في شمال العراق بمنطقة كردستان، عُرفت باسم الفجر 9، مستغلة حرب عصابات الأكراد المناوئين للسلطة في بغداد[4]، لكن القوات الإيرانية كانت عاجزة عن إدامة تلك الجبهة[5]، لأن القوات العراقية تصدت للهجوم الإيراني، ثم تقدمت واحتلت منطقة مهران[6]، أيضًا حاولت إيران استمالة الشيعة في الجنوب لكنها فشلت، حيث أن الشيعة على عكس الأكراد رفضوا التعاون مع القوات الإيرانية[7].

نتيجة لنجاح القوات الإيرانية باحتلال الفاو اتخذت إيران قرارًا بتمديد الحرب، كان للحرس الثوري دورٌ في اتخاذ ذلك القرار، على عكس الجيش النظامي الذي كان يرى ضرورة توظيف ذلك الإنجاز من أجل الضغط عل العراق للتوصل إلى أفضل تسوية ممكنة، اتخذ الجيش ذلك القرار بناءً على قناعة هي استحالة الاستمرار باحتلال الجزيرة، واستحالة نشر قوات بأعداد كبيرة في تلك الجزيرة بحكم موقعها الجغرافي، وطبيعتها المناخية، حيث أنه يصعب إيصال الإمدادات العسكرية لها، لكن الحرس الثوري الذي كان يخطط لاحتلال البصرة، ثم الوصول لكركوك الغنية بالنفط رفض الانسحاب من الفاو، وقد أيدت القيادة السياسية رأي الحرس الثوري، حيث رأت أنه

---

(1) http://www.wata.cc

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص479، 485.

(3) محمد سالم: مرجع سابق، 79.

(4) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص133.

(5) حازم صاغية: مرجع سابق، ص156.

(6) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص205.

(7) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص180.

عن طريق الفاو يمكنها الوصول للبصرة، ثم للكويت، لذلك اتخذت القيادة السياسية قرارًا بتمديد الحرب[1].

سعت إيران لتحقيق عدة أهداف من خلال تمسكها بشبه جزيرة الفاو أهمها:

1- قطع الاتصال بين العراق، ودول الخليج العربي، التي تحصل العراق عن طريقها على الأسلحة، والمعدات.

2- محاولة إيران منع العراق من تصدير نفطها عن طريق دول الخليج العربي، لحرمانها من مواردها النفطية اللازمة، مستغلة بذلك سيطرتها على مداخل الخليج العرابي، بالتالي أصبح النفط العراقي مطوقًا؛ لذا اضطرت العراق إلى مد أنبوبتين لنقل النفط إلى الأسواق الخارجية الأول عبر الأراضي التركية، والثاني عبر الأراضي السعودية[2].

3- أرادت القوات الإيرانية من خلال الفاو احتلال البصرة، والكويت، حيث أن الفاو تمثل أهمية استراتيجية بحكم موقعها، فهي تقع بين البصرة، والكويت، فمن خلال تلك الجزيرة تستطيع القوات الإيرانية أن تصيب أهدافها بدقة في كل من البصرة، والكويت[3]، بذلك تستطيع إيران أن تحقق هدفها بإقامة دولة موالية لها في البصرة، لعزل العراق عن الخليج العربي[4].

4- أيضًا كانت تطمع إيران من خلال احتلالها لشبه جزيرة الفاو بالسيطرة على طرق المواصلات الرئيسية بين العراق، والكويت[5].

قامت قوات كلا البلدين، العراق، إيران بقصف المنشآت النفطية لبعضهما البعض، كما قامت القوات الإيرانية بتلغيم رأس الخليج العربي، لمنع الناقلات من الوصول إلى ميناء البكر النفطي، لذا اضطرت العراق لمد أنابيب نفط عبر الأراضي التركية، والسعودية، لذا سعت العراق لمنع إيران من تصدير نفطها حيث قامت القوات العراقية بضرب الناقلات التي تنقل النفط الإيراني، كما قامت بتدمير المرفأ الذي تستخدمه إيران لتصدير نفطها، بذلك أصبحت عملية نقل النفط خطيرة، وصعبة[6].

---

(1) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص215-216.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، 79.

(3) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص274.

(4) حديث صحافي مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1988/1/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص395.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص175.

(6) محمد سالم: مرجع سابق، 79-80.

في آيار (مايو) 1986م شنت القوات العراقية هجومًا مضادًا رئيسيًا، في محاولة لإثبات أنه يمكنها تحقيق النصر على إيران، حيث أرادت السيطرة مجددًا على مهران ذلك يوم 14 آيار (مايو) 1986م[1]، بالفعل احتلت جزءًا من مهران، لكن القوات الإيرانية استطاعت إعادة السيطرة عليها في تموز (يوليو) 1986م[2].

مما سبق يتضح أن القوات العراقية أخذت تتراجع عام 1986م، على عكس القوات الإيرانية، ذلك ما مكنها من النجاح في احتلال شبه جزيرة الفاو، تلك الجزيرة الهامة، ذات الموقع المميز، واعتبرت إيران نجاحها في احتلال الفاو هزيمة كبيرة للقوات العراقية.

يتضح أيضًا أن إيران أرادت المحافظة على سيطرتها على الفاو بحكم موقعها المميز بين البصرة، والكويت، لأن ذلك سيحقق لها العديد من الأهداف وهي:

1- السيطرة على البصرة ذات الأغلبية الشيعية.
2- إمكانية القضاء على النظام العراقي إذا ما نجحت بالوصول للبصرة، ثم إقامة حكومة إيرانية شيعية جديدة موالية للنظام الإيراني.
3- الوصول للكويت لاحتلالها، ثم إقامة حكومة تابعة لها.
4- من خلال السيطرة على البصرة، والكويت ستتمكن إيران من أن تصبح زعيمة المنطقة العربية، وبذلك يمكنها إخضاع أي دولة لسيطرتها، كما يمكنها فرض ثورتها، ومعتقداتها على المنطقة، وبالتالي يصبح تصدير الثورة أمرًا واقعًا وليس مجرد شعار.

ثانيًا: الهجمات الإيرانية "كربلاء" (تموز1986 - آيار 1987م):

1) العملية الهجومية الإيرانية كربلاء 1، 2، 3:

بدأت القوات الإيرانية بهجوم على المرتفعات الموجودة حول منطقة مهران خلال شهر تموز (يوليو) 1986م، أطلق على ذلك الهجوم اسم كربلاء 1[*]، استطاعت القوات الإيرانية التفوق على القوات العراقية في ذلك الهجوم، حيث قامت باقتحام المواقع العراقية المدافعة عن منطقة مهران، لكن القوات العراقية قامت بسلسلة من عمليات القصف الجوي ضد أهداف إيرانية، حيث توسعت القوات العراقية في توجيه ضربات جوية ضد الأهداف البترولية الإيرانية، لذا قامت القوات الإيرانية في آب (أغسطس) 1986م بالرد على ذلك بهجمات ضد المنشآت البترولية

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص183.

(2) حازم صاغية: مرجع سابق، ص156.

(*) اطلقت إيران على تلك الهجمات اسم كربلاء تيمنًا بمدينة كربلاء العراقية التي استشهد فيها الحسين بن علي، بذلك فإن كربلاء تعبر لدى الإيرانيين عن الألم، والحزن، والاستشهاد (جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص281).

العراقية، وقامت القوات الإيرانية بشن هجمات على منطقة الحاج عمران في كردستان، يوم 31 آب (أغسطس) 1986م، بعملية أطلقت عليها اسم كربلاء 2، خلال ذلك الهجوم استطاعت القوات الإيرانية الاستيلاء على مرتفعات كوريمان المشرفة على كردستان[1]، لكن القوات العراقية قامت بهجوم مضاد نجحت من خلاله بصد القوات الإيرانية، بعد فشل ذلك الهجوم، قامت إيران أوائل أيلول (سبتمبر) 1986م، بهجوم جديد أطلقت علية اسم كربلاء 3، لكن ذلك الهجوم فشل نتيجة لتصدي القوات العراقية له، بعد فشل الهجوم كربلاء 2، 3، لم تحدث أعمال قتالية رئيسية حتى أواخر كانون الأول (ديسمبر) 1986م، رغم ذلك إلا أن القوات الإيرانية لم توقف نشاطها البري[2].

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1986م ركزت القوات الإيرانية هجومها على مناطق المستنقعات، حتى يعجز الجيش العراقي من الاستفادة من تفوقه الجوي للرد عليها، بذلك تستطيع استخدام موجات بشرية تكون كفة إيران فيها هي الراجحة، لكن العراق وعت لذلك المخطط فلم تتصدَ للمهاجمين الإيرانيين إلا بعد أن عبروا مناطق المستنقعات، بعدها تصدت لهم القوات العراقية بطيرانها الجوي، ثم قطعت عليهم طريق الإمدادات، فانتهى الهجوم الإيراني، لكن القوات الإيرانية عادت للهجوم على البصرة يوم 9 كانون الأول (ديسمبر) 1986م، بهدف تعطيل المؤتمر الإسلامي المقرر عقده في الكويت بين 26–29 كانون الثاني (يناير) 1987م[3].

2) العملية الهجومية الإيرانية كربلاء 4:

قامت القوات الإيرانية يومي 23–24 كانون الأول (ديسمبر) 1986م، بهجوم جديد أطلقت عليه اسم كربلاء 4، كان الهدف منه الوصول للبصرة لاحتلالها، للوصول إلى دول الخليج للتخلص من حكامها[4].

تمكنت القوات الإيرانية من خلال الهجوم كربلاء 4، من الاستيلاء على جزيرة أم الرصاص، بالإضافة للجزر القريبة منها[5]، كان هدف إيران من وراء سيطرتها على جزيرة أم الرصاص هو عزل القوات العراقية في جنوب البصرة لتطويقها[6]، رغم ذلك النجاح إلا أن تحضيرات ذلك

(1) http://www.wata.cc

(2) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص184–188.

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص205–206.

(4) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص281.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص191.

(6) مدينة البصرة في خطر والسؤال المعلق لماذا لم تستخدم العراق صواريخ أس أس؛ البيادر السياسي، ع237، 1987/1/24م، ص22.

الهجوم كانت ضعيفة، حيث يعد هجوم كربلاء 4، أسوأ هجوم من حيث التنظيم، والتخطيط خلال الحرب، لذلك تصدت له القوات العراقية، مما أدى لفشله، بالإضافة إلى أن القوات الإيرانية تعرضت لخسائر كبيرة نتيجة فشل ذلك الهجوم[1].

وفي أواخر عام 1986م استهدفت كل من العراق وإيران كافة المنشآت النفطية، إضافة لناقلات النفط البحرية، والتجارية لكلا البلدين بهدف قطع الإمدادات الاقتصادية، والعسكرية لكليهما، ولم يكن الأمر مقتصرًا على الناقلات التابعة للعراق وإيران، بل امتدت لتشمل ناقلات الدول الخليجية الداعمة للعراق، كما أن إيران هددت بضرب المنشآت البترولية، والاقتصادية للدول الخليجية، وهددت بإغلاق مضيق هرمز، في ظل تلك الأجواء ارتفعت أسعار النفط[2].

أوضح وزير الخارجية العراقية طارق عزيز أن ضرب المنشآت النفطية الحيوية الإيرانية، من قبل القوات العراقية هي حق مشروع، لكن القيادة العراقية مستعدة لإيقاف ذلك النشاط عندما يتوقف الجانب الإيراني عن تهديد العراق[3].

3) العملية الهجومية الإيرانية كربلاء 5:

بعد فشل الهجوم كربلاء 4، شنت إيران في كانون الثاني (يناير) عام 1987م هجومًا جديدًا أطلقت عليه اسم كربلاء 5، قامت إيران بالتخطيط جيدًا[4]، وكان هدف ذلك الهجوم احتلال مدينة البصرة مباشرة، ونجحت القوات الإيرانية باحتلال مساحات من الأراضي العراقية شرقي البصرة، رغم ذلك النجاح إلا أن القوات العراقية استطاعت استيعاب ذلك الهجوم، ثم قامت بشن هجوم مضاد، كما قامت بإحكام الطوق على القوات الإيرانية التي نجحت في تثبيت موطئ قدم لها في المنطقة[5].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص191.

(2) وليد مصطفى: مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980–1988م)؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة، سبتمبر، 2011م، ص653.

(3) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والوساطة الجزائرية لإنهائها (1987/1/8م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص397.

(4) http://www.wata.cc

(5) مدينة البصرة في خطر والسؤال المعلق لماذا لم تستخدم العراق صواريخ أس أس؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص22–23.

أيضًا قامت القوات العراقية خلال الهجوم كربلاء 5 من هزيمة القوات الإيرانية في جزيرة أم الرصاص الواقعة جنوب البصرة، وبذلك فشل الهجوم الإيراني كربلاء 5[1]، كما استطاعت استرداد قرية السلامكة التي تبعد 30 كم عن جنوب البصرة[2].

استطاعت القوات الإيرانية التقدم يوم 9 كانون الثاني (يناير) 1987م التقدم بضعة كيلو مترات باتجاه البصرة في أرض سبخة جنوب بحيرة الأسماك الصناعية، وهي أرض أشبه بالمستنقعات، لكن القوات العراقية استطاعت احتواء الهجوم، رغم ذلك استمرت القوات الإيرانية بهجماتها يوميًا بهدف اختراق المواقع العراقية، إلا أن جميع الهجمات الإيرانية باءت بالفشل بسبب تصدي القوات العراقية لها، بسبب القصف المتواصل العنيف للبصرة من القوات الإيرانية تم السماح للعائلات العراقية بحرية المغادرة، بالفعل غادرت بعض العائلات خاصة أن البصرة أصبحت هدفًا دائمًا للمدفعية الإيرانية، حيث أن البصرة لا تبعد عن الحدود العراقية الإيرانية إلا 20 كم[3].

4) العملية الهجومية الإيرانية كربلاء 6:

مارست القوات العراقية ضغطًا كبيرًا على القوات الإيرانية؛ لذا حاولت القوات الإيرانية الخروج من ذلك الضغط بهجوم جديد أطلقت عليه اسم كربلاء 6[4]، كان هدفه السيطرة على منطقة شمال بغداد بين قصر شيرين، وسومار[5]، وبدأ الهجوم فعليًا يوم 13 كانون الثاني (يناير) 1987م، وحققت القوات الإيرانية في البداية بعض النجاحات المحدودة، أمام ذلك الوضع أعلن الخميني يوم 12 شباط (فبراير) 1987م أن الهجوم يجب أن يستمر حتى يتحقق النصر، لذلك شنت القوات الإيرانية هجمات أخرى ضد منطقة الحاج عمران في القطاع الشمالي، حيث قام الأكراد الموالون لإيران بعدة غارات شمال كركوك لمساعدة الهجوم الإيراني لكنهم لم يحققوا إلا نجاحات محدودة[6].

تبعت القوات الإيرانية ذلك الهجوم بهجمات صغيرة متقطعة لمنع العراقيين من حشد قواتهم في الجنوب، أما القوات العراقية فاستخدمت خلال تلك المعارك قواتها الجوية

---

(1) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص101–102.

(2) http://www.wata.cc

(3) حديث صحافي مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول حرب الخليج (1987/1/26م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص431.

(4) مدينة البصرة في خطر والسؤال المعلق لماذا لم تستخدم العراق صواريخ أس أس؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص22.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص191.

(6) http://www.wata.cc

ليس لضرب القوات الإيرانية، بل لتدمير ما يمكن تدميره من منشآت عسكرية، واقتصادية، ومدنية إيرانية[1].

5) حرب المدن كانون الثاني 1987 – نيسان 1987م:

أخذت القوات الإيرانية تتهيأ لحسم الحرب لصالحها، حيث أعلن قادة إيران بأن عام 1987م سيكون عام الحسم العسكري[2]، كما حددت موعدًا أقصاه آذار (مارس) 1987م[*] لحسم الحرب لصالحها، لتدمير القوات العراقية نهائيًا واحتلال البصرة، ثم إجبار العراق على الاستسلام[3]، أيضًا حددت أنه خلال عام الحسم سيتم الإطاحة بالنظام العراقي، وادانته بمسؤولية بدء الحرب[4]، لذلك قامت إيران بجلب عدد كبير من الجنود بهدف الوصول للبصرة، لاحتلالها لكنها فشلت بسبب تصدي القوات العراقية لها[5].

أدى الصراع على البصرة إلى نشوب حرب المدن بين العراق وإيران، فخلال كانون الثاني (يناير) 1987م قامت القوات العراقية بتوجيه ضربات صاروخية بعيدة المدى ضد 35 مدينة إيرانية، أيضًا قامت بتوجيه 75 ضربة ضد المنشآت الاقتصادية الإيرانية ذلك ما بين أوائل كانون الثاني (يناير) 1987م حتى 14 شباط (فبراير) 1987م، ولم تتمكن إيران من الرد على العراق بنفس القوة، لكنها قامت بإسقاط قنابل على البصرة يوم 9 شباط (فبراير) 1987م، كما شنت ضربة صاروخية أخرى ضد بغداد، والبصرة، وقامت القوات الإيرانية باستهداف البصرة من خلال هجوم شنته يومي 22–23 شباط (فبراير) 1987م، أطلقت على ذلك الهجوم اسم يازهراء، حققت القوات الإيرانية من خلال ذلك الهجوم نجاحًا محدودًا، لكنها فشلت في إضعاف الدفاعات العراقية، بالإضافة إلى أن القوات الإيرانية تكبدت خسائر جسيمة من خلال ذلك الهجوم[6].

---

(1) مدينة البصرة في خطر والسؤال المعلق لماذا لم تستخدم العراق صواريخ أس أس؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص23.

(2) منير شفيق: الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدرع إلى الصاروخ والأنفاق، الدار العربية، بيروت، ط1، 2008م، ص220.

(*) شهر آذار (مارس) هو بداية رأس السنة الميلادية عند الإيرانيين (عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص101).

(3) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص101.

(4) فتحي حسين: تسوية الصراع العراقي الإيراني؛ السياسة الدولية، ع95، يناير، 1989م، ص117.

(5) نص خطاب صدام حسين الرئيس العراقي حول القرار الإيراني بوقف إطلاق النار (1988/9/7م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص642.

(6) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص196–197.

استخدمت إيران خلال حرب المدن صواريخ سكود، كان التفوق خلال حرب للمدن لصالح القوات الإيرانية، لأن الحدود العراقية لا تبعد عن إيران سوى 120 كم، أما الحدود الإيرانية فتبعد عن العراق 600 كم[1].

استمرت حرب المدن بين العراق وإيران حتى نيسان (أبريل) 1987م حين وافق الخميني على وقف ضرب البصرة، مقابل ايقاف العراق حرب المدن مؤقتًا[2].

6) العملية الهجومية الإيرانية كربلاء 7، 8، 9، 10:

شنت القوات الإيرانية هجومًا جديدًا يوم 4 آذار (مارس) 1987م على شمال العراق أطلقت عليه اسم كربلاء 7، كان هدف ذلك الهجوم هو تقوية علاقة إيران بالأكراد والعراقيين المعارضين للنظام العراقي[3]، لزيادة الضغط على مدينة كركوك، ولم تكن العراق مستعدة لذلك الهجوم، لذا تقدمت القوات الإيرانية 20 كم في بعض المناطق، أمام ذلك الوضع قررت القيادة العراقية شن هجوم مضاد، وتصعيد حرب الناقلات، والتوسع في استخدام الغازات السامة، أيضًا شنت القوات الإيرانية هجومًا جديدًا يوم 6 نيسان (أبريل) 1987م ضد المواقع العراقية حول البصرة أطلقت عليه اسم كربلاء 8، لكن إيران تعرضت لخسائر كبيرة خلال ذلك الهجوم، لكن رغم ذلك شنت هجوم جديد بالقرب من قصر شيرين على بعد 170كم شمال البصرة، أطلقت عليه اسم كربلاء 9، ولم تحقق القوات الإيرانية خلاله إلا نجاحًا محدودًا، فعادت لشن هجوم جديد أواخر نيسان (أبريل) 1987م أطلقت عليه اسم كربلاء 10، أيضًا فشل ذلك الهجوم، فدخلت الحرب مرحلة جديدة، هي حرب الناقلات[4].

مما سبق يتضح أن القوات الإيرانية استمرت بتفوقها، من خلال قيامها بالعديد من الهجمات أطلقت عليها اسم كربلاء، رغم تكرار تلك الهجمات، ورغم أن القوات العراقية في ذلك الوقت تراجعت، إلا أن إيران لم تحقق إلا انتصارات بسيطة، ذلك يدل على أن إيران مهما فعلت فإنها لن تستطع تحقيق النصر على القوات العراقية مهما حاولت، خاصة أن العراق اخذت تتراجع، ولو أن إيران قوية فعلًا، وقادرة على القضاء على العراق لانتهزت تلك الفرصة لتحقيق أهدافها، لكنها لم تستطع فعل شيء.

---

(1) http://articles.abolkhseb.net.

(2) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص208.

(3) http://www.wata.cc

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص100-201، 210.

كما يتضح أن إيران أرادت تحقيق النصر خلال عام 1987م؛ لذلك بدأت ضرب المدن العراقية خاصة البصرة، كما قامت القوات العراقية بضرب المدن الإيرانية، لكن الخميني سرعان ما أوقف حرب المدن بسبب التضرر الكبير الذي أصاب المدن الإيرانية، خاصة أن القوات العراقية هي المتفوقة منذ بداية الحرب في المجال الجوي، أما القوات الإيرانية فكانت تعاني من سوء طيرانها الجوي.

ثالثًا: حرب الناقلات (أيار 1978م- نهاية 1987م):

دخل الطرفان حرب الناقلات محاولة لإنهاك كل منهما اقتصاد الآخر[1]، حيث قامت القوات الإيرانية بنشر صواريخها في منطقة مضيق هرمز، بهدف التعرض للأسطول العراقي بضربه إذا ما دخل المنطقة، ويبدو أن الإيرانيين كانوا يعلمون أن هناك قطعًا حربية عراقية تريد دخول المضيق، لذلك قاموا بنشر قواتهم فيه[2].

قامت القيادة الإيرانية بالتهديد بضرب السفن المارة من مضيق هرمز، بل إن القوات الإيرانية أقدمت بالفعل على قصف عدة ناقلات في المضيق[3]، كما قامت القوات الإيرانية بزرع ألغام في مياه الخليج العربي؛ من أجل إعاقة عملية نقل النفط، وقامت الزوارق الإيرانية السريعة بهجمات مباغتة على الناقلات، وإحداث أضرار فيها[4].

تصاعدت حرب الناقلات بين البلدين بحيث أصبحت عملية نقل النفط خطيرة جدًا[5]، ولم تكفِ إيران بضرب ناقلات النفط العراقية، بل إنها تعرضت لناقلات النفط الكويتية في مياه الخليج العربي[6].

ونتج عن حرب الناقلات بين العراق وإيران تحويل مجريات الحرب، حيث لجأت دول الخليج، وفي مقدمتها الكويت لطلب الحماية من الدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية،

---

(1) محمد شحادة: مراجعة في آتون الحرب العراقية الإيرانية؛ البيادر السياسي، ع307، (1988/7/2م)، ص28.

(2) حديث صحافي مع حسني مبارك الرئيس المصري (1987/5/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص573.

(3) تدويل حرب الخليج الطريق الوحيد إلى حلها دوليًا؛ البيادر السياسي، ع 253، (1987/5/16م)، ص21.

(4) محمد شحادة: مرجع سابق، ص28.

(5) محمد سالم مرجع سابق، ص80.

(6) منير شفيق: مرجع سابق، ص220.

وفرنسا، وبريطانيا؛ مما دفع تلك الدول لإيجاد المبرر لإدخال أساطيلها الحربية إلى مياه الخليج العربي[1].

دعا رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رفسنجاني في تموز 1987م العراق لوقف حرب الناقلات؛ لوضع حد لضرب إيران لناقلات النفط، لكن العراق رفضت ذلك الاقتراح الإيراني، حيث تبنت استراتيجية مفادها شل الشريان النفطي المغذي لآلة الحرب الإيرانية، حيث أثبت سلاح الجو العراقي قدرته على شل تصدير النفط الإيراني، كما اعتبرت العراق أن قصف الآبار النفطية الإيرانية وسيلة من وسائل مواجهة العدوان الإيراني؛ لذا رأت العراق أنه لا بد أن تستمر حرب الناقلات للضغط على إيران للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الحرب بالطرق السلمية، ورفعت القيادة العراقية شعار إما الحرب الشاملة أو السلام الشامل؛ ولا خيار غير ذلك[2]، كان هدف العراق من استمرار حرب الناقلات هو إشعار الدول الكبرى بخطورة الحرب لتتدخل؛ كي تنهي الحرب، حيث أن العراق كانت مقتنعة أن الدول الكبرى وحدها القادرة على وقف الحرب[3].

أصبحت منطقة الخليج مملوءة بالألغام، كما أصبح استمرار الحرب يعطي نتائج عكسية؛ لذا كان لا بد من إنهائها، حتى الدول الكبرى رأت ضرورة وضع حد للحرب العراقية الإيرانية، كان إنهاء تلك الحرب يعني تقديم دعم كبير للعراق؛ لكي تتمكن من التفوق على القوات الإيرانية لطردها من الأراضي العراقية، ولتوجيه ضربات موجعة لإيران؛ لإجبارها على القبول بوقف إطلاق النار، لإنهاء الحرب[4].

أمام ذلك الوضع أصدر مجلس الأمن الدولي يوم 20 تموز (يوليو) 1987م، قرار 598، الذي طالب بوقف النار، كما طالب بسحب القوات العسكرية إلى خلف الحدود الدولية المعترف بها، لكن إيران رفضت ذلك القرار[5]، حيث أن الخميني كان لا يعترف بهيئة الأمم المتحدة، كما أنه كان يطلق على مجلس الأمن اسم مجلس الشياطين[6].

---

(1) محمد شحادة: مرجع سابق، ص28.

(2) دعوة رفسنجاني تعبر عن المأزق الإيراني الكبير؛ البيادر السياسي، ع261، 1987/7/18، ص28.

(3) العراق يلقي بالكرة في ملعب مجلس الأمن؛ البيادر السياسي، ع267، 1987/9/5م، ص23.

(4) محمد سالم: مرجع سابق، ص80–81.

(5) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص134؛ نص قرار مجلس الأمن الدولي 598 الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص605.

(6) سليم فاضل: مرجع سابق، ص95.

صرح نائب وزير الخارجية الإيرانية مجتبي مهدي عدة تصريحات يوم 27 تموز (يوليو) 1987م أهمها:

1- لن توقف إيران إطلاق النار حتى تحتل العراق.

2- أن إيران تشترط لوقف الحرب عزل الرئيس العراقي صدام حسين.

3- تشترط إيران تقديم الرئيس صدام حسين، وجميع أعوانه إلى المحاكمة كمجرمي حرب[1].

كانت إيران في ذلك الوقت تعاني من أوضاع داخلية صعبة؛ بسبب الاختلاسات، وتدخل حراس الثورة في كل شيء، وأدرك هاشمي رفسنجاني تلك المخاطر فقرر جمع المعتدلين لمواجهة الخميني بضرورة قبول قرار 598، لإنهاء الحرب، لكن الخميني رفض قرار رفسنجاني[2].

في آب (أغسطس) 1987م قامت القوات العراقية بقصف المنشآت البترولية الإيرانية، كما قامت بتوجيه هجمات ضد المدن الإيرانية يوم 10 آب (أغسطس) 1987م، وقامت الطائرات العراقية بالإغارة على أهداف إيرانية مثل حقول البترول، ومصانع البتروكيماويات، ومصانع الإسمنت، والسكر، ومحطات الطاقة، ومصنع الألمونيوم، كما أعلنت العراق أن استراتيجيتها تعتمد على الوصول إلى اتفاق شامل لوقف النار، وفي يوم 30 آب (أغسطس) 1987م قامت القوات العراقية بضرب جزيرة خرج، أصبحت حرب الناقلات أكثر خطورة في نهاية آب (أغسطس) 1987م، حيث بدأت القوات العراقية زيادة ضرباتها ضد الأهداف البحرية الإيرانية في الخليج[3].

كانت القوات الإيرانية تستعد لهجوم جديد في خريف 1987م، حيث حشدت 300 ألف مقاتل، أمام ذلك الوضع استخدمت القوات العراقية السلاح الكيماوي (غاز التابون)، وقد مهد استخدام ذلك السلاح لنهاية الحرب، فلم يكن لدى القوات الإيرانية ما تستخدمه ضد ذلك الغاز، كما اختفى الميل للجهاد، والاستشهاد من الجنود الإيرانيين بعد استخدام العراق الأسلحة الكيماوية، لأنهم اعتبروا أن من يموت بالغاز لا يكون شهيدًا[*]، بذلك ضعفت الروح المعنوية لدي الجيش الإيراني[4].

---

(1) لن نوقف الحرب قبل احتلال العراق؛ البيادر السياسي، ع270، 1987/9/26م، ص32.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص221.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص225-229.

(*) منذ موت الحسين بن علي في كربلاء متأثرًا بجراحه تعد الجراح عند الشيعة جزء من الاستشهاد، كما تعد دليلًا على أحقية الإنسان بدخول الجنة كشهيد (جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص275).

(4) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص276، 281.

بلغت الحرب أخطر مراحلها، حيث أصبح من مصلحة الجميع أن تنتهي تلك الحرب[1]، في تلك الظروف عُقد مؤتمر القمة العربي في عمان في تشرين الثاني (نوڤمبر) 1987م، قرر ذلك المؤتمر:

1- إدانة، ورفض استمرار احتلال إيران للأراضي العربية العراقية، كما أدان المؤتمر الاعتداءات الإيرانية المتكررة على دولة الكويت، معتبرًا أن تلك الاعتداءات موجهة ضد الأمة العربية، أيضًا أدان المؤتمر تدخل النظام الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي، ولجوئها إلى العنف، والإرهاب، لإثارة المشاكل، وخلق القلاقل.
2- أدان المؤتمر أعمال التخريب التي قام بها الإيرانيون خلال موسم الحج 1987م، كما اكد المؤتمر على حق المملكة العربية السعودية في اتخاذ ما تراه مناسبًا من إجراءات لمنع تكرار تلك الحوادث.
3- التضامن الكامل مع العراق، والوقوف معه في دفاعه المشروع عن أرضه، وسيادته.
4- استعداد الدول العربية لتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها نحو العراق.
5- تأييد قرار مجلس الأمن الدولي 598، ودعم المساعي المبذولة لتنفيذه بشكل متكامل[2].

على الرغم من أن سوريا كانت حليفة إيران منذ بداية الحرب إلا أنها لم تعارض إدانة النظام الإيراني[3].

بعد مؤتمر عمان رأى الخميني أنه لا بد من تلقين العرب درسًا؛ لذا عاد لتصعيد حرب الناقلات بإطلاق صاروخ إيراني استهدف ناقلة نفط ترفع العلم الأمريكي، ثم بدأت الحشود الإيرانية تتجمع لمعركة جديدة ضد البصرة، لكن المدفعية العراقية استطاعت التصدي لها وعرقلتها لتمنع القوات الإيرانية من الوصول للبصرة، وعادت حرب المدن على أشدها فسقطت الصواريخ على كل من طهران، وبغداد[4].

خلال عام 1987م عانت إيران الكثير، حيث أن الهجمات العراقية أرهقت قواتها، كما افقدتها التأييد الشعبي في الحرب، وارتكبت إيران أخطاء استراتيجية كثيرة حيث استمرت في تورطها بمواجهة عسكرية بحرية مع أمريكا، والدول الغربية الأخرى، كما إن

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص219.

(2) نص القرارات والبيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في العاصمة الأردنية عمان (8-1987/11/11م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص774-476.

(3) ألان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص135.

(4) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص220.

إيران لم تحسن استخدام ما لديها من امكانات حيث كانت تدفع شبابها للقتال بعد فترة تدريب لا تتعدى الأسبوعين[1].

بعد فشل الهجمات الإيرانية، وبعد انتهاء عام الحسم الذي أعلنته القيادة الإيرانية لحسم الحرب لصالح إيران دون نتيجة، أمام تلك الأوضاع كانت إيران تبحث عن مبرر لها أمام الشعب الإيراني الذي عبأته طوال السنوات السابقة على أساس إسقاط الرئيس صدام حسين، لاحتلال العراق، واقامة جمهورية إسلامية فيها[2].

مما سبق يتضح أن حرب الناقلات عادت من جديد، ولقد استغلت إيران أهمية مضيق هرمز وأخذت تهدد بإغلاقه، على الرغم من أن إيران منذ بداية الحرب تهدد بإغلاق مضيق هرمز إلا أنها لم تقم بأية خطوة فعلية لذلك، حيث ثبت أن كل ما تستطيع فعله إيران هو ضرب السفن المارة فيه، لأن مضيق هرمز ممر مائي دولي، مما يعني أن إيران لو حاولت إغلاقه فإنها ستدخل في صراع ليس مع العراق فقط، بل مع الدول الكبرى، وإيران لم تكن قادرة على الوقوف في وجه تلك الدول، خاصة أن الحرب أثبتت عجز إيران عن تحقيق النصر على العراق، وبذلك يمكن القول أن تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز هو مجرد تصريحات لتخويف العراق.

رابعًا: حرب المدن (كانون الثاني 1988- نيسان 1988م):

يوم 15 كانون الثاني (يناير) 1988م، شنت القوات الإيرانية سلسلة من الهجمات أعطتها الاسم الرمزي بيت المقدس 2، على منطقة شرق السليمانية، كانت تلك المنطقة لها أهمية استراتيجية بالنسبة لإيران، لأنها ساعدتها على تدعيم قدراتها في إمداد الثوار الأكراد، أما القوات العراقية فقامت بضرب السفن، وأهداف أخرى مثل السدود، والكباري، ومصافي البترول، وقامت القوات العراقية يوم 27 شباط (فبراير) 1988م بمهاجمة معمل التكرير الإيراني، حيث أصابته بتدمير كبير، لذا كان الرد الإيراني العودة لحرب المدن، حيث أطلقت على بغداد 21 صاروخًا من طراز سكود ب، لكن التأثير العسكري لتلك الضربات كان ضئيلًا، في المقابل ردت العراق يوم 29 شباط (شباط) 1988م، بإطلاق خمسة صواريخ بعيدة المدى من طراز الحسين على بعض المناطق الإيرانية في العمق[3].

كانت القوات العراقية في تلك المرحلة تملك المبادأة في حرب المدن، على عكس المرات السابقة التي كان التفوق فيها دائمًا لصالح القوات الإيرانية، حيث أن الصواريخ العراقية بعيدة

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص236-237.

(2) تدويل حرب الخليج الطريق الوحيد إلى حلها دوليًا؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص21.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص237-238.

المدى استطاعت الوصول إلى عمق طهران، وقم، والمدن الإيرانية الأخرى[1]، حيث سقط على طهران لوحدها 160 صاروخًا، مما جعل سكانها البالغ عددهم آنذاك 8 ملايين أن يتركونها ويذهبون إلى الضواحي، والجبال[2].

إضافة إلى أن العراق كانت تمتلك الصواريخ بعيدة المدى خلال حرب المدن، فإنها كانت متفوقة في سلاحها الجوي على إيران، الذي كان باستطاعته الوصول إلى مناطق داخل العمق الإيراني[3].

لم يكن لدى إيران أيَّة وسيلة لحماية سكانها في طهران، وفي باقي المدن الإيرانية، ولم يكن لديها أية وسيلة للرد على القصف الصاروخي العراقي، وعلى الطيران الحربي العراقي، لذا أعلنت عن وقف حرب المدن إذا قبلت العراق وقف حرب المدن، لكن العراق رفضت ذلك، حيث ربطت العراق الأمر، وربطته بموافقة إيران على قرار مجلس الأمن الدولي 598[4].

خلال حرب المدن قامت القوات الإيرانية يوم 13 آذار (مارس) 1988م، بالهجوم على مدينة حلبجة الواقعة في القسم الشمالي الشرقي من كردستان العراقية في سهل شهر زور، بمساعدة قوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وكان هدف إيران من ذلك الهجوم هو التعويض عن خسائرها، وهزائمها أمام القوات العراقية، في القطاع الجنوبي، والقطاع الأوسط[5]، أمام ذلك الوضع قامت القوات العراقية بالرد على الهجوم الإيراني يوم 16 آذار (مارس) 1988م، بهجوم ضد الأكراد العراقيين الذين ساعدوا القوات الإيرانية في الهجوم الإيراني على حلبجة[6].

تابعت القوات العراقية توجيه ضرباتها الصاروخية ضد المدن الإيرانية، ففي يوم 7 نيسان (أبريل) 1988م ارتفع حجم ضربات القوات العراقية الصاروخية ضد إيران، فردت القوات الإيرانية بإطلاق 65 صاروخ سكود ب، لكن معظم تلك الضربات فشلت في إحداث أي أثار تدميرية[7].

أوفدت الأمم المتحدة بعثة في نيسان (أبريل) 1988م، للتأكد من أن العراق استخدمت الأسلحة الكيماوية خلال الحرب، وأكدت البعثة بأن العراق استخدمت الأسلحة الكيماوية على

---

(1) حرب المدن مفاجأة لإيران وللمراقبين العسكريين؛ البيادر السياسي، ع292، (1988/3/12م)، ص24.
(2) http://articles.abolkhaseb.net
(3) إلى متى يستمر حوار الصواريخ بين الدولتين؛ البيادر السياسي، ع293، 1988/3/19م، ص23.
(4) حرب المدن مفاجأة لإيران وللمراقبين العسكريين؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص24–25.
(5) محمد سالم: مرجع سابق، ص82.
(6) عبود عبود: مرجع سابق، ص38.
(7) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص239–240.

نطاق واسع خلال الحرب؛ لذلك أدانت الأمم المتحدة من خلال قرار 612 الصادر يوم 9 أيار (مايو) 1988م، استخدام العراق لتلك الأسلحة[1]، وفي قرارها 620 الصادر عن مجلس الأمن يوم26 آب (أغسطس) 1988م أكدت أن العراق استخدمت الأسلحة الكيماوية خلال الحرب[2].

خامسًا: تحرير العراق أراضيها (نيسان 1988- تموز 1988م):

منذ صدور قرار 598 في تموز 1987م وإيران تعاني من عزلة دولية بسبب رفضها ذلك القرار، بينما لاقت العراق تقديرًا من المجتمع الدولي؛ بسبب قبولها ذلك القرار، وانعكس موقف الرفض الإيراني من جهة على ازدياد تدهور أوضاعها الداخلية من حيث التعبئة، التجنيد، ومن حيث وضعها الاقتصادي المتردي، بالإضافة للخلاف بين حكام إيران حول استمرار الحرب، كما أن إيران كانت تدرك أنها لو أوقفت الحرب مع العراق فإن ذلك سيؤدي إلى تغيرات جذرية في إيران قد تشمل النظام بأكمله[3].

في ذلك الوقت كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها العسكري، والاستخباراتي، والاقتصادي، للنظام العراقي، وحثت حلفاءها على تقديم الأسلحة للعراق، ووقف إمدادات الأسلحة لإيران حتى تتمكن العراق من قلب الموازين لصالحها لإجبار إيران على القبول بوقف إطلاق النار؛ لإنهاء الحرب[4]، بذلك تحول ميزان القوى لصالح العراق، فبدأت العراق تعد العدة لتحرير أراضيها من الاحتلال الإيراني، وكان في مقدمة أهداف العراق تحرير شبه جزيرة الفاو[5].

1) تحرير شبه جزيرة الفاو:

حشدت العراق قوات كبيرة من الحرس الجمهوري، بالإضافة لمعدات لا حصر لها، كان من بينها 2000 مدفع، ومئات الدبابات، والمدرعات لتحرير شبه جزيرة الفاو[6].

كان الهجوم على الفاو يومي 16-17 نيسان (أبريل) 1988م، حيث شنت فرق الحرس الجمهوري العراقي هجومًا على المواقع الإيرانية في الفاو التي كانت قد احتلتها منذ عام 1986م، وأطلقت العراق على ذلك الهجوم اسم رمضان مبارك[7].

---

(1) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 612 (1988/5/9م)؛ http://www.un.org، ص21-22.

(2) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 620 (1988/8/26م)؛ http://www.un.org، ص26.

(3) الحرب العراقية الإيرانية تطور جديد وتكتيك جديد؛ البيادر السياسي، ع311، 1988/8/6م، ص28.

(4) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص655-656.

(5) محمد سالم: مرجع سابق، ص81.

(6) المرجع سابق، ص81.

(7) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص222.

استطاعت القوات العراقية خلال 35 ساعة تحرير شبه جزيرة الفاو، ورفعت العلم العراقي على أراضيها، واستولت القوات العراقية على كل معدات القتال الثقيلة التابعة للقوات الإيرانية، بالإضافة للمدرعات، والمدفعيات الإيرانية التي كانت موجودة في الفاو[1]، وقد غنمت القوات العراقية 80% من معدات الجيش الإيراني الموجود بالفاو[2].

بعد نجاح القوات العراقية في تحرير شبه جزير الفاو، تم عقد هدنة بين العراق وإيران، يوم 19 نيسان (أبريل) 1988م، بهدف إنهاء حرب المدن، وقد توقفت حرب المدن بين الطرفين[3].

بعد طرد القوات الإيرانية من الفاو صرح الرئيس الإيراني علي خامنئي قائلًا " إن القيادة الإيرانية لم تجهدها الحرب مطلقًا، وإذا ما كان العراق قد أحرز انتصارات، فإن هذا لا يعني شيئًا؛ لأننا سنرد الضربة، وفي هذه المرة سنذل الشيطان صدام حسين حقًا، فبعون الله القادر، وشعبنا الباسل المؤمن بالإسلام سوف نوفق في هذا، وإن كان ظهر الآن ضعف في آلة الحرب عندنا فسنتغلب عليه"، أما الخميني فكان يردد بأن الله يحرم مهادنة الشيطان صدام حسين، فالحسين بن علي سلم نفسه للموت دون أن يقبل حلولًا وسطًا، لذا أوضح الخميني بأنه لا يمكن التفكير في السلام قبل الإطاحة بنظام صدام حسين[4].

2) تحرير المناطق المحيطة بالبصرة:

كان الهدف الثاني للعراق بعد تحرير شبه جزيرة الفاو، هو تحرير المناطق المحيطة بمدينة البصرة، فمنذ آيار (مايو) 1988م عبأ النظام العراقي قواته لتحرير تلك المناطق، حيث خاضت القوات العراقية معارك شرسة في تلك المناطق مع القوات الإيرانية[5]، دامت ثلاثة أسابيع، استطاع خلالها الجيش العراقي أن يستعيد كل الأراضي المحيطة بمدينة البصرة[6].

كان من أهم المناطق التي استعادتها القوات العراقية منطقة السلامكة التي تبعد 25 كم عن شرق البصرة، حيث استمر القتال عشرة ساعات، استطاعت بعدها القوات العراقية السيطرة على المدينة، وحققت القوات العراقية نصرًا آخرًا في تلك الفترة في الجبهة الشمالية، حيث شنت القوات العراقية سلسلة من الهجمات في كل أنحاء المناطق الكردية التي استولت عليها القوات

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص242.

(2) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص102.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص248.

(4) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص287-288، 278-279.

(5) محمد سالم: مرجع سابق، ص81.

(6) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص143.

الإيرانية، استطاعت من خلال تلك الهجمات تحقيق العديد من الانتصارات، كما نجحت في رد القوات الإيرانية للخلف[1].

قام الخميني يوم 2 حزيران (يونيو) 1988م، بتعيين هاشمي رفسنجاني قائدًا عامًا للقوات المسلحة الإيرانية مع منحه صلاحيات كاملة من أجل توحيد كل القوات المسلحة، الخميني في كتاب تعيينه لرفسنجاني رفض جميع المحاولات، والوساطات التي تقوم بها شخصيات، وهيئات دولية لوقف الحرب قائلًا " إن مستقبل الحرب سيقرر في ساحات القتال، وليس على طاولة المفاوضات"[2]

رأى البعض أن ذلك التغيير من الخميني يعني استعداد إيران لإعطاء بعض التنازلات، كما أنه أصبح هدفها التركيز على الثورة الداخلية في إيران، خاصة أنه قامت في إيران عدة مظاهرات تدعو لإنهاء الحرب مع العراق[3].

3) تحرير منطقة مهران:

يوم 18 حزيران (يونيو) 1988م شنت القوات العراقية هجومًا على المواقع الإيرانية في منطقة مهران، أطلقت على ذلك الهجوم اسم النجوم الأربعون، وقد نجحت القوات العراقية في استعادة مدينة مهران[4]، وشنت القوات العراقية سلسلة من الضربات الجوية الاستراتيجية على الأهداف البترولية الإيرانية، كان ذلك الهجوم أعنف هجوم جوي شنته القوات العراقية خلال الحرب، حيث أنها نجحت بإشعال النيران في عشرة منشآت بترولية، ثم استمرت القوات العراقية بشن تلك الغارات طوال شهر حزيران (يونيو) 1988م، وكانت تلك الهجمات تمهيدًا للإعداد لهجوم عراقي للسيطرة على جزر مجنون[5]، التي تعد من أغنى المناطق التي تحتوي على احتياطيات نفطية هائلة[6].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص244.

(2) الانتصارات العراقية الأخيرة أزالت الكابوس الإيراني عن دول الخليج؛ البيادر السياسي، ع304، 1988/6/11م، ص27.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص246.

(4) http://www.wata.cc

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص248.

(6) محمد سالم: مرجع سابق، ص81.

4) تحرير منطقة جزر مجنون:

لم تعد القوات الإيرانية قادرة على الصمود في وجه القوات العراقية؛ لذا تفاجأت يوم 25 حزيران (يونيو) 1988م، بهجوم عراقي أطلق عليه اسم توكلت على الله، عبر مستنقعات شط العرب، كان هدف القوات العراقية من ذلك الهجوم هو استعادة جزر مجنون، بالفعل نجحت القوات العراقية خلال ثماني ساعات من استرجاع جزر مجنون، كما قامت بأسر أكثر من ألفي جندي إيراني بينهم سبعة وعشرين ضابطًا[1].

بعد تحرير جزر مجنون قامت القوات العراقية بملاحقة القوات الإيرانية في المناطق على طول الحدود الممتدة بين البصرة في الجنوب، ومندلي في الوسط، واستمرت بتوجيه ضربات للقوات الإيرانية التي أخذت معنوياتها تتراجع يومًا بعد يوم، حيث استطاعت القوات العراقية طرد الإيرانيين من تلك المناطق، ودفعها داخل الحدود الإيرانية، واستمر تقدم القوات العراقية في العمق الإيراني مسافة 60 كم، مما جعل القوات الإيرانية في موقف صعب للغاية، استمرت العراق بضغطها على إيران لإجبارها على القبول بوقف الحرب، بعد ذلك كثفت القوات العراقية قصفها لطهران، وللمدن الإيرانية الأخرى بشكل متواصل لإحداث حالة من الانهيار النفسي لدى الشعب الإيراني، للضغط على حكامهم لإنهاء الحرب، بالفعل أصبحت إيران في ذلك الوقت عاجزة عن مواصلة بالحرب[2]، حيث أن القوات الإيرانية لم تستطع التصدي للقوات العراقية[3].

كان بإمكان القوات العراقية أن تدخل أكثر داخل الأراضي الإيرانية، حيث كان رأي معظم القادة العراقيين أن تستمر القوات العراقية في تقدمها حتى إسقاط نظام الحكم في إيران، لكن الرئيس صدام حسين أمر بإيقاف تقدم القوات العراقية داخل العمق الإيراني، قائلًا نحن لا نرغب في الحرب، بل اضطررنا إليها، كما أوضح أن إسقاط النظام الإيراني مسؤولية شعب إيران[4].

بعد تلك الانتصارات العراقية أسقطت البحرية الأمريكية في الخليج يوم 3 تموز (يوليو) 1988م طائرة ركاب إيرانية، كان على متنها 290 راكبًا، حيث كان ذلك إنذارًا لإيران بالتدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إذا لم توافق إيران على إنهاء الحرب[5].

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص223.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص82–83.

(3) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص288.

(4) http://articles.abolkhaseb.net

(5) منير شفيق: مرجع سابق، ص220؛ نيفين مسعد: مرجع سابق، ص219.

استمر تفوق القوات العراقية حيث قامت المدفعية العراقية يوم 12 تموز (يوليو) 1988م بقصف المواقع الإيرانية حول منطقة زبيدات على الحدود الإيرانية، كما قامت القوات العراقية بضرب القوات الإيرانية الموجودة في منطقة العمارة التي كان بها آخر مواقع إيرانية في الأراضي العراقية، وبذلك حررت العراق كل أراضيها[1].

مما سبق يتضح أن العراق استطاعت عام 1988م السيطرة على الموقف واستعادة أراضيها من القوات الإيرانية، كل ذلك قامت به العراق بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فلولا تدخل أمريكا لما استطاعت العراق استعادة اراضيها، خاصة أن الحرب مر علها ثماني سنوات، ولو أن العراق قادرة على الانتصار على إيران لتمكنت من حسم الحرب منذ بدايتها.

سادسًا: نهاية الحرب العراقية الإيرانية تموز 1988م:

أوشكت الحرب العراقية الإيرانية على نهايتها، حيث بدأت تلك الحرب بالانكماش، لأنها فقدت حيويتها، كما فقدت قدرتها على الاستمرار[2]، أمام ذلك الوضع حاول هاشمي رفسنجاني اقناع من تبقى من المتصلبين حول الخميني بضرورة القبول بقرار مجلس الأمن الدولي 598 قبل فوات الأوان[3].

وفي يوم 17 تموز (يوليو) 1988م، أوضح الرئيس العراقي صدام حسين قائلًا: نحن نمد أيدينا للسلام، ونطالب حكام إيران أن يتعلموا من هزيمتهم، كما نطالبهم بأن يروا بأنهم لا يستطيعون إجبار العراق على الخضوع لمشيئتهم، أمام ذلك الوضع أعلنت إيران يوم 18 تموز (يوليو) 1988م، استعدادها لقبول وقف إطلاق النار[4]، حيث أعلن الخميني أنه يأمر القوات الإيرانية بوقف إطلاق النار، شاعرًا أنه يتجرع كأسًا من السم[5].

رفضت العراق العرض الإيراني لوقف إطلاق النار، حيث أعلنت القيادة العراقية أن قبول إيران لوقف إطلاق النار غامض، وغير واضح، ثم قامت القوات العراقية في اليوم نفسه 18 تموز (يوليو) 1988م بشن مجموعة من الضربات الجوية الاستراتيجية ضد المفاعل النووي الإيراني في منطقة بوشهر، وضد المنشآت الصناعية في بندر خوميني، والأهواز، وردت القوات

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص251.

(2) حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حول الموقفين الأمريكي والسوفيتي من تطورات حرب الخليج (1988/3/4م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص469–470.

(3) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص224–225.

(4) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص300–301.

(5) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص143.

الإيرانية بغارة صغيرة على عدة أهداف بالقرب من الفاو، وكركوك، لكن الخميني أعلن يوم 20 تموز (يوليو) 1988م، قبوله لوقف إطلاق النار لإنهاء الحرب[1].

تجاوب الرئيس صدام حسين مع القبول الإيراني بوقف إطلاق النار مشترطًا أن تكون المفاوضات مباشرة بين العراق، إيران، كما حدد يوم 20 آب (أغسطس) 1988م موعدًا نهائيًا لوقف القتال، ويوم 25 آب (أغسطس) 1988م موعدًا لبدء المفاوضات في جنيف[2]، كما وضع عدة شروط للموافقة على إنهاء الحرب أهمها:

1- أن يكون آخر قصف يسبق وقف إطلاق النار عراقيًا، وأن لا ترد إيران عليه.
2- ستعاود العراق قصف المدن الإيرانية إذا عادت إيران بقصف المراكز السكانية، أو إذا قامت إيران بالاعتداء على أية مدينة عراقية.
3- اشترطت العراق أن تعاود قصف المدن الإيرانية إذا شنت إيران أي هجوم جديد على الحدود الدولية.
4- كما اشترطت العراق عدم الخلط بين قصف الأهداف الاقتصادية التي تخدم آلة الحرب، وقصف المراكز السكانية[3].

كان هدف العراق من تلك الشروط هو أن يوضح للشعبين العراقي، والإيراني، وللعالم بأسره أن إيران هي التي بدأت الحرب، أما العراق فهي التي أنهت الحرب، وهي التي انتصرت فيها، ولم يكن أمام إيران خيارات لذا رضخت لتلك الشروط العراقية[4].

أسباب قبول إيران وقف إطلاق النار مع العراق:

هناك عدة أسباب دفعت القيادة الإيرانية لقبول وقف إطلاق النار مع العراق أهمها:

1- الضغوطات العسكرية على الجبهة الإيرانية، خاصة بعد بدء القوات العراقية بتحرير أراضيها منذ نيسان (أبريل) 1988م، كما أن القوات الإيرانية أصبحت نتيجة الانتصارات العسكرية عاجزة عن شن أي هجوم عسكري حاسم، مما اضعف موقفها.
2- عجز إيران عن إغلاق مضيق هرمز، بالإضافة لعجزها عن منع الملاحة المدنية في الخليج، رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق إذا ما انخفضت نسبة تصدير النفط الإيراني نتيجة الهجمات العراقية[5].

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص252.

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص225.

(3) إلى متى يستمر حوار الصواريخ بين الدولتين؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص23.

(4) http://articles.abolkhaseb.net

(5) فتحي حسين: مرجع سابق، ص117.

3- خوف إيران من أن يؤدي استمرار القتال إلى تمكين القوات العراقية من السيطرة على أهداف جديدة داخل الأراضي الإيرانية[1]، لأن المدن الإيرانية تعرضت لضربات صاروخية مؤثرة من قبل القوات العراقية[2].

4- وجدت إيران أن الأسلحة الحديثة المتطورة التي تكفل لها تحقيق النصر على القوات العراقية لا يمكن أن تحصل عليها بسبب الحظر المفروض عليها من الشرق، والغرب[3].

5- اهتزاز مصداقية القيادة الإيرانية أمام شعبها، حيث أنها فقدت تأثيرها على المواطنين الذين كانت تدعوهم للقتال؛ مما أدى لانخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الإيراني، فانعكس ذلك سلبًا على الجنود في جبهات القتال، كما أدى إلى تقوية الجناح المعتدل الداعي لوقف النار، لإنهاء الحرب[4].

6- نجاح هاشمي رفسنجاني بإقناع الخميني بالقبول غير المشروط بقرار 598، بعدما أدرك أن الاستمرار في الحرب هي خسارة، حيث صرح رفسنجاني قائلًا " إن الوقت لم يعد في صالحنا؛ لأن القوى المتعجرفة المناهضة للإسلام قررت بذل أقصى ما في وسعها لانتصار صدام حسين، وتكبيل أيدينا"[5].

7- إدراكت إيران أن الثورة الإيرانية بدأت تتآكل، وتتلاشي، بالتالي فهي مهددة بالتحطيم.

8- إدراكت إيران بأن الدخول في اللعبة الدولية مع الشرق، والغرب سيؤدي إلى مكاسب إقليمية إيرانية، لأن التزاحم على إيران على أشده بين أوروبا، والاتحاد السوڤيتي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا يجب استغلال تلك الفرصة؛ لأنها لن تتكرر، ولن تستمر طويلًا[6].

9- وصول إيران لقناعة أنها لا يمكن أن تنتصر على العراق، كما أنه لا يمكنها إحداث تغيير سياسي في المنطقة[7].

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص474.

(2) فتحي حسين: مرجع سابق، ص117.

(3) إبراهيم حسن: الصراع الدولي في الخليج العربي، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م، ص21.

(4) فتحي حسين: مرجع سابق، ص117-118.

(5) نيفين مسعد: مرجع سابق، 219.

(6) تمام البرازي: مرجع سابق، ص312-313.

(7) حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حول توقعاته للمرحلة القادمة في الخليج بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران (1988/8/13م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص615.

10-الوضع الاقتصادي الصعب الذي كانت تعاني منه إيران؛ بسبب ظروف الحرب، حيث أن إيران استنفذت احتياجاتها من النقد الأجنبي، كما أن العملة الإيرانية انخفضت قيمتها إلى حد كبير، بالإضافة إلى أ ن أسواق إيران أصبحت على وشك الانهيار[1].

يوم 20 آب (أغسطس) 1988م تم وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، تحت إشراف 350 مراقبًا تابعًا لهيئة الأمم المتحدة[2]، وصرح الخميني في اليوم نفسه للشعب الإيراني بأنه قبل وقف إطلاق النار؛ لأن هدفه إنقاذ الثورة الإسلامية التي تعد في المرتبة الأولى لديه، كما أوضح أن الحرب قامت أساسًا للقضاء على الحكومة الإسلامية[3]، في يوم 20 آب (أغسطس) 1988م، بدأ أول اجتماع بين العراق وإيران من أجل البدء في المفاوضات[4].

في اليوم الذي جرى فيه إطلاق النار مع إيران 20 آب (أغسطس) 1988م، أصدر الرئيس العراقي صدام حسين أوامره إلى قوات الحرس الجمهوري بقيادة علي حسن المجيد استخدام السلاح الكيماوي ضد الأكراد، حيث اندفعت القوات العراقية نحو كردستان مستخدمة في بداية هجومها السلاح الكيماوي في منطقة واسعة جاوزت 6000 كم، أصابت معظم القرى الكردية في المنطقة الممتدة من كركوك حتى أقصى حدود كردستان، وشنت الطائرات العراقية يوم 26 آب (أغسطس) 1988م. 24 غارة بالأسلحة الكيماوية على مدن وقرى عديدة في كردستان، كما تعقبت الطائرات العراقية الفارين من السلاح الكيماوي حيث بلغ عددهم حوالي 90 ألف شخص[5].

مما سبق يتضح أن إيران وصلت لمرحلة لا تستطيع فيها الاستمرار في الحرب، على الرغم من أنها لم تتراجع عن فكرة تصدير الثورة، والإطاحة بنظام حكم الرئيس صدام حسين؛ لأنها كانت ترى أن إيران لها الأحقية في حكم العراق ذات الأغلبية الشيعية، لكن رغم أن إيران لم تحقق أهدافها إلا أنها اضطرت لقبول وقف إطلاق النار؛ لأن الهزائم توالت عليها من القوات العراقية، وهكذا انتهت الحرب لكن دون أن يحقق أي طرف الهزيمة، أو النصر ضد الطرف الآخر.

---

(1) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص252.

(2) آلان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص146.

(3) جرهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص301.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص253.

(5) محمد سالم: مرجع سابق، ص83.

الفصل الرابع

الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية

- المبحث الأول: الموقف الدولي من الحرب العراقية الإيرانية.
- المبحث الثاني: المواقف الإسلامية والعربية من الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الأول

الموقف الدولي والإسرائيلي من الحرب العراقية الإيرانية

أولًا: موقف هيئة الأمم المتحدة.

ثانيًا: موقف أمريكا والاتحاد السوفيتي.

ثالثًا: الموقف الأوروبي.

رابعًا: موقف الصين، وكوريا الشمالية، والهند.

خامسًا: مبادرة عدم الانحياز.

سادسًا: الموقف الإسرائيلي.

تمهيد:

أثارت الحرب العراقية الإيرانية اهتمام دول العالم؛ لذلك تدخلت سواء إلى جانب العراق، أو إيران، وكانت أهم الدول التي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، اللتان استغلتا الحرب لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح في المنطقة.

أولًا: موقف هيئة الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة هي المنظمة التي لها الولاية العامة في حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ لذلك تحركت تلك المنظمة منذ البداية لوقف الحرب بين العراق وإيران، من خلال إصدار العديد من القرارات، إضافة لمناشدة طرفي النزاع لحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية[1].

يوم 22 أيلول (سبتمبر) 1980م ناشد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كورت فالدهايم[*] حكومتي إيران، والعراق لممارسة أقصى درجة من ضبط النفس، والكف عن القيام بأعمال مسلحة، كما طالبهما ببذل كل ما في استطاعتهما للتفاوض[2]، بعد ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي في اجتماع أعضائه يوم 23 أيلول (سبتمبر) 1980م، بيانًا ألقاه مندوب الجمهورية التونسية الطيب سليم[**]، دعا ذلك البيان العراق وإيران للعمل على وقف إطلاق النار[3].

---

(1) فخري المهنا: مرجع سابق، ص207.

(*) كورت فالدهايم: هو دبلوماسي نمساوي ولد عام 1918م، درس في اكاديمية فيينا القنصلية، وحصل على شهادة القانون من جامعة فيينا، والتحق بخدمة وزارة الخارجية النمساوية عام 1945م، وأصبح المراقب الدائم للنمسا في الأمم المتحدة عام 1955م، تقلد منصب السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة ما بين عامي 1972–1982م، وانتخب رئيسًا للنمسا عام 1986م، وهو منصب فخري، ظل يشغله حتى عام 1992م (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، ج17، ص202).

(2) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص134.

(**) الطيب سليم: هو سياسي، ورجل دولة تونسي ولد عام 1914م، اتم دراسته الثانوية، والجامعية في باريس، وانضم إلى الحزب الدستوري الجديد، ثم أُعتقل بسبب نضاله السياسي بين عامي 1941–1943م، نشط داخل لجنة المغرب العربي في القاهرة بين عامي 1946–1949م، ترأس المكتب التونسي في القاهرة، وعين عام 1967م وزيرًا وممثلًا شخصيًا للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، ثم انتخب عام 1969م عضوًا في البرلمان التونسي، ثم وزير دولة بين عامي 1971–1972م، وتم تعيينه عام 1973م سفيرًا لتونس لدى الأمم للمتحدة (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص790).

(3) منشورات وزارة الثقافة والاعلام: جهود السلام الدولية لوقف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص45.

يوم 28 أيلول (سبتمبر) 1980م، أصدر مجلس الأمن قرارًا بالإجماع بعد جلسة عُقدت بناءً على دعوة المكسيك، والنرويج لمناقشة الحرب العراقية الإيرانية[1]، حمل ذلك القرار رقم 479، أهم ما جاء في ذلك القرار:

1- دعوة العراق وإيران إلى الامتناع فورًا عن استخدام القوة، وأن يحلا نزاعهما بالطرق السلمية وفق مبادئ العدالة، والقانون الدولي.
2- دعا العراق وإيران لقبول أي عرض مناسب للوساطة تتقدم به المنظمات الإقليمية، أو أية جهة أخرى يرغبان بها.
3- دعا ذلك القرار كافة الدول لممارسة أقصى درجات الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات تعمل على تصعيد النزاع[2].

قامت إيران بإرسال رئيس وزرائها محمد علي رجائي إلى نيويورك لعرض وجهة نظر إيران في حربها مع العراق، وعند وصول محمد رجائي إلى نيويورك يوم 17 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، ألقى خطابًا أمام مجلس الأمن، ألقى فيه الشتائم على القادة، والمسؤولين العراقيين، ثم ختم خطابه قائلًا " نحن لسنا هنا كي نطلب أي شيء من مجلس الأمن[3].

واصل الأمين العام للأمم المتحدة مساعيه، فقام بإرسال مبعوث شخصي لكل من بغداد، وطهران، حيث اختار لتلك المهمة رئيس الوزراء السويدي أولف بالمة، رافقه المستشار النمساوي بروتوكرايسكي، وصل بالمة إلى طهران يوم 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980م، ثم زار بغداد يوم 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980م، وتكررت الزيارات، بعدها وضع بالمة مشروعًا حول الحرب بالتعاون مع الخبراء العسكريين للأمم المتحدة أهم ما تضمنه ذلك المشروع:

1- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.
2- عدم احتلال الأراضي بالقوة.
3- حرية الملاحة في الخليج.
4- وقف الأعمال الحربية، وسحب القوات.
5- حل القضايا الأخرى مثل رسم الحدود، والسيادة في شط العرب، وافقت العراق على ذلك المشروع، بينما رفضته إيران[4].

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص145.

(2) United Nations, Resolution 479 of 28 September 1980, p23.

(3) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص162-163.

(4) منشورات وزارة الثقافة والاعلام: جهود السلام الدولية لوقف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص50-55.

استمر مجلس الأمن بمحاولة إيجاد حل للحرب، وعندما قامت القوات الإسرائيلية بالإعتداء على المفاعل النووي العراقي عام 1981م، ادان مجلس الأمن تلك الغارة الإسرائيلية، على الرغم من أنه قلما يصدر قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائمًا تقف عقبة في طريق أي قرار يدين إسرائيل [1].

أصدر مجلس الأمن قرار 514 يوم 12 تموز (يوليو) 1982م، دعا فيه إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء العمليات العسكرية، وسحب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليًا، وإرسال مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار، والحث على استمرار جهود الوساطة من خلال الأمين العام بهدف التوصل إلى تسوية مقبولة لكلا الطرفين[2]، رحبت العراق بذلك القرار، لكن إيران رفضته[3].

وصدر عن مجلس الأمن قرار 540 يوم 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1983م دعا كلًا من العراق وإيران لوقف جميع العمليات العسكرية الموجهة ضد الأهداف المدنية، كما أكد على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية، أيضًا طالب الدول الأخرى بممارسة أقصى قدر من الانضباط، وأن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة النزاع، وتوسيع نطاقه[4].

وصدر قرار جديد عن مجلس الأمن في الأول من حزيران (يونيو) 1984م، حمل رقم 552[5]، جاء فيه:

1- ناشد جميع الدول بأن تحترم طبقًا للقانون الدولي حق حرية الملاحة.
2- أكد على حق حرية الملاحة الدولية، والطرق البحرية للدول التي ليست طرفًا في النزاع.
3- طالب جميع الدول بأن تحترم السلامة الإقليمية للدول التي ليست طرفًا في الأعمال العدوانية، وأن تمارس أقصى درجة من ضبط النفس، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة، وتصعيد، وتوسيع الصراع.
4- يدين الاعتداءات على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت، والسعودية[6].

وصدر قرار آخر عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 24 شباط (فبراير) 1986م، حمل رقم582، حث الطرفين على إتمام تبادل شامل لأسرى الحرب بعد وقف العمليات الحربية، كما

---

(1) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص642-643.

(2) United Nations, Resolution 514 of 12 July 1982, p19.

(3) منشورات وزارة الثقافة والاعلام: جهود السلام الدولية لوقف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص58؛

(4) قرار مجلس الأمن 540 (1983/10/31م)؛ http://www.un.org، ص7.

(5) انظر ملحق رقم (8)، 294.

(6) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 552 بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص451.

طالب العراق وإيران بوقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء جميع العمليات الحربية في البر، والبحر، والجو، وسحب جميع القوات إلى الحدود[1] كما أصدر مجلس الأمن قرارًا جديدًا بتاريخ 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1986م، حمل رقم 588، طالب كلًا من العراق وإيران بالعمل على تنفيذ قرار 582 الصادر في 24 شباط (فبراير) 1986م[2].

وفي تاريخ 24 حزيران (يونيو) 1987م، عرضت الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، والصين، وفرنسا، وبريطانيا) مبادرة على مجلس الأمن هدفها ضرورة التعجيل بإنهاء الحرب، بناءً على ذلك طلب مجلس الأمن من العراق وإيران إجراء مفاوضات، لإنهاء الحرب، كما طلب الامتناع عن القيام بأي عمل عسكري[3].

اتفق مجلس الأمن يوم 20 تموز (يوليو) 1987م على إصدار قرار 598[4]، نص على:

1- مطالبة العراق وإيران، بوقف إطلاق النار فورًا ووقف جميع الأعمال العسكرية.
2- يطلب من الأمين العام إرسال فريق من مراقبي الأمم المتحدة، للتأكيد والإشراف على وقف إطلاق النار.
3- الإفراج عن أسرى الحرب، وإعادتهم إلى أوطانهم دون تأخير بعد توقف العمليات الحربية.
4- يدعو جميع الدول الأخرى إلى ضبط النفس، والامتناع عن القيام بأي عمل عسكري قد يؤدي لتصعيد الصراع[5].
5- يقوم الأمين العام بطلب من مجلس الأمن بالتشاور مع الطرفين لتكليف طرف محايد بالتحقيق في المسؤولية عن النزاع[6].

وافقت العراق على قرار مجلس الأمن الدولي 598، بينما رفضته إيران [7]، حيث كانت ترفض أي قرار من مجلس الأمن، فقد وضعت إيران عدة شروط لقبول قرارات مجلس الأمن أهمها:

---

(1) قرار مجلس الأمن 582 (1986/2/24م)؛ http://www.un.org، ص23-24.

(2) قرار مجلس الأمن رقم 588 (1986/10/8م)؛ http://www.un.org، ص27.

(3) نص مبادرة الدول الكبرى بمجلس الأمن الدولي الهادفة إلى وقف حرب الخليج (1987/6/25م)؛ يوميات وثائق الوحدة العربية، ص605.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص218.

(5) نص قرار مجلس الأمن الدولي 598 الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص70.

(6) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص217.

(7) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص218.

1- الاعتراف بأن العراق هي البادئة بالاعتداء.

2- تقرير التعويضات اللازمة لإيران.

3- إسقاط النظام السياسي في العراق[1].

أصدر مجلس الأمن الدولي قرارًا جديدًا يوم 9 أيار (مايو) 1988م حمل رقم 612، أدان استخدام الأسلحة الكيماوية في الحرب بين العراق وإيران، كما طالب بتطبيق رقابة على تصدير المنتجات الكيماوية إلى طرفي النزاع[2]، كما صدر عن مجلس الأمن قرار 619 يوم 9 آب (أغسطس) 1988م أكد على ما جاء في قرار مجلس الأمن 598 الصادر في 20 تموز (يوليو) 1987م، كما قرر إنشاء فريق من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين تُقِيم على الحدود العراقية الإيرانية لمدة ستة شهور[3]، وصدر قرار آخر عن مجلس الأمن يوم 26 آب (أغسطس) 1988م، حمل رقم 620، اكد على أن الأسلحة الكيماوية استخدمت في الحرب بصورة مستمرة بين العراق وإيران، واعتبر مجلس الأمن أن ذلك يعد خرقًا للقانون الدولي[4].

يلاحظ أن موقف هيئة الأمم المتحدة كان الاكتفاء باتخاذ قرارات، وتوصيات، دون اتخاذ أي إجراءات رادعة لوقف الحرب بين العراق وإيران[5]، ولم تكن القرارات التي صدرت عن هيئة الأمم المتحدة بخصوص الحرب العراقية الإيرانية حاسمة، بل أنها جاءت بصيغة الرجاء، والطلب[6].

مما سبق يتضح أن دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اقتصر على اتخاذ القرارات لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، على الرغم من أن الأمم المتحدة كانت قادرة على اتخاذ إجراءات حازمة بحق كلًا من العراق وإيران؛ لإجبارهما على التفاوض، لكن حقيقة الأمر أن الأمم المتحدة كانت متساهلة بشأن تلك الحرب، ولم تفكر بها بشكل جاد.

---

(1) هاني السيد طه: الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.ibtesamh.com

(2) قرار مجلس الأمن الدولي رقم 612 (1988/5/9م)؛ http://www.un.org، ص22.

(3) قرار مجلس الأمن رقم 619 (1988/8/9م)؛ http://www.un.org، ص24-25.

(4) قرار مجلس الأمن 620 (1988/8/26م)؛ http://www.un.org، ص27.

(5) فخري المهنا: مرجع سابق، ص209.

(6) سهيل الفتلاوي: موسوعة القانون الدولي الجنائي جرائم الحرب وجرائم العدوان، دار الثقافة، الأردن، ط1، 2011م، ص273.

ثانيًا: موقف أمريكا والاتحاد السوفيتي:

1) الموقف السوفيتي من الحرب

على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كانت علاقته جيدة بالعراق إلا أنه اتخذ موقفًا وديًا من الثورة الإسلامية في إيران[1]؛ لذلك اعترف الاتحاد السوفيتي بالخميني، وبنظامه الجديد[2].

كان الخميني، والاتحاد السوفيتي موقفهما واحدًا من بعض القضايا السياسية الهامة، منها رفض الدولتين للغطرسة الأمريكية، ومحاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على الشؤون الدولية، والتدخل في الشؤون الداخلية لكل من إيران، والاتحاد السوفيتي[3]، لذلك أعتقد قادة الاتحاد السوفيتي بأنهم من الدول التي ستستفيد من سقوط شاه إيران، ونجاح الثورة الإيرانية، بسبب اعتقادهم بأن نجاح الثورة سيؤدي لإزالة القواعد الأمريكية الموجودة على حدود الاتحاد السوفيتي، كما اعتقد أن إيران لا يمكن أن تجابه طرفين متناقضين فبما أنها أعلنت عدائها للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها ستكون من حلفاء الاتحاد السوفيتي[4].

كان الاتحاد السوفيتي متفائلًا بتحقيق مكاسب مهمة في إيران، وفي منطقة الخليج العربي، على حساب المصالح، والنفوذ الأمريكية[5]، لكن الخميني اعتبر أن الاتحاد السوفيتي عدوٌ له؛ لأنه أصدر أوامره عام 1979م للجيش السوفيتي لغزو أفغانستان البلد الإسلامي الذي أوشك أن يتحول إلى جمهورية إسلامية[6]وقامت مظاهرات في إيران في كانون الثاني (يناير) 1980م معادية للسوفيت بسبب غزوه لأفغانستان[7]، كما قام الإيرانيون بمهاجمة السفارة السوفيتية في طهران[8]، إضافة إلى أن دعم الخميني للمجاهدين الأفغان شكل عقبة أمام تحقيق الطموحات السوفيتية[9].

---

(1) Farhang Rajaee: Iranian Perspectives on The Iran_ Iraq War, University Press Florida, U, S, A, 1997, p145.

(2) آمال السبكي: مرجع سابق، ص221.

(3) حمدان أبو عمران: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2006- 2013م (رسالة ماجستير)، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، فلسطين، 2014م، ص30

(4) هادي العلوي: الثورة الإيرانية والتشخيص الصائب لجبهة الأعداء؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير- مارس/ 1979)، ص22.

(5) محمد ادريس: مرجع سابق، ص483.

(6) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص196؛ Poorvi Chitalkar, David M. Malone: op-cit, p23

(7) فاضل رسول: مرجع سابق، ص55.

(8) عبد الوهاب الكيالي: العرب والقضايا الاستراتيجية الراهنة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م، ص70.

(9) محمد ادريس: مرجع سابق، ص483.

كانت الحرب فرصة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي لتكثيف وجودهما العسكري في منطقة الخليج بطريقة تقبلها الدول الخليجية، بذلك ظهر التنافس بين القوتين في منطقة الخليج مستغلين انشغال المنطقة بالحرب[1].

شعر الاتحاد السوفيتي بالغضب من الرئيس صدام حسين لانفراده بقرار الحرب دون استشارته[2]، لذلك أوقف الاتحاد مد العراق بالسلاح، وظل على ذلك الموقف لسنوات، الأمر الذي دفع القيادة العراقية للبحث عن مصادر تسليح بديلة[3].

أيضًا هددت العراق بأنها ستنتهي التحالف مع الاتحاد السوفيتي إذا لم يزود العراق بالأسلحة التي تحتاجها في حربها مع إيران، كما هددت العراق الاتحاد السوفيتي بالبحث عن حلفاء أخرين، وموارد أخرى للأسلحة، لكن الاتحاد السوفيتي لم يكن يرغب بإنهاء تحالفه مع العراق[4].

أمام خوف الاتحاد السوفيتي من فك العراق تحالفه معه سمح فيما بعد بتصدير أسلحة للعراق، وإيران بنفس الكمية، في محاولة من الاتحاد السوفيتي لكسب صداقة إيران[5].

استمر التعاون السوفيتي الإيراني، وتم توقيع معاهدتين للتعاون العسكري بين إيران والاتحاد السوفيتي في تموز (يوليو) 1981م، تعلقت المعاهدة الأولى بمد إيران بالسلاح، والذخيرة، أما الثانية تضمنت تشكيل كوادر سوفيتية لمساعدة إيران[6]، كما سمح الاتحاد السوفيتي لسوريا ببيع سلاح سوفيتي لإيران[7].

منذ عام 1982م، شعر الاتحاد السوفيتي بإمكانية انتصار إيران في الحرب، إضافة إلى أن العراق بذلك الوقت قامت بالتشهير بالاتحاد السوفيتي لعدم وفائه بالمعاهدات؛ مما كان سببًا في توتر العلاقات بين الطرفين، لذلك شعر الاتحاد السوفيتي بأنه كي يكسب إيران خسر مصداقيته مع عدد كبير من الدول العربية؛ لذا عاد مرة أخرى لمحاولة كسب العراق[8].

---

(1) هاني السيد طه: الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.ibtesamh.com

(2) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص196.

(3) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص83.

(7) Brogan Patrick: Iran-Iraq war Foreign Support to Iraq and Iran, Clays st Ives Plc, London, 1989, p17.

(5) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص25.

(6) هوشانج نهافدندي: إيران تحرير أم سفينة؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1983م، ص203.

(7) حازم صاغية: مرجع سابق، ص153.

(8) إبراهيم حسن: مرجع سابق، 26.

توترت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي، وإيران؛ لذا قامت إيران بإبعاد ثمانية عشر دبلوماسيًا سوفيتيًا، كما قامت باعتقال زعماء حزب توده الشيوعي الإيراني[1]، أما فيما يخص العراق فقد قام الاتحاد السوفيتي في تموز (يوليو) 1983م، بالتوسط بين سوريا والعراق، حيث نظم لقاء بين وزير خارجية العراق طارق عزيز، ووزير خارجية سوريا عبد الحليم خدام في موسكو، لكن سوريا رفضت إقامة أي علاقات مع العراق[2].

2) الموقف الأمريكي من الحرب

كان شاه إيران محمد رضا بهلوي من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، لذلك استاءت الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح الثورة الإيرانية[3]، واعتبرت ذلك تهددًا لمصالحها في المنطقة، خاصة أن إيران تشكل سوقًا تجاريًا ضخمًا للبضائع الأمريكية، كما أن إيران مستورد كبير للأسلحة الأمريكية، ومصدر للنفط، لذلك رأت أنها من الممكن أن تخسر بعض مصالحها في منطقة الخليج بسبب نجاح الثورة الإيرانية، خاصة أنها تشترك مع عُمان في السيطرة على مضيق هرمز[4] لكن رغم استياء الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الإيرانية إلا أنها كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في طهران، لكن الخميني اتخذ موقفًا معاديًا من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أوضح أنها تستغل بترول إيران، وسائر موارده الاقتصادية، كما اتهمها بأنها وراء اضطهاد معظم شعوب العالم[5]، رغم ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن الثورة الإيرانية يمكن التعايش معها، والاستفادة منها طالما أنها عقبة في وجه السوفيت تمنعهم من التسلل داخل الخليج العربي[6].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسهيل إقامة الشاه محمد رضا بهلوي في أمريكا، حيث وصل لأمريكا في تشرين الأول (أكتوبر) 1979م[7]، فقام عدد من الطلاب يوم 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 1979م، بالتظاهر أمام مبنى السفارة الأمريكية في طهران، احتجاجًا على استضافة

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص485.

(2) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص527.

(1) Poorvi Chitalkar, David m. Malone: The un Security Council and Iraq, United States Deputy Secretary of Defense, 2003, p22.

(4) حليم أحمد: الثورة الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي؛ شؤون فلسطينية، ع87-88، (فبراير- مارس/ 1979م)، ص253.

(5) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص238.

(6) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص83.

(7) عبد الرضا أسيري: مرجع سابق، ص66.

الولايات المتحدة الأمريكية للشاه، ومنحه حق العلاج، ثم قاموا باحتجاز العاملين بالسفارة الأمريكية كرهائن، أعرب الخميني عن رضاه عن عملية اقتحام السفارة، حيث أوضح بأن الرهائن أسوأ مجرمين، كما وصفهم بأنهم أعداء الله، وأعداء الشعب[1]، ولقد عرض الطلاب إطلاق سراح الرهائن مقابل تسليمهم الشاه[2].

أمام ذلك الوضع أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر يوم 23 كانون الثاني (يناير) 1980م، مبدأه المعروف باسم مبدأ كارتر، الذي نص على اعتبار منطقة الخليج ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وأنها سوف تتدخل بكل السبل لحماية المنطقة، ولضمان تدفق البترول[3].

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تسوية موضوع الرهائن سلميًا لكن الخميني رفض، لذا قامت حكومة جيمي كارتر يوم 7 نيسان (أبريل) 1980م بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران[4]، أيضًا أمرت حكومة كارتر البنوك الأمريكية بتجميد نحو ثمانية مليارات دولار من الحسابات الإيرانية، وطرد الطلبة الإيرانيين، كما قامت بإعادة السفير الإيراني إلى بلاده، ثم قامت بإرسال قوة عسكرية لإيران لإنقاذ سراح الرهائن يوم 24 نيسان (أبريل) 1980م، لكنها فشلت[5].

وافق مجلس الشورى الإيراني يوم 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1980م، على إطلاق سراح الرهائن مقابل اربعة شروط هي:

1- الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية.
2- تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية.
3- أن تساعد الولايات المتحدة الأمريكية إيران في إعادة أموال الشاه إلى إيران[6].
4- تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن ادعاءاتها تجاه إيران[7].

---

(1) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص237-238.
(2) دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر: مرجع سابق، ص402.
(3) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص83.
(4) عمر بيومي: مرجع سابق، ص73-74.
(5) دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر: مرجع سابق، ص403.
(6) عبد الرزاق أسود: موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، مج،3 الدار العربية للموسوعات، ص185
(7) عمر بيومي: مرجع سابق، ص74.

تم تأخير الإفراج عن الرهائن رغم الاتفاق ما بين حكومة كارتر والخميني على إطلاقهم، بسبب اتصالات سرية جرت بين إيران، ورونالد ريغان[*]، تم خلال تلك الاتصالات عقد صفقة بتأخير الإفراج عن الرهائن حتى يمر موعد انتخابات الرئاسة، في المقابل تقدم الولايات المتحدة الأمريكية لإيران مساعدات تحتاجها في حربها مع العراق[1].

أعرب الكثير من الأمريكيين عن غضبهم لعجز حكومة كارتر عن إطلاق سراح الرهائن؛ مما أدى لتقوية نفوذ منافسه في الانتخابات رونالد ريغان، وبالتالي فاز ريغان بانتخابات الرئاسة الأمريكية في كانون الثاني (يناير) 1981م، وفي أول يوم لتوليه الرئاسة 20 كانون الثاني (يناير) 1981م تم إطلاق سراح الرهائن[2].

منذ أن بدأ ت الحرب اجتمع وزير الخارجية الأمريكية أدموند موسكي، ووزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندرية غروميكو[**] في نيويورك، تناولا خلال البحث بشكل أساسي في الحرب، ووصلا إلى قرار الحياد في تلك الحرب[3]، كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد السوفيتي، والدول الأخرى عدم التدخل في النزاع[4]، رغم ذلك الموقف الأمريكي اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قرار الوقوف لجانب العراق في الحرب، وتقديم كافة المساعدات لها[5] كما قامت بتوجيه دعوة للدول الست الصناعية (بريطانيا، وفرنسا، وكندا، واليابان، وألمانيا، وإيرلندا)؛ لبحث السيطرة على مضيق هرمز، أيضًا أشارت كافة التقارير الصادرة عن البيت الأبيض أن

(*) رونالد ريغان: ولد عام 1911م، عاش طفولة بائسة نتيجة الفقر الذي كان يعاني منه والده جاك ريغان، عمل سينمائيًا في هوليوود، ونجح عام 1964م في حكم ولاية كاليفورنيا التي تعد أهم، وأكبر الولايات الأمريكية، تم تجدد له حكم ولاية كاليفورنيا عام 1970م، وأصبح الرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تم انتخابه عام 1981م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص873).

(1) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص123-124.

(2) دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر: مرجع سابق، ص404.

(**) أندرية غروميكو: هو سياسي، ورجل دولة سوفيتي، ولد عام 1909م في منطقة روسيا البيضاء، عام 1926م التحق بجامعة منيسك لدراسة الاقتصاد والهندسة الزراعية، وخلال دراسته انضم للحزب الشيوعي، وفي عام 1939م التحق بوزارة الخارجية، وعام 1941م أصبح قائمًا بالأعمال، وفي عام 1943م أصبح سفيرًا، وعام 1946م أصبح مندوب بلاده لدى الأمم المتحدة، وشغل منصب وزير الخارجية السوفيتية لأكثر من ربع قرن، وعام 1983م أصبح نائب رئيس الوزراء (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص338-339).

(3) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص136.

(4) نهى تادروس: مرجع سابق، ص45.

(5) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص641-642.

الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد انتصار إيران في الحرب، كما أنها لا تريد أن تبرز العراق كقوة مهمة، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت معارضة لقيام دولة قوية في منطقة الخليج تهدد مصالحها[1].

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي عام 1981م، كما قامت عام 1982م بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق، كما [2]، كما دعت إيران لقبول الوساطات التي تقدمت بها العديد من البلدان، والمنظمات الدولية لوضع حد لإراقة الدماء، وإنهاء الحرب[3].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد إطالة الحرب أطول فترة ممكنة، لذلك شجعت عدة أطراف أهمها إسرائيل لبيع السلاح لإيران، في المقابل سمحت لأطراف أخرى لدعم العراق عسكريًا[4]، كما ورد على لسان وزير خارجية أمريكا هنري كيسنجر[*] أن هذه أول حرب نتمنى أن لا يخرج منها منتصر[5]،

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في اتباع سياسة الحياد المزعوم حتى بداية ظهور الانتصارات الإيرانية عام 1982م حيث شعرت بأنها ستخسر إذا انتصرت إيران[6]؛ لذا قامت بنفس العام برفع اسم العراق من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛ كي تتمكن قانونيًا من تزويد العراق بالسلاح والمعدات الزراعية، ووسائل الدعم الأخرى[7].

---

(1) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص85.

(2) عايدة سري الدين: الحرب الباردة في الخليج الساخن، دار بيسان، بيروت، ط1، 1999م، ص13-14.

(3) James g and Others: Becoming Enemies U. S. Iran Relations and The Iran- Iraq War 1979-1988, Rowman and Littlefield, United States of America, p313.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص484.

(*) هنري كيسنجر: هو سياسي أمريكي من عائلة يهودية، ولد عام 1923م في ألمانيا، عاش في ألمانيا حتى عام 1938م، بعدها هاجر مع أسرته من نيويورك هربًا من القمع النازي، حصل عام 1943م على الجنسية الأمريكية، درس العلوم السياسية في معهد جورج واشنطن العالي، في اواخر عام 1968م عينه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مستشارًا خاصًا له، ولشؤون الأمن القومي، ولقد أصبح في آب (أغسطس) 1973م وزيرًا للخارجية الأمريكية، مع احتفاظه بمنصبه مستشارًا لشؤون الأمن القومي (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج5، ص121-122).

(5) عبد الكريم سهر: مرجع سابق، ص94.

(6) عبد الرضا أسيري: مرجع سابق، ص69.

(7) عدنان النحوي: لهفي على بغداد، دار النحوي، ط1، 2004م، ص66؛ عبود عبود: مرجع سابق، ص30.

عقد مجلس الأمن القومي الأمريكي اجتماعًا في تشرين الأول (أكتوبر) 1983م، أكد خلاله بعض المسؤولين أن انهيار العراق ليس في مصلحتها؛ لذلك قادت الولايات المتحدة الأمريكية حملة في العواصم الأوروبية لتسهيل تزويد العراق بالسلاح، والمعدات، ثم قامت بفرض حظر كامل أواخر عام 1983م على مبيعات الأسلحة إلى إيران[1].

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1984م، بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق[2]، ثم قامت بتزويد العراق بمعلومات استخباراتية، كما صدر قرار من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي بضمان 85% من أصل 570 مليون دولار من أجل إقامة خط أنابيب نفط العراق إلى العقبة، لكن ذلك المشروع لم ينفذ بسبب تهديد إسرائيل بضربه في حال تنفيذه[3].

صفقات الأسلحة الأمريكية:

كان مجلس الأمن القومي الأمريكي قد عقد اجتماعًا عام 1983م، برئاسة رونالد ريغان لبحث الحرب العراقية الإيرانية، وتم الاتفاق على أن استمرار الحرب يتطلب تزويد إيران بالسلاح، وقطع الغيار عن طريق حلفائها، خاصة إسرائيل[4]، ذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت إطالة أمد الحرب لتدمير البلدين، لاستنزاف قواتهما، وإنهاكهما[5].

في يوم 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 1986م، أعلن هاشمي رفسنجاني أن إيران تريد شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، لأن جزءًا كبيرًا من الأسلحة الإيرانية أمريكية الصنع، وبحاجة لقطع غيار[6]، وأمام ذلك الوضع زار مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت ماكفرلين طهران لعقد صفقة الأسلحة، لكن رئيس مكتب دائرة الحركات التحررية في الحرس الثوري مهدي هاشمي فضح تلك الصفقة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1986م؛ مما أدى لاعتقاله، عرفت تلك

(1) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص645، 651.

(2) سامي المهنا: تداعيات حرب الخليج الثالثة، العالم بعيون أمريكية، الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون، دار المريخ، مصر، 2004م، ص44.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص215.

(4) محمد سالم: مرجع سابق، ص76.

(5) علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 2012م، ص21.

(6) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص223–224.

الفضيحة باسم فضيحة إيران كونترا غيت[1]، قام ريغان بتبرير تلك الفضيحة، فقد أوضح بأن الأسلحة الأمريكية المصدرة لإيران محدودة[2].

زاد التواجد الغربي في منطقة الخليج ففي؛ كانون الثاني (يناير) 1987م قام الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على طلب من الكويت برفع أعلامهما على ناقلات البترول الإيرانية[3]، أما العراق فقامت في نيسان (أبريل) 1987م بطرد الملحق العسكري الأمريكي من بغداد، لاتهامه بالقيام بتصدير شحنات الأسلحة السوفيتية القادمة عبر الكويت إلى إيران[4].

في ظل الوجود الأمريكي المكثف في منطقة الخليج تعرضت السفينة الحربية الأمريكية ستارك التابعة للبحرية الأمريكية يوم 18 آيار (مايو) 1987م للقصف من طائرة ميراج عراقية، اعتقادًا من العراق أن تلك السفينة إيرانية؛ مما أدى لمقتل 37 بحارًا أمريكيًا، واصابة 21 شخصًا، بعد تلك الحادثة اعترفت العراق بالقصف، ثم قدمت اعتذارًا للحكومة الأمريكية، وقبلت الولايات المتحدة الأمريكية الاعتذار [5].

كانت صفقة الأسلحة الإيرانية الأمريكية سببًا في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق؛ لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استعادة مصداقيتها لدى العراق من خلال تقديم الدعم لها، كما تعهدت بالاستمرار بالحملة لوقف تدفق الأسلحة لإيران، ثم قامت بالضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار 598 في تموز (يوليو) 1987م[6]، كما تغاضت عن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية[7].

في آب (أغسطس) 1987م زادت حدة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فلم يمضِ أسبوع دون محاولة إيرانية في توجيه ضربة للبحرية الأمريكية[8]، كان أبرز المواجهات الإيرانية الأمريكية في مياه الخليج هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول (أكتوبر) 1987م بإغراق ثلاثة زوارق إيرانية، كما دمرت البحرية الأمريكية سفينتين حربيتين إيرانيتين يوم 18 نيسان (أبريل) 1988م بعد أن أصابها صاروخ أمريكي؛ مما أسفر عن مقتل 290 شخصًا،

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص486.

(2) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص223.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص206.

(4) عايدة سري الدين: مرجع سابق، ص20.

(5) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص654.

(6) عايدة سري الدين: مرجع سابق، ص21.

(7) عبود عبود: مرجع سابق، ص31.

(8) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص224.

لذا أعلنت إيران حالة التعبئة العامة بهدف التصدي للوجود الأمريكي في الخليج، ظلت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران حتى تم وقف الحرب بين العراق وإيران غي آب (أغسطس) 1988م[1].

بصفة عامة كان دور الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج بارز أكثر من دور الاتحاد السوفيتي، ذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان مقتنعًا بأن دوره لا يمكن إلا أن يكون مكملًا للدور الأمريكي[2].

يتضح مما سبق أن القوتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قامتا باستغلال الحرب للتدخل في المنطقة لتقوية نفوذهما؛ لذلك كان اهتمامهما بزيادة تواجدهما في المنطقة أكثر من اهتمامهما بالعمل بشكل جاد على إنهاء الحرب، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي كانتا قادرتين على التأثير على هيئة الأمم المتحدة لإقناعها باتخاذ إجراءات رادعة لوقف الحرب بين العراق وإيران، لكن في حقيقة الأمر أن القوتين العظميين أرادتا لتلك الحرب أن تستمر؛ لأن الحرب كانت بمثابة مبرر قوي لكليهما لتواجدهما بكل قوة في المنطقة.

ثالثًا: الموقف الأوروبي من الحرب العراقية الإيرانية:

1) موقف فرنسا من الحرب

أعلنت الحكومات الفرنسية المتعاقبة خلال الحرب صراحة عن استمرار صفقات الأسلحة للعراق، ذلك لأن الخبراء السياسيين الفرنسيين طرحوا فكرة درء الخطر الأصولي الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط[3]، لذلك أعلنت فرنسا عن استعدادها لوضع تكنولوجيتها في خدمة قيادة الجيش العراقي، بالفعل كانت الطائرات الفرنسية ذات كفاءة عالية جعلت العراق تتفوق في سلاحها الجوي على إيران[4]، وكانت فرنسا أكبر مورد للأسلحة إلى العراق خلال فترة الحرب[5]، حيث اعتبرت ثاني دولة مصدرة للأسلحة للعراق بعد الاتحاد السوفيتي[6].

---

(1) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص652.

(2) أحمد كمال: مرجع سابق، ص34.

(3) محمد كمال، فؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م، ص182.

(4) جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص233.

(5) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص651؛ Brogan Patrick: Iran-Iraq War Foreign support to Iraq and Iran, op-cit,p17.

(6) محمد كمال، فؤاد نهرا: مرجع سابق، ص182.

قامت فرنسا بجمع الدول الأوروبية الغربية حولها للبحث في موضوع الحرب، بناءً على ذلك أصدر مجلس الوزراء الفرنسي يوم 24 أيلول (سبتمبر) 1980م تصريحًا أشار فيه إلى التخوف من القيام بأي عمل عسكري يحد من حرية الملاحة في منطقة الخليج، بعد ذلك وصل إلى فرنسا وزير الخارجية العراقية طارق عزيز حاملًا رسالة للرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان(*) تتعلق بتطورات الحرب العراقية الإيرانية[1].

بناءً على اقتراح من جان فرنسوا بونسيه وزير خارجية فرنسا أعلنت المجموعة الأوروبية بأنها تعلق أهمية كبرى على المعارك التي تدور في منطقة الخليج، وازاء التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز أطلقت الدول الأوروبية التسع نداء (ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، ولوكسمبرج، وهولندا، والدنمارك، والمملكة المتحدة، وإيرلندا)، جاء فيه:

1- تعلن الدول الأوروبية استعدادها لدعم كل مبادرة دولية من شأنها إيجاد تسوية سلمية للخلافات بين الطرفين.

2- تعلن ضرورة الحفاظ على حرية الملاحة في منطقة الخليج.

3- تعلن عن عزمها البحث لإيجاد حل للنزاع[2].

يوم 29-30 تموز (يوليو) 1981م، وصل الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، ومسعود رجوي قائد حركة مجاهدي الشعب إلى فرنسا طالبين اللجوء السياسي، ووافقت الحكومة الفرنسية على منحهما حق اللجوء السياسي، فردت إيران على ذلك بتظاهر مئتين من الحرس الثوري صباح يوم 30 تموز (يوليو) 1981م، أمام سفارة فرنسا في طهران، وانضم المئات إليهم في اليوم التالي حتى بلغ عدد المتظاهرين خمسة آلاف؛ لذلك أراد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران(**) الذي وصل للحكم في فرنسا عام 1981م، تهدئة الوضع مع إيران، فأرسل رسالة تهنئة

(*) فاليري جيسكار ديستان: هو سياسي ورجل دولة فرنسي ولد عام 1926م في ألمانيا الغربية، درس في كلية البوليتكنيك العليا، وفي المعهد الوطني للإدارة، وهو معهد عالي يخرج كبار الموظفين للدولة الفرنسية، عُين مفتشًا للمالية عام 1954م، ثم مديرًا مساعدًا في مكتب رئيس مجلس الوزراء، واختير عام 1959م ليكون سكرتيرًا لوزارة المالية، ترك مهامه الوزارية في كانون الأول (ديسمبر) 1965م، وفي حزيران (يونيو) 1969م عُين وزيرًا للمالية والاقتصاد، وانتخب رئيسًا لفرنسا عام 1974، حتى عام 1981م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص128-129).

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص137.

(2) المرجع سابق، ص135.

(**) فرانسوا ميتران: ولد عام 1916م، عمل صحافيًا ثم محاميًا، وشارك في الحرب العالمية الثانية، تولى رئاسة المحاربين القدامى عام 1947م، وتولى وزارة الاعلام عام 1948م، كما تولى رئاسة مجلس الوزراء بين عامي 1948-1949م، وتولى وزارة الداخلية عام 1954م-1955م، وتولى وزارة العدل عام 1956-1957م، خاض عام 1974م الانتخابات الرئاسية لكنه هُزم أمام فاليري جيسكار ديسان، أصبح رئيسًا لفرسا عام 1981م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص496-497).

للرئيس الإيراني الجديد محمد على رجائي لكن إيران لم تستجب لها، بل أنها اتهمت فرنسا بأنها أصبحت مركزًا لمناهضة الثورة الإسلامية الإيرانية، وعندما قررت فرنسا إعادة موظفيها من إيران كإجراء منعتهم إيران من العودة إلى بلادهم يوم 6 آب (أغسطس) 1981م، لكنها أطلقت سراحهم وسمحت لهم بمغادرة طهران يوم 12 آب (أغسطس) 1981م[1].

كان هدف فرنسا من دعمها للعراق هدفًا تجاريًا في المقام الأول، وسياسيًا في المقام الثاني، حيث كان رأي الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران هو الحيلولة دون هزيمة العراق، لكن دون أن تحقق نصرًا كاملًا[2]؛ لذلك قامت فرنسا عام 1981م بتزويد العراق بطائرات ميراج[3].

في كانون الثاني (يناير) 1983م وافقت فرنسا على إمداد العراق بطائرات سوبر انتندارد، رغم أن مدى تلك الطائرات كان حوالى 360-380 ميل، ولا يمكنها الوصول لأهداف بحرية في جنوب الخليج، إلا أنها حققت للعراق القدرة على تهديد صادرات البترول الإيرانية من خلال مهاجمتها في جزيرة خرج[4]،

استمرت فرنسا بدعمها للعراق، لكن عام 1986م تم الكشف عن صفقة أسلحة نقلت من ميناء فرنسي إلى إيران، وكانت تلك الأسلحة فرنسية الصنع؛ لذا تحدثت العراق مع الحكومة الفرنسية لإعطائها إيضاحات حول تلك الصفقة، فأخبرت الحكومة الفرنسية العراق، بأنه لم يصدر قرار حكومي بتزويد إيران بالسلاح، وأن ما جرى هو تصرف غير قانوني لشركة فرنسية، وأنها ستواصل التحقيق في تلك المسألة، لكن في ذلك الوقت تغيرت الحكومة الفرنسية، وتشكلت حكومة جديدة[5]، أكد الرئيس الفرنسي الجديد جاك شيراك يوم 22 أيار (مايو) 1986م أن فرنسا تعتبر نفسها صديقة العراق، وحليفته، وأن موقفها لن يطرأ عليه أي تغيير[6].

---

(1) علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص27-28.

(2) المرجع السابق، ص37.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص213.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص127.

(5) حديث صحافي مع طارق عزيز رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والعلاقات العربية (1986/3/30م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص556،

(6) آلان غريش، دومنيك فيدال: مرجع سابق، ص200.

2) موقف بريطانيا من الحرب

بالنسبة لبريطانيا اعتبرت رئيسة وزرائها مارغريت تاتشر[*] أن العراق هي البادئة بالحرب، كما اعتبرت أن الرئيس صدام حسين استغل الفوضى الداخلية في إيران، حيث وجد أن تلك الفرصة لا تعوض فقام بإلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران عام 1975م، ولقد فرضت بريطانيا حظرًا على تصدير التجهيزات العسكرية لكل من العراق وإيران عام 1984م، لكن الشركات البريطانية لم تلتزم بذلك الحظر[1].

في تشرين الثاني (نوفمبر) 1986م، زار وزير التجارة والصناعة البريطاني آلان كلارك بغداد؛ لتشجيع التجارة البريطانية على الرغم من قرار الحظر المعلن، كما شجعت الحكومة البريطانية البنوك البريطانية على منح العراق قروضًا تجارية بمبالغ كبيرة[2]،

أخذ الدور الأوروبي ينمو في منطقة الخليج؛ لذا قررت بريطانيا إرسال سفن حربية إلى منطقة الخليج العربي يوم 11 آب (أغسطس) 1987م، تبع ذلك ضغط بريطاني على بلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، لتأخذ دورًا أكثر إيجابية من الحرب، نتيجة لذلك تم عقد اجتماع عام 1987م بين دول أوروبا الغربية، لكن المؤتمر فشل في تحقيق أي نتائج، وكان فشل المؤتمر لأن ألمانيا رفضت اتخاذ أي إجراء عملي، أما إيطاليا فأصرت على أن تقوم الأمم المتحدة بمبادرة ما لإنهاء الحرب، أما بالنسبة لهولندا، فقد حاولت البحث على اتخاذ إجراء موحد من دول أوروبا الغربية، وعندما فشلت هولندا في ذلك تصرفت منفردة، ثم لجأت لبريطانيا طلبًا للحماية الجوية، والتأمين الإداري لكاسحة ألغام لترسلها إلى الخليج، ووافقت بريطانيا على ذلك، كما قامت كل من بلجيكا بإرسال كاسحتي ألغام لمنطقة الخليج، [3].

(*) مارغريت تاتشر: هي زعيمة بريطانية محافظة ولدت عام 1925م، درست القانون في جامعة اكسفورد، مارست المحاماة منذ عام 1959م، انتخبت عام 1961م نائبة عن حزب المحافظين، ووزيرة برلمانية، أصبحت وزيرة للتربية والعلوم بين عامي 1970–1974م، انتخبت زعيمة لحزب المحافظين في شباط (فبراير) 1975م، انتخبت في أيار (مايو) 1979م رئيسة لوزراء بريطانيا، فكانت أول امرأة تتولى ذلك المنصب السياسي الهام في بلادها، وفي أوروبا (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج1، ص667–668).

(1) علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص24–27.

(2) علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص25–27.

(3) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص229–230.

3) موقف ألمانيا من الحرب

أوضح الرئيس الألماني جو شارك فيشر بأن الإمام آية الله الخميني، وإيران انجزا عملًا تاريخيًا[1]، كما تبنت ألمانيا الاتحادية موقف الجماعة الأوروبية وهو الحياد[2]،و رغم إعلانها الحياد إلا أنها اتبعت سياسة فصل الاقتصاد عن الاستراتيجية، وذلك من خلال التعاون الاقتصادي مع العراق وإيران[3].

ولقد بادرت ألمانيا الاتحادية عام 1984م بفرض حظر على تصدير المواد الكيماوية إلى العراق؛ لأن العراق استطاع التعديل على المعمل الألماني، وتصنيع غاز الأعصاب[4].
أما الشركات الألمانية فقد باعت منتجاتها، وخبراتها إلى الفريقين المتحاربين، كما أن هناك شركات ألمانية ساهمت في مشروع عراقي لتطوير الصواريخ، بدأ ذلك المشروع عام 1986م، لكن بعد ضرب العراق لإيران بالصواريخ بعيدة المدى اتخذت الحكومة الألمانية قرارًا بمنع تصدير أي مواد، أو تجهيزات، أو تكنولوجيا لها صلة بصناعة الصواريخ، وتطويرها، لكن ذلك القرار لم يردع الشركات الألمانية عن مواصلة أعمالها في مشروع تطوير الصواريخ العراقية[5].

4) موقف الدول الأوروبية الأخرى من الحرب

هناك دولًا أوروبية أخرى أيدت العراق في حربها مع إيران منها اليونان، حيث أعلنت تعاطفها مع العراق في الدفاع عن سيادته الاقليمية، وحماية مصالحه الحيوية، كما أعلنت إسبانيا أنها مع العراق في الدفاع عن سيادته على أرضه، ومياهه[6]، أيضًا قامت شركات إسبانيا بتزويد العراق بالسلاح[7]، أما سويسرا فكانت من الدول الأوروبية التي وقفت إلى جانب إيران في الحرب، كما

---

(1) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص263.

(2) علي محافظة: ألمانيا والوحدة العربية (1945–1995م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002م، ص230.

(3) محمد كمال، فؤاد نهرا: مرجع سابق، ص183.

(4) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص529.

(5) علي محافظة: ألمانيا والوحدة العربية، مرجع سابق، ص230، 227–228.

(6) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص180–181.

(7) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص651.

قامت بإمداد إيران بالسلاح[1]، وفي آب (أغسطس) 1987م أرسلت إيطاليا ثماني سفن حربية إلى منطقة الخليج[2].

مما سبق يتضح أن الموقف الأوروبي من الحرب العراقية الإيرانية لم يكن موحدًا، فبعض الدول الأوروبية أيدت إيران، بينما أيدت دول أخرى العراق، واقتصر الدور الأوروبي على بيع السلاح لطرفي النزاع، حيث وجدت الدول الأوروبية في الحرب فرصة مناسبة لها لتحقيق مكاسب تجارية، وذلك يعني أن الدور الأوروبي لم يكن دورًا أساسيًا، بل كان مكملًا لدور كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي؛ لأن القوتين العظميين اعتبرتا الحرب فرصة لهما لزيادة نفوذهما في المنطقة، وبالتالي فهما لن تسمحا لدولٍ أخرى بالتدخل في المنطقة، وبذلك يمكن القول أن الدول الأوروبية لم تكن تملك القدرة على اتخاذ أي قرار بشكل جاد للعمل على إنهاء الحرب.

رابعًا: موقف الصين، وكوريا الشمالية، والهند:

1) موقف الصين:

كانت الصين تطمح للعب دور دولي خاصة بعد انتهاء عهد ماوتسي تونغ[*] للتدخل في منطقة الخليج، بالفعل تدخلت من خلال تزويد إيران بالأسلحة التي تحتاجها، ومنها الصواريخ التي نصبتها بالقرب من مضيق هرمز، وكان السبب في وقوف الصين لجانب إيران هو أن الصين كانت معارضة للاتحاد السوفيتي، والسوفيت وقفوا لجانب العرق، هكذا كان على الصين أن تقف إلى جانب إيران، كما أن إيران لم تهاجم بشكل مباشر منذ تسلمها الحكم 1979م الصين، مما أعطى مبررًا لاستيراد الأسلحة من الصين أمام الشعب الإيراني، أيضًا التقت السياسة الإيرانية، والصينية في دعم المعارضة الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي[3].

---

(1) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص528.

(2) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص229–230.

(*) ماوتسي تونغ: هو قائد صيني ولد عام 1893م، تمكن عام 1921م بمساعدة أحدى عشر شخصًا من تكوين الحزب الشيوعي، وأصبح عام 1949م رئيسًا للصين، واستطاع توحيد الصين، كما استطاع تأسيس مجتمع منضبط، وتحالف مع الاتحاد السوفيتي الذي ساعده على تقوية الجيش الصيني، وفي عام 1959م تخلى عن منصب رئاسة الصين، لكنه احتفظ بقيادة الحزب الشيوعي، وتوفى عام 1976م (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج22، ص183).

(3) تدويل حرب الخليج ينضج على نار هادئة؛ البيادر السياسي، ع260، (1987/7/11م)، ص18.

كما أن الصين وجدت أن اندلاع الحرب العراقية الإيرانية فرصة لها للتدخل في منطقة الخليج العربي لتصبح قوة مؤثرة، وقوية في تلك المنطقة، حتى تستطيع الوقوف في وجه الهيمنة السوفيتية، وما جعل الصين تفكر بتلك الطريقة هو أنها رأت أن قوة الاتحاد السوفيتي بدأت تتراجع[1].

لاقى التدخل الصيني في الحرب إلى جانب إيران معارضة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لذلك جاء التحرك الأمريكي باتجاه بكين من خلال إرسال الرسل لها، ليس حرصًا من الولايات المتحدة الأمريكية على وقف تزويد الصين أسلحة لإيران، بل للحد من النفوذ الصيني في المنطقة، ولاقى ذلك التحرك الأمريكي ترحيبًا من موسكو التي طالبت فرض حظر على تزويد الطرفين بالأسلحة، وللحد من النفوذ الصيني، لكن القيادة الصينية تعاملت مع التحرك الأمريكي السوفيتي سواء تجاهها، او تجاه حرب الخليج بنوع من اللامبالاة، وعدم الاهتمام، وواصلت تزويد إيران بالأسلحة[2].

2) موقف كوريا الشمالية من الحرب:

وقفت كوريا الشمالية إلى جانب إيران خلال الحرب[3]، حيث قامت بدعم إيران بالأسلحة، التي كان من ضمنها أسلحة سوفيتية الصنع[4]، كما قامت كوريا الشمالية بإمداد إيران بالخبرة الفنية في كافة المجالات[5].

على الرغم من أنه تم فرض حظر على بيع الأسلحة لإيران، إلا أن كوريا الشمالية، والجنوبية قامت ببيع الأسلحة، والمعدات، وقطع الغيار لإيران[6].

3) موقف الهند من الحرب:

كانت العلاقات بين الهند، وإيران خلال فترة حكم الشاه متوترة؛ بسبب تحالف شاه إيران محمد رضا بهلوي مع باكستان في صراعها مع الهند، لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، أخذت العلاقات منعطفًا جديدًا اتسمت بالطابع الايديولوجي حيث نجح النظام السياسي في الهند في استيعاب ولاء المسلمين الهنود للخميني، إلا أن رئيسة الوزراء الهندية

---

(1) Scott j. Lee: From Beijing to Baghdad, Stability and Decisionmaking in Sino Iraq Reletions (1958-2013), Peen Libraries University of Peensylvania, 2013, p40-41.

(2) تدويل حرب الخليج ينضج على نار هادئة؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص18.

(3) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص115؛ حسن طوالبة: مرجع سابق، ص143.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص487.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص143.

(6) طلعت مسلم: مرجع سابق، ص8.

أنديرا غاندي(*)، أدركت حساسية الموقف ومخاطر التغيرات الجديدة في المنطقة، وأخذت تحذر من مخاطر الأصولية الإسلامية(**)، وأثارها المستقبلية على مصالح القوى العظمى بالمنطقة، إلا أنها لم تقف ضد إيران، بل أبقت على علاقاتها مع إيران[1].

منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية تظاهر عدد كبير من الشباب الهنود يوم 28 أيلول (سبتمبر) 1980م أمام سفارة إيران احتجاجًا على سياسة حكومة الخميني، كما قام الشباب الهنود بترديد شعارات مناهضة للخميني، وفي يوم 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، تظاهر مئات من الطلبة، والشباب أمام السفارة الإيرانية في نيودلهي، حيث نُظمت تلك المظاهرة من قبل العديد من المنظمات الطلابية الهندية، ومنها المنظمة التابعة لحزب المؤتمر الهندي الحاكم، وفي يوم 10 نيسان (أبريل) 1981م أشار عضو البرلمان الهندي ختام محمد بنات والا بالموقف الإيجابي للعراق في صراعها مع إيران، حيث أوضح بأن العراق كانت إيجابية، حيث تجاوبت منذ البداية مع كل الجهود الدولية لإيقاف الحرب بينها، وبين إيران[2].

مما سبق يتضح أن الصين، تدخلت في الحرب من خلال دعم إيران بالأسلحة، لكن ذلك الدعم من قبل الصين لم يكن لمصلحة إيران، أو لمساعدتها على التفوق على العراق، بل كان بهدف البحث عن موطئ قدم لها في المنطقة العربية، للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، أيضًا تدخلت كوريا، والهند لجانب إيران، لكن في الحقيقة أن كل من كوريا، والصين، والهند لم يكن لتدخلها في الحرب أية نتائج خاصة أنها قوى غير مؤثرة في المنطقة، خاصة في ظل وجود الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي.

(*) أنديرا غاندي: ولدت في مدينة الله أباد في الهند عام 1917م، وهي الابنة الوحيد لرئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، أصبحت وزيرة للأعلام ما بين عامي 1964-1966م، وكانت أول امرأة هندية تتولى منصب رئاسة الوزراء في الهند بين عامي 1966-1977م، ثم تولت ذلك المنصب مرة أخرى عام 1980، واستمرت بذلك المنصب حتى تم اغتيالها من قبل اثنان من حراس الأمن التابعين لها عام 1984م، بعد مقتلها خلفها في رئاسة الوزراء الهندية ابنها راجيف غاندي (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مرجع سابق، ج17، ص55-56).

(**) الأصولية: هي الحركات الإسلامية المتشددة، الناشطة، التي تطالب إلى العودة لأصول الإسلام، وتطالب بالجهاد (مجال مرسي: معجم العالم العربي، ترجمة: جورج سعد، مراجعة: ميشال ليون، دار الهيثم، بيروت، ط1، 1994م، ص29).

(1) ب. م: حول تطور العلاقات الهندية الإيرانية؛ السياسة الدولية، ع115، يناير، 1994م، ص130.

(2) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص174.

خامساً: مبادرة عدم الانحياز:

أدركت حركة عدم الانحياز[*] خطورة الحرب العراقية الإيرانية، خاصة أن كلًا من العراق وإيران دولتان إسلاميتين، إضافة لأنهما أعضاء في حركة عدم الانحياز؛ مما دعا تلك الحركة لبذل مساعيها الحميدة لوقف القتال بين البلدين[1].

جاءت مبادرة حركة عدم الانحياز من جانب رئيس الحركة، الرئيس الكوبي فيدل كاسترو[**]، حيث أرسل في أيلول (سبتمبر) 1980م رسالة إلى الرئيس صدام حسين، يعرض فيها جهود الحركة من أجل الوصول إلى تسوية سلمية لإنهاء الحرب، وافقت العراق فورًا على تلك المبادرة، ثم قام فيدل كاسترو بانتداب وزير خارجيته السيد ايزيدورو مالميركا للقيام بمحاولات لإنهاء القتال، بالفعل قام مالميركا، بزيارة بغداد، وطهران، بعد ذلك شكلت الحركة لجنة مهمتها التعرف على أسباب الحرب، للوصول لتسوية، وافقت العراق على تلك اللجنة، لكنها اشترطت أن لا يشارك فيها أية دولة عربية، على اعتبار أن النزاع بين العراق وإيران هو نزاع ذو طبيعة قومية، لذلك لا يجوز أن تكون الدول العربية في موقف الوسيط، أو المراقب في حل النزاعات، لكنها استثنت من ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، رغبة من الرئيس صدام حسين في تعزيز موقف المنظمة، لأن تلك المنظمة كلما استطاعت أن تلعب أدوارًا بارزة في أية قضايا سياسية فإن ذلك سيعزز من موقفها في صراعها مع إسرائيل[2].

(*) حركة عدم الانحياز: أُسست تلك الحركة عام 1965م، ولقد اعلنت الدول المنضمة لتلك المنظمة أن سياستها الخارجية هي سياسة عدم الانحياز بين الكتلتين الشرقية، والغربية (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص25).

(1) البيان الصادر عن اتحاد المحاميين العرب حول الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/6م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص786؛ Csaba Bekes: Peport of The Hungarian Ambassador in Iraq on The Developmets of The Military Conflict Between Iraq and Iran, Research Center Budapest, Hungart, 1986, p 4.

(**) فيدل كاسترو: هو قائد ثوري فذ، ورجل دولة كوبي ولد عام 1917م، درس القانون في جامعة هافانا، ومارس المحاماة حتى عام 1952م، بعدها تفرغ للعمل الثوري على اثر انقلاب الدكتاتور باتيستا، انشأ قيادة للعمل المسلح ضد نظام باتيستا الفاسد حيث تمكن من اجتذاب تأييد الجماهير الكوبية لحزبه، وأصبح عام 1959م رئيسًا للوزراء، وفي عام 1976م رئيسًا لدولة كوبا (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج5، ص41-42).

(2) حديث للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي (1980/12/14م)؛ يوميات وثائق الوحدة العربية، ص910.

ناشدت حركة عدم الانحياز كل من العراق وإيران بوقف إطلاق النار، ووافقت العراق على تلك المبادرة، بينما رفضتها إيران، رغم ذلك فإنه لم يصدر عن تلك الحركة ما يدين موقف إيران الرافض لمبادرتها(1).

خلال مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في الهند ما بين 4–8 شباط (فبراير) 1981م، أعلن سعدون حمادي أن العراق مستعدة لوقف النار، اما الوفد الإيراني غادر قاعة الاجتماع عندما اعتلى وزير الخارجة العراقي المنصة لإلقاء كلمة العراق(2).

شكلت حركة عدم الانحياز لجنة رباعية مكونة من وزير خارجية كوبا، والهند، وزامبيا(*)، بالإضافة لرئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت اللجنة اجتماعها في جنيف يوم 9 آذار (مارس) 1981م، وضعت تلك اللجنة الخطوط المهمة لاستراتيجية التفاوض بين العراق وإيران لوقف الحرب(3)، بعد ذلك زارت اللجنة كلًا من طهران، وبغداد، خلال تلك الزيارة أكد طارق عزيز لأعضاء اللجنة، عن ترحيب العراق، واستعدادها للتعاون مع إيران، أما رئيس الأركان المشتركة للجيش الإيراني ظهير نجاد، أوضح بأن إيران تركز على خلع الرئيس صدام حسين، أمام ذلك الوضع أصدرت لجنة عدم الانحياز بيانًا أعلنت فيه أنها لم تحقق نجاحًا في مساعيها(4)، بالتالي اثبتت حركة عدم الانحياز بأنها عاجزة عن فعل أي شيء لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية(5).

مما سبق يتضح أن حركة عدم الانحياز تدخلت بين العراق وإيران في محاولة منها لإنهاء الحرب بينهما، لكن إيران كانت دائمًا ترفض أي مبادرة، على عكس العراق التي وافقت على مبادرة حركة عدم الانحياز، وذلك لأن العراق كانت تريد أن تنهي الحرب، بعد أن رأت أن توقعاتها لم تنجح في أن تكون الحرب خاطفة، وقصيرة تستطيع من خلالها القضاء على أطماع

---

(1) فخري المهنا: مرجع سابق، ص209.

(2) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص65–66.

(*) كانت زامبيا من الدول التي وقفت لجانب العراق في الحرب، حيث بعث رئيس زامبيا كينيث ديفيد كاوندا، يوم 3 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م برقية إلى الرئيس العراقي صدام حسين، أكد فيها تضامن حكومة، وشعب زامبيا التام مع العراق، كما أوضح بأن الحرب التي تخوضها العراق هي حرب طبيعية دفاعًا عن حقها (عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص180).

(3) خالد العزي: مرجع سابق، ص80.

(4) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص65–70؛ Csaba Bekes: op-cit, p5

(5) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجة العراقي (1986/6/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص62.

إيران في منطقة الخليج، لكن إيران لم تكن قد حققت أهدافها، وبذلك رأت أن الحرب لا بد أن تستمر، مما يعني أن حركة عدم الانحياز لم تستطع تحقيق أي شيء.

سادسًا: الموقف الإسرائيلي:

بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، قامت إيران الجديدة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وإسرائيل، كما تم إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران[1]، حيث أن إيران اعتبرت إسرائيل كيانًا غير شرعيًا؛ لأنها اغتصب أرض فلسطين من أهلها[2].

تخوفت إسرائيل كثيرًا من نجاح الثورة الإيرانية؛ لأنها خشيت أن يؤدي نجاح الثورة الإيرانية لتغلغل السوفيت في مصادر الطاقة في الشرق الأوسط؛ لذلك رأت إسرائيل أنه لا بد لها أن تسرع في توقيع معاهدات السلام بينها، وبين مصر حتى لا تظهر أية عقبات تحول دون ذلك[3].

رغم العداء الظاهر من آية الله الخميني لإسرائيل منذ البداية، إلا أن إسرائيل كانت ترغب أن تظل العلاقات بينها، وبين إيران مثلما كانت خلال فترة حكم الشاه[*] محمد رضا بهلوي[4]، لذا لم تفقد الأمل في التعاون مع إيران، ولو بشكل غير رسمي، جاءت الفرصة المناسبة لإسرائيل للتعاون مع إيران بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، حيث استغلت حاجة إيران الماسة لقطع غيار، فقامت عبر وسطاء بتوفير كثير من مستلزمات الحرب لإيران[5].

---

(1) أحمد حسين: مرجع السابق، ص178؛ حمدان أبو عمران: مرجع سابق، ص24.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص452.

(3) توفيق فياض: إسرائيل الخاسر الأكبر من ثورة إيران؛ شؤون فلسطينية، ع 87-88 (فبراير- مارس/ 1979م)، ص258-259.

(*) كانت علاقة إسرائيل بشاه إيران محمد رضا بهلوي جيدة، حيث أن إيران اعترفت بإسرائيل رسميًا في آذار (مارس) 1950م، وبذلك كانت إيران الدولة الإسلامية الثانية بعد تركيا تعترف بإسرائيل، كما أن الشاه أعلن عام 1974م رفضه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، معتبرًا أن تلك المنظمة هي منظمة ارهابية، كما رفض الاعتراف بعروبة القدس، وقام بدعم إسرائيل أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية، إذ أكد على حرصه على سلامة وأمن إسرائيل رافضًا استخدام النفط سلاحًا للضغط على الإسرائيليين (محمد أبو سعده: السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م، ص27).

(4) Israel Slokman, Shomron: Israel, The Middle East, and The Great Powers, Koren Publishers Jerusalem, Israel, 1984, p96.

(5) محمد ادريس: مرجع سابق، ص483.

بعد أيام من اندلاع الحرب العراقية الإيرانية اجتمع الكنيست الإسرائيلي، لبحث موضوع الحرب، بعدها أصدر الكنيست قرارًا يعبر فيه عن ارتياحه لقيام الحرب بين العراق وإيران، كما أكد بأن تلك الحرب ما قامت إلا لتستمر(1).

أوضح وزير الخارجية الإسرائيلية اسحاق شامير(*) أواخر أيلول (سبتمبر) 1980م أن إسرائيل تتخوف من ظهور العراق كقوة عسكرية رئيسية في منطقة الخليج العربي؛ لأن ذلك يشكل خطرًا على الوجود الإسرائيلي، كما أوضح مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون باريف أن انتصارًا عسكريًا عراقيًا ساحقًا سيكون مصدر خطر بالنسبة لإسرائيل؛ لأن العراق قد تحاول توطيد ذلك الانتصار في العالم العربي عن طريق التحرش بإسرائيل(2).

انتهزت إسرائيل فرصة قيام الحرب العراقية الإيرانية، فقامت الطائرات الإسرائيلية يوم 8 حزيران (يونيو) 1981م بضرب المفاعل النووي العراقي(**)، ولم تستطع العراق القيام بأية ردة فعل على تلك الغارة الإسرائيلية، بل اكتفت بالتوعد، بالانتقام من إسرائيل(3).

جاء ضرب المفاعل النووي العراقي من إسرائيل لتحقيق عدة أهداف أهمها:

1- شل البرنامج النووي العراقي.
2- منع العراق، ودول عربية أخرى من أن تصبح دولًا نووية.
3- زعزعة الاستقرار العراقي.
4- إضعاف مصداقية العراق(4).

---

(1) أحمد كمال: مرجع سابق، ص30.

(*) اسحاق شامير: ولد في بولندا عام 1915م، وهاجر إلى فلسطين عام 1935م، ثم انضم إلى الموساد عام 1955م، وانضم عام 1970م إلى حزب حيروت، دخل الكنيست ضمن قائمة حزب حيروت، وكان من الممتنعين عن التصويت على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام 1983م (جوني منصور: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، فلسطين، 2009م، ص283).

(2) حسين آغا وآخرون: مرجع سابق، ص161.

(**) منذ منتصف تموز (يوليو) 1980م بدأت الصحافة، والتلفزيون الإسرائيلي في مناقشة المشروع النووي العراقي، حيث اوضح رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل ايتان، أن العراق إذا انتجت القنبلة فإن ذلك سيقود الشرق الأوسط إلى نكبة فظيعة، كما اوضح المساعد الأعلى لرئيس الوزراء الإسرائيلي ماتيتاي شموليفتيش بأن إسرائيل لا تستطيع أن تنتظر حتى تسقط القنبلة الذرية فوق رأسها (أ.منز- م.هاندل- ي.بارجوزيف: مرجع سابق، ص117-118).

(3) محمد سالم: مرجع سابق، ص77؛ وليد مصطفى: مرجع سابق، ص642؛ Israel Slokman, Shomron: op-cit, p96.

(4) أ.منز- م.هاندل- ي.بارجوزيف: مرجع سابق، ص136.

بعد ضرب المفاعل النووي العراقي أوضحت إسرائيل بأن سبب ضربها للمفاعل هو أن العراق كان سيستخدمه لضرب إسرائيل، مدللين بذلك على قول الرئيس العراقي صدام حسين بعد أن ضربت إيران المفاعل عام 1980م بقوله إنه لمن الحماقة أن يهاجم الإيرانيون المفاعل؛ لأنه كان يبنى ضد إسرائيل وحدها[1]، كما صرح رئيس الأركان الإسرائيلي رافائيل ايتان في تموز (يوليو) 1981م، بأن إسرائيل لديها الوسائل اللازمة لمنع العراق من تزويد نفسه بأسلحة ذرية[2].

يوم 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1981م اتخذ مجلس الشورى الإيراني قرارًا بشراء أسلحة من إسرائيل، وبالفعل قامت إسرائيل بإمداد إيران بمساعدات عسكرية[3]، وفي يوم 3 حزيران (يونيو) 1982م، اعترف رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بأن إسرائيل تمد إيران بالسلاح، كما أوضح وزير الدفاع أرئيل شارون[*] بأن هدف إسرائيل من إمداد إيران بالسلاح هو العمل على إضعاف العراق[4].

استغلت إسرائيل الحرب فقامت باجتياح لبنان عام 1982م، حيث هاجم الجيش الإسرائيلي الأراضي اللبنانية، ومواقع القوات الفلسطينية[5]، لذلك قام الإيرانيون بعدة مظاهرات منددين بالاحتلال الإسرائيلي للبنان[6].

وقامت إسرائيل باستغلال الحرب مرة أخرى، فهاجمت طائراتها عام 1985م مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس[7].

---

(1) المرجع سابق، ص223.

(2) مصطفى الدباغ: الخداع في حرب الخليج، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط1، 1993م، ص15.

(3) دائرة الاعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، مرجع سابق، ص32–33.

(*) ارئيل شارون: ولد عام 1928م في تل أبيب، شارك في حرب 1948، وحرب 1967م، وحقق انتصارات خلال حرب 1967م مما رفع شعبيته في إسرائيل، وعُين عام 1970م قائدًا للواء الجنوبي في الجيش، كان من أشد المعارضين لاتفاقية كامب ديفيد 1979م، ولقد نفذ مذبحة صبرا وشاتيلا عام 1982م، تولى رئاسة حزب الليكود عام 1999م، وأصبح رئيسًا للحكومة الإسرائيلية عام 2001م، وترأس حزب الليكود عام 2003م، لكنه انسحب من الحزب عام 2005م، وقام بتأسيس حزب كاديما بنفس العام استعدادًا لخوض الكنيست السادسة عشر ألا أنه أصيب بجلطة دماغية فتولى قيادة الحزب ايهود اولمرت (جوني منصور: مرجع سابق، ص276).

(4) عبد الله الضيعان: مرجع سابق، ص236.

(5) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص155.

(6) أحمد حسين: العلاقات الثورية الإيرانية الفلسطينية (1968–1990م)؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م، ص180–181.

(7) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص268؛ عبد الناصر سرور: علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص97.

استمرت إسرائيل في دعم إيران بالسلاح، كما إنها لعبت دورًا بارزًا في صفقة الأسلحة الأمريكية الإيرانية إيران (كونترا غيت) عام 1986م[1].

مما سبق يتضح أنه رغم أن إيران اتخذت وقفًا معاديًا من اسرائيل بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، إلا أن إسرائيل سعت لأن تكون علاقتها بإيران جيدة، خاصة بعد أن بدأت الحرب بين العراق وإيران؛ لأن إسرائيل تعتبر العراق من أهم اعدائها التي تسعي للتخلص منهم، ويبدو أن إسرائيل لم تنسَ مشاركة العراق في الحروب العربية الإسرائيلية؛ لذلك رأت الحرب فرصة لها للقضاء على قوة العراق العسكرية التي تؤرقها، وذلك ما دفع إسرائيل لضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م، محاولة منها لتدمير قوة العراق العسكرية بحيث تصبح غير قادرة على الوقوف في وجهها، ويتضح أن إيران كانت متناقضة في موقفها من إسرائيل فعلى الرغم من أنها وقفت ضد إسرائيل منذ نجاح الثورة الإيرانية، إلا أنها رأت أن مصلحتها أهم من أي شيء، خاصة وأن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الذي وقفت بجانبه خذلها بوقوفه لجانب العراق في الحرب؛ لذلك قامت إيران بشراء قطع غيار من إسرائيل، وذلك الموقف الإيراني يدل على أن إيران موقفها الإيجابي من القضية الفلسطينية في بداية الحرب، ومعاداتها لإسرائيل لم يكن إلا مجرد شعار لكسب الشارع العربي، وللتأثير على رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ليسير على نهج الثورة الإيرانية، خاصة وأن قضية فلسطين ليست قضية ياسر عرفات وحده بل هي قضية كل العالم الإسلامي.

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص483.

المبحث الثاني

المواقف الإسلامية والعربية من الحرب العراقية الإيرانية

أولًا: الموقف الإسلامي.

ثانيًا: موقف الدول الخليجية.

ثالثًا: موقف الدول العربية.

تمهيد:

تدخلت الدول العربية، والإسلامية لدعم طرفي النزاع، كما تدخلت من خلال الوساطات، والمبادرات لإنهاء الحرب بين الطرفين، لكنها لم تنجح في اتخاذ أي موقف حاسم لوقف إطلاق النار.

أولًا: الموقف الإسلامي من الحرب:

1) مبادرة لجنة المساعي الحميدة:

في أواخر كانون الثاني (يناير) 1981م، انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في الطائف بالسعودية، وسط مقاطعة إيران للمؤتمر، حيث رفضت حضور ذلك المؤتمر، رغم العديد من الاتصالات، والنداءات التي وجهها الزعماء المسلمون إيران، خلال ذلك المؤتمر تم تشكيل لجنة من ثماني دول إسلامية سميت اللجنة الإسلامية للمساعي الحميدة، للعمل على التوسط لإنهاء الحرب بين العراق وإيران(1).

كانت مهمة لجنة المساعي الحميدة محدودة، هي السعي فقط لوقف إطلاق النار بين العراق وإيران، كما كانت مهمتها أيضًا حث طرفي النزاع على تسوية النزاع بينهما بصورة سلمية، لذلك قامت اللجنة بعدة زيارات، لبغداد، وطهران بهدف الوصول لتسوية لإنهاء الحرب(2).

2) جهود منظمة المؤتمر الإسلامي:

قامت مجموعة من الدول الإسلامية بإرسال وفد لبذل المساعي الحميدة بين العراق وإيران ضم ذلك الوفد الرئيس الباكستاني ضياء الحق(*) بصفته رئيسًا لمنظمة المؤتمر

---

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص170.

(2) حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجة العراقي (1985/5/27م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص717.

(*) ضياء الحق: هو رجل دولة باكستاني، ولد عام 1924م، درس في كلية سانت ستيفن في دلهي، وعين ضابطًا في سلاح الخيالة عام 1945م، تخرج من كلية الأركان عام 1955م، وشارك في الحرب الهندية الباكستانية عام 1965م، وعمل مستشارًا للجيش الأردني بين عامي 1969–1971م، ولقد أصبح يوم 14 آب (أغسطس) 1978م رئيسًا للجمهورية الباكستانية (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص739–740).

الإسلامي(*)، رافقه السيد الحبيب الشطي(**) الأمين العام للمنظمة[1]، وصل الوفد بغداد، وطهران يومي 27–28 أيلول (سبتمبر) 1980م[2].

خلال تلك الزيارة اجتمع الرئيس الباكستاني ضياء الحق، والحبيب الشطي برئيس إيران أبو الحسن بني صدر، ذلك بعد أن رفض آية الله الخميني مقابلتهما، أيضًا اجتمعا بالرئيس العراقي صدام حسين، رحب الرئيس العراقي بمبادرتهما، كما أكد بأن العراق تشجع كل مبادرة سلمية تقوم بها المنظمات الدولية، والاقليمية[3].

جدد رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي ضياء الحق جهوده للوساطة، حيث أرسل الأمين العام للمنظمة الحبيب الشطي إلى بغداد يوم 16 تشرين الثاني (أكتوبر) 1980م، خلا تلك الزيارة اجتمع الحبيب الشطي بصدام حسين، الذي أبدى استعداده لوقف القتال، والتفاوض مع إيران لإنهاء الحرب، أيضًا زار الحبيب الشطي طهران يوم21 تشرين الثاني (أكتوبر) 1980م، بعد زياراته لطهران أوضح بأن موقف إيران لا يزال بعيدًا جدًا عن موقف العراق، كما أوضح بأنه ليس من السهل إيجاد حل للحرب بين العراق وإيران[4].

(*) منظمة المؤتمر الإسلامي: هي هيئة دائمة تمثل الدول الإسلامية، تم الاتفاق على تأسيسها عام 1969م، وذلك بعد حادثة احراق المسجد الأقصى،و تم اختيار جدة مقرًا لها، وشغل الحبيب الشطي منصب الأمين العام للمنظمة عام 1984م، ثم خلفه السيد شريف بير زاده وزير العدل الباكستاني (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص358).

(**) الحبيب الشطي: هو سياسي تونسي ولد عام 1916م، عمل في الصحافة بين عامي1937–1952م، تم اعتقاله من قبل السلطات الفرنسية عدة مرات بسبب اتجاهاته، ولقد ترأس قسم الاعلام في رئاسة مجلس الوزراء ما بين عامي 1954–1955م، وشغل منصب سفير لبلاده في كل من لبنان، والعراق بين عامي 1957–1959م، ثم سفيرًا في تركيا وإيران عام بين عامي 1959–1962م، ثم سفيرًا في بريطانيا بين عامي 1962–1964م، ثم أصبح سفيرًا في المغرب بين عامي 1964–1970م، ثم سفيرًا في الجزائر بين عامي 1970م–1972م، وأصبح عام 1974م وزيرًا للخارجية التونسية،، لكنه استقال من منصبه عام 1977م احتجاجًا عل موقف الحكومة التونسية من الاضطرابات النقابية في البلاد، مما ادى لفصله من عضوية المكتب السياسي، لذلك غادر تونس، ثم عاد لها عام 1979م مستعيدًا مكانته بعد أن صرح بأن احتجاجاته لم تكن في محلها، وفي مطلع عام 1980م انتخب امينًا عامًا للمؤتمر الإسلامي (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص158).

(1) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص143.

(2) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص73.

(3) مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، مرجع سابق، ص145–146.

(4) منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص75076.

التزمت العراق بكل النداءات التي وجهتها منظمة المؤتمر الإسلامي لحل النزاع بينها، وبين إيران، بينما رفضت إيران الالتزام بجهود تلك المنظمة، نتيجة لذلك اكتفت المنظمة خلال اجتماعاتها بمناشدة العراق وإيران لإنهاء الحرب بينهما(1).

مما سبق يتضح بأن لجنة المساعي الحميدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي حاولتا التدخل بين العراق وإيران لإنهاء الحرب لكنها لم يستطيعا تحقيق أي نتائج بسبب التعنت الإيراني، حيث أن إيران كانت ترفض كل المحاولات السلمية لوقف النار، على عكس العراق التي وافقت على كل المبادرات على الرغم من أنها هي من بدأت بالحرب، خاصة أن إيران لم تكن قد حققت أهدافها، وبالتالي كانت ترى بأنها لن توقف الحرب طالما أن أهدافها في تصدير الثورة، وإسقاط حكم الرئيس صدام حسين، والوصول للبصرة لم تتحقق، بذلك لم تكن تفكر بالاستجابة لأية مبادرة سلمية لإنهاء الحرب.

3) موقف باكستان من الحرب:

قبل بدء غادر كل طيران النقل المدني الإيراني لباكستان، واعترف الباكستانيون بذلك رسميًا، ثم أوضحت باكستان للعراق بأنهم إذا أرادوا نقل طائراتهم إلى باكستان فإنها لن تمانع(2).

استمرت باكستان في تطوير التعاون مع إيران عبر إحياء منظمة التعاون الاقتصادي إيكو (ECO)(*) لكن باكستان لم تكن ترغب في أن تظهر إيران بمظهر الدولة القوية، خاصة بعد أن قامت إيران بتوظيف شعاراتها الدينية في أوساط مهمة من الرأي العام الباكستاني، ولقد تباين الموقف الباكستاني من الحرب، حيث أن باكستان أعلنت رسميًا وقوفها على الحياد في الحرب، ثم سعت للبحث عن وسائل لإيقاف الحرب من خلال الجهود التي بذلتها عبر منظمة المؤتمر الإسلامي، أيضًا هاجمت وسائل الإعلام الباكستاني العراق، وادانتها في حربها مع إيران، كما انتقد معاون وزير الخارجية الباكستاني نيازنيك قرار مجلس الأمن رقم 540 الصادر في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1983م، حيث أوضح بأن ذلك القرار لم يأخذ بعين الاعتبار مواقف إيران، واصفًا الحرب بأنها مفروضة على إيران، رغم تلك المواقف الباكستانية إلا أن إيران

---

(1) فخري مهنا: مرجع سابق، ص210.

(2) النص الكامل لحديث صدام حسين الرئيس العراقي في الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء بشأن الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على التنمية الداخلية (1980/12/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص934.

(*) منظمة التعاون الاقتصادي: يرجع انشاء تلك المنظمة إلى عام 1965م بين الدول الثلاث إيران، باكستان، تركيا، كان الهدف من انشائها مواجهة الاتحاد السوفيتي، لكن بعد سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م تجمد نشاط المنظمة، لكن في 15 شباط (فبراير) 1992م استعادة تلك المنظمة نشاطها بمشاركة أفغانستان (سفير أحمد محمد: إيران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م، ص207).

استمرت باتهام باكستان بأنها تسعى لدفع إيران لتكون تحت وصايتها، استمر ذلك الموقف الإيراني إلى حين زيارة خامنئي باكستان عام 1986م، حيث شكلت تلك الزيارة بداية إيجابية في دفع العلاقات بين إيران، وباكستان نحو التحسن، لكن عادت العلاقات للتوتر بعد قيام إيرانيين بتعكير موسم الحج في مكة عام 1987م، ومع تصاعد العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وإيران تصاعد الدعم الأمريكي لباكستان[1].

مما سبق يتضح بأن موقف باكستان من الحرب لم يكن واحدًا، حيث أن باكستان في البداية كانت مؤيدة لإيران، لكن بعد ذلك توترت العلاقات الإيرانية الباكستانية، وبذلك تغير موقف باكستان من الحرب، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على حالة عداء مع إيران، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم باكستان، وبذلك يبدو أن باكستان رأت أنه من الصعب عليها الوقوف مع الطرف المعادي للولايات المتحدة الأمريكية ، حتى لا تتوتر علاقتها معها، وتفقد الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لها.

4) موقف تركيا من الحرب:

منذ البداية كانت تركيا حريصة على تجنب خطر المد الثوري الإسلامي لها[2]، حيث خشيت تركيا من الثورة الإيرانية الإسلامية، ومن نهجها السياسي الجديد، لذلك اتبعت سياسة الحيطة، والحذر[3]، وعندما اندلعت الحرب أخذت تركيا موقفًا محايدًا من الحرب، حرصًا منها على علاقاتها مع الدولتين المتحاربتين، والمجاورتين[4].

كان الرئيس التركي أوزولو عضو فعال في لجنة المساعي الحميدة المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي للتوسط بين العراق وإيران لإنهاء الحرب[5]، كما دعا رئيس الوزراء التركي بولاند أجاويد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات للتوسط بين العراق وإيران لإنهاء الحرب، لكن صادق قطب زادة رأى أنه لا يوجد مخرج لتلك المشكلة سوى إنهاء نظام الحكم في العراق[6].

---

(1) هاني الحديثي: سياسة باكستان الاقليمية (1971–1994م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م، ص165–167.

(2) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيراني؛ السياسة الدولية، ع95، يناير، 1989م، ص183.

(3) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص265، 270.

(4) هيثم الكيلاني: تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 1996م، ص53؛ Bulloch John, Morris Harvey: The Gulf War Itsorigins History and Consequences, London, 1989, p 15-14.

(5) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص265، 270.

(6) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص78.

عملت تركيا بكل جهد خلال الحرب لتوسعة الخط الممتد عبر الأراضي التركية، وبناء خط ثاني بجانب الخط الأول، وبفضل ذلك الخطان استطاعت العراق أن تصدر نحو مليون ونصف برميل من النفط يوميًا[1]، أيضًا مدت تركيا خط أنابيب لإيران عبر أراضيها لتصدير بترولها[2].

قامت تركيا باتهام إيران في آذار (مارس) 1983م، بأنها تقوم بتمويل تنظيمات سرية للعمل على الإطاحة بنظام الحكم التركي، لإنشاء دولة إسلامية في تركيا، كما اتهمت تركيا إيران بأنها تقوم بدعم أعمال المقاومة ضد قرار حظر الحجاب في الجامعات، وأماكن العمل التركية[3].

استغلت تركيا الحرب بين العراق وإيران لتحقيق فوائد اقتصادية، سياسية، حيث استفادت من مرور النفط العراقي عبر أراضيها، أيضًا استفادت من تزايد النشاط التجاري لمواد مختلفة عبر حدودها، وموانيها البحرية، باتجاه البلدين العراق وإيران، مما أدى لإنعاش الاقتصاد التركي، كما أن إيران أصبحت الدولة السادسة في استيراد السلع، والمنتجات التركية، رغم ذلك فإن تركيا كانت متخوفة من استمرار الحرب بسبب تحركات الأكراد الانفصالية، والقوى المعادية ضد العراق وإيران، مما دفع القوات التركية المسلحة في أيار (مايو) 1983م، بموافقة الحكومة العراقية بعملية توغل داخل الأراضي العراقية بعمق 10 كم لمحاربة المجموعات المسلحة في تلك المنطقة[4]، أيضًا نجحت تركيا في عقد اتفاق مع إيران لإرسال دوريات حدودية مشتركة لمواجهة الخطر الكردي الإيراني[5].

أيضًا قامت تركيا خلال الحرب بعقد صفقات تجارية مع العراق وإيران، كما كانت معبرًا تجاريًا لهما خلال الحرب، خاصة أن تركيا تتمتع بخاصية هامة هي أنها من الدول القليلة التي تملك منافذ على الغرب[6].

في مطلع عام 1985م، وقع رئيس وزراء تركيا توغورت أوزال، مع رئيس وزراء إيران مير حسن موسوي على بروتوكول للتبادل التجاري بقيمة 3 مليار دولار[7].

---

(1) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص22.

(2) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص184.

(3) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص106.

(4) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص270-271.

(5) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص184.

(7) Bulloch John, Morris Harvey: op-cit, p14-15.

(7) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص270-271.

ظلت تركيا تساعد البلدين، كما ظلت متبعة سياسة الحياد، في إطار ذلك الحياد لم تستجب الحكومة التركية لطلب الدول الخليجية عام 1987م أثناء تصاعد حرب الناقلات بإرسال وحدات بحرية للمساعدة في تأمين الملاحة في منطقة الخليج(1).

مما سبق يتضح أن تركيا كان موقفها من الحرب العراقية الإيرانية هو الحياد، لذلك لم تحاول التدخل بين العراق وإيران لإقناعهما بإنهاء الحرب، خاصة وأنها وجدت في الحرب فرصة مناسبة لها لتحقيق أطماع سياسية، واقتصادية، مستغلة بذلك احتياج العراق وإيران لمناطق مرور لتجارتهما، بذلك تمكنت تركيا من الاستفادة من الحرب دون أن تتدخل لجانب أي طرف.

ثانيًا: موقف الدول الخليجية:

منذ البداية شكلت الثورة الإسلامية خطر على الدول الخليجية، حيث أعلن ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز(*)، في أوائل كانون الثاني (يناير) 1979م، أن حكومته تساند الشاه، وأن الشاه هو السلطة الشرعية، كما حذر من استمرار الاضطرابات في إيران سيؤدي إلى عدم استقرار منطقة الخليج(2)، خاصة أنه في آذار (مارس) 1979م حدثت مظاهرات حاشدة في الإمارات العربية تأييدًا للثورة الإسلامية(3).

تصاعدت الأحداث في السعودية حيث قامت مجموعة مسلحة، بزعامة جيهان العتيبي باحتلال المسجد الحرام، مُرغِمِين إمَام المسجد على إعلان زعيمهم محمد بن عبد الله القحطاني صهر جيهان العتيبي المهدي المنتظر، أدت تلك الحادثة لحدوث عمليات تفجيرية في جدة، الرياض، مكة، المدينة، وغيرها من المدن السعودية(4).

---

(1) هيثم الكيلاني: مرجع سابق، ص53.

(*) فهد بن عبد العزيز: ولد عام 1921م، هو ابن الملك عبد العزيز آل سعود، كانت امه تتمتع بشخصية قوية مما كان لذلك اثر كبير في تربيته، في عام 1958م تولى وزارة التربية والتعليم وذلك في عهد اخيه الملك سعود بن عبد العزيز، وعام 1962م أصبح وزيرًا للداخلية، وذلك في عهد اخيه الملك فيصل بن السعود، واستمر في ذلك المنصب حتى وفاة الملك فيصل عام 1975م، بعد وفاة فيصل أصبح خالد بن سعود ملك البلاد، وقد تم الاعلان عن فهد وليًا للعهد، ورئيسًا لمجلس الوزراء، وأصبح ملكًا للسعودية يوم 16 حزيران (يونيو) 1982م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص611-612).

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص461.

(3) هادي خسرو شاهي: الثورة الإسلامية والإمبريالية العالمية، مركز الثقافة الإسلامية، روما، ص14.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص457-458.

أخذت مجموعة جيهان العتيبي بالتنديد بالفساد، والانحلال، كما نددوا بمعاقرة أمراء بن سعود للخمر، استمرت تلك الحركة إلى أن تم القضاء عليها بمساعدة رجال الأمن الفرنسي يوم 4 كانون الأول (ديسمبر) 1979م[1].

في شباط (فبراير) 1980م، دعا راديو طهران الناطق بالعربية إلى الثور ضد آل سعود، كما أن إيران قامت بتدريب، وتمويل، وتنظيم جماعات سرية، كما قاموا بإذاعة برامج تحريضية خلال مواسم الحج[2].

رأت دول الخليج أن تلك الأعمال التي تقوم بها إيران، موجهة ضدها[3]، لذلك أوضحت السعودية، والكويت أن الحرب خطر عليها، ذلك بسبب ما لمسته من خطورة الثورة الإيرانية عليها، كما أن دول الخليج اعتبرت أن العراق إذا سقطت فإنها ستسقط هي أيضًا، خاصة الأماكن المقدسة في السعودية، لذلك وقفت إلى جانب العراق في الحرب، أما بالنسبة لقطر، والإمارات فقد حاولتا على الصعيد الدبلوماسي أن تكون حلقة وصل بين العراق وإيران[4].

زار وزير الخارجية القطري الشيخ سحيم بن خليفة آل ثاني، بغداد يوم 20 أيلول (سبتمبر) 1980م، خلال تلك الزيارة أوضح وزير الخارجية القطري أن دولة قطر تقف مع العراق الشقيق في نزاعها مع إيران انطلاقًا من مبدأ الأخوة العربية، كما أعلن ملك السعودية خالد بن عبد العزيز[*] من خلال اتصال هاتفي يوم 24 أيلول (سبتمبر) 1980م وقوف السعودية لجانب العراق في حربها مع إيران[5].

---

(1) آلان غريش، دومنيك فيدال: مرجع سابق، ص126.

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص464؛ وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي: مرجع سابق، ص102.

(3) فاضل رسول: مرجع سابق، ص73.

(4) أحمد كمال: مرجع سابق، ص31–33.

(*) خالد بن عبد العزيز: ولد في الرياض عام 1913م، تلقى تعليمه في المدارس القرآنية في المملكة العربية السعودية، عُين عام 1934م مساعدًا لشقيقه فيصل، وترك بلاده لأول مرة عام 1939م ليشارك في مؤتمر لندن حول فلسطين، عرف بسمعته الجيدة، وشخصيته المتواضعة، وعُين نائبًا لرئيس مجلس الوزراء عام 1962م، وبعد اغتيال شقيقه الملك فيصل بساعات قليلة تم اعلانه يوم 25 آذار (مارس) 1975مملكًا على البلاد (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص602).

(5) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص137، 129.

بسبب تخوف الدول الخليجية من انتصار إيران في الحرب تجمع رؤساء دول الخليج في أبو ظبي يوم 25 أيار (مايو) 1981م، ليعلنوا عن قيام مجلس التعاون الخليجي الذي ضم (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عُمان، الإمارات العربية)[1].

كان الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي ما يلي:

1- الوقوف في وجه أي خطر يواجه دول المجلس من قبل إيران.

2- للتنسيق مع أعضاء المجلس إزاء الحرب العراقية الإيرانية.

3- حماية المنطقة من تداعيات الحرب[2].

قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالاتصال مع إيران لإيجاد حل للحرب، حيث فوض مجلس التعاون الخليجي دولة الإمارات العربية للاستمرار بالاتصالات لتخفيف حدة التوتر[3].

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي دعم كبير للعراق خلال الحرب، لذلك اتهمت إيران المجلس بأنه نشأ ليلعب دور الوكيل الأمريكي في منطقة الخليج، كما اتهمت المجلس بأنه اداة لتوسيع النفوذ السعودي في المنطقة، حتى تتمكن السعودية من السيطرة على منطقة الخليج[4].

بعد قيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي يوم 8 حزيران (يونيو) 1981م، عبر ملك السعودية خالد بن عبد العزيز عن رضاه عن تلك الغارة بشكل غير رسمي، لكن دول الخليج لم تكن قادرة على التعبير عن موقفها بحرية تامة، حتى لا يبدو ذلك خيانة للقضية العربية، لكنهم اعترفوا سرًا بأنهم قلقين جدًا من قنبلة نووية عراقية بقدر قلقهم من التهديد الإسرائيلي للعالم العربي[5].

قامت طائرات النظام الإيراني بالاعتداء على منطقة العبدلي الكويتية يوم 13 حزيران (يونيو) 1981م، تزامن ذلك مع العدوان الإسرائيلي على المفاعل النووي الإسرائيلي[6].

---

(1) لبيب عبد الستار: مرجع سابق، ص198؛ محمد الرميحي: منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة؛ السياسة الدولية، ع72، أبريل، 1983م، ص31.

(2) عبد الله النفيسي: مرجع سابق، ص59.

(3) حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (1988/3/4م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص472.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص490.

(5) أ.منز- م.هاندل- ي. بارجوزيف: مرجع سابق، ص276-277.

(6) تصريح مصدر مسؤول في زارة الخارجية العراقية حول الغارة الإيرانية على منطقة العبدلي الكويتية (1981/6/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص757.

يوم 13 كانون الأول (ديسمبر) 1981م، أعلنت حكومة البحرين أنها ألقت القبض على مجموعة من المخربين، مدعية أنهم تلقوا تدريبهم في إيران، وأنهم خططوا لاغتيال شخصيات رسمية بحرينية، حيث أن تلك المجموعة قامت بمحاولات انقلابية في البحرين بدعم من الجبهة الإسلامية التي تعد طهران مركزها، أمام ذلك الوضع صرح رئيس الوزراء البحريني الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، أن النظام الإيراني يشكل التهديد الأول لدول الخليج تمامًا مثلما تهدد إسرائيل منطقة المشرق العربي، أيضًا اتهم الأمير نايف وزير الداخلية السعودية إيران بتلك الحادثة[1]، كما أن كل دول مجلس التعاون الخليجي أدانت ذلك الحادث، واعتبرت النظام الإيراني هو المسؤول عنها[2]، لذلك صرح الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الله يعقوب بشارة بأن أي اعتداء على أي دولة من دول المجلس يعد اعتداء على كل دول المجلس، لذا قدمت دول المجلس العون لدولة البحرين باعتبارها الدولة الخليجية الأكثر استهدافًا من قبل النظام الإيراني، كما قام المجلس بتوكيل قابوس بن سعيد سلطان عُمان[*] حماية مدخل الخليج العربي[3].

استمرت مساعدة دول الخليج للعراق، وعندما قامت سويا بإغلاق أنابيب النفط العراقية عبر أراضيها في نيسان (أبريل) 1982م، قامت السعودية بدفع 2 بليون دولار إلى سوريا مقابل إعادة ضخ النفط لعراقي عبر أراضيها، لكن سوريا رفضت طلب السعودية[4]، أمام ذلك الوضع نجحت العراق في الحصول على موافقة السعودية في مرور نفطها عبر أراضيها[5].

اتُهمت إيران بأنها وراء الفوضى التي حدثت من قبل الشيعة في الكويت في آذار (مارس) 1983م، كما أن إيران اتُهمت بأنها وراء الانفجار الذي حدث في الكويت ضد السفارات الأجنبية في كانون الأول (ديسمبر) 1983م[6].

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص495-496.

(2) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص183.

(*) قابوس بن سعيد: ولد في مدينة صلالة عام 1940م، تخرج عام 1962م ضابطًا برتبة ملازم في سلاح المشاة، أصبح سلطان مسقط وعُمان يوم 23 تموز (يوليو) 1970م، اثر انتفاضة بيضاء في القصر السلطاني، ادت إلى الاطاحة بحكم والده السلطان سعيد بن تيمور، اعلن السلطان قابوس بن سعد تغيير اسم بلاده من سلطنة مسقط، وعمان إلى سلطنة عُمان، ارسى دعائم دولته خلال فترة حكمه، كما عمل على تطوير البلاد (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج4، ص715-716).

(3) عبد الوهاب القصاب: مرجع سابق، ص202.

(4) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص226.

(5) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص126.

(6) محمد ادريس: مرجع سابق، ص464.

في نيسان (أبريل) 1984م اقتحم متظاهرون يرفعون الأعلام الإيرانية السفارة السعودية في بيروت، كما قاموا بتحطيم محتويات السفارة، وإحراقها، لذلك قررت السعودية إغلاق سفارتها في بيروت، وسحب سفيرها أحمد الكجيمي[1]، كما تصاعدت في عام 1984م الهجمات الإيرانية ضد ناقلات النفط السعودية، والكويتية، لذلك أعلن مجلس التعاون الخليجي عن توحيد قوات المجلس تحت اسم (درع الجزيرة)، وقيام تلك القوات بعدة مناورات مشتركة بدعم غربي، لكن بتلك الأثناء رفضت كل من دبي، والشارقة مقاطعة إيران نظرًا للعلاقات التاريخية التي تربطهما[2].

بعد أن زادت إيران هجومها على ناقلات النفط السعودية، طلبت السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية بحماية ناقلاتها، لذلك أدان النظام الإيراني التعاون السعودي الأمريكي، حيث قامت إيران باتهام السعودية بأنها تسعى لتخويف دول الخليج من إيران، لوضع تلك الدول تحت هيمنتها في مجلس التعاون الخليجي[3].

أيضًا خلال عام 1984م أصبحت العلاقات الإيرانية السعودية متوترة جدًا إثْرَ إسقاط السعودية لطائرة إيرانية فوق احدى الجزر السعودية خلال صيف 1984م، لكن إيران حاولت تحسين علاقاتها بالسعودية بهدف عزل العراق عن حلفائها، ومصدر قوتها؛ لذلك أبدت إيران نزعة جديدة أكثر اعتدالًا نحو النظام السعودي، كما إن الهجمات الدعائية الإيرانية المشككة في شرعية، وإسلامية آل سعود تراجعت، انعكست تلك العلاقات على دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال رفض المجلس الطلب الكويتي لاتخاذ إجراءات جماعية لمنع الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية، كما أن السعودية قامت بتصدير منتجات بتروكيماويات لإيران [4].

بحلول عام 1985م كانت كافة دول مجلس التعاون الخليجي قد أدركت ضرورة التعامل والتحاور مع النظام الإيراني، ومحاولة التأثير عليه لضمان أمنها، واستقرارها الاقليمي، كانت أبرز تلك المحاولات هي زيارة وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل لطهران في أيار (مايو) 1985م، للوساطة بين دول المجلس، وإيران لإيجاد حلولًا للتعايش بينهما[5].

في عام 1985م تمت محاولة اغتيال أمير الكويت، اتهمت إيران بأنها وراء تلك المحاولة، أيضًا بعد النجاحات الإيرانية في الحرب ضد إيران أوائل عام 1986م إثْر احتلالها

---

(1) عارف العبد: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م، ص171.

(2) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص183.

(3) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص183-184.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص479.

(5) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص183.

شبه جزيرة الفاو تغير الموقف السعودي، حيث أن نجاح إيران في احتلال الفاو كان يعني عودة التهديدات الإيرانية للدول الخليجية، بالفعل هدد النظام الإيراني بعد احتلاله الفاو الدول الخليجية بأنها إذا لم تتوقف عن دعم العراق فإنها ستعرض نفسها للخطر، كما أن الإيرانيين قاموا بتعكير أجوا الحج خلال عام 1986م[1].

رغم التهديد الإيراني لدول الخليج إلا أن السعودية، والكويت كانت لا تريد الانتصار للعراق في الحرب، لأنها اعتبرت أن العراق إذا انتصرت في الحرب فإنها سوف تثير مشاكل في المنطقة لا حدود لها[2]، وفي عام 1986م قام رئيس أحد الدول بزيارة العراق وأخبر الرئيس صدام حسين بأن الولايات المتحدة الأمريكية اتفقت مع السعودية، والكويت للحيلولة دون انتصار العراق في الحرب لأن العراق إذا خرجت منتصرة من الحرب سوف تثير مشاكل كثيرة في المنطقة[3].

يوم 13 كانون الثاني (يناير) 1987م طلبت الكويت رسميًا من الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، أن تقوم قواتهما البحرية بحماية ناقلات البترول التابعة لها، وذلك برفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية، كما تعرضت بذلك الوقت الكويت لهجوم سياسي عنيف من إيران بسبب سماحها للعراق باستخدام ميناء الشيبة لشحن أسلحة سوفيتية، ومعدات عسكرية، كما إن الكويت سمحت للطائرات العراقية بأن تطير عبر أجوائها لمهاجمة السفن الإيرانية دون إنذار، أيضًا سمحت الكويت للبحرية العراقية بإرسال سفن عراقية عن طريق الممر المائي بي الكويت، وجزيرة بوبيان[4].

قامت إيران بتعكير أجواء موسم الحج عان 1987م، لذلك سعت الحكومة السعودية إلى تخفيف عدد الحجاج الإيرانيين، أيضًا قامت الحكومة السعودية بفرض حظر مطلق على التظاهرات، ظلت تلك السياسة أحد أسباب التوتر بين السعودية، وإيران، أيضًا قامت إيران خلال عام 1987م، بتجديد هجماتها ضد ناقلات النفط السعودية، مما أدى لتشديد الموقف السعودي من النظام الإيراني[5].

في آب (أغسطس) 1987م احتلت القوات الإيرانية السفارة الكويتية في إيران، ثم قامت بإحراق محتوياتها، لذلك قامت الكويت بقطع علاقاتها مع إيران، لكن رغم ذلك إلا أن السفارة

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص464، 479–480.

(2) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص234.

(3) عبد الكريم سهر: مرجع سابق، ص94.

(4) عبد الحليم أبو غزالة: مرجع سابق، ص206–207.

(5) محمد ادريس: مرجع سابق، ص465، 480.

الإيرانية في الكويت استمرت، لكن الكويت اتخذت قرارًا بتخفيف حجم البعث الدبلوماسية الإيرانية[(1)].

خلال اجتماعات المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في آب (أغسطس)، وأيلول (سبتمبر) 1987م، رفضت سلطنة عُمان الدعوة لمقاطعة طهران، وعزلها دبلوماسيًا، واقتصاديًا، كذلك رفضت سلطنة عُمان السماح للعراق باستخدام أراضيها، أو تقديم تسهيلات عسكرية للعراقيين في شن هجمات على الجزر التي تحتلها إيران[(2)].

على الرغم من المساعدات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي للعراق خلال الحرب إلا أنها لم تقم بفعل أي شيء من شانه ايقاف الحرب بين العراق وإيران[(3)].

موقف اليمن من الحرب:

أعلنت الجمهورية العربية اليمنية يوم 22 أيلول (سبتمبر) 1980م، عن تأييدها لموقف العراق في حربه مع إيران[(4)].

اعتبرت اليمن أن الحرب من أهم المخاطر التي تواجه المنطقة، كما أوضح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أن أي اعتداء على أي قطر عربي هو اعتداء على اليمن، لذا لا بد أن تقف الدول العربية جنبًا إلى جنب من أجل مواجهة أي اعتداء[(5)].

أوضح رئيس وزراء الجمهورية اليمنية عبد الكريم الأرياني[(*)]، أنهم مع العراق لذلك أرسلت اليمن متطوعين إلى العراق، أيضًا طالب عبد الكريم الأرياني إيران بسحب قواتها من الأراضي

(1) حديث صحافي مع سعود العصيمي وزير الكويت للشؤون الخارجية (1988/2/28م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص428.

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص478.

(3) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص122.

(4) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3 ص133.

(5) حديث صحافي مع علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية حول القضايا العربية (1984/4/22م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص41.

(*) عبد الكريم الأرياني: هو سياسي، واقتصادي يمني، تلقى علومه الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعين في تموز (يوليو) 1973م عضوًا في مجلس مدراء البنك اليمني للإعمار، وفي آذار (مارس) 1984م عين وزير دولة للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، كما عين وزيرًا للتنمية ما بين عامي 1976–1977م، أما عام 1979 فتم تعيينه وزيرًا للزراعة، في تشرين الأول (أكتوبر) 1980م وعين رئيس مجلس الوزراء (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص841–842).

العراقية، رغم ذلك الموقف اليمني من الحرب، إلا أن اليمن استمرت في علاقتها مع إيران، وظل الحوار قائم بين البلدين[1].

مما سبق يتضح أن الدول الخليجية أعلنت وقوفها بجانب العراق ذلك بسبب تخوف تلك الدول من خطر مد الثورة الإيرانية لأراضيها، لذلك أعلنت الدول الخليجية تضامنها مع العراق، رغم ذلك الموقف إلا أنها لم تكن ترغب بانتصار العراق لأن العراق في حال انتصارها على إيران فإن ذلك سيؤدي لمطالبتها بزعامة المنطقة، لذلك أرادت الدول الخليجية أن تتحطم كل من العراق وإيران حتى لا يبقى في المنطقة أي قوة من الممكن أن تهدد انظمة الحكم الخليجية.

ثالثًا: موقف الدول العربية من الحرب:

1) موقف سوريا وليبيا والجزائر من الحرب:

كان الموقف الإيراني يحظى بتأييد كل من سوريا، وليبيا، وبتأييد أقل من قبل الجزائر، مما أدى لفشل الخطة العراقية التي كانت تهدف لإقامة تضامن عربي قوي مع العرق ضد إيران[2].

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، ارتبطت سوريا بعلاقات وثيقة مع إيران[3]، حيث أوضح الرئيس السوري حافظ الأسد أن الثورة الإيرانية نقطة بارزة، ومضيئة جدًا في المنطقة[4].

عندما قامت الحرب بين العراق وإيران أوضح الرئيس السوري حافظ الأسد، أنه فوجئ بالحرب، كما أوضح بأنه ما كان على العراق أن تعلن الحرب، بل كان يجب ن تلجأ إلى وسائل أخرى للتفاهم منها العمل السياسي، كما صرح بأنه ليس من حق أي عربي أن يجعل العرب يخسروا إيران، ذلك لأن إيران قوة عسكرية، اقتصادية، سياسية كبيرة، كما أنها مستعدة للوقوف

---

(1) حديث صحافي خاص مع السيد عبد الكريم الأرياني رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية (10/16/ 1982م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص593.

(2) فاضل رسول: مرجع سابق، ص73.

(3) أيمن عبد الوهاب: العلاقات السورية الإيرانية محدد التسوية السلمية؛ السياسة الدولية،ع125، يوليو، 1996م، ص98.

(4) سمير بهلوان: مرجع، ص263.

بجانب العرب ضد إسرائيل، كما أكد الرئيس السوري بأن غالبية الدول العربية يوجد بينها مشاكل حدودية، فلو كل دولة أعلنت الحرب ستصبح إسرائيل سيدة المنطقة العربية[1].

على الرغم من وقوف سوريا إلى جانب إيران خلال الحرب، إلا أنها عارضت التهديدات الإيرانية للدول الخليجية، كما أن مساندتها لإيران لم تكن بالدرجة التي تستطيع فيها إيران تحقيق انتصار على العراق، ذلك لأن سوريا كانت تخشى أن تنتصر إيران، لأنها اعتبرت أن انتصارها سيؤدي إل حدوث تحول في التوازن الاقليمي لصالح العراق[2].

على الرغم من أن الجزائر كانت تؤيد إيران في حربها مع العراق، إلا أنها كانت تؤيدها بشكل متردد[3]، رغم ذلك الموقف إلا أن الجزائر حاولت التوسط بين الطرفين محاولة منها لاحتواء الحرب[4]، فمنذ اندلاع الحرب قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد[*] بإجراء اتصالات مع الرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، في محاولة منه لحل الخلاف بين الطرفين، لكنه لم يلمس لدى الطرفين أي استعداد لقبول المسعى الجزائري، بعدها أوضح الرئيس الجزائري بأنه لا يمكن أن ينسى مواقف الشعب العراقي الكفاحية، بالمقابل لا يمكن أن ينسى الوضع الإيراني الجديد الذي نتج عن قيام الثورة الإيرانية، الذي نقل إيران من الصف المعادي للأمة العربية إلى الصف المتعاطف معها،، حيث أوضح بأن العلم الفلسطيني الآن يرفرف فوق سماء طهران بدلًا من العلم الإسرائيلي[5].

---

(1) خطاب السيد حافظ الأسد الرئيس السوري حول أبعاد الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/7)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص790.

(2) هاني السيد طه: الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.ibtesamh.com

(3) جمال زهران: مرجع سابق، ص122.

(4) خضر الدهراوي: مرجع سابق، ص191.

(*) الشاذلي بن جديد: هو عسكري، ورجل دولة جزائري ولد عام 1929م، وفي عام 1955م انضم إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني، وعام 1963م تم تعيينه حاكمًا لولاية قسنطينة، وفي حزيران (يونيو) 1964م تم تعيينه حاكمًا عسكريًا لولاية وهران،، وفي عام 1965م أصبح وزيرًا للدفاع، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1978 عينه الرئيس الجزائري هواري بومدين المسؤول الأول عن القوات المسلحة في الجزائر، وأصبح رئيسًا للجزائر يوم 7 شباط 0فبراير) 1979م بعد وفاة الرئيس الجزائري هواري بو مدين (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص426).

(5) حديث صحافي خاص للسيد الشاذلي بن جديد (1980/12/20م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص924.

كان موقف الشعب الجزائري مختلف عن موقف الحكومة الجزائرية، حيث أن الشعب الجزائري أعلن بكل صراحة، ودون تردد وقوفه إلى جانب العراق[1].

إن التأييد السوري، والليبي لإيران لم يقتصر على الجانب الدبلوماسي، والسياسي، بل تعداه ليصل إلى حد المشاركة الفعلية إلى جانب إيران، كما أن سوريا قامت عام 1982م بإغلاق خط أنابيب النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها، مما سبب خسائر فادحة للاقتصاد العراقي، أيضًا قامت كل من ليبيا، وسوريا بتزويد إيران بصواريخ أرض–أرض بعيدة المدى[2].

كانت ليبيا[*] خلال الحرب أحد أهم مصادر تقديم المساعدات العسكرية لإيران، نيابة عن الاتحاد السوفيتي، ذلك لأن الاتحاد السوفيتي كان يرغب في الابقاء على علاقاته مع طهران، بنفس الوقت لم يشأ الاتحاد السوفيتي الدخول في خلافات مع العراق[3].

قام وفد سوري عام 1982م برئاسة وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام[**] بزيارة طهران، عقد ذلك الوفد عدة اتفاقيات نفطية، وتجارية، واقتصادية، وصناعية مع إيران[4].

عندما أصبح السلام ممكنًا من قبل إيران في حالة عزل الرئيس العراقي صدام حسين عن الحكم، تشاورت كل من السعودية، وسوريا حول الخلفية المتوقعة للرئيس صدام حسين، لذلك اقترحت السعودية شفيق دوراشي الذي كان سفيرًا للعراق في الرياض، كما كان رئيسًا سابقًا لجهاز المخابرات، وسكرتيرًا سابقًا لمجلس الثورة العراقي، لمنصب الرئاسة العراقية، أما سوريا اقترحت عودة الرئيس العراقي السابق أحمد حسن البكر للحكم[5]، لكن لم يتم ذلك خاصة أن أحمد حسن البكر مات في ظروف غامضة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982م[6].

---

(1) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص143.

(2) حسن نافعة: مرجع سابق، ص49.

(*) كان سبب توتر العلاقات بين لبيبا، والعراق هو التنافس على زعامة العالم العربي، حيث أن القذافي أعلن وبكل صراحة أنه خليفة جمال عبد الناصر، وأنه أمين القومية العربية (ناصيف عواد: مرجع سابق، ص65).

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص481.

(**) عبد الحليم خدام: هو سياسي سوري ولد في بانياس بطرسوس عام 1932م، انضم في الخمسينات لحزب البعث العربي الاشتراكي، وتم تعيينه عام 1964م محافظًا لمدينة دمشق، وفي عام 1969 أصبح وزيرًا للاقتصاد، وأصبح عام 1970م وزيرًا للخارجية (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص809).

(4) عبد الرحمن الناصر: حقيقة الموقف السوري من حرب الخليج؛ المجتمع، ع676، 1984/6/26م، ص30.

(5) فاضل رسول: مرجع سابق، ص75.

(6) www.alukah.net

قامت سوريا بمحاولة للإضرار بالعراق عن طريق التلاعب بمياه نهر الفرات، كما اشتركت وحدات الجيش السوري مع قوات النظام الإيراني في العدوان على العراق، ثبت ذلك من خلال وجود أفراد سوريين بين الذين تم أسرهم، أيضًا استخدمت الطائرات الإيرانية الأراضي، والمطارات السورية لضرب أهداف، ومنشآت عراقية كقاعدة الوليد العسكرية القريبة من الحدود السورية[1]، في المقابل أيدت إيران نظام الأسد في حملته ضد الإخوان المسلمين[2].

اجتمع مجلس الجامعة العربية يوم 20 آيار (مايو) 1984م، حيث قرر أدانة إيران، لكن سوريا، وليبيا اعترضت على ذلك القرار [3].

استمرت ليبيا في موقفها المعادي للعراق، إلى أن تم عودة العلاقات الأخوية ببين العراق، وليبيا، في نيسان (أبريل) 1987م[4]، أما الجزائر فقد هنأت الحكومة العراقية بالنصر، بعد نجاحها في استعادة شبه جزيرة الفاو في نيسان (أبريل) 1988م[5].

استمرت العلاقات السورية العراقية متوترة حتى انعقاد مؤتمر القمة العربي في عمان في تشرين الثاني (نوڤمبر) 1987م، أدان ذلك المؤتمر إيران، حتى سوريا الحليف الوحيد لإيران منذ بداية الحرب لم تعارض ادانة النظام الإيراني[6].

مما سبق يتضح أن سوريا وقفت ضد العراق في الحرب، كما اعتبرت أن العراق هي المعتدية على الثورة الإسلامية، متجاهلة بذلك كل التصريحات، والتهديدات بتصدير الثورة، وإسقاط حكم صدام حسين، لكن يبدو أن عداء الرئيس السوري حافظ الأسد للعراق أعماه عن رؤية المواقف العدائية لإيران ضد العراق، وموقف إيران المعادي للحقوق العربية، ورغبتها بزعامة المنطقة، أيضًا وقفت ليبيا لجانب إيران في حربها ضد العراق، ذلك بسب موقف ليبيا المعادي للرئيس صدام حسين، والرافض لأن يكون هو زعيم المنطقة العربية، لذلك يبدو أن الرئيس معمر القذافي رأى بأنه في حال انتصار إيران على العراق في الحرب فإن العراق ستصبح دولة ضعيفة ولن تطالب بعد ذلك بزعامة المنطقة العربية، وبالتالي سيخلو له الجو للمطالبة بأن يصبح زعيم العرب، أما بالنسبة للجزائر فقد اثبتت الحرب التفكك، والتمزق الذي كانت تعاني منه الجزائر،

---

(1) فخري المهنا: مرجع سابق، ص4–7.

(2) أيمن عبد الوهاب: مرجع سابق، ص98.

(3) على محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص447.

(4) حديث صحافي مع الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية (1987/9/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص427.

(5) حديث صحافي مع الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية (1988/6/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص584.

(6) ألان غريش، دومنيك ڤيدال: مرجع سابق، ص135.

حيث أن الحكومة الجزائرية وقفت لجانب إيران في الحرب، في حين أن الشعب الجزائري وقف إلى جانب العراق في الحرب، وبصفة عامة فإن التدخل لصالح إيران في الحرب من قبل بعض الدول العربية لم يكن لمصلحة إيران بقدر ما كان الهدف منه هزيمة الرئيس صدام حسين، ورؤيته مهزومًا، وضعيفًا.

2) موقف تونس والمغرب من الحرب:

كانت حركة الاتجاه الإسلامي في تونس أقل الجماعات الإسلامية حماسًا للثور الإيرانية[(1)]، وفي يوم 1 تشرين الأول (أكتوبر) 1980م أدلى رئيس وزراء تونس محمد مزالي أن مسؤولية ما يجري بين العراق وإيران، تقع على عاتق الحكام الإيرانيين، الذين رفضوا تطبيق اتفاقية الجزائر الموقعة بين العراق وإيران في آذار (مارس) 1975م، كما أكد مساندة تونس لحق العراق في استرجاع أراضيه، ومياهه المغتصبة من قبل إيران[(2)].

اتهمت تونس إيران عدة مرات بأنها تقوم بدعم منظمات إسلامية في تونس، كما أشارت إلى وجود أدلة تؤكد وجود تعاون، واتصالات بين حركة الاتجاه الإسلامي (النهضة)، بزعامة راشد الغنوشي، وبين إيران مما أدى لحظر تلك الحركة عام 1987م[(3)].

أما بالنسبة للمغرب، أكد ملكها الحسن الثاني[(*)] تضامن المغرب مع العراق في معركته القومية التي يخوضها ضد المعتدين الفرس في الجناح الشرقي للوطن العربي، دفاعًا عن حقوقه، وسيادته، على أرضه، ومياهه[(4)]، أيضًا أكد للرئيس العراقي صدام حسين تأييد المغرب المادي، والمعنوي، والعسكري للعراق[(5)].

مما سبق يتضح أن تونس، والمغرب كان موقفها موحدًا من الحرب، وهو الوقوف لجانب إيران، معتبرين أن العراق دولة عربية، وبالتالي لا يجوز التخلي عنها، والوقوف ضدها.

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص448.

(2) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص139.

(3) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي، مرجع سابق، ص105.

(*) الحسن الثاني: هو ملك المغرب السابع عشر من الأسرة العلوية، ولد بمدينة الرباط عام 1929م، نال شهادة الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط، ورافق والده محمد الخامس في منفاه في مدغشقر، وشارك في المفاوضات التي ادت إلى عودة والده، وتم تعيينه في تموز (يوليو) 1957م وليًا للعهد، وفي عام 1960م أصبح رئيسًا للوزراء، وزيرًا للدفاع، ولقد أصبح ملكًا على المغرب يوم 26 شباط (فبراير) 1961م بعد وفاة والده (عبد الوعاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج2، ص533).

(4) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص130.

(5) دعوات عربية ودولية لوقف النزف؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1، ص45.

3) موقف مصر من الحرب:

منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في مصر تأييدها للثورة الإسلامية الإيرانية، حيث اعتبرت أن تلك الثورة منحتها مزيدًا من الثقة بالنفس[1]، أما مصر عبرت عن رغبتها بأخذ مكانة إيران السابقة كقوة محلية[2]، أيضًا أخذت إيران على عاتقها رعاية، وتمويل الحركات الأصولية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا تجاه مصر باعتبارها الدولة العربية الأولى التي وقعت معاهدة صلح مع إسرائيل، كما وثقت ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية[3].

عندما بدأت الحرب واجهت العراق صعوبات مالية، مما دفع الرئيس صدام حسين باتجاه مصر لفتح علاقات جديدة معها لأن مرور النفط من خليج العقبة إلى السويس عبر البحر الأحمر كان حلًا مناسبًا للعراق، لكن ذلك التقارب مع السادات شكل تناقضًا بسبب سياسة الرئيس صدام حسين المعلنة في موقفه من القضية الفلسطينية[4].

عام 1981م اقتحم طلبة تنظيم إسلامي عرضًا كبيرًا للقوات المسلحة، واغتالوا الرئيس المصري محمد أنور السادات[5]، وبعد اغتياله أعلن الخميني ابتهاجه لمقتله، أيضًا اشارت سلطات الأمن المصرية إلى وجود كتب للخميني مع من قاموا بعملية اغتيال السادات[6].

عندما جاء الرئيس محمد حسني مبارك للحكم أعلن منذ البداية حياد مصر في الحرب، ثم تحول ذلك الموقف إلى موقف شبه محايد، حيث قامت مصر بإمداد العراق بسلاح سوفيتي، وبمساعدات عسكرية غير معلنة، بعد ذلك أعلنت مصر تأييدها، ومساندتها الكاملة للعراق[7].

اعتبرت مصر أن تأييدها للعراق في الحرب هو نوع من رد الجميل للعراق بسبب موقفها من حرب أكتوبر 1973م[8]، أيضًا اعتبرت أن كل ما يهدد استقرار دول منطقة الخليج يعد تهديدًا مباشرًا لمصر التي تعد دول الخليج عنصرًا استراتيجيًا هامًا بالمنطقة لثقلها العربي،

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص442.

(2) نهى تادرس: مرجع سابق، ص39.

(3) عبد الناصر سرور: علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، 1981-1991م، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بير زيت، فلسطين، 1998م، ص60.

(4) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص267.

(5) محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص119.

(6) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص105.

(7) جمال زهران: مرجع سابق، ص121.

(8) حديث صحافي للدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب المصري (1981/5/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص701.

وإمكاناتها البشرية، والعسكرية، وموقعها المتوسط[1]، لذلك أصبحت مصر من أهم مصادر الدعم العسكري، والبشري، والاقتصادي للعراق[2].

اتفقت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية على إجراء مناورات عسكرية مشتركة عرفت باسم النجم الساطع، كان هدف تلك المناورات هي التدريب على التدخل المباشر لحماية أبار النفط في حال أي تهديد، بالفعل قامت اجرت القوات الأمريكية في بداية عام 1981م مناورات النجم الساطع في عُمان، أيضًا أجرت مناورات في تشرين الثاني (نوفمبر) 1982 في مصر، كما قامت بإجراء مناورات عسكرية في السودان، وكينيا، والصومال، وفي عام 1985م امتدت المناورات المصرية الأمريكية لتشمل الأردن، استمرت تلك المناورات خلال عام 1987م حيث تم اجراء تدريبات مشتركة بين القوات المصرية، والقوات الأمريكية[3].

استمرت مصر بتأييدها للعراق خلال الحرب، فقد استخدمت الدول الخليجية الخطر الإيراني مدخلًا لإعادة مصر إلى جامعة الدول العربية، حيث أكدت دول الخليج خلال انعقاد مؤتمر قمة عمان 1987م حاجتها إلى مصر للوقوف بوجه القوة الإيرانية، وهكذا عادت مصر للصف العربي[4].

قام الدبلوماسي الإيراني في مصر بتوسيع نشاطه على الساحة المصرية بما يخالف العرف الدبلوماسي، لذلك قامت الحكومة المصرية بتنبيهه، لكنه لم يستجب، لذلك قامت بطرده، ثم قامت بإغلاق مكتب رعاية المصالح الإيراني في مصر[5].

مما سبق يتضح أن مصر وقفت لجانب العراق في الحرب، ولقد استغلت مصر تلك الحرب، ورأتها فرصة مناسبة للتدخل ليكون لها موقف سياسي في المنطقة خاصة أنها كانت تعاني بذلك الوقت من العزلة بسبب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد عام 1979م، وخروجها من الصف العربي، بذلك تدخلت مصر لجانب العراق لتثبت للدول العربية بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة بأنها ما زالت قادرة على التفاعل في الساحة العربية، وبأن توقيعها على كامب ديفيد لا يعني أنها تخلت عن العرب، وأنها ما زالت دولة عربية مؤثرة في القضايا العربية،

---

(1) حديث صحافي مع عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية (1988/9/30)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص668.

(2) حسن نافعة: مرجع سابق، ص49.

(3) عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، مرجع سابق، ص84-85.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص482.

(5) حديث صحافي مع حسني مبارك الرئيس المصري (1987/5/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص573.

وبالفعل أثبتت الحرب أن مصر لا يمكن أن تخرج من الصف العربي، وبالتالي فإن موقف مصر الإيجابي من الحرب تجاه العراق ساعدها للعودة لجامعة الدول العربية عام 1987م.

4) موقف الأردن من الحرب:

منذ بدء الحرب أوضح الملك حسين بأن الأردن تساند العراق في الحرب، وذلك من منطلق إيمان الأردن بوجوب الدفاع عن الحق العربي أينما كان عرضة للخطر، للعمل على استعادة الحقوق العربية، وذلك لأن العراق هي البوابة الشرقية للوطن العربي، والدرع التي تقي جزءًا مهمًا من الوطن العربي[1]، كما قامت العراق بإرسال طائراتها المدنية، والعسكرية للأردن خوفًا من القصف الإيراني[2].

أوضح الملك حسين أن العدوان على العراق هو عدوان على الأمة العربية، كما أكد أن العراق يحارب من أجل مستقبل الأمة العربية، وأمنها، واستقلالها، والدفاع عن كرامتها، إضافة إلى ذلك أوضح أن الحرب فرضت على العراق، كما فرضت على الأمة العربية[3]، أيضًا أكد الملك حسين أن هدف الحرب ليس قضية تعديل أوضاع حدودية، بل الهدف منها هو دق إسفين جديد بين العرب لجعل المنطقة العربية تعيش في مخاطر تهدد شخصيتها، مستقبلها، مصيرها بشكل كامل[4].

أكد رئيس الوزراء الأردني مضر بدران أن المنطقة التي يجري فيها الصراع لها أهمية حيوية خاصة في العالم أجمع، فهي مصدر من مصادر القوة العربية، كما أوضح أن العراق ليس ضد إيران، بل ضد سياسة إيران التوسعية، لذا صرح بأنه مع الحق العربي، والدفاع عنه[5].

لم يقف الدور الأردني على التأييد للعراق فقط، بل تعداه إلى حد تقديم مساعدات عسكرية، أيضًا إرسال قوات مسلحة للعراق، كما إن الأردن اعلنت حالة التعبئة العامة استعدادًا لأية طوارئ في الحرب، كما لعبت الأردن دور الوسيط في تزويد العراق بالمساعدات من جانب مصر، خاصة المساعدات العسكرية[6].

---

(1) حديث صحافي خاص للملك حسين العاهل الأردني (1980/11/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص820.

(2) بيان سفارة الجمهورية الإسلامية في بيروت حول التطورات الأخيرة على الحدود العراقية الإيرانية؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1، ص20.

(3) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص120.

(4) حديث تلفزيوني شامل للملك حسين العاهل الأردني (1984/3/8م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص349.

(5) حديث صحافي خاص للسيد مضر بدران رئيس الوزراء الأردني (1980/10/11م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص755.

(6) جمال زهران: مرجع سابق، ص121.

مما سبق يتضح أن موقف الأردن من الحرب كان ثابتًا منذ بداية الحرب، حيث أن الأردن أيدت العراق، وكان سبب وقوف الأردن لجانب العراق هو أنها دولة عربية، ذلك يعني بأن موقف الأردن كان عنصريًا فوقوفها لجانب العراق لم يكن إلا لأنها دولة عربية، مما يعني أن الأردن لن تغير موقفها حتى وإن اقترف العراق أخطاء بحق إيران، إضافة لذلك فإن الأردن اعتبرت أن العراق هي البوابة الشرقية للعالم العربي لذلك رأت أن العراق إذا لم تنتصر بالحرب فإن تلك البوابة ستتحطم، وبالتالي ستصبح الأردن، والمنطقة العربية بأكملها تحت رحمة إيران

5) موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الحرب:

ركزت إيران منذ انتصار الثورة على اعتبار قضية فلسطين، خاصة القدس، قضية إسلامية، وأولوية من اولويات السياسة الخارجية الإيرانية[1]، كما أعلنت دعمها للثورة الفلسطينية في كفاحها لتحرير اراضيها المحتلة لإقامة الدولة الفلسطينية[2]، كان وقوف إيران لجانب الثورة الفلسطينية قد اكسبها بعدًا جماهيريًا في منطقة الخليج العربي[3].

كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات أول من زار إيران لتهنئتها بانتصار الثورة، حيث أوضح خلال تلك الزيارة أن ثورة إيران ليست ملكًا للشعب الإيراني فقط، بل هي ثورة فلسطين، كما أوضح أننا نعتبر الخميني ثائرنا ومرشدنا الأول[4]، أيضًا أكد خلال تلك الزيارة بأن الطريق إلى بيت المقدس سيكون عبر طهران[5].

قامت حكومة الثورة الإيرانية بإغلاق السفارة الاسرائيلية، وتقديمها هدية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما اعترفت إيران بمكتب المنظمة كسفارة لفلسطين، فكانت أول سفارة فلسطينية بالعالم[6] تم افتتاحها يوم 19 شباط (فبراير) 1979م[7] وكان هاني الحسن أول سفير لفلسطين في إيران[8].

عندما اندلعت الحرب بين العراق وإيران كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في موسكو، ثم غادرها إلى إيران بدعوة من الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، لكنه

(1) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص104.

(2) البيان الصادر عن اتحاد المحاميين العرب حول الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/6م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص786.

(3) محمد الرميحي: منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة، مرجع سابق، ص28.

(4) عبد الله غريب: مرجع سابق، ص291.

(5) يحيى عباس: موقف إيران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية؛ شؤون الشرق الأوسط، ع10، 2004م، ص64.

(6) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص452.

(7) يحيى عباس: مرجع سابق، ص64.

(8) أحمد حسين: مرجع سابق، ص178.

شعر أنه ليس لدى إيران نية لوقف الحرب، ثم قام بعد ذلك بعدة محاولات لإنهاء الحرب بين العراق وإيران[1].

بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب سادت العلاقات الإيرانية الفلسطينية الفتور لعدة أسباب أهمها:

1- الموقف الفلسطيني المساند للعراق في الحرب، وتقارب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات من العراق حيث اعتبرت إيران أن عرفات بذلك يسبب حرجًا لنظامها الذي ساند قضيته أمام الجماهير الإيرانية[2].

2- إصرار بعض القادة الإيرانيين على مطالبة القادة الفلسطينيين بإعلان إسلامية الثورة الفلسطينية[3].

3- مطالبة إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها مع انظمة الخليج العربي[4].

ساءت العلاقات أكثر بين إيران، وفلسطين أواخر عام 1981م، عندما تم تعيين علي أكبر محتشمي سفير لإيران في دمشق، حيث كان ذلك الرجل من المعارضين للنهج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما كان له مواقف علنية معادية ضد المنظمة[5].

مما سبق يتضح أن إيران منذ نجاح ثورتها أعلنت وقوفها لجانب القضية الفلسطينية، حيث قامت إيران باستغلال عاطفة الشعوب العربية من خلال تأييدها للقضية الفلسطينية، لكن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رغم تأييده للثورة الإيرانية، إلا أنه لم ينخدع بالخميني، وبشعاراته المؤيدة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتحرير فلسطين، والقدس، لذلك ما إن اندلعت الحرب حتى وقف مع العراق، وأعلن تأييده الكامل للعراق، مما أدى لتوتر العلاقات بين إيران، ومنظمة التحرير الوطنية الفلسطينية.

6) موقف السودان ولبنان:

أرادت السودان أن تحافظ على علاقاتها مع الطرفين، لذلك بقيت على الحياد، ولم تقف بجانب أي طرف[6]، رغم ذلك الموقف إلا أنها تدخلت بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران

---

(1) المرجع السابق، ص178-179.

(2) محمد أبو سعده: مرجع سابق، ص69.

(3) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص104.

(4) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص180.

(5) أحمد حسين: مرجع سابق، ص179.

(6) حديث صحافي مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني (1987/8/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص677.

لحل أزمة الرهائن الأمريكيين المحتجزين لدى إيران، حيث زار رئيس الوزراء السوداني الصادق المهدي إيران، ثم التقى بالخميني لكن لم تسفر زيارته عن شيء[1].

في الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1980م، عقد رئيس وزراء السودان السيد الصادق المهدي[*] مؤتمرًا صحافيًا في لندن، أدان خلال ذلك المؤتمر الحرب العراقية الإيرانية، كما أوضح أن الحرب إن لم تنتهي فستكون حرب استنزاف طويلة، ظل ذلك الموقف السوداني من الحرب حتى أحداث الحج في السعودية عام 1987م، حيث أن السودان بعد تلك الأحداث أدانت إيران، كما أوضحت بأن حماية الحجاج تقع على عاتق السعودية[2].

بالنسبة للبنان منذ نجاح الثورة الإيرانية، ابتهج المواطنون اللبنانيون لنجاحها[3]، لكن الحكومة اللبنانية أثبتت انحيازها للعراق، كما أن وسائل الإعلام اللبنانية كانت تنشر، وتذيع البيانات العسكرية العراقية، ووجهات نظر المسؤولين العراقيين، في المقابل كانت تتجاهل البيانات العسكرية، ووجهات النظر الإيرانية[4].

في شهر حزيران (يونيو) 1982م ألقى الخميني خطابًا أوضح فيه أن الحرب الجارية في لبنان هي محاولة لإنقاذ العراق، ولصرف النظر عن العدوان على الثوة الإسلامية في إيران[5].

استخدم الخميني منظمة أمل الشيعية، للتدخل في لبنان[6]، لكن ساءت العلاقات بين إيران، ومنظمة أمل بسبب قيام تلك المنظمة في أيار (مايو) وحزيران (يونيو) 1985م بحرب

(1) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص241.

(*) الصادق المهدي: هو سياسي سوداني ولد عام 1936م، انتخب زعيمًا لحزب الأمة عام 1961م، وأصبح رئيسًا للوزراء بين عامي 1966–1967م، واعتقل عام 1969م بتهمة الخيانة العظمى، ثم ابعد عام 1970م خارج السودان، ثم عاد للسودان، لكنه اعتقل مرة أخرى في شباط (فبراير) 1972، ثم افرج عنه في أيار (مايو) 1973م، وغادر بعدها السودان لكنه عاد لها عام 1977م، وعين عضو في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني عام 1978م، ولكنه استقال بنفس العام، وأصبح رئيسًا للسودان عام 1986م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج3، ص547–548).

(2) حديث صحافي مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني (1987/8/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص678.

(3) عبد الله الغريب: مرجع سابق، ص291.

(4) بيان سفارة الجمهورية الإسلامية في بيروت حول التطورات الأخيرة على الحدود العراقية الإيراني؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1، ص20.

(5) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص203–204.

(6) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص171.

المخيمات ضد الفلسطينيين في لبنان بحجة نزع سلاحهم، حيث هدد نائب المرشد الأعلى للثورة آية الله منتظري بعد تلك الحادثة منظمة أمل بفصلها عن الشيعة[1].

كما إن إيران هي التي رعت فكرة تأسيس حزب الله، منذ أن تم طرح تلك الفكرة في حزيران (يونيو) 1980م، حتى تنفيذها في شباط (فبراير) 1985م، ليسير ذلك التنظيم على النهج الفكري للخميني[2]، حيث أن إيران قامت منذ تأسيس ذلك الحزب بدعمه عسكريًا[3].

7) موقف موريتانيا:

منذ أن بدأت الحرب العراقية الإيرانية، أكد الرئيس الموريتاني المقدم محمد خونة ولد هيداله[*] استعداد موريتانيا لدعم العراق، كما أكد أن ما يمس العراق يمس موريتانيا[4].

ظلت موريتانيا تؤيد العراق في حربها مع إيران، أيضًا فعندما جاء الرئيس الموريتاني الجديد للحكم العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع[**] أوضح بأنه على الرغم من بعد المسافة بين العراق وإيران، إلا أن العراق تشكل جزءًا هامًا من اهتماماتنا، كما أوضح بأن موريتانيا، والعراق تربطهم علاقات وطيدة، بسبب انتمائهم إلى أمة واحدة[5].

---

(1) فهمي هويدي: مرجع سابق، ص402–403.

(2) خالد فياض: العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م، ص204.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص243.

(*) محمد خونه ولد هيداله: هو رجل عسكري موريتاني، ولد عم 1940م، التق بالجيش، كان له دور اساسي في الاطاحة بحكم الرئيس الموريتاني مختار ولد دادا عام 1978م، ثم أصبح قائدًا لأركان الجيش الموريتاني، وعام 1979م تولى منصب وزارة الدفاع، ثم أصبح في كانون الثاني (يناير) 1980م رئيسًا لموريتانيا، وفي كانون الأول (ديسمبر) 1984م تم الاطاحة بحكمه بعد انقلاب عسكري (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص82).

(4) عبد الرزاق أسود: مرجع سابق، مج3، ص135.

(**) محمد ولد سيدي أحمد الطايع: ولد عام 1943م، عندما اعلن عام 1960م درس في فرنسا، وأصبح عام 1978م وزيرًا للدفاع، وفي حزيران (يونيو) 1979م عين قائدًا للدرك، في نيسان (أبريل) 1980م عُين قائدًا للأركان العامة، وعام 1981 أصبح وزيرًا للدفاع بقي في ذلك المنصب حتى عام 1984م، وأصبح رئيسًا لموريتانيا بعد الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكم الرئيس محمد خونه ولد هيداله في كانون الأول (ديسمبر) 1984م (عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ج6، ص240).

(5) حديث صحافي مع العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية (1985/12/15م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص416.

مما سبق يتضح بأن الدول العربية لم تتخذ موقفًا موحدًا في الحرب العراقية الإيرانية، حيث أن هناك دول وقفت لجانب العراق، ودول أخرى وقفت لجانب إيران، ذلك يدل على ضعف، وتجزئة الموقف العربي في اتخاذ المواقف الحاسمة.

الفصل الخامس

نتائج الحرب العراقية الإيرانية

- المبحث الأول: نتائج الحرب العراقية الإيرانية على العراق وإيران.
- المبحث الثاني: النتائج الاقليمية للحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الأول
نتائج الحرب العراقية الإيرانية على العراق وإيران

أولًا: النتائج العسكرية للحرب العراقية الإيرانية على العراق.

ثانيًا: النتائج العسكرية للحرب العراقية الإيرانية على إيران.

ثالثًا: النتائج السياسية للحرب على إيران.

رابعًا: النتائج السياسية للحرب على العراق.

خامسًا: المفاوضات العراقية الإيرانية بعد الحرب

سادسًا: نتائج الحرب الاقتصادية على إيران.

سابعًا: نتائج الحرب الاقتصادية على العراق.

ثامنًا: النتائج الاجتماعية على العراق وإيران.

تمهيد:

انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م، لكنها أدت لخسائر سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعسكرية على البلدين، بذلك خرجت كل من العراق وإيران من الحرب دون أن تستطيع أي منهما تحقيق النصر الكامل ضد الطرف الآخر.

أولًا: النتائج العسكرية للحرب على العراق:

تعد الحرب العراقية الإيرانية أول حرب يخطط لها الجيش العراقي، ويقودها بنفسه بأسلحته، وجيشه، مستندًا بصورة مباشرة إلى عمق الشعب من حيث الإمكانات المادية والمعنوية، أما المعارك الأخرى التي كان يقودها الجيش العراقي في سبيل القضية الفلسطينية كانت معارك مشاركة مع جيوش أخرى هي التي كانت تخطط، وتقود، وتعد الحرب العراقية الإيرانية أطول حرب نظامية بين دولتين بعد الحرب العالمية الثانية[1].

رغم أن العراق خرجت من حربها مع إيران منهكة اقتصاديًا، إلا أنها كانت قوية من الناحية العسكرية بصورة جعلتها تشكل خطرًا على المصالح الأمريكية في المنطقة[2]، حيث أن العراق أنفقت خلال الحرب على الآلات الحربية 1.2 بليون دولار[3].

شعرت الحكومة العراقية أنها خرجت من الحرب منتصرة، ما يؤكد اعتقادها هو أن إيران هي من بادرت بالمطالبة بوقف إطلاق النار، إضافة إلى أن العراق خرجت من الحرب تمتلك قوة عسكرية كبيرة[4].

خرجت العراق من حربها مع إيران وهي تملك مليون جندي نظامي، ويعد ذلك الجيش رابع جيش في العالم من حيث العدد، كما أن العراق خرجت من الحرب بحوزتها كمية ضخمة من الأسلحة، إضافة لخبرتها في تصنيع الأسلحة الاستراتيجية، خاصة الأسلحة الكيماوية، والبيولوجية، والصواريخ[5].

إضافة إلى الجيش الكبير الذي خرجت به العراق من الحرب، فإنها أصبحت تملك بعد الحرب عددًا كبيرًا من الدبابات، والطائرات القادرة على تنفيذ هجمات بعيدة المدى، كما أن العراق

---

(1) فخري المهنا: مرجع سابق، ص26-27.

(2) عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، مرجع سابق، ص85.

(3) أحمد كمال: مرجع سابق، ص38.

(4) بيار سالينجر، أريك لوران: مرجع سابق، ص7.

(5) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص17.

بعد الحرب أصبحت تملك ترسانة من الصواريخ أرض أرض التي يصل مداها إلى 600 كم، ويمكن تزويدها برؤوس كيماوية[1].

دخلت العراق وإيران بعد الحرب في حالة من سباق التسلح، كما دخلت السعودية مع العراق وإيران في سباق التسلح؛ لذلك أصبحت منطقة الخليج مهددة باندلاع حرب جديدة[2].

بسبب خروج العراق من الحرب ولديها قوة عسكرية كبيرة، شعر الرئيس العراقي صدام حسين أن العراق يجب أن تشارك الدول الكبرى في صنع القرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن النفوذ السوفيتي أخذ يتقلص، وبالتالي خلا الجو تمامًا للولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا دخلت العراق، والولايات المتحدة الأمريكية في مشاكل أدت في النهاية لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع العراق على قائمة الأنظمة المتمردة في الوطن العربي[3].

ثانيًا: النتائج العسكرية للحرب على إيران:

كان من أهم النتائج العسكرية للحرب هو الاهتمام الإيراني بتطوير برنامجها النووي، على الرغم من أن البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني ترجع إلى عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي أراد تحويل إيران إلى قوة عظمى، لكن تطورات الحرب ادت لإحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي، خاصة في المجال النووي، حيث وجدت إيران أنه من الضروري بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء البرنامج النووي، كما أنها قامت بتقوية منظمة الطاقة النووية، إضافة إلى تأسيس مركز أبحاث نووية جديدة في جامعة أصفهان منذ عام 1984م بمساعدة فرنسا[4].

لكن الحقيقة أن البرنامج النووي الإيراني تراجع ما بين عامي 1978–1985م، حيث أن قادة الثورة الإيرانية، وفي مقدمتهم الخميني اتخذوا موقفًا سلبيًا تجاه الطاقة النووية، إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا، والدول الغربية الأخرى رفضت التعامل مع إيران في المجال النووي، كما فرضت حظرًا شاملًا على إيران في كافة مجالات التسليح، كما تعرضت المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي العراقي أثناء الحرب، لكن إيران عادت للاهتمام ببرنامجها النووي منذ عام 1988م[5].

أدت الحرب إلى تفكيك الوحدات الأساسية للجيش الإيراني النظامي، خاصة بعد الهزائم التي مُني بها الجيش الإيراني في المعارك الأخيرة عام 1988م، إضافة للخسائر الفادحة في

---

(1) العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص27.

(2) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص102.

(3) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص17.

(4) عمر بيومي: مرجع سابق، ص56–57.

(5) المرجع سابق، ص56.

الأسلحة، والمعدات[1]، بذلك تكون إيران قد خرجت من الحرب منهكة عسكريًا؛ لذلك رأت أنه لا بد من إعادة تسليح الجيش الإيراني[2]، كما رأت أنه لا بد من إعادة قدراتها العسكرية[3]، وأخذت إيران تهتم بتطوير قوتها البحرية بهدف امتلاك القدرة على إغلاق مضيق هرمز للتحكم بحركة الملاحة في الخليج العربي[4].

منذ أواخر عام 1988م برز عدد من الداعين إلى دمج الجيش الإيراني، بالحرس الثوري، كان أبرز المطالبين بذلك آية الله منتظري، بالفعل تم دمج بعض مصانع الحرس الثوري بمصانع الجيش كخطوة أولى إلا أنه مع تولي هاشمي رفسنجاني الحكم في إيران عام 1989م، أصبح يساند الجيش على حساب الحرس الثوري، لأنه لم يثق بالحرس الثوري، فأدخل تغييرات عديدة من شأنها استعادة زمام المبادرة للجيش، وتقليص الحرس الثوري، كما قام رفسنجاني باستحداث آليات من شأنها بسط يده على شؤون الدفاع من دون الخضوع لمرشد الجمهورية الإيرانية آية الله علي خامنئي، بهدف جعل علاقته مباشرة بالجيش، والحرس، كما قام بإدخال تعديلات من شأنها إعطاء الأولوية للجيش النظامي، ورغم أن رفسنجاني اتخذ قرار الدمج بين الجيش، والحرس فعليًا، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك على أرض الواقع، فاكتفى بالتنسيق بين التنظيمين مع الاحتفاظ باستقلالية كلًا منهما[5].

أخذت إيران تسير خطوات للأمام في مشروعها النووي الإيراني من خلال اعتمادها على كل من روسيا، والصين[6]، كما أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أكد عام 1989م ضرورة المضي بالمشروع النووي الإيراني دون خوف من التهديدات الأمريكية؛ لأنه اعتبر أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل، كما اعتبر الرئيس رفسنجاني أنه من حق إيران الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الأغراض السلمية، واكد أن إيران لن تقبل أن يحول بينها، وبين طموحها النووي حائل، كما أكد أن امتلاك إيران تكنولوجية نووية يعد مشروعًا حضاريًا يؤمن وضع إيران سياسيًا، واقتصاديًا، كما اوضح الرئيس رفسنجاني أنه ليس في إيران من يفرط بسهولة في حق إيران في امتلاك مشروع نووي، كان السبب في إصرار إيران على امتلاك أسلحة

---

(1) أنتوني كوردزمان: القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الدراسات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص35-36.

(2) أحمد محمود: التنافس الاسترتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مرجع سابق، ص126.

(3) أنتوني كوردزمان: مرجع سابق، ص36.

(4) أحمد محمود: التنافس الاسترتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مرجع سابق، ص126.

(5) معتز سلامة: الجيش والحرس الثوري، مرجع سابق، ص83.

(6) عمر بيومي: المرجع السابق، ص57.

نووية هو مواجهة قدرات العراق النووية التي أخذت تتصاعد، إضافة لأن العراق استخدمت أثناء الحرب أسلحة كيماوية لذا رأت إيران أنه لا بد من امتلاك سلاح نووي[1].

قامت إيران خلال عام 1989م بإنشاء منشأة لمعالجة اليورانيوم، أو تخصيبه، كما افتتحت يوم 27 شباط (فبراير) 1990م مختبر جابر بن حيان لتدريب الفنيين العاملين في المجال النووي، وافتتحت في آذار (مارس) 1990م مصنعًا جديدًا لمعالجة اليورانيوم، وقامت خلال عام 1990م بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصين، وروسيا[2].

بعد وفاة الخميني، والانسحاب السوفيتي من أفغانستان عام 1989م تحسنت العلاقات الإيرانية السوفيتية، وأدى ذلك لتوقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين، كان أهمها موافقة السوفييت على التعاون مع إيران فيما يتعلق بتعزيز قدرات إيران الدفاعية؛ نتيجة لذلك أصبح الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الرئيس لإيران خلال عامي 1990-1991م، كما أن إيران أصبحت أكثر المشترين بالعملة الصعبة للمعدات العسكرية الروسية[3].

استمرت إيران في تطوير برنامجها النووي حيث وقعت مع جمهورية الصين اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990م[4]، وباعت الصين مفاعلين نوويين لإيران قوة كل منهما 300 ميجا وات، وفي عام 1991م نجحت إيران في تخصيب كمية كبيرة بواسطة الأسلوب الكهرومغناطيسي، إضافة لوجود خبراء صينيين في إيران، وقدمت الصين تكنولوجية ضخمة لإيران في مجال الرؤوس الباليستية لكي تكون مؤهلة لتزويدها بالرؤوس النووية[5].

وقعت الصين، وإيران عام 1992م عدة اتفاقيات تقوم بمقتضاها الصين ببناء مفاعلين لأغراض مدنية في جنوب إيران بتكلفة 800 مليون دولار، وفي أواخر عام 1995م أعلنت الصين إلغاء صفقة بناء المفاعلين، وأوضحت أن السبب في ذلك هو افتقار إيران للتمويل اللازم للمشروع[6]، لكن السبب الحقيقي وراء إلغاء الصين الصفقة هو ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على الصين للحيلولة دون إتمام ذلك المشروع[7].

---

(1) عبد الله المطيري: مرجع سابق، ص30-31.

(2) أنتوني كوردزمان: مرجع سابق، ص124-125.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص506.

(4) أنتوني كوردزمان: مرجع سابق، ص125.

(5) عمر بيومي: مرجع سابق، ص58.

(6) سفير أحمد محمد: مرجع سابق، ص212.

(7) تميم خلاف: القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والاقليمي؛ السياسة الدولية، ع141، يوليو، 2000م، ص151.

ووقعت إيران، وأوكرانيا اتفاقية عام 1992م لمدة ثلاث سنوات، اعتمدت تلك الاتفاقية على سياسة المقايضة (النفط مقابل السلاح)، وبذلك أمدت إيران أوكرانيا بالنفط مقابل إمداد أوكرانيا لإيران بالسلاح(1).

تعد نقطة البداية الحقيقية للمشروع النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992م، من خلال التعاون الروسي الإيراني، حيث أن ذلك التعاون هو الذي وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم دون الاقتصار على المفاعلات صغيرة الحجم، وفي إطار ذلك التعاون تم توقيع اتفاقية بين روسيا، وإيران عام 1992م لاستكمال مفاعل بوشهر الإيراني(2).

في الأول آب (أغسطس) 1995م وقع الجانبان الإيراني، والروسي على اتفاقية بموجبها قامت روسيا بتسليم مفاعلين لإيران بقوة 1000 ميجا وات، تم إنشائهما بمدينة بوشهر مقابل مليار دولار، لكن أمريكا تخوفت من المشروع النووي الإيراني، وأخذت تضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مفتشين للتأكد من التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار، لكن التقارير اكدت على التزام الجانب الإيراني بمعاهدة عدم الانتشار(3).

أواخر عام 1995م تم عقد اتفاقية أخرى بين روسيا، وإيران نصت على التعاون في المجالات العسكرية، والبترولية على مدار عشرة سنوات، كما تم الاتفاق على إنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول، كذلك تم الاتفاق على التعاون في مجالات الزراعة، بناء السدود، النقل، كما تم الاتفاق أيضًا على سداد الديون الإيرانية المستحقة لروسيا على دفعتين الأولى: 150 مليون دولار، الثانية: 230 مليون دولار(4).

تم توقيع اتفاق بين إيران، وباكستان حول تبادل الخبرات النووية، أيضًا للحصول على نتائج التجارب النووية الباكستانية التي أجريت في أيار (مايو) 1998م، كما تمكنت إيران من اقامة علاقات وثيقة مع الهند في مجال الأبحاث النووية، حيث قام خبراء هنود من البرنامج النووي الهندي بزيارة طهران لتدعيم، وتقويم برنامجها النووي، رغم نفي كل من إيران، والهند وجود اتفاق بينهما في المجال النووي(5).

---

(1) أحمد محمود: التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، مرجع سابق، ص126.

(2) عمر بيومي: مرجع سابق، ص60؛ أحمد محمود: البرنامج النووي الإيراني التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1989م، ص313؛ Clifton w. Sherrill: Why Iran Wants The Bomb and What it Means for Us Policy, Monterey Institute of International Studies, Monterey, ca United States, 2012, p7.

(3) تميم خلاف: مرجع سابق، ص151.

(4) سفير أحمد محمد: مرجع سابق، ص210.

(5) عمر بيومي: مرجع سابق، ص58-59.

رغم الاهتمام الإيراني بتقوية قدراتها العسكرية إلا أنها تظل محدودة، لكن رغم محدودية إيران عسكريًا إلا أن قوتها العسكرية كافية لتشكل خطرًا على جيرانها في المنطقة[1]، أيضًا كانت الدول الكبرى رافضة لامتلاك إيران لأي مشروع نووي، لأنها رأت أن إيران إذا امتلكت سلاحًا نوويًا فإن ذلك سيؤثر سلبًا على مصالحها في المنطقة، كما رأت الدول الكبرى أن إيران إذا امتلكت سلاحًا نوويًا فإن الدول العربية الأخرى ستسعي لامتلاك سلاحًا نوويًا مثل إيران[2].

يتضح مما سبق أن إيران خرجت من الحرب منهارة عسكريًا، لكنها رغم ذلك سرعان ما أعادت بناء، وتطوير نفسها عسكريًا، كما سعت لامتلاك برنامجًا نوويًا، لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت رافضة لأن تمتلك أي دولة في منطقة المشرق العربي برنامجًا نوويًا متطورًا، لأنها كانت تعتقد بأن ذلك سيقلل من نفوذها، وتواجدها في المنطقة، لذلك تدخلت وأفشلت المحاولات الإيرانية لامتلاك برنامجًا نوويًا، لأنها خشيت من قوة إيران في المنطقة إذا ما أصبحت دولة نووية، كما خشيت من أن تقوم دول المنطقة بتقليد إيران، وانشاء برنامجًا نوويًا، بذلك تصبح منطقة المشرق الإسلامي منطقة نووية، بالتالي تستطيع تهديدها، والوقوف في وجه اطماعها في المنطقة، أيضًا يتضح أن العراق لم تكن منهارة عسكريًا بل خرجت وهي بكامل قوتها العسكرية، لذلك رأى الرئيس صدام حسين بأن الحرب لم ترهقه، وأنه ما زال قادرًا على التطلع لزعامة المنطقة.

ثالثًا: نتائج الحرب السياسية على إيران:

أثبتت الحرب بأن الثورة الإسلامية الإيرانية هي تهديد للهيمنة السنِّية في المنطقة، حيث أساءت الثورة الإيرانية لصورة الطائفة الشيعية، لأنها أظهرت المذهب الشيعي بأنه بؤرة رئيسية للتشدد، والتطرف السياسي، والإسلامي، ووسيلة لزيادة نفوذ الجاليات الشيعية في شتى أنحاء المنطقة[3].

في أواخر حياة الخميني انقسم التيار الديني إلى معسكرين متنافسين متشددين، ومعتدلين، بارك الخميني ذلك الانقسام، حيث أطلق على التيارين المتنافسين جناحا الثورة[4]، بعد ذلك اخذت إيران تسعى لإجراء اصلاحات سياسية داخلية، كما أخذت تسعى لتحسين علاقاتها الخارجية، والدولية[5].

(1) أنتوني كوردزمان: مرجع سابق، ص12، 150.

(2) Clifton W. Sherrill: op- cit, p 4-5.

(3) فالي نصر: مرجع سابق، ص473.

(4) مصطفى اللباد: مرجع سابق، ص138.

(5) محمد ادريس: مرجع سابق، ص505.

منذ تشرين الأول (أكتوبر) 1988م تم السماح للفقهاء الإيرانيين، ومجلس الثورة بتكوين احزاب سياسية غير دينية محاولة لاجتذاب المعارضة ظاهريًا، أيضًا يوم 27 آذار (مارس) 1989م تم اقالة آية الله منتظري من منصب القائم مقامية، بذلك سحبت منه جميع المسؤوليات التي اهلته فيما سبق ليكون خليفة للخميني في الإمامة، لكن تجريد منتظري من صلاحياته خلق جبهة من المعارضة من قبل رجال الدين مما دفع الخميني لإجراء إصلاحات جذرية في الدستور يوم 24 نيسان (أبريل) 1989م من رجال الدين المعتدلين، لكنه توفى يوم 4 حزيران (يونيو) 1989م، بالتالي ظلت السلطة بأيدي الفقهاء الذين واجهوا اعتراض شديد من مفكري، ومثقفي إيران، أيضًا جرت انتخابات رئاسية في آب (أغسطس) 1989م، حيث تم انتخاب رفسنجاني رئيسًا للجمهورية الإيرانية[1]. لم تكن الانتخابات الرئاسية التي جرت في آب (أغسطس) 1989م، انتخابات بمعنى الكلمة بل كانت أقرب إلى الاستفتاء حيث لم يترشح أمام رفسنجاني سوى مرشح واحد غير معروف هو عباس شيباني[2].

بعد وفاة الخميني لم يوجد أحد لملء الفراغ الذي تركه الخميني، لذلك أخذ الاصلاحيون يلعبون دورًا مؤثرًا في اتجاهات السياسة الإيرانية، لذلك كان لا بد من اتباع سياسة تقود المجتمع الإيراني نحو الانفراج السياسي في العلاقات الخارجية[3].

بعد أن أصبح رفسنجاني رئيسًا لإيران قام بتقديم استقالته لخامنئي من منصب القائد العام للقوات المسلحة[4]، كما قام رفسنجاني بإلغاء منصب رئيس الوزراء[5]، وقام بإقصاء أحد دعاة تصدير الثورة وهو علي أكبر محتشمي من وزارة الخارجية، ورفض فكرة فرض الثورة على المسلمين خارج إيران، لكنه طالب الحركات الإسلامية خارج إيران باتخاذ الثورة الإسلامية الإيرانية قدوة لها، كما طالبهم بالسعي لإيصال صوت الثورة إلى الناس، كما اوضح الرئيس رفسنجاني بأن إيران ستصور أفكارها في إطار القوانين الدولية، حيث ركز على اعتبار الثورة الإسلامية مثال دون التدخل الخارجي[6]، بذلك تراجعت فكرة تصدير الثورة بصورة كبيرة، أيضًا

---

(1) آمال السبكي: مرجع سابق، ص137.

(2) معتز سلامة: انتخابات الرئاسة وادارة الحكم في إيران؛ السياسة الدولية، ع114، اكتوبر، 1993م، ص215.

(3) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص137.

(4) معتز سلامة: الجيش والحرس الثوري، مرجع سابق، ص83.

(5) عمر بيومي: مرجع سابق، ص48.

(6) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص99.

رفع الرئيس رفسنجاني شعارات الانفتاح، الموضوعية، إعادة البناء[1]، وقرر دمج وزارة الدفاع مع الحرس الثوري في وزارة واحدة للقوات المسلحة في آب (أغسطس) 1989م، كان هدفه من ذلك إنهاء أي دور خارجي مستقل للحرس الثوري[2].

سعى الرئيس رفسنجاني إلى إيجاد حل وسط بين المتشددين، والمعتدلين، كما أنه رأى أن تنفيذ البرامج السياسية، والاقتصادية يتطلب تقريب المؤيدين له، وإزاحة المعارضين، لذا سعى لإقصاء خصومه من مجلس الخبراء، مجلس الرقابة على الدستور، أيضًا في انتخابات 1990م رفضت هيئة الأمناء ترشيح عدد من رجال الدين البارزين، لكن خشية من أن يقاطع المتشددين الانتخابات لمجلس الوزراء اتفق على السماح لبعضهم بالترشح لكن لم ينجح أحد منهم، كما تمكن رفسنجاني من دعم مجلس الرقابة على الدستور، أما على مستوى مجلس الثورة فتقلص نفوذ خصوم رفسنجاني في انتخابات عام 1992م، حيث كانت نتيجة انتخابات المجلس فوزًا كبيرًا لأنصار رفسنجاني، بذلك تخلص الرئيس رفسنجاني من كل خصومه، لذا أصبحت كل المؤسسات الدينية، والنظام الإيراني بأكمله بيده[3].

استمرت إيران في انفتاحها، كما استمرت في تطوير علاقاتها الخارجية، فمنذ تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإيرانية يوم 3 آب (أغسطس) 1997م أعلن عن رغبة بلاده في فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الدول العربية[4]، كما لجأ الرئيس خاتمي إلى فريق من المختصين في السياسة الخارجية لكسر العزلة الإيرانية، أيضًا قام بتشجيع الاستثمار الأجنبي[5].

أدت سياسة إيران الإنفتاحية لإزالة مخاوف دول الخليج، خاصة فيما يتعلق باستغلال التجمعات الشيعية داخل دول الخليج، حيث كانت قضية الشيعة من القضايا الخلافية التي تثير القلق، والتوتر في العلاقات بين إيران، ودول الخليج العربي[6]، بذلك يمكن القول أنه منذ تولي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية الإيرانية سعى إلى تعزيز مكانة إيران الاقليمية من خلال تواجد دولي، وتمثيل خارجي مكثف[7].

---

(1) عدنان السيد حسين: البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة؛ النزاعات الأهلية والعربية والعوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997م، ص116-117.

(2) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص99.

(3) معتز سلامة: انتخابات الرئاسة وادارة الحكم في إيران، مرجع سابق، ص212.

(4) على محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص456.

(5) روبن ريت، شاول باخاش: الولايات المتحدة وإيران عرض لا يمكن رفضه؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1998م، ص365.

(6) أحمد طاهر: مرجع سابق، ص112.

(7) تميم خلاف: مرجع سابق، ص152.

مما سبق يتضح أن إيران بعد الحرب أخذت تفكر بطريقة إيجابية، حيث أنها اخذت تنفتح على العالم الخارجي، وتقيم علاقات مع دول العالم، كما أنها رفضت اتباع سياسة التشدد التي كان الخميني ينتهجها، كما تراجعت فكرة تصدير الثورة، لذلك يمكن القول أن تصدير الثورة، والتشدد في العلاقات مع الدول كانت من أهم شعارات الخميني، لذلك ما إن توفى الخميني حتى تراجعت تلك الأفكار، وبدأت إيران باتباع سياسة لينة في علاقاتها مع الدول الأخرى.

رابعًا: نتائج الحرب السياسية على العراق:

خرج الرئيس العراقي صدام حسين من الحرب وهو يشعر بأن العراق هي التي انتصرت بالحرب، لذلك أصبح واثقًا بنفسه أكثر من قبل، على الرغم من أن التهديد الإيراني للعراق لم ينتهي للأبد[1]، وعلى الرغم من أنه لم يكن على صواب فالحرب انتهت دون منتصر، أو مهزوم[2]، رغم ذلك إلا أن السياسيين رأو أن العراق استطاعت المحافظة على علاقاتها السياسية مع دول العالم، كما رأو بأنها ظلت لها حضور سياسي مميز في المؤتمرات، والندوات، على عكس إيران التي انحصر دورها السياسي، وأصبح معزولًا[3].

ظلت الممارسات العراقية بعد الحرب أسيرة للقناعة أن العراق هي التي انتصرت في الحرب، وهناك عدة أسباب رسخت تلك القناعة لدى الحكومة العراقية، أهمها:

1- أن العراق هي التي ضحت من أجل الأمة العربية.

2- أن العراق هي صاحبة قادسية صدام.

3- أن العراق هي القوة الإقليمية الكبرى في منطقة الخليج العربي.

4- أن العراق هي القادرة على مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، وهي القادرة على الدفاع عن الحقوق العربية[4].

بذلك بدأ الرئيس صدام يتحدث عن قدرات، وقوة العراق، وأن العراق على وشك تخطي عتبة العالم الثالث[5]، لذا رأى أن العراق يجب أن يكون لها دور مميز في منطقة الخليج[6]، بذلك يتبين أنه بينما كانت إيران تسعى لإعادة بناء نفسها، فإن العراق كانت تسعى لممارسة الهيمنة على منطقة الخليج العربي[7].

---

(1) العراق يعود إلى الجبهة الشرقية؛ البيادر السياسي، ع360، 1989/8/12م، ص42.

(2) منير شفيق: مرجع سابق، ص221.

(3) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص81-82.

(4) محمد ادريس: مرجع سابق، ص505.

(5) نبيل حياوي: بغداد تتألم، يوميات أسرة عراقية من الصمود إلى السقوط، دار القلم، بيروت، ص22.

(6) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص23.

(7) محمد ادريس: مرجع سابق، ص506.

منذ أن توقفت الحرب بين العراق وإيران لم تتوانى إيران عن تحريض المعارضة الشيعية الإيرانية ضد نظام البعث، أيضًا لم تتوقف العراق عن دعم منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، لكن بعد وفاة الخميني 1989م خففت إيران من التعصب الايديولوجي[1].

استطاعت العراق إحباط المحاولات الإيرانية لاستغلال الشيعة العراقيين في الجنوب، كما استطاعت إحباط محاولات إيران للتدخل في شؤون الأكراد بالشمال بهدف تفكيك الدولة العراقية، من خلال فصل الجنوب الشيعي الذي يوجد به الأماكن الإيرانية المقدسة عن العراق عن أهل السنة في الوسط، وفصل أكراد العراق في الشمال[2]، لذا قامت العراق بقمع التنظيمات الشيعية واعدام عدد من رجالها عام 1989م[3].

رغم تلك المواقف الإيرانية إلا أنه تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران يوم 14 تشرين الأول (أكتوبر) 1989م[4]، لكن رغم عودة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين إلا أن محاولات التدخل الإيراني بالشيعة في الجنوب استمرت حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام في نيسان (أبريل) 2003م[5].

كان من نتائج الحرب أيضًا هو اقتناع العراق أن إيران لن تتخلى بسهولة حتى بعد أن انهكتها الحرب عن أطماعها في العراق، كما أنه من الصعب أن تتخلى إيران عن حلمها بالسيطرة على منطقة الخليج، كذلك ظهرت ضرورة تأمين خطوط التموين العراقية خاصة بعد أن تأكدت العراق بأنه من السهل على إيران أن تغلق الممر الضيق في شط العرب، وتمنع العراق من استيراد المواد اللازمة، أو تصدير بضائعها[6].

مما سبق يتضح أن العراق رغم أنها لم تنتصر بالحرب إلا أنها أخذت تتصرف على أنها دولة منتصرة، وأنها هي التي حمت المنطق العربية من عدوان إيران، على الرغم من أن ذلك العدوان هي من جلبته حين أعلنت الحرب على إيران، كما أن الرئيس صدام حسين لم ينكسر من الحرب بل عاد للتفكير بالسيطرة على المنطقة العربية متخذًا من وقوفه بوجه إيران ذريعة لذلك.

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر: مرجع سابق، ص457.

(2) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص21.

(3) عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين؛ www.alukah.net

(4) آلان غريش، دومنيك فيدال: مرجع سابق، ص146.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر: مرجع سابق، ص457.

(6) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص21-22.

خامسًا: المفاوضات العراقية الإيرانية بعد الحرب:

بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران اتخذت مجموعة من المراقبين العسكريين مواقعها على الحدود العراقية الإيرانية للحفاظ على الأمن، لكن حقيقة الأمر أن الحرب بين العراق وإيران انتقلت من ميدان الحرب المسلحة إلى ميدان الحرب السياسية[1].

بدأت المفاوضات بين العراق مع ممثل العراق وزير الخارجية العراقية طارق عزيز، وإيران مع ممثل إيران في المفاوضات وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال خافيير بيريز ديكويار[*] الأمين العام للأمم المتحدة[2].

يوم 25 آب (أغسطس) 1988م توجه كل من طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي إلى العاصمة السويسرية جنيف لبدء المفاوضات، لكن كل منهما كان يريد أن يخرج من المفاوضات منتصرًا لبلده، أيضًا استمرت خلال المفاوضات روح الحرب هي الغالبة على روح السلام، بذلك دخل الطرفان، العراق وإيران ميدانًا جديدًا من ميادين الصراع، كما أن هناك عدة قضايا كانت موضوع خلاف خلال المفاوضات بين العراق وإيران أهمها:

1- مشكلة تنظيف المياه، حيث أن العراق ركزت على تنفيذ تلك الخطوة بأسرع وقت ممكن، خاصة تنظيف مياه شط العرب، بنت العراق مطالبها بتنظيف المياه على أساس أن إيران استفادت من وقف إطلاق النار بمجرد تنفيذه، حيث أخذت السفن الإيرانية تمر من وإلى موانيها بلا عائق، لذلك رأت العراق ضرورة تنظيف المياه حتى تتمكن من مزاولة تجارتها البحرية.

2- مشكلة الإلتزام بوقف إطلاق النار، حيث تبادل الطرفان العراق وإيران اتهامات متكررة بانتهاك الاتفاق المعلن بإيقاف كل الأعمال الحربية[3].

3- مطالبة العراق بالسيطرة الكاملة على شط العرب، وحرية الملاحة دون تفتيش لسفنها الحربية، والتجارية في الخليج، ومضيق هرمز.

---

(1) العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، ع315، 1988/9/3م، 26.

(*) خافيير بيريز ديكويار: هو دبلوماسي سياسي، ولد في مدينة ليما عاصمة البيرو عام 1920م، حصل على شهادة جامعية في القانون من الجامعة الكاثوليكية في ليما عام 1943م، وتم تعيينه عام 1971م مفوضًا لبلاده في الأمم المتحدة، وأصبح عام 1982م الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، وهو أول أمين عام للأمم المتحدة من أمريكا اللاتينية، بقي في ذلك المنصب حتى عام 1992م (مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، ج5، مرجع سابق، ص431-432).

(2) فتحي حسين: مرجع سابق، ص119.

(3) أحمد كمال الدين: حرب السلام في جنيف بين العراق وإيران؛ الغرباء، ع9، أكتوبر/ 1988م، ص10.

4- مطالبة العراق باستعادة الجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية، جزيرة طنب الكبرى، وجزيرة طنب الصغرى، وجزيرة أبو موسى[1].

طالب الأمين العام لهيئة لأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويار من العراق وإيران إيقاف الحرب الكلامية بينهما من أجل توفير ظروف افضل للمفاوضات بعيدًا عن أساليب التشكيك، وتبادل الاتهامات[2].

منذ البداية لُوحظ أن المفاوضات العراقية الإيرانية اتسمت بالبطء الشديد[3]، كما أن الدول الغربية أيدت المماطلة، والمراوغة في المحادثات بين العراق وإيران[4].

تعثرت مفاوضات الصلح بين العراق وإيران بسبب تباين وجهات النظر حول تفسير بنود قرار مجلس الأمن 598 الصادر في 18 تموز (يوليو) 1987م، وانتهى عام 1989م دون التوصل لتسوية شاملة للمشاكل القائمة بين العراق وإيران[5]، حيث وصل الطرفان لطريق مسدود، خاصة فيما يتعلق بالخلافات حول شط العرب[*]، وبالتالي فشلت الأمم المتحدة في إقرار سلام دائم بين العراق وإيران، لكن الأمين العام للأمم المتحدة خافيير لم يقطع الأمل، حيث استمر في جهود الوساطة، مما أدى لإطلاق سراح أسرى من الطرفين[6].

قامت العراق بإطلاق سراح الأسرى، وادعت أنها أطلقت سراح كل الأسرى الإيرانيين، ما عدا الطيار الذي أُسقطت طائرته يوم 4 أيلول (سبتمبر) 1980م للاحتفاظ به كدليل إثبات على أن الجانب الإيراني هو الذي بدأ الحرب، بينما قامت إيران بإطلاق سراح عددًا من الأسرى العراقيين بما يساوي عدد الأسرى الإيرانيين الذين أطلقت الحكومة العراقية سراحهم، حيث بلغ عددهم حوالي 60 ألف أسير، أما الأسرى العراقيين الباقيين احتفظت بهم إيران حيث قدر عددهم حوالي 300 ألف أسير[7]، لكن ذلك يعد مخالف لقرار مجلس الأمن 598 الذي نصت إحدى بنوده على إطلاق سراح جميع الأسرى لدى الطرفين فورًا[8].

---

(1) وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص181.

(2) العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص26.

(3) فتحي حسين: مرجع سابق، ص119.

(4) العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، مرجع سابق، ص27.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص452.

(*) أرادت العراق تحويل مجرى شط العرب على نحو لا يجعل الممر المائي الذي يجمع نهري دجلة والفرات خط حدود بينها، وبين إيران، بل يجب أن يجري في خط مستقيم من البصرة ممتدًا في الأراضي العراقية ليصب مباشرة في الخليج، لكن إيران رفضت تلك الفكرة(جردهارد كونسلمان: مرجع سابق، ص301).

(6) العراق يتفوق على نفسه من جديد؛ البيادر السياسي، ع404، 1990/6/16م، ص32.

(7) http://www.articles.abolkhaseb.net

(8) http://saddam.awardspace.cqm

بعد وفاة آية الله الخميني، تم تعيين خامنئي مكانه، لذا أرسل الرئيس العراقي صدام حسين رسالة إلى خامنئي يسميه فيها بالأخ الأكبر، كما يأمل منه أن يفتح صفحة جديدة بين الشعبين العراقي، والإيراني، مبنية على أساس روح التسامح الإسلامي، كما بادرت الطائرات العراقية بإرسال طائرات خاصة لمساعدة منكوبي الزلزال الكبير الذي وقع في شمال إيران عام 1989م[1].

عندما قامت العراق بغزو الكويت في آب (أغسطس) 1990م، تقدمت الحكومة العراقية بمبادرة للحكومة الإيرانية[2] جاء في تلك المبادرة:

1- أن تعيد العراق كل الأراضي الإيرانية.
2- الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر الموقعة بين الطرفين في آذار (مارس) 1975م.
3- وافقت العراق على إطلاق سراح الأسرى الإيرانيين المتبقيين لديها[3].
4- وافقت العراق على تحجيم المعارضة الإيرانية الموجودة في الأراضي العراقية.
5- وافقت العراق على تزويد إيران بكميات معينة من النفط.
6- وافقت العراق على الاقرار بمسؤوليتها عن الحرب، كما أن الحكومة العراقية ابدت استعدادها لدفع تعويضات لإيران[4].

كان هدف العراق من تلك المبادرة هو ضمان حياد إيران في قضية الغزو العراقي للكويت، لكن الحكومة الإيرانية لم تعر المبادرة العراقية أي اهتمام، حيث أنها فصلت بين الصلح مع العراق، وبين قضية الغزو العراقي للكويت[5].

رغم التنازلات التي قدمتها العراق لإيران من خلال المبادرة إلا أن هناك قضايا ظلت عالقة بين البلدين منها:

1- قضية ترسيم الحدود بين البلدين.
2- قضية تبادل الأسرى، حيث اتهم كل طرف الطرف الآخر باحتجاز آلاف الأسرى عنده.
3- قضية الطائرات العراقية التي أرسلتها العراق لإيران خلال فترة غزوها للكويت.

---

(1) http://saddam.awardspace.cqm

(2) انظر ملحق رقم (9)، ص296.

(3) النص الحرفي لمبادرة الرئيس العراقي تجاه إيران (أغسطس/1990م)؛ ملف الخليج، جمعية الدراسات العربية، مركز المعلومات والتوثيق، القدس، ص15.

(4) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص141.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص453.

4- قيام كل من الدولتين إيران، والعراق، بإيواء، ومساعدة جماعات المعارضة المعادية لكلا الطرفين[1].

استمرت العلاقات متوترة بين العراق وإيران على الرغم من أن العراق تقدمت بمبادرة جديدة في أيلول (سبتمبر) 1997م سمحت خلالها للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق، إلا أن التجاوب الإيراني مع تلك الخطوة لم يكن على نفس قدر التوقعات العراقية، وحال دون ذلك عقبات أهمها:

1- تمسك إيران بأولوية تسوية مشكلات، ومخلفات الحرب أولًا، بينهما قبل الدخول في أية خطوة لتطبيع العلاقات بين البلدين، وتتضمن تلك المشاكل تعويضات الحرب، وتسوية مشكلة الأسرى، وتوقف العراق عن دعم المعارضة الإيرانية المعروفة باسم مجاهدي خلق.
2- الشكوك التي تساور إيران في التعامل مع العراق، فإيران تعتقد بأن هدف العراق من وراء تطبيع علاقاتها مع إيران هو اعادة الطائرات العراقية المحتجزة لدى إيران.
3- أن إيران لا يمكن أن تستفيد اقتصاديًا، أو نفطيًا من تطبيع علاقاتها مع العراق.
4- ترى إيران أن التقارب بينها، وبين العراق، ستثير مخاوف عديدة في المنطقة، مما سيؤدي لازدياد التواجد الأجنبي في المنطقة[2].

مما سبق يتضح أن الحرب العسكرية انتهت بين العراق وإيران لكنهما دخلا في مرحلة جديدة من الصراع من خلال المفاوضات التي تلت وقف إطلاق النار، كانت تلك المفاوضات بمثابة حرب سياسية بين البلدين، حيث رفضت كل من إيران، والعراق تقديم أي تنازلات، استمر ذلك التعنت من الطرفين إلى أن قامت العراق بغزو الكويت حيث قدمت عدة تنازلت لإيران بهدف تحييدها في الحرب، لكن إيران كانت لا تزال ترى أن العراق هي العدو الأول لها لذلك رفضت أي اتفاق مع العراق، واستمرت العلاقات السيئة تحكم البلدين الجارتين.

يتضح أيضًا أن الدول الكبرى، والأمم المتحدة كانت تراوغ في المفاوضات على الرغم من أن القوى العظمى، والأمم المتحدة قادرتان على إجبار العراق وإيران على الصلح بحكم مكانتها، لكن تلك الدول أرادت للعراق، وإيران أن تبقيا عدوتان، حتى لا ينتهي الصراع بينهما، ومن تم يؤدي ذلك الصراع بين العراق وإيران لإضعافهما، بذلك ستجد الدول العظمى مبررًا قويًا للتدخل في المنطقة العربية.

---

(1) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص455-456.

(2) أحمد دياب: سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف جديد؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1998م، ص234.

سادسًا: النتائج الاقتصادية للحرب العراقية الإيرانية على إيران:

لم يكن لدى رجال الدين الذين حكموا إيران خبرة في تسيير أمور إيران الاقتصادية، لذلك عندما بدأت الحرب اضمحل القطاع الخاص، وانتشر الفقر في إيران، وتدهورت الاستثمارات الصناعية، كما تدهورت الصناعة والتجارة، لذلك عانت إيران خلال فترة الحرب من فوضى اقتصادية، ولقد حاول حكام إيران تغطية فشلهم باتهام أعداء إيران من الأجانب، واتهام الولايات المتحدة الأمريكية بأنها السبب في الفوضى الاقتصادية في إيران [1].

عندما بدأت الحرب بين العراق وإيران قامت إيران بتجميد مشاريعها الاقتصادية، كما قامت بإلغاء الكثير من العقود مع الدول، والشركات، بالإضافة إلى أنها سخرت أموالها للحرب فقط؛ مما أدى لتدهور الحالة الاقتصادية في إيران[2].

ما إن انتهت الحرب بين العراق وإيران حتى كانت خسائر إيران الاقتصادية حوالي 280 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، إضافة لتكاليف إعادة البناء، والإعمار، وإعادة البنية التحتية في إيران[3].

تأثرت صادرات النفط الإيرانية بشكل كبير نتيجة للغارات على المنشآت النفطية، إضافة إلى تعطيل مرافئ التصدير بشكل متكرر، وإغلاق المنافذ نحو الخليج، كما إن تدمير مصافي البترول في عبدان كان بمثابة ضربة فادحة للاقتصاد الإيراني؛ مما أدى لانخفاض النفط الإيراني[4]، كما خسرت بلايين الدولارات؛ بسبب إنفاقها على العتاد العسكري خلال الحرب[5].

رغم خسائر إيران الاقتصادية التي نتجت عن الحرب، إلا أنها خرجت من الحرب بدون أن تكون مُدينة لأية دولة[6].

بعد أن أصبح هاشمي رفسنجاني رئيسًا للجمهورية الإيرانية عام 1989م، حاول أن يعطي انطباعًا جديدًا للمجتمع الدولي حول السياسة الاقتصادية الإيرانية تختلف عن الصورة التي كانت سائدة أيام الحرب؛ لذلك اتبع سياسة اقتصادية انفتاحيه جديدة، كما فتح باب الاستثمار الأجنبي في إيران[7].

---

(1) الاقتصاد الإيراني بعد عشرين عامًا من قيام الثورة؛ كنعان، ع95، آذار، 1999م، ص80-88.

(2) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص81.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص475.

(4) مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص30.

(5) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص81.

(6) حلمي الخطابي: مرجع سابق، ص72.

(7) عبد الله محمد: السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار؛ السياسة الدولية، ع138، أكتوبر، 1999م، ص14.

واتبع الرئيس رفسنجاني سياسة اقتصادية تقود المجتمع الإيراني نحو انفتاح اقتصادي في العلاقات الخارجية؛ لذلك رأى أنه لإعادة بناء الحياة الاقتصادية في إيران يجب عليه أن يخضع للعديد من التنازلات، والتعديلات الدستورية التي كانت تقف حجر عثرة في وجه التنمية، وقد ترجم ذلك التحول خطة رفسنجاني الخمسية للتنمية التي اعتمدت على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، واستيراد التكنولوجيا الحديثة، وزيادة عائدات النفط، والاقتراض من أسواق المال الدولية، وهكذا بدا أن هناك تحولًا حقيقيًا في إيران لتحسين أوضاعها الاقتصادية، وبالتالي سمحت إيران للعديد من الشركات الأمريكية، والأوروبية، واليابانية مزاولة انشطتها في إيران[1].

استعدت إيران لإقامة علاقات اقتصادية جديدة مع دول الخليج العربي، كما صرح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمود محمدي عن عزم إيران تحسين علاقتها مع السعودية، ومع الدول الإسلامية، كما أن إيران حرصت على إقامة تعاون اقتصادي مع الكويت تمخض عن ذلك توقيع معاهدة التبادل التجاري بين البلدين، وبذلت إيران جهودًا كبيرة لتوثيق علاقاتها مع دول وسط آسيا، والقوقاز وأسفر عنها قيام منظمة التعاون الاقتصادي[2].

قام الرئيس رفسنجاني في حزيران (يونيو) 1989م بزيارة موسكو، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين السوفييت، وإيران، التي مكنت إيران من القيام بشراء الآلات، والمعدات، والتكنولوجيا؛ لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني[3].

استمرت إيران في تطوير علاقاته الاقتصادية حتى وصول الرئيس محمد خاتمي للحكم عام 1997م، حيث كانت فترة الرئيس خاتمي بمثابة نقلة نوعية في السياسة الإيرانية حيث دأب على تنشيط الاقتصاد الإيراني من خلال تبني دبلوماسية انفتاحية على دول العالم[4].

سابعًا: النتائج الاقتصادية للحرب العراقية الإيرانية على العراق:

منذ حلول عام 1980م تعثرت عملية التنمية في العراق، كما ادت الحرب لركود القطاع الصناعي، والزراعي [5]، كما تدمرت الكثير من المؤسسات الصناعية خلال الحرب، اضافة إلى نقص المواد الأولية والسلع، وعدم توفر قطع الغيار، والطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع،

---

(1) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص139.

(2) عبد الله محمد: مرجع سابق، ص15.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص506.

(4) عبد الله محمد: مرجع سابق، ص15.

(5) عبد الوهاب رشيد: الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950–2010م؛ المستقبل العربي، 219، فبراير 1997م، ص165.

وبذلك فإن قيمة الانتاج الصناعي العراقي خلال الحرب تميز بالتذبذب الكبير صعودًا وهبوطًا، أيضًا ادى نشوب الحرب إلى تراجع الاهتمام في القطاع العام في المقابل ارتفع الاهتمام في القطاع الخاص في كل المجالات[1] .

كما ادى نشوب الحرب إلى تراجع التجارة، ولقد ظهر أول عجز في ميزانية التجارة العراقية عام 1981م، واستمر ذلك العجز حتى عام 1986م، حيث بدأ ميزان التجارة بذلك العام يرتفع، لكن رغم ذلك لم تكن التجارة العراقية كافية لتغطية حاجات العراق [2]، نتيجة لذلك اصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على التجارة الخارجية في مقابل تقليل اعتماده على التجارة المحلية، ولقد انعكس ذلك على عدم تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية[3]، وبسبب ضعف الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية اعتمدت العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي [4]

ايضًا تدهورت الزراعة في العراق خلال سنوات الحرب، خاصة أن الكثير من الفلاحين قتلوا خلال الحرب، اضافة إلى نقص التجهيزات الزراعية، والتدمير الكبير الذي اصاب المشاريع الزراعية [5].

لم تكن الحرب العراقية الإيرانية مجرد حرب عسكرية بل كانت أيضًا حرب نفطية اقتصادية، حيث تم تدمير المنشآت النفطية، والاقتصادية العراقية[6]، كما تعرضت العراق لشلل شبه كامل في قدراتها على تصدير النفط خلال الحرب، وتعرضت لتدمير معظم محطات ضخ النفط، بذلك أثبتت الحرب بوضوح قدرة إيران على إعاقة تصدير النفط العراقي[7]، نتيجة لذلك دُمرت الثروة في العراق، كما انخفض الإنتاج، وارتفع التضخم، خاصة بعد أن قامت العراق بإنفاق مبالغ كبيرة على الناحية العسكرية[8].

---

(1) كاظم حبيب: الخراب الاقتصادي والاجتماعي في العراق؛ بحوث اقتصادية عربية، ع12، 1998م، ص16، 25.

(2) المرجع السابق، ص21.

(3) حسين بخيت: تحليل التغيرات الهيكلية للاقتصاد العراقي بين عام 1978 إلى عام 1988 باستخدام نموذج المستخدم_المنتج؛ دراسات، ع2، تموز، 1999م، ص394.

(4) كاظم حبيب: مرجع السابق، ص23.

(5) المرجع السابق، ص18.

(6) http://www.ibtesamh.com

(7) وليد عبد الناصر: الابعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق، ص182.

(8) Karman Mofid: Economic Consequences The Gulf War, Taylor and Fancies Group, U.S.A, p6.

بلغت خسائر العراق الاقتصادية خلال الحرب حوالي 220 مليار دولار، إضافة إلى الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، وتكاليف اعادة البنية الاقتصادية[1].

خرجت العراق من الحرب واقتصادها منهار، ومدمر، كما أنها كانت مثقلة بالديون مما جعل الحياة اليومية في العراق صعبة[2]، حيث أن العراق كانت تملك في بداية الحرب 30 مليار دولار احتياطي، لكن بعد نهاية الحرب أصبحت مدانة بمبلغ 100 مليار دولار[3].

كانت معظم الديون العراقية للبلدان البترولية، خاصة السعودية، والكويت، والإمارات العربية، تلك الديون أدت لانهيار الدينار العراقي بشكل كبير[4]، وأمام ذلك الوضع لم يترك الرئيس العراقي صدام حسين فرصة إلا واستغلها ليقوم بإبلاغ الزائرين الأجانب لبغداد بأنه يتوقع من الأثرياء خاصة السعودية، والكويت، والإمارات العربية، المساعدة في تسديد الديون[5].

بسبب الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق، قامت القيادة العراقية بإطلاق الحريات الاقتصادية حيث سمحت الدولة بتشجيع القطاع الخاص على العمل، والإنتاج، كما ظهرت بوادر التشجيع في القطاع العام الذي بدأ في التحول بالتدريج من الانتاج المدني بدلًا من الإنتاج العسكري لسد احتياجات الشعب العراقي[6].

زادت الأزمة الاقتصادية العراقية أكثر عندما تلاعبت الكويت، والإمارات العربية بحصص الإنتاج النفطية، كما أنهما تلاعبتا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، كما أن الحكومة الكويتية رفضت طلب الحكومة العراقية بالتنازل رسميًا عن ديونها المستحقة لدى العراق؛ لذا بدأ الرئيس صدام حسين يفكر بغزو الكويت؛ لضمها للعراق[7].

مما سبق يتضح أن كلًا من العراق وإيران خرجتا من الحرب وهما تعانيان من أوضاع اقتصادية سيئة، لكن العراق كانت خسائرها الاقتصادية أكبر من خسائر إيران؛ بسبب الديون التي اقترضتها العراق من دول الخليج التي وقفت بجانبها خلال الحرب، أما إيران رفضت الدول الخليجية مساعدتها ماديًا بالتالي لم يتراكم على إيران أية ديون.

---

(1) محمد ادريس: مرجع سابق، ص475.

(2) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص27؛ Bulloch John, Morris Harvey: op-cit, p24-25

(3) بيار سالينجر، أريك لورين: مرجع سابق، ص7.

(4) أحمد كمال: مرجع سابق، ص37.

(5) بيار سالينجر، أريك لورين: مرجع سابق، ص7–8.

(6) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص23.

(7) محمد سالم: مرجع سابق، ص84.

ثامنًا: النتائج الاجتماعية على العراق وإيران:

خلال فترة الحرب تزايد حجم الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى، كما ادت الحرب إلى ارتفاع عدد النساء العراقيات بالنسبة لمجموع السكان بالقياس مع الرجال، وبالمقارنة في السنوات التي سبقت الحرب [1].

بعد نهاية الحرب عام 1988م قام النظام العراقي بتقديم حوافز مالية للرجال العراقيين لتطليق زوجاتهم الإيرانيات، أو المنتميات إلى عائلات سبق أن تم طردهم من العراق، كان الهدف من ذلك إحداث انقسامات بين الشيعة العراقيين، والشيعة الإيرانيين، كما كان الهدف التأكيد على الطبيعة العربية للمجتمع العراقي[2].

بعد الحرب قدرت الخسائر البشرية العراقية بحوالي نصف مليون قتيل عراقي، إضافة إلى المشردين[3]، إضافة للخراب الذي أصاب مدن الجنوب العراقي القريبة من ميدان المعارك خاصة البصرة[4]، أما بالنسبة لإيران فقدرت خسائرها البشرية بحوالي مليون قتيل، كما تم تدمير العديد من المدن الإيرانية[5].

تعد خسائر العراق البشرية أقل من خسائر إيران، سبب ذلك هو أن إيران كانت خلال الحرب تعتمد في الدفاع، والهجوم على العنصر البشري لافتقارها للأسلحة الحديثة، على عكس العراق التي اعتمدت في دفاعها على قوة النيران الصادرة من الأسلحة الحديثة تعويضًا للعنصر البشري[6].

رأت العراق أنها بحاجة لاستئناف برامجها الاجتماعية بعد الخراب الذي حل بها نتيجة الحرب، لذلك بدأت بالفعل بتحسين وضعها الاجتماعي، لكن غزوها للكويت حال دون تحقيق ذلك[7]، أما إيران فكانت تعاني من الكثير من المشاكل مما أثر على المجتمع الإيراني حيث زاد العاطلين عن العمل بحيث تجاوز عددهم أربعة ملايين مما شكل عبئًا على الوضع الداخلي في إيران، لكن العراق كانت خسائرها الاجتماعية أقل من خسائر إيران[8].

---

(1) كاظم حبيب: مرجع سابق، ص27-33.

(2) عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في ظل حكم صدام حسين؛ www.alukah.net

(3) عماد الحفيظ: مرجع سابق، ص71.

(4) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص20.

(5) https://chronicle.fanack.com

(6) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص20.

(7) جورج ماكغفرن، وليام بولك: الخروج من العراق، خطة عملية الانسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006م، ص49.

(8) حسن طوالبة: مرجع سابق، ص82.

أتاحت نهاية الحرب لكافة حكومات المنطقة أن تستدير لتعمل ضد التمرد الكردي، فالعراق استعادة السيطرة على الشمال، نتج عن ذلك هجرة جماعية كردية إلى تركيا، وإيران، أيضًا شنت إيران هجمات ضد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردي[1].

أدت الحرب لتوسعة الخلاف بين الشيعة، والسنة في العراق، كما أدت لتوسعة الخلافات بين العرب والأكراد[2]، أيضًا كان من نتائج الحرب ظهور بوادر مظاهر ديمقراطية محدودة في العراق فمثلًا سُمح للطلاب في الجامعات، والمدارس بالكتابة والتعبير عن أراءهم في الصحف، والمجلات[3].

مما سبق يتضح أن كل من العراق وإيران خسرت من الناحية الاجتماعية، لكن عدد قتلى إيران كان أكبر من عدد قتلى العراق، وذلك لأن إيران اعتمدت خلال الحرب بشكل كبير على العنصر البشري، على عكس العراق التي اعتمدت على الأسلحة المتطورة، وبالتالي كانت خسائر إيران البشرية أكثر من خسائر العراق.

---

(1) آلان غريش، دومنيك فيدال: مرجع سابق، ص146.

(2) حازم صاغية: مرجع سابق، ص159.

(3) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص23.

المبحث الثاني
النتائج الإقليمية للحرب العراقية الإيرانية

أولًا: ازدياد النفوذ الأجنبي في منطقة الخليج العربي وسوء العلاقات الأمريكية العراقية.

ثانيًا: محاولة العراق الهيمنة على منطقة الخليج.

ثالثًا: التخوف الإسرائيلي من الهيمنة العراقية.

رابعًا: تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

خامسًا: الانفتاح الإيراني وكسر العزلة الإيرانية.

سادسًا: الغزو العراقي للكويت 1990م.

تمهيد:

كان للحرب العراقية الإيرانية آثارًا اقليمية أهمها ازدياد التواجد الأجنبي في منطقة الخليج العربي، ومحاولة العراق الهيمنة على منطقة الخليج وتخوف إسرائيل من القوة العراقية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والانفتاح الإيراني على دول العالم، وأخيرًا الغزو العراقي للكويت.

أولًا: ازدياد النفوذ الأجنبي في منطقة الخليج العربي وسوء العلاقات الأمريكية العراقية:

لم يكن التقارب الأمريكي العراقي، أيضًا لم يكن الدعم الأمريكي للعراق خلال فترة الحرب محبة، أو لمصلحة العراق، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر الرئيس العراقي صدام حسين أهون الشرين، خاصة بعد تخوفها من تصدير الثورة الإسلامية(1).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد منطقة الخليج هي شريان الحياة، بسبب احتوائها على كميات هائلة من الخزين البترولي، كما اعتبرت أنه لا يوجد منطقة في العالم تماثل منطقة الخليج في الأهمية، فمن يسيطر عليها يستطيع السيطرة على اقتصاد العالم العربي، وكذلك على قلب العالم الإسلامي(2)، كذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن منطقة الخليج مهمة للأمن الأمريكي، ليست في حالات الحرب، بل في حالات السلم أيضًا، لذلك اعتبرت أن منطقة الخليج أحد المراكز الهامة بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، كما استعدت الولايات المتحدة الأمريكية لفعل أي شيء للسيطرة على منطقة الخليج(3).

نتيجة للاهتمام الأمريكي في منطقة الخليج ازداد النفوذ السياسي الأمريكي بالعالم العربي بعد الحرب العراقية الإيرانية بصفة عامة، وفي منطقة الخليج بصفة خاصة(4)، حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير سياساتها في منطقة الخليج حتى يبدو تواجدها في المنطقة حماية لها، وليست عدوانًا عليها، لذلك رأت أن سياستها في منطقة الخليج تسير بناءً على محورين:

- **المحور الأول:** أن منطقة الخليج تخضع لتهديد عنيف من جانب الاتحاد السوفيتي، لذا فإن التواجد الأمريكي في المنطقة هو لحمايتها من أطماع الاتحاد السوفيتي.

---

(1) http://www.wata.com

(2) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص86.

(3) عبده زايد: مرجع سابق، ص101.

(4) حسن نافعة: مرجع سابق، ص51.

- **المحور الثاني**: أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إعادة تشكيل مشكلات المنطقة من خلال تضخيم الحديث عن أطماع السوفيت، بذلك فإن عصب الصراع في المنطقة سينتقل من المشكلة الفلسطينية إلى منطقة الخليج[1].

أمام ذلك الوضع أخذت العراق تطالب بحقها في زعامة، وحماية المنطقة، حيث صرح الرئيس العراقي صدام حسين بأنه لن يسمح بوجود القوات الأجنبية في المنطقة، لأنه لم يعد لوجودها مبرر، كما أنه اعتبر أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها[2]، لذا أخذت العراق تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بتفريغ منطقة الخليج العربي من الأساطيل الحربية، لكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الطلب العراقي[3].

أصبحت العراق تشكل تهديدًا خطيرًا على المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة بعد أن طالبت العراق القوى الأجنبية بالخروج من المنطقة[4]، لكن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها وصية على المنطقة، كما أنها أوضحت بأنها ستبقى في منطقة الخليج ضمن الحدود التي تراها ضرورية لإبعاد أية مخاطر تهدد طرق الملاحة في المجرى الدولي المائي، كما أن أمريكا اعتبرت أن سباق التسلح بين العراق وإيران يهدد باندلاع حرب جديدة، لذلك رأت أن ابقاء قواتها سيحافظ على استقرار المنطقة، كما أنه سيحد من اتساع نطاق الهيمنة الإيرانية على مياه منطقة الخليج[5].

رغم ذلك ألا أن الولايات المتحدة الأمريكية انتهجت سياسة الحوافز مع العراق، محاولة منها لإقناع العراق بالضغط على منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل[6]، كما قامت بتقديم منح وقروض، وتسهيلات مالية لدعم العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية، وفقًا لذلك أصبحت العراق أكبر شريك تجاري عربي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد المملكة العربية السعودية[7].

---

(1) عبده زايد: مرجع سابق، ص102.

(2) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص85.

(3) إدموند غريب وأخرون: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002م، ص142.

(4) عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، مرجع سابق، ص85.

(5) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص102–103.

(6) علي محافظة: حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص60.

(7) وليد مصطفى: مرجع سابق، ص648–649.

أواخر عام 1989م، وأوائل عام 1990م كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق[1]، لكن نتيجة لرفض العراق الضغط على منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل، بدأت العلاقات بين العراق، والولايات المتحدة الأمريكية بالتوتر، لذلك استبدلت أمريكا سياسة الحوافز بسياسة الاحتواء[2].

بدأت أجهزة الإعلام الغربية منذ عام 1989م بالتركيز على النظام العراقي، وقدرات العراق العسكرية من زاويتين:

- **الأولى:** كون العراق قوة مؤثرة في الصراع العربي الإسرائيلي، وميزان القوى الإقليمي، خاصة بعد أن بدأ الرئيس العراقي صدام حسين يهدد بامتلاكه لأسلحة متطورة، كما أخذ يهدد بتدمير نصف إسرائيل.
- **الثانية:** ميزان القوى في منطقة الخليج، حيث أصبحت العراق قوة كبرى في المنطقة، خاصة بعد تدمير الآلة الحربية الإيرانية، لذلك تصاعدت الحملات الإعلامية الأمريكية ضد التسلح العراقي، إضافة إلى الأصوات في الكونغرس الأمريكي التي طالبت بفرض عقوبات على العراق[3].

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية بذلك الوقت تنظيم منطقة الشرق الأوسط بما تمليه عليها مصالحها، كما أرادت معاقبة الخارجين عن طاعتها، لذا قامت بوضع العراق على رأس قائمة الأنظمة المتمردة في الوطن العربي، لذلك اتخذت الإدارة الأمريكية سلسلة من الإجراءات التأديبية ضد العراق، كان أهمها قيامها بشن حملات إعلامية هائلة ضد العراق، وصفت خلال تلك الحملات الرئيس العراقي صدام حسين بأنه هتلر الجديد[4].

أخذت وسائل الإعلام الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة تنشر الأخبار، التقارير عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وبرنامج نووي لصنع قنبلة نووية، ومدافع عملاقة، كما استمرت أمريكا بالتشهير بالنظام العراقي بحجة عدم اهتمامه بحقوق الإنسان مستغلين إعدام النظام العراقي للصحفي البريطاني الإيراني الأصل بازوف مراسل جريدة الأيزورفر اللندنية، الذي اتهمته العراق بالتجسس على بعض المؤسسات الصناعية الحيوية

---

(1) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص235.

(2) علي محافظة: حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص60-61.

(3) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص106؛ محمد ادريس: مرجع سابق، ص508-509.

(4) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص17.

العراقية[1]، لذلك تعاونت كل من أمريكا، وإسرائيل، وبريطانيا، لمنع العراق من الحصول على تكنولوجيا علمية في المجال النووي[2].

كان للولايات المتحدة الأمريكية من وراء الحملات الإعلامية ضد العراق عدة اهداف أهمها:

1- تهيئة الأجواء المناسبة لتدمير العراق، خاصة أن العراق أخذت تخطط لكي تصبح القوة المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط استعدادًا من العراق لمهاجمة إسرائيل[3].
2- تدمير القوة العسكرية العراقية.
3- الحصول على قواعد عسكرية في منطقة الخليج من أجل الإشراف على حقول النفط، حتى يتسنى لها ضخ الكمية التي تريدها، وبالأسعار التي تفرضها، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنها إن تركت الرئيس صدام حسين يتحكم في الكميات الهائلة من النفط فإن ذلك يعني الدمار للاقتصاد الأمريكي[4].

منذ عام 1990م قادت بريطانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية حملة قوية في البرلمان الأوروبي ضد العراق، حيث نجحتا في استصدار قرار يدعو إلى الحظر الفوري لأي معدات لازمة لصنع أسلحة دمار شامل، كما قامت السلطات الأمريكية بطرد بعض الدبلوماسيين العراقيين من أراضيها، أيضًا أخذت أمريكا تدعي أن للعراق قواعد صواريخ في الأردن، لكن الرئيس صدام حسين أكد على أنه لا يشكل تهديد لإسرائيل، وأن تهديده بحرق نصف إسرائيل مشروطًا بقيام إسرائيل بالهجوم أولًا[5].

أوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش في رسالته إلى مؤتمر القمة العربي الذي تم عقده في بغداد في أيار (مايو) 1990م الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية على النحو التالي:

1- أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال ملتزمة بالمحافظة على حرية تدفق الملاحة في المياه الدولية، بما في ذلك مياه الخليج.
2- أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تأمين حرية تدفق النفط عبر مضيق هرمز.
3- أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تأمين استقرار أمن الدول الصديقة في المنطقة.
4- أن الولايات المتحدة الأمريكية تنوي الاحتفاظ بوجودها البحري في منطقة الخليج في المستقبل.

---

(1) داخل جريو: مرجع سابق، ص94-95.

(2) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص240.

(3) مصطفى الدباغ: مرجع سابق، ص9.

(4) أحمد بلوافي: العامل الاقتصادي في صراع الخليج؛ السنة، ع9-10، 1991/2/11م، ص139-140.

(5) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص241-242.

5- أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج لا يشكل تهديد لأحد، لذا يجب أن لا تنظر أية دولة من دول الخليج إلى ذلك الوجود على أنه مصدر تهديد، وستشعر أمريكا بالقلق إذا ما أدي أي قرار من قرارات قمة بغداد إلى تقليص الوجود الأمريكي في منطقة الخليج، أو تقليص المساعدة التي تتلقاها لذلك الوجود[1].

ما زاد من قوة النفوذ الأمريكي في المنطقة هو انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومنذ سقوط الأنظمة الشيوعية في دول أوروبا الشرقية انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، زاد ذلك التواجد الأجنبي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سياسة الاحتواء المزدوج على العراق وإيران[2]، بعد أن اتهمتهما بالضلوع في الارهاب، وبسعيهما للحصول على أسلحة الدمار الشامل[3].

رغم فرض الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على العراق، إلا أنها رفضت القضاء نهائيًا على العراق لعدة أسباب أهمها:

1- أن تدمير الجيش العراقي من شأنه أن يجعل إيران القوة المهيمنة على منطقة الخليج.

2- أن القضاء على العراق سيؤدي لتدمير توازن القوة العراقية، والإيرانية التي تعد الأساس الوحيد لاستقرار المنطقة.

3- أن تدمير العراق سيفتح آفاق إيران للتوسع نحو الخليج المليء بالشيعة.

4- أن الجيش العراقي يقف بالمرصاد لإيران كقوة عسكرية في المنطقة، وبدونها ستصبح إيران القوة المهيمنة على الخليج[4].

رغم موقف الولايات المتحدة الأمريكية السلبي من إيران إلا أن الرئيس الأمريكي جورج بوش دعا إيران يوم 10 آذار (مارس) 1991م للعب دور رئيسي لضمان أمن الخليج، كما دعا دول الخليج عدم اعتبار إيران عدوة لهم، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عادت بعد عامين، تحديدًا يوم 6 آذار (مارس) 1991م لتتهم إيران بأنها أكبر مؤيدة للإرهاب في العالم، لكن إيران نفت ضلوعها في الإرهاب[5].

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت الحفاظ على تواجدها في منطقة الخليج بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، لذلك أخذت تسعى لإيجاد مبررات لتواجدها، من خلال

---

(1) عبد الرحمن النعيمي: مرجع سابق، ص104-105.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص457.

(3) عمر بيومي: مرجع سابق، ص76.

(4) http://www.mokarabat.com

(5) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص101.

الادعاء بأن العراق هي مصدر خطر على دول الخليج، وبالتالي يجب أن تحافظ على تواجدها في المنطقة لردع العراق عن تهديد المنطقة، لكن كل ما كانت تنشره الولايات المتحدة الأمريكية عن العراق كان مجرد ادعاءات فالعراق لم تكن وحدها الدولة القوية في المنطقة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت أن تخوف دول الخليج من العراق، وبالتالي تطلب تلك الدول منها حمايتها من الهيمنة العراقية، ذلك ما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيقه حيث أن تواجدها في المنطقة اخذ يتزايد بعد الحرب.

ثانيًا: محاولة العراق الهيمنة على منطقة الخليج:

أثبتت الحرب العراقية الإيرانية فشل جهود الوساطة لحل النزاع سلميًا، سواء كانت تلك الوساطة جماعية، أو فردية، أو من جانب دولة ما، من تم فإن الحقيقة التي نتجت عن الحرب هي التمزق الذي ساد العالم العربي، والإسلامي[1].

شعرت العراق بأنها خرجت من الحرب منتصرة، خاصة بأنها خرجت بمليون جندي نظامي، كما خرجت العراق من الحرب بحوزتها كمية كبيرة من الأسلحة، لذلك شعر الرئيس العراقي صدام حسين بأنه يجب أن يشارك الدول الكبرى في صنع القرار السياسي، والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وأن لا يتلقى أوامر التنفيذ[2]، ورأت العراق بأنها خرجت من الحرب كقوة عظمى في منطقة الخليج العربي لذلك لا بد لها من أن تفرض سيطرتها، وهيمنتها على المنطقة[3].

أيضًا ادعت العراق بأنها صاحبة الحق في الوصاية على توزيع الثروات الطبيعية في المنطقة[4]، لذلك أخذت العراق تطالب بحقها في زعامة العرب، حيث رأت أنها الأقدر على حماية المنطقة، كما صرح الرئيس العراقي صدام حسين بأنه لن يسمح بوجود القوات الأجنبية في المنطقة، لأنه لم يعد لوجودها مبرر، كما أوضح بأن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها[5].

قامت العراق بتوطيد علاقاتها مع دول الخليج العربي، وصلت إلى حد قيام مجلس تعاون بينهما في القطاع الصناعي، الثقافي، العسكري، كما وطدت العراق علاقاتها مع العراق، الأردن،

---

(1) جمال زهران: مرجع سابق، ص121.

(2) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص16-17.

(3) M.P. Caulft Eld: Lessons Learned The Iran_ Iraq War, Department of Tiie Anvy Headquarters United States Marina Corps, Washington, 1990, p6

(4) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص145.

(5) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص84-85.

نتيجة لذلك التعاون بين العراق، ودول الخليج، وبين العراق وكل من مصر، والأردن نشأ مجلس التعاون العربي عام 1989م[1].

ظلت العراق تمارس سياستها في المنطقة بناءً على قناعتها بأنها المنتصرة في الحرب، وأنها هي من ضحت من أجل الأمة العربية، وهي وحدها القادرة على مواجهة إسرائيل، والدفاع عن الحقوق العربية[2]، ورأت العراق بأنها أصبحت قوة فاعلة في تجميع الصف العربي، والارتقاء به في اتجاه التضامن الذي يمكنه من مواجهة إسرائيل[3].

أمام ذلك الوضع صرح الرئيس العراقي صدام حسين يوم 23 شباط (فبراير) 1989م في عمان خلال اجتماع مجلس التعاون العربي أن العراق ستمارس أكبر نفوذ في المنطقة لتهيمن على الخليج، وبترولها، كما أنها ستوطد نفوذها كقوة عظمى لا تنافس، لكن ذلك الخطاب فجر خلافًا حادًا بين الرئيس العراقي صدام حسين، وبين الرئيس المصري حسني مبارك، حيث أن مبارك رفض محاولة الهيمنة العراقية على دول الخليج[4].

كانت العراق تهدف إلى توحيد العرب في دولة واحدة لإنهاء الهيمنة الأجنبية، لذلك طالبت بلعب دور الحامي لمنطقة الخليج، كما أنها قامت بالضغط على دول الخليج للتخلي عن الحماية الأمريكية، وإشراك العراق بدور أساسي في الخليج، كما بدأ الرئيس صدام حسين بفرض هيمنته على المنطقة من خلال لعب دور على الساحة اللبنانية عبر دعم ميشيل عون عام 1989 قائد الجيش اللبناني بالأسلحة الثقيلة، والدبابات، والصواريخ لمواجهة الجيش السوري في لبنان[5]، لكن العراق سرعان ما أوقفت تلك المساعدات بناءً على طلب الولايات المتحدة الأمريكية[6].

رغم أن العراق شعرت بأنها خرجت قوية من الحرب، إلا أنه ظهر لها نتيجة جديدة هي موقع السعودية على الخليج، والبحر الأحمر بالنسبة للعراق، حيث أكدت الحرب أهمية السعودية بالنسبة للعراق، لذلك اعتبرت العراق أن المملكة العربية السعودية جزءًا من أمنها القومي، وبذلك أصبحت العراق تعتبر السعودية كإيران منافسة لها في منطقة الخليج العربي[7].

---

(1) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص24–25.

(2) محمد ادريس: مرجع سابق، ص505.

(3) عودة عودة: مرجع سابق، ص33.

(4) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص124.

(5) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص16–17.

(6) مركز الأهرام: حرب الخليج، مرجع سابق، ص236.

(7) إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص23.

استمرت العراق بمحاولة فرض هيمنتها على منطقة الخليج للتحكم بأكبر كمية من مخزونات النفط في العالم[1]، لذلك وجدت العراق الفرصة المناسبة لتحقيق مجد شخصي، ووطني يوم 2 آب (أغسطس) 1990م عندما قامت بغزو الكويت[2].

بذلك يمكن القول أن العراق أخذت تسعى للهيمنة على منطقة الخليج العربي بعد الحرب لتحقيق عدة أهداف، أهمها:

1- خروج القوات الأجنبية من منطقة الخليج.

2- لعب دور الشرطي في المنطقة لحماية الأنظمة الخليجية.

3- الضغط على الدول في منظمة الأوبك لتلبية مطالب العراق، ورفع الأسعار لحصولها على حصة كبيرة من النفط لتلبية متطلبات اعادة الإعمار.

4- الحصول على منفذ في الخليج لخدمة البحرية العراقية.

5- استثمار القوة العسكرية العراقية للدخول في حرب مع إسرائيل لتحقيق مكاسب قومية تجعل العراق زعيمة للأمة العربية.

6- الضغط على إيران لإجبارها على التسليم بالشروط العراقية.

7- إعادة التوازن في المنطقة خاصة تجاه إسرائيل، إيران، تركيا[3].

مما سبق يتضح أن العراق عندما دخلت الحرب كان هدفها هزيمة إيران لإثبات أنها هي وحدها القادرة على زعامة المنطقة العربية، ورغم الخسائر التي منيت بها العراق خلال الحرب، إلا أنها لم تتراجع عن فكرة زعامة المنطقة العربية، خاصة منطقة الخليج العربي، مدعية بأنها هي الوحيدة القادرة على زعامة المنطقة لأنها حسب اعتقادها هي من انتصرت بالحرب، هي أيضًا من حمت المنطقة العربية من الخطر الفارسي، لكن حقيقة الأمر أن كل من العراق وإيران لم يستطيعا تحقيق أي نصر خلال الحرب، كما أنه ليس من حق العراق أن تفرض سيطرتها عن المنطقة لأن كل دولة في المنطقة لها سياستها، وحكوماتها، ومن حقها تسيير أمورها بنفسها دون أن تفرض أي دولة سيطرتها عليها.

ثالثًا: التخوف الإسرائيلي من الهيمنة العراقية:

إن وقف إطلاق النار، وانتهاء الحرب بين العراق وإيران اثار مخاوف إسرائيل، حيث اظهر المسؤولون في إسرائيل قلقهم الكبير ازاء وقف إطلاق النار، لكونه سيؤدي عاجلًا أم آجلًا

---

(1) حسن جوهري، عبد الله محمد: الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط؛ السياسة الدولية، ع133، يوليو، 1998، ص16.

(2) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص123.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص244.

إلى اختلال جوهري في التوازنات العسكرية، والسياسية في المنطقة، خاصة إذا ما توطد السلام بين العراق وإيران، لأن ذلك سيؤدي لاحتمال قيام مصلحة بين سوريا، والعراق، ومنظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، وبالتالي إعادة إحياء الجبهة الشرقية ضد إسرائيل، كما أن إسرائيل تخوفت من خروج العراق من الحرب بقوة عسكرية كبيرة، لكن رغم تلك المخاوف رأى خبراء عسكريين إسرائيليين أن هناك سنتين على الأقل ستكون خاليتين من أخطار عسكرية عراقية على إسرائيل، وذلك لأن القوات الإيرانية، والعراقية ستبقى على شفا الحرب طوال تلك المدة، إضافة إلى انهماك العراق في ترتيب شؤونها الاقتصادية، والاجتماعية الداخلية، كذلك التقاط أنفاسها بعد تلك الحرب الشرسة مع إيران[1].

أمام المخاوف الإسرائيلية من العراق أعلن رئيس أركان هيئة الجيش الإسرائيلي إيهود باراك[*] يوم 30 آذار (مارس) 1990م أن إسرائيل لا بد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في أي وقت تشعر فيه أن قوة العراق خطر عليها، ثم تبعه رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق شامير بالقول أن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست أنها اقتربت من إنتاج أسلحة نووية[2].

كان هدف إسرائيل من زعزعة استقرار العراق هو تهجير يهود الاتحاد السوفيتي إلى فلسطين حيث أعلن شامير في آذار (مارس) 1990م بأن إسرائيل بحاجة إلى الاحتفاظ بجميع الأراضي المحتلة لتوطين اليهود السوفيت فيها، ذلك من خلال طرد الفلسطينيين لإحلال المهاجرين اليهود مكانهم من أجل اقامة دولة إسرائيل الكبرى[3].

بسبب التهديد الإسرائيلي للعراق هدد الرئيس العراقي صدام حسين يوم 2 نيسان (أبريل) 1990م بإحراق نصف إسرائيل إذا هاجمت إسرائيل العراق، لذلك قام اثنان من كبار الموظفين

---

(1) العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، ع315، (1988/9/3م)، ص27.

(*) ايهود باراك: ولد في فلسطين عام 1942م، وتولى رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي عام 1991م، وانضم إلى حزب العمل في مطلع عام 1995م، ثم أصبح وزيرًا للخارجية الإسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1995م، وانتخب رئيسًا للحكومة الإسرائيلية عام 1999م، ولكنه اعلن عام 2000م عن استقالته من الحكومة الإسرائيلية، ثم عاد للعمل السياسي عام 2006م عندما أصبح زعيم حزب العمل (جوني منصور: مرجع سابق، ص98-91).

(2) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص241.

(3) مصطفى الدباغ: مرجع سابق، ص10.

في وزارة الخارجية الأمريكية هما روبن كميت، ودونيس روس بتقديم مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكية بضرورة تغيير السياسة الأمريكية من سياسة الحوافز إلى سياسة الاحتواء[1].

أخذ الرئيس صدام حسين يهدد إسرائيل، كما أخذ يصرح بأنه وحده القادر على مواجهة الغطرسة الإسرائيلية، والدفاع عن الحقوق العربية، جاءت تلك التصريحات محاولة منه لكسب الشارع العربي[2].

اعتبر الرئيس صدام حسين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي وراء القوة الإسرائيلية، حيث افتتح الرئيس صدام حسين يوم 28 أيار (مايو) 1990م مؤتمر القمة العربي الطارئ ببغداد، ألقى فيه خطابًا اتهم خلاله الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الغطاء والقوة لإسرائيل على حساب العرب[3]، خاصة أن الحرب العراقية الإيرانية ادت إلى مزيد من التمسك الأمريكي بالحفاظ على ضمان تفوق إسرائيل في جميع المجالات بين دول المنطقة، بالتالي ضرورة زيادة تسلحها لخلق مسوغات توسعها[4].

عندما قامت العراق بغزو الكويت كانت تأمل العراق بأن تتركها أمريكا محتلة الكويت، مقابل تراجع العراق عن تهديد إسرائيل، لكن العراق كانت مخطئة بذلك الاعتقاد، حيث أن أمريكا رفضت الاحتلال العراقي للكويت[5].

يتضح مما سبق أن إسرائيل كانت تخشى من قوة العراق العسكرية، لذلك استغلت الحرب، ووقفت لجانب إيران من خلال دعمها بالسلاح، ثم قيامها بقصف المفاعل النووي العراقي، معتقدة أنها بذلك ستتمكن من تحطيم قدرة العراق العسكرية، لكن الحرب اثبتت أن ما قامت به إسرائيل لم يضر العراق، فعلى العكس خرجت العراق من الحرب قوية عسكريًا، وذلك ما أثار مخاوف إسرائيل، لذلك اخذت إسرائيل تعد نفسها لضرب العراق إذا ما فكرت العراق بتهديدها.

رابعًا: تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية:

نتيجة الحرب العراقية الإيرانية تزعزعت الجبهة الشرقية المتمثلة في العراق التي كانت إسرائيل تخشاها، بذلك أصبحت إسرائيل متمكنة أكثر من قبل، كما أن الحرب العراقية الإيرانية أدت لتمزيق الصف العربي، أيضًا أثرت الحرب سلبًا على القضية الفلسطينية أمام الرأي العام

---

(1) علي محافظة: حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، مرجع سابق، ص60-61.

(2) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص124.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص245.

(4) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص273.

(5) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص124.

العالمي، وذلك لأن إيران، والعراق هما دولتان نفطيتان، بذلك يمكن القول أن الحرب العراقية الإيرانية جعلت العالم أكثر انشدادًا للحرب، بالتالي تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية[1]، لذا أثبتت الحرب بأن منطقة الخليج، والصراع فيها أصبح بديلًا للصراع العربي الإسرائيلي[2].

بسبب تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية اخذت إسرائيل ترفع صوتها عاليًا ويصرح حكامها بالقول مخطئ من يعتقد بأن إسرائيل، والصراع العربي الإسرائيلي هي سبب المشاكل والانفجارات في منطقة الشرق الأوسط[3].

أيضًا أدت الحرب إلى تغيير موقف طرفا الصراع العراق وإيران من القضية الفلسطينية، حيث أن موقف كل من العراق وإيران من القضية الفلسطينية قبل الحرب اختلف عن موقفها بعد الحرب، حيث أن العراق أبدت تعديلًا جوهريًا من الصراع العربي الإسرائيلي حين وافقت على القبول بأي حل ترتضيه منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية، أما إيران فرأت أن تحديد أولويات سياستها الخارجية مع إسرائيل سيكون بناءً على المصالح المشتركة بينهما[4].

رغم تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية إلا أنه في أيار (مايو) 1990م تم عقد القمة العربية في بغداد بمشاركة عربية شاملة باستثناء سوريا التي رفضت الحضور بسبب سوء علاقاتها مع العراق، جاء في تلك القمة الوقوف لجانب الانتفاضة الفلسطينية ضد إسرائيل[5].

جاء الغزو العراقي للكويت يوم 2 آب (أغسطس) 1990م بمثابة خنجرًا لقلب الانتفاضة الفلسطينية، وذلك لأن قضية الغزو العراقي للكويت أصبحت قضية العرب الأولى، كما أن الحشود الأجنبية في منطقة الخليج أصبحت حاجزًا يحول دون رؤية ما يحدث في فلسطين، اضافة إلى أن العالم كله انشغل بقضية الغزو العراقي للكويت، وبذلك حُرمت الانتفاضة الفلسطينية من سندها الإسلامي، كما حُرمت من عمقها العربي، ذلك ما شجع إسرائيل على القيام بمذبحة الأقصى يوم 8 تشرين الأول (أكتوبر) 1990م، ثم إغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين، كل ذلك فعلته إسرائيل مطمئنة إلى أن العرب مشغولين بقضية الغزو العراقي للكويت، وهي تستطيع أن تقول أن ما فعلته لا يساوي شيئًا أمام ما قام به الرئيس العراقي صدام حسين في الكويت، ومن قبل في إيران، ومع الأكراد أيضًا[6].

---

(1) حديث صحافي خاص للسيد العماد مصطفى طلاس نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة ووزير الدفاع السوري (1980/11/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص800.

(2) جمال زهران: مرجع سابق، ص123.

(3) خطاب السيد حافظ الأسد الرئيس السوري (1980/11/8م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص790.

(4) حسن نافعة: مرجع سابق، ص47–48.

(5) عودة عودة: مرجع سابق، ص33.

(6) عبده زايد: مرجع سابق، ص82–84.

تعمقت الهوة بين إيران، ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن وقع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات على معاهدة أوسلو للسلام عام 1993م، وبعد أن توطدت علاقة إيران بسوريا، لذلك رأت إيران أن مساندتها للفصائل المعارضة لمنظمة التحرير يعني استمرار تحالفها مع الرئيس حافظ الأسد، لذلك اخذت تصف عملية السلام بين منظمة التحرير، وإسرائيل بأنها عملية استسلام لا سلام، رغم ذلك الموقف إلا أن إيران أعلنت بأنها ليست بصدد اتخاذ أي خطوة لمنع تطبيق اتفاقية أوسلو [1].

مما سبق يتضح أن القضية الفلسطينية كانت من أهم القضايا في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت تحتل المكانة الأولى في المنطقة، لكن الحرب العراقية الإيرانية أدت لتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، حيث أن الرئيس صدام حسين كان يدعي بأنه هو وحده القادر على مواجهة إسرائيل، لكن حقيقة الأمر لم تكن تلك الادعاءات إلا مجرد تصريحات أراد من خلالها كسب المنطقة العربية لإثبات أنه وحده القادر على زعامتها، ولو أنه كان مهتمًا بالقضية الفلسطينية بالفعل لما تهور ودخل في حرب مع إيران، ولما قام بغزو الكويت، وبالتالي فإن اهتمامه بالقضية الفلسطينية لم يكن من أجل محاربة إسرائيل، واستقلال فلسطين، بل كان مجرد مجد شخصي أراد الحصول عليه ليثبت للعالم أنه أقوى رجل في المنطقة العربية.

خامسًا: الانفتاح الإيراني وكسر العزلة الإيرانية:

قامت إيران بالتحرك تجاه المشرق، والمغرب لاكتساب أرضية اقليمية لتحسين علاقاتها الدبلوماسية بعدد من الأنظمة الحاكمة[2]، كما أنها سعت لتحسين علاقاتها مع الدول الخليجية، حيث أن إيران حاولت الابتعاد عن كل ما يؤدي إلى زيادة التوترات في المنطقة، حتى لا تعطي المصداقية للادعاءات الأمريكية بأن إيران تمثل التهديد الحقيقي بدول الخليج، خاصة مع استمرار النزاع الإيراني مع دولة الإمارات العربية حول موضوع الجزر طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى[3]، من خلال تلك السياسة الانفتاحية حاولت إيران الخروج من العزلة التي فرضتها عليه الحرب مع العراق[4].

أمام تلك السياسة رأت إيران أنها لكي تحل مشاكلها التي نتجت عن الحرب، لا بد من فتح باب الحوار مع دول العالم لخلق جو من التعاون، والتفاهم المشترك، لذلك حاول الرئيس

---

(1) محمد أبو سعدة: مرجع سابق، ص53، 58، 73.

(2) آمال السبكي: مرجع سابق، ص261.

(3) أحمد دياب: مرجع سابق، ص235.

(4) سمير بهلوان: مرجع سابق، ص273.

الإيراني هاشمي أكبر رفسنجاني أن يعطي للعالم صورة جديدة عن إيران تختلف عن الصورة التي كانت سائدة أثناء الحرب[1].

أصبحت إيران بعد سياستها الانفتاحية على العالم محط أنظار كثير من قادة العالم، لذلك اعادت كل من الأردن، وتونس، وموريتانيا علاقاتها مع إيران، كما أعادت إيران علاقاتها مع بريطانيا، ومع دول المجموعة الأوروبية، وعادت العلاقات ما بين إيران، وروسيا[2].

كما وطدت إيران علاقاتها مع الجزائر، حيث أن إيران اعتبرت أن الجزائر إذا نجحت في اقامة جمهورية إسلامية فإنها ستكون نموذج تتبعه بقية دول المغرب العربي، ودول جنوب الصحراء مثل مالي، والسنغال، والنيجر، كما دعت إيران التنظيمات الإسلامية في البلدان العربية للتركيز على كون المشروع الإسلامي هو وحده القادر على حل مشاكل العرب، وتدخلت إيران في لبنان عندما قامت اشتباكات بين منظمة أمل، وحزب الله في كانون الأول (ديسمبر) 1988م، وفي كانون الثاني (يناير) 1989م بالضاحية الجنوبية لبيروت وفي جنوب لبنان حيث ساهمت إيران مع سوريا في التوصل لاتفاق بين الطرفين في 30 كانون الثاني (يناير) 1989م تضمن حق حزب الله في العودة للجنوب اللبناني، واستئناف نشاطه، لكن إيران قامت بسحب معظم عناصر الحرس الإيراني من لبنان بسبب الضغوطات السورية، كما مارست إيران ضغوطًا على حزب الله لضبط النفس بعد اختطاف إسرائيل يوم 29 تموز (يوليو) 1989م للشيخ عبد الكريم عبيد أحد قيادي حزب الله في الجنوب اللبناني، كما ساهمت إيران في اقناع حزب الله بالانضمام للهجوم الشامل بالتعاون مع سوريا لمساعدة العماد ميشيل عون في بيروت الشرقية يوم 14 آب (أغسطس) 1989م[3].

اتهمت بعض الدول الإسلامية إيران بتقديم مساعدات نفطية إلى الصرب، كما اتهمت إيران بمساعدة مسلمي البوسنة والهرسك عسكريًا، كما قامت إيران بدعم التظاهرات الشعبية عبر العالم الإسلامي ضد هدم الهندوس مسجد بابري بالهند، ووجهت أصابع الاتهام إلى إيران في اغتيال عدد من المعارضين السياسيين، واللاجئين في دول أوروبية، وأمريكية، خاصة شاهبور بختيار الذي تم اغتياله في آب (أغسطس) 1991م، لكن إيران اعتبرت تلك التصرفات تصفية حساب بينها، وبين فصائل المعارضة الإيرانية[4].

---

(1) عبد الله محمد: مرجع سابق، ص13.

(2) ضيف الله الضيعان: إيران الرابح الأكبر من أزمة الخليج؛ السنة، ع9-10، 1991/2/11م، ص54.

(3) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص103، 106.

(4) المرجع سابق، ص107.

أما فيما يخص الكويت فتم إعادة العلاقات بين إيران، و الكويت، وذلك بعد زيارة وزير الخارجية الإيرانية علي أكبر ولايتي للكويت في 9 تموز (يوليو) 1990م[1]، كما تم استئناف الرحلات الجوية بين البلدين، وتم تشغيل الخط الملاحي الموجود بين ميناء الكويت، وميناء بوشهر الإيراني، أيضًا توقفت الحملات الإعلامية بين السعودية، وإيران خلال عام 1990م، كما قام نائب وزير الخارجية الإيرانية محمد علي بشارتي بزيارة رسمية لسلطنة عُمان، والامارات العربية، والبحرين[2].

كان الغزو العراقي للكويت في آب (أغسطس) 1990م فرصة ذهبية لإيران لتحسين علاقاتها الدولية والاقليمية، خاصة أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني رأى أنه من المستحيل على إيران إعادة إعمار نفسها معتمدة على إمكاناتها الذاتية، بل أنها تحتاج إلى مساعدات خارجية[3].

ساهم الرفض الإيراني للغزو العراقي للكويت، وشجب إيران لذلك الغزو، ومطالبتها العراق بسحب قواتها من الكويت في تحسين العلاقات الإيرانية الخليجية، أيضًا أثبت الغزو العراقي للكويت بأن إيران دولة لا يمكن تجاوزها، وأن أمنها مهم جدًا لمنطقة الخليج العربي[4].

اعترف إيران بقرارات مجلس الأمن الدولي الاثني عشر المتعلقة بفرض عقوبات على العراق، لذلك سارعت الجماعة الأوروبية بإلغاء العقوبات المفروضة على إيران مكافأة لها على ذلك الموقف، كما فتحت أمامها آفاقًا للتحرك الدولي[5].

تخوفت إيران من أن يؤدي الغزو العراقي للكويت لتغيير الحدود السياسية، كما تخوفت من أن تتنازل الكويت للعراق عن جزيرة بوبيان، لذلك صرح الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني أن الكويت إذا تنازلت عن جزيرة بوبيان للرئيس العراقي صدام حسين فستتصرف في حدود وسائلها للحيلولة دون حصول ذلك[6].

أما بالنسبة لعلاقة إيران بسوريا فإنه على الرغم من أن علاقة إيران بسوريا كانت جيدة منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث أزمات بين البلدين، أهمها اللوم الإيراني للموقف السوري من إعلان دمشق الذي صدر في آذار (مارس) 1991م، المؤيد للحق الإماراتي في الجزر المتنازع عليها طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، وبسبب

---

(1) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص14.

(2) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص454.

(3) نيفين مسعد: مرجع سابق، ص201.

(4) حامد العبد الله: مرجع سابق، ص40.

(5) علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، مرجع سابق، ص455.

(6) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص141.

تناقض المصالح بينهما حول لبنان، خاصة أن إيران أخذ يسعى لزيادة نفوذه في لبنان من خلال دعم الجماعات السنية المعارضة للوجود السوري في لبنان، ولكن على الرغم من أن تلك القضايا لم يتم حلها بين إيران، وسوريا، إلا أنه تم تجاوزها، ووضعها جانبًا حتى لا ينفجر الوضع بين البلدين[1].

إن موقف إيران الإيجابي فتح الباب أمامها لإقامة علاقات أفضل مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أنها أوصلت رسالة للعالم بأنها ترغب بإقامة علاقات دولية اقليمية جديدة، بالفعل استجابت الدول الخليجية للموقف الإيراني، حيث أعلنت عن بدء سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى الدفع بالعلاقات بين إيران، ودول الخليج نحو مزيد من التفاعل[2]، كما تم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران، والمملكة العربية السعودية في آذار (مارس) 1991م[3].

رغم ذلك فإن إيران استفادت من الغزو العراقي للكويت من خلال زيادة أسعار النفط التي وصلت بعد انتهاء الغزو العراقي للكويت إلى 40 دولار للبرميل الواحد، كما استفادت من وقف تصدير النفط العراقي الكويتي لتزويد كمية تصدير نفطها[4].

قامت الكويت بعد انتهاء الغزو العراقي لها بتشجيع الاجراءات الإيرانية الاقتصادية الهادفة إلى إنشاء مناطق حرة في جزيرة كيش، وقشم، كما ازدهرت حركة الاستيراد، والتصدير بين الكويت، وإيران من خلال اتفاقية الملاحة البحرية، والتجارية التي تم توقيعها بين البلدين في آذار (مارس) 1992م، وعادت العلاقات الاقتصادية بين إيران، والإمارات العربية حيث تم فتح خط بحري بين الدولتين في تشرين الأول (أكتوبر) 1993م رغم الخلاف بينهما على مسألة الجزر، حيث رأى الطرفان أن موضوع الجزر الإماراتية يجب أن لا يعيق تطور العلاقات السياسية بين البلدين[5].

أما بالنسبة لعلاقة إيران بالمغرب العربي فقد زار وفد إيراني يوم 16 كانون الثاني (يناير) 1991م برئاسة عضو البرلمان الإيراني أحمد عزيزي المغرب، كانت تلك الزيارة بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين، كما زار ذلك الوفد تونس، حيث أجرى محادثات مع مجلس النواب التونسي برئاسة الحبيب بولعراس، حيث درس معه آفاق العلاقات التونسية الإيرانية، أما فيما يخص السودان فقد مثلت زيارة رفسنجاني للسودان توجه إيران للتعامل مع السودان، توج ذلك

---

(1) أحمد دياب: مرجع سابق، ص235.

(2) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص142.

(3) أحمد طاهر: مرجع سابق، ص114.

(4) ضيف الله الضيعان: مرجع سابق، ص58.

(5) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص142.

بفتح قنصلية لإيران في بورسودان، أيضًا زار وفد إيراني ليبيا يوم 4 كانون الثاني (يناير) 1992م، أجرى ذلك الوفد محادثات مع الرئيس الليبي معمر القذافي حول مستقبل العلاقات الإيرانية الليبية، وفيما يتعلق بمصر فقد رأت إيران بأنها لا تنوي الاستمرار في مخاصمة الحكومة المصرية، وأنها بصدد التطبيع الكامل لعلاقاتها مع كافة الدول العربية[1].

أما حول علاقة إيران بالجزائر فقد تدهورت نتيجة اتهام الجزائر لإيران بدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبالتالي فشلت محاولة تطبيع العلاقات بين البلدين عام 1991م، بناءً على أدلة أشارت إلى تدخل إيران في شؤون الجزائر الداخلية، ودعمها الجماعات الإسلامية لممارسة العنف السياسي عقب فرض حالة الطوارئ، كما أدانت الصحافة الإيرانية إجهاض انتصار الثورة الإسلامية، والانتخابات البرلمانية في الجزائر، لذلك قامت الحكومة الجزائرية بسحب سفيرها من طهران في تشرين الثاني (نوفمبر) 1992م، كما طالبت من سفير إيران بالعودة إلى بلاده، أيضًا واصلت الجزائر اتهام إيران بتزويد الحركات الإسلامية في كل من الجزائر، السودان، تونس بمساعدات مالية، أيضًا اتهمت الصحافة الجزائرية قيادات شيعية إيرانية دينية بالقيام باجتماعات في بعض مساجد المشرق العربي، وتجميع عناصر إسلامية متطرفة في كل من لبنان، والسعودية، والبحرين، والسودان، والعراق، وسوريا، كل تلك الأمور ادت لقطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران، والجزائر عام 1993م[2].

قامت إيران بتركيز أنشطتها، وتحركاتها على الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الصغرى التي برزت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م، حيث ظهرت إيران بمظهر الدولة الراغبة في ملء الفراغ الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي، أدى ذلك لافتتاح خط سكة حديدية يوم 13 أيار (مايو) 1996م يربط منطقة آسيا الصغرى بإيران، كان ذلك الخط له ميزة باختصار المسافات، كما أن ذلك الخط فتح الأسواق الجديدة أمام تجارة دول الخليج العربي، لكن حقيقة الأمر أن تلك الجمهوريات لم تكن متهيئة للمد الأصولي الإيراني لأن سكانها من أهل السنة، كما أنها بلاد علمانية، ولا يوجد فيها إلا أقلية شيعية إسماعيلية تختلف عن الشيعة الاثنا عشرية السائدة في إيران[3].

تفجرت العلاقات بين سوريا، وإيران بسبب التقارب السوري العراقي عام 1996م، فخلال زيارة الرئيس السوري حافظ الأسد لإيران في تموز (يوليو) 1997م أبدت إيران تحفظًا شديدًا على التقارب السوري العراقي باعتبار أن العراق ليست محل ثقة، وإن إعطاء ورقة سياسية لها من

---

(1) آمال السبكي: مرجع سابق، ص262.

(2) وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص106.

(3) سفير أحمد محمد: مرجع سابق، ص206–209.

خلال التقارب معها لا يعد أمرًا إيجابيًا، رغم ذلك فإن القرار الذي اتخذته العراق في أيلول (سبتمبر) 1997م الخاص بالسماح للإيرانيين بزيارة العتبات المقدسة في العراق كان خطوة عملية نحو تطبيع العلاقات بين العراق وإيران(1).

بعد وصول الرئيس محمد خاتمي للحكم عام 1997م أعلن عن تبني سياسة انفتاحيه مع دول العالم، لكنه أولى أهمية خاصة لدول الخليج العربي، ومصر، حيث اعتبرهما مفتاح العالم(2).

مما سبق يتضح أن إيران بعد نهاية الحرب رأت أنه لا بد لها من أن تنسى تلك الحرب، وتنسى أطماعها في منطقة الخليج العربي، وشعار تصدير الثورة، وتسعى لبناء نفسها من جديد، والتطلع للمستقبل، لذلك رأت أن أول ما عليها فعله هو الانفتاح على دول العالم، وذلك ما قامت إيران بفعله، حيث قامت ببناء علاقات جيدة مع دول العالم، تلك العلاقات مكنتها من تطوير نفسها من خلال عقد العديد من الصفقات، وبالذات الصفقات الخاصة بتطوير البرنامج النووي الإيراني، كما أن إيران رأت أن انفتاحها على دول العالم مقدمة لها لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، كل ذلك لا يعني أن إيران تخلت عن أطماعها في السيطرة على منطقة الخليج العربي، لكنها أجَّلت التفكير بتلك الأمور حتى تقوي نفسها بعد الخراب الذي لحق بها من جراء الحرب.

سادسًا: الغزو العراقي للكويت:

أثبتت الحرب العراقية الإيرانية للعراق أهمية جزيرتي وربة، وبوبيان، وأعطتهما بُعدًا استراتيجيًا إلى جانب البعد الاقتصادي، فالعراق تعاني من نقطة ضعف، هي ضيق ساحلها على الخليج العربي الذي لا يسمح لها ببناء ميناء كبير لتغطية احتياجاتها التجارية، والنفطية، لذلك اعتبرت العراق أن وجودها في تلك الجزيرتين يؤمن لها منفذًا أكبر على الخليج، فالرئيس صدام حسين كان قد أحيا عام 1981م فكرة استئجار نصف جزيرة بوبيان لمدة 99 عامًا، لكن الكويت رفضت ذلك الطلب، لذا بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية أخذت الكويت تتطلع بأمل نحو العراق، وتنتظر مكافأتها على التضحية التي قدمتها للعراق خلال حربها مع إيران، كما كانت تأمل أن يتم ترسيم الحدود بينها، وبين العراق، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء، لكن ذلك لم يحدث(3).

---

(1) أحمد دياب: مرجع سابق، ص233، 235.

(2) عبد الله محمد: مرجع سابق، ص15.

(3) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص7-8.

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية توجهت الحكومة العراقية لبناء نفسها، كان ذلك يحتاج إلى دعم مالي كبير لا يقل أهمية عن الدعم المالي الذي قدمته دول الخليج للعراق خلال حربها مع إيران، كما أن العراق رأت بأنها قدمت الدماء لمواجهة الخطر الإيراني لذا فهي تريد من الدول الخليجية الاستمرار في الدعم المالي، والتغاضي عن الأموال التي دفعتها كقروض للعراق، كما أرادت أن تكون تلك الأموال مساهمة من دول الخليج للعراق التي قدمت التضحيات من أجل حماية الأنظمة الخليجية من الخطر الإيراني، لكن الكويت كانت تريد أن تبقي تلك الأموال مسجلة على أساس أنها ديون للعراق من صندوق الأجيال القادمة الكويتي[1].

أخذت المشاكل تتفاقم بين العراق، والكويت حول نقطتين هما:

1- الديون العراقية للكويت.

2- استغلال حقول النفط المشتركة بين البلدين على الحدود[2].

اتخذت الكويت قرارًا يوم 9 آب (أغسطس) 1988م بزيادة انتاجها النفطي مخالفة بذلك اتفاق منظمة الأوبك، كما أن حقل الرميلة العراقي الجنوبي كان أحد الحقول التي بدأت الحكومة الكويتية باستغلاله، وذلك عن طريق سحب النفط من حقل الرميلة دون علم الحكومة العراقية، وكان هدف الكويت من ذلك التصرف هو تقليل دخل العراق بما يساوي المبلغ المطلوب منها، لدفعه لسداد الديون، مما يجعل العراق عاجزة عن تنفيذ برامجها، وتنفيذ خططها التنموية[3].

وكان من أسباب الخلاف بين الكويت، والعراق اتهام العراق الكويت بسحب النفط من حقل الرميلة[*] مستغلة بذلك انشغال العراق بالحرب مع إيران، حيث اعتبرت العراق بأن الكويت

---

(1) المرجع سابق، ص7-8.

(2) عدنان النحوي: مرجع سابق، ص68.

(3) محمد الأدهمي: من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 1997م، ص79-80.

(*) يقع حقل الرميلة في الأراضي العراقية بنسبة حوالي 80-90%، وفي الأراضي الكويتية بنسبة حوالي 10-20%، اضطرت العراق أثناء حربها مع إيران لوقف انتاجها النفطي في حقل الرميلة، في حين أن الكويت واصلت الانتاج في الجزء الذي يقع في أراضيها، لكن بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية أكدت العراق أن الكويت ضخت من نفط الرميلة ما قيمته 2.4 مليار دولار، تلك الكمية تزيد عن نصيبها لذا يجب أن تعود للعراق (بيار ترزيان: النفط وأزمة الخليج المستفيدون والمتضررون في مجالي الانتاج والتسويق؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م، ص20-21).

قامت بذلك التصرف بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية، وبعلم الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف تقليص دخل العراق، لكي تصبح عاجزة عن تنفيذ برامجها التنموية[1].

أرادت العراق أن تهيء الظرف لتطمئن السعودية، وبقية دول الخليج بأنها لا تضمر لهما أي عدوان لذلك تم توقيع معاهدة عدم اعتداء بين العراق، والسعودية، وأرادت العراق أن تستغل تلك المعاهدة مع السعودية لتضمن حيادها إذا ما قامت بغزو الكويت، وذلك لأن الكويت عضو في مجلس التعاون الخليجي، وبينها وبين دول المجلس معاهدة للدفاع المشترك، كما أن الرئيس صدام حسين أراد أن يطمئن الولايات المتحدة الأمريكية ، والغرب بأنه لا ينوي الاعتداء على السعودية التي تتسم بأهمية كبيرة جدًا بالنسبة لهم باعتبارها أكبر مصدر للنفط في منطقة الخليج العربي[2].

ظننت الكويت بأنه بإمكانها أن تقوم بنفس العمل، وتوقع معاهدة عدم اعتداء مع العراق، لذلك زار وفد كويتي العراق لدراسة قضية ترسيم الحدود مع العراق، لكن الموضوع بالنسبة للعراق مختلف عن السعودية، خاصة فيما يخص حقل الرميلة[3].

ما زاد من تأزم الخلاف بين الكويت، والعراق هو قيام الكويت، والإمارات العربية بخفض سعر النفط، من خلال تجاوزهما كمية الانتاج التي حددتها لهما منظمة الأوبك، على الرغم من أن انخفاض سعر البرميل ينعكس بصورة سلبية على الاقتصاد العراقي[4].

استمرت الكويت بإغراق السوق بالنفط حتى وصل سعر البرميل في شباط (فبراير) 1990م إلى 11 دولار، كل دولار ناقص من سعر برميل النفط يعني خسارة مليار دولار للعراق سنويًا، ذلك يعني تدمير للاقتصاد العراقي[5].

أمام ذلك الوضع أعلنت العراق يوم 3 أيار (مايو) 1990م أن ما تقوم به الكويت ليست في مصلحة العراق لأنها تعاني من أزمة اقتصادية حادة، كما أعلنت العراق بأنها لا تستطيع السكوت على ذلك التصرف العراقي[6].

---

(1) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص246-247.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص84-85.

(3) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص85.

(4) بيار ترزيان: مرجع سابق، ص21.

(5) المؤسسة العربية للدراسات والنشر: نصوص الحرب طارق عزيز_جيمس بيكر، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبل حرب الخليج بأيام، دار الفارس، عمان، ط1، 1992م، ص19.

(6) محمد سالم: مرجع سابق، ص84.

أرسلت العراق مذكرة إلى وزارة الخارجية الكويتية يوم 8 حزيران (يونيو) 1990م، أكدت فيها أن السعر المناسب لبرميل النفط هو 25 دينار، لكن الكويت تجاهلت المذكرة، ثم أرسلت العراق مذكرة أخرى أوضحت فيها أن خسارتها بسبب سياسة الكويت النفطية، لكن الكويت تجاهلت تلك المذكرة أيضًا[1].

إضافة إلى أن الكويت قامت بالتلاعب بأسعار النفط، فإن هناك سبب آخر دفع العراق لغزو الكويت وهو أن العراق كانت تطمع بأراضي الكويت، حيث رفعت شعار عودة الفرع إلى الأصل[*]، بذلك فإن أسعار النفط ما هي إلا ذريعة عراقية للاستيلاء على الكويت وكان هدف الرئيس صدام حسين من التفكير بغزو الكويت هو أن تصبح العراق هي القوة العظمى المسيطرة على منطقة الشرق الأوسط[2].

عندما قرر الرئيس صدام حسين غزو الكويت أراد أن يتأكد من وقوف الولايات المتحدة الأمريكية على الحياد، لذلك اجتمع الرئيس صدام حسين مع السفيرة الأمريكية في العراق أبريل غلاسبي يوم 25 تموز (يوليو) 1990م، أوضح لها أن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تجمع معلومات تحت عنوان من الذي يخلف صدام حسين، كما أوضح لها بأن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بتخويف الدول الخليجية من العراق[3]، وتحدث الرئيس صدام حسين مع السفيرة غلاسبي عن خلافاته مع الكويت، لكنها أكدت له أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون محايدة، وذلك ما دعا المحللين السياسيين للقول أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أعطت الإشارة للرئيس صدام حسين لغزو الكويت[4]، كما أن مساعد وزير الخارجية الأمريكية جون كيلي صرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتدخل في حالة حدوث نزاع حدودي بين العراق، والكويت[5].

---

(1) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص250.

(*) حدود الكويت اقرت مبدئيًا في اتفاق بين الاستعمار البريطاني، والدول المجاورة عام 1922م، لكن العراق لم تعترف باستقلالية الكويت في عهد الرئيس عبد الكريم قاسم، الذي أعلن بعد الاستقلال الكويتي يوم 25 حزيران (يونيو) 1961م بستة أيام أن الكويت جزء من العراق تابعة لإمارة البصرة، لكن بعد نهاية حكم قاسم أعلنت العراق اعترافها باستقلال الكويت، ولكن المشاكل الحدودية عادت بين البلدين عام 1964م بشأن ترسيم الحدود، وتكررت تلك المشاكل عام 1966م، ثم عام 1967م، ثم عام 1973م، لكن بذلك الوقت طالب نائب الرئيس العراقي صدام حسين ترسيم الحدود بين البلدين من جديد بما يضمن حضورًا عراقيًا في جزيرتي وربة، وبوبيان، لكن الكويت رفضت ذلك الطلب (جمعية الدراسات العربية، مركز المعلومات والتوثيق: ملف الخليج، القدس، ص1).

(4) Robert Owen Freedman: The Middle East After Irags Invasion of Kuwait, University Prees of Florida, United States of America, 1993, p1.

(3) عبد الناصر سرور: السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص187.

(4) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص87.

(5) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص125.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تأزيم الوضع حتى تصل العراق لنقطة تجد أن حلها الوحيد مع الكويت هو الحرب، لذلك طمأنت الولايات المتحدة الأمريكية العراق بأنها لن تتدخل في مسألة النزاع العراقي الكويتي، لأنه لا يوجد معاهدة دفاع مشتركة بين الكويت، وبين الولايات المتحدة الأمريكية[1].

كشفت المخابرات الأمريكية عن تحرك عراقي نحو الجنوب باتجاه البصرة، والكويت، أيضًا يوم 30 تموز (يوليو) 1990م كشف مسؤول المخابرات العسكرية في الشرق الأوسط والتر لانج أن الحشد العسكري العراقي مستعدًا للهجوم، لذلك اقترح رئيس أركان الجيش الأمريكي كولن باول تحذير العراق، لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش رأى أنه لا يوجد ضرورة لتوجيه نداء للعراق[2].

أصبح الصدام حتميًا بين العراق، والكويت، لذلك قام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت يوم 2 آب (أغسطس) 1990م[3]، ثم أعلن أنها المحافظة التاسعة عشر للعراق، كما أعلن بأنها بمثابة عودة الحق لأصحابه[4].

ركزت الطائرات العراقية في هجماتها على المراكز الحساسة، لم تمضي ساعات قليلة حتى استطاعت القوات العراقية الوصول إلى العاصمة، وإحكام سيطرتها عليها دون مقاومة تذكر من الجيش الكويتي، أما حكام الكويت فكانوا قد هربوا إلى منطقة الخرجي السعودية قبل وصول القوات العراقية إليها تطبيقًا لخطة الطوارئ التي وضعتها المخابرات الأمريكية، كما أن حكام الكويت سارعوا إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية لطرد القوات العراقية من الكويت؛ لإعادة الحكومة الشرعية لها، لكن العراق أعلنت بنفس اليوم الذي غزت فيه الكويت عن وقوع انقلاب عسكري في الكويت من قبل عدد من الضباط، والشبان على عائلة الصباح الحاكمة، وأعلنت العراق عن طريق الإذاعة، والتلفزيون أن قادة الانقلاب طلبوا المساعدة من العراق لمنع أي تدخل أجنبي، لذلك لبت العراق الطلب فقامت بإرسال قوات عراقية للكويت، كما أوضح الرئيس صدام حسين بأن القوات العراقية ستبقى لفترة إلى أن يستقر الوضع، ثم تنسحب، كما أعلنت العراق عن غلق الأجواء العراقية أمام الطيران المدني، واعلنت اغلاق الحدود، ومنع السفر للخارج تحسبًا من أية طوارئ[5]، كما قامت القوات العراقية الموجودة في الكويت بنشر

---

(1) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص18-19.

(2) محمد سالم: مرجع سابق، ص85.

(3) محمد ادريس: مرجع سابق، ص510.

(4) حسن شكري: حقائق للتاريخ في أزمة الخليج العربي، القاطرة، ط2، 1991م، ص96.

(5) محمد ادريس: مرجع سابق، ص86.

قوات على طول الحدود السعودية، ذلك ما دفع البعض للقول أن العراق تنوي احتلال السعودية[1].

بعد نجاح العراق في غزو الكويت تسارعت الوساطات العربية من كل جانب لإقناع الرئيس صدام حسين بالخروج من الكويت، لكن تلك الوساطات لم تنجح في إقناعه بالخروج من العراق، كما أن مجلس الأمن الدولي اعتبر أن الغزو العراقي للكويت يعد خرق للسلام، والأمن الدولي[2].

اعتبر كل من مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية أن ضم العراق للكويت قرارًا غير شرعيًا، لذلك طالبتا العراق بضرورة الانسحاب من الكويت، لكن العراق رفضت الانسحاب من الكويت، كما أكدت الحكومة العراقية بأن الكويت هي جزء لا يتجزأ من العراق، وأنها إحدى محافظاتها التي أطلقت عليها اسم الكاظمية، وحتى لا تتوتر العلاقات بين العراق وإيران، حيث أن العراق تخوفت من أن تستغل إيران الغزو العراقي للكويت لتقوم بمهاجمة العراق من الخلف، لذلك استعدت العراق لقبول كافة الشروط الإيرانية لحل جميع المشاكل العالقة بينهما[3].

جاء الغزو العراقي للكويت ليشكل أزمة جديدة في منطقة الخليج، استدعت التدخل الأمريكي في المنطقة بكل قوة، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية رأت بأن ما يحدث في المنطقة يعد مصدر قلق عالمي على كل القوى الكبرى في العالم، وليست على العالم العربي فقط[4].

طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من الملك السعودي فهد الموافقة على نزول القوات الأمريكية في السعودية، كما سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوة مجلس الأمن إلى اجتماع عاجل للتباحث في كيفية توجيه ضربة للعراق، بالفعل وافق مجلس الأمن على طلب الولايات المتحدة الأمريكية [5].

نزلت القوات الأمريكية بالفعل في الأراضي السعودية يوم 7 آب (أغسطس) 1990م بهدف حماية المنطقة[6].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق عدة أهداف من تدخلها في منطقة الخليج أهمها:

---

(1) Robert Owen Freedman: op-cit, p25.

(2) Musallam Ali Musallam: The Iraqi Invasion of Kuwait, Saddam Hussein His State and International, British Academic Prees, London, 1996, p4.

(3) عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين؛ www.alukah.net

(4) Hamdi Hassan: The Iraqi Invasion of Kuwait Religion, Identity and Otherness in The Analysis of War and Conflict, Library of Congress, London, 1999, p4.

(5) محمد سالم: مرجع سابق، ص87.

(6) المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات: أزمة الخليج، مرجع سابق، ص19.

1- تأمين الانسحاب العراقي من الكويت.

2- إعادة الحكومة الشرعية للكويت.

3- الدفاع عن أمن السعودية، الدفاع أيضًا عن منطقة الخليج.

4- حماية الرعايا الأمريكان في المنطقة[1].

اتخذ مجلس الأمن [*] عدة قرارات طالب فيها العراق بالانسحاب الفوري من الكويت دون شرط، أو قيد، لكن العراق رفضت الانسحاب من الكويت[2]، ولقد ربطت العراق بين قضية غزو الكويت، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث جعلت القبول العراقي للخروج من الكويت مرهونًا بتسوية كافة قضايا الصراع في المنطقة[3].

كان هدف العراق من ربط قضية غزوها للكويت، بقضية الصراع العربي الإسرائيلي هو إثارة الشارع العربي، والإسلامي للتعاطف معها[4].

أمام التعنت العراقي، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية قوات تحالف لإخراج العراق من الكويت، حيث شنت يوم 24 شباط (فبراير) 1991م، هجومًا بريًا، وبحريًا، وجويًا كبيرًا على القوات العراقية، وبالفعل نجح التحالف الأمريكي بهزيمة القوات العراقية[5]، تحت الضغط الأمريكي على العراق استسلمت العراق يوم 27 شباط (فبراير) 1991م، وبذلك تم وقف إطلاق النار، وانتهى الغزو العراقي للكويت[6].

بعد هزيمة القوات العراقية أصدر مجلس الأمن يوم 2 آذار (مارس) 1991م عدة شرط بعد وقف إطلاق النار تضمنت ما يلي:

1- وقف كل العمليات العسكرية.

2- إلغاء العراق قرار ضم الكويت.

---

(1) المؤسسة العربية للدراسات والنشر: موسوعة حرب الخليج المقدمات واليوميات، ج1، بيروت، ط1، 1994م، ص61.

(*) على الرغم من أن الأمم المتحدة لم تصدر أي قرار طوال فترة الحرب العراقية الإيرانية يدين العراق، أو اثبات أن العراق هي من بدأت الحرب، إلا أنها اقرت على العراق عام 1990م دفع تعويضات لإيران بلغت 97 مليار دولار، وذلك نوع من العقاب بسبب غزو العراق للكويت (أحمد النجار: اقتصاديات الخليج في ظل الحرب الأمريكية على العراق 2003-2004م؛ التقرير الاقتصادي الخليجي 2003-2004م، دار الخليج، الشارقة، ط1، 2003م، ص140).

(2) عدنان النحوي: مرجع سابق، ص68.

(3) فتحي العفيفي: مرجع سابق، ص125.

(4) عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين؛ www.alukah.net

(5) عودة عودة: مرجع سابق، ص178-179.

(6) جورج ماكغفرن، وليام بوللك: مرجع سابق، ص52.

3- إطلاق سراح كافة الأسرى.

4- اعتراف العراق بمسؤوليتها عن الخسائر، والأضرار، بالفعل وافقت العراق على تلك الشروط يوم 28 آذار (مارس) 1991م[1].

بعد الغزو العراقي للكويت فرض مجلس الأمن بتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية حصارًا اقتصاديًا على العراق[2]، كان الهدف من ذلك الحصار خنق الاقتصاد العراقي لإحكام السيطرة الأمريكية على النفط العراقي[3].

إضافة للعقوبات الاقتصادية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الأرصدة المالية العراقية من البنوك، كما قامت بحرمان العراق من شراء، أو بيع أي شيء من الخارج[4].

تصاعدت العقوبات على العراق، كما تم تدمير ترسانة الأسلحة العراقية لضمان عدم تطويرها مستقبلًا، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت منطقتين واحدة في الشمال ذات الأغلبية الكردية، والثانية في الجنوب ذات الأغلبية الشيعية مناطق حظر جوي على العراق، تظل الطائرات الأمريكية، والإنجليزية تحلق فوقهما[5].

أصبحت الأمور صعبة في العراق بسبب الحصار، كما تصاعد الضغط الشعبي من أجل العقوبات، فكانت النتيجة برنامج النفط من أجل الغذاء عام 1995م، كما سُمح للعراق في نهاية عام 1996م بتصدير النفط، لذلك بحلول عام 2000م بدأ الاقتصاد العراقي يسترد عافيته، لكن حقيقة الأمر أنه رغم إنهاء العقوبات إلا أنها لم تنتهي بشكل كامل، حيث ظلت نافذة حتى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م[6].

كان هدف الولايات المتحد الأمريكية من التدخل بالعراق هو العمل على التمهيد لاحتلال العراق، للفرض السيطرة العسكرية على الخليج الفارسي، وتأسيس حكومة عراقية مولية لها تؤيد سيطرتها على الخليج الفارسي، وتسهم في ادامة تلك السيطرة[7].

بذلك يمكن القول إن الغزو العراقي للكويت كان من أهم نتائج الحرب العراقية الإيرانية، ذلك الغزو الذي أدخل العراق في مواجهة عسكرية غير متكافئة مع دول العالم،

---

(1) عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين؛ www.alukah.net

(2) داخل جريو: مرجع سابق، ص51.

(3) جيف سيمونور: استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م، ص159.

(4) عودة عودة: مرجع سابق، ص190-191.

(5) عدنان النحوي: مرجع سابق، ص69.

(6) جورج ماكغفرن، وليام بولك: مرجع سابق، ص53-57.

(6) Record Jeffrey, Dark Victory: Americas Second War Against Iraq, United States of America, America, Library of Congress, 2004, p67.

أدت إلى عزلتها سياسيًا، اقتصاديًا، ما أدى في نهاية الأمر لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وإسقاط الحكومة العراقية(1).

مما سبق يتضح أن العراق لم تنتصر في حربها مع إيران، بل أنها خسرت خلال الحرب من إيران، لذلك أرادت تعويض خسارتها من خلال غزو الكويت، مدعية بذلك بأن الكويت قامت بإثارة المشاكل، على الرغم من أن هناك عدة طرق لحل الخلافات بين العراق والكويت، إلا أن العراق أرادت اختيار الحل العسكري، وكان هدف العراق من غزو الكويت هو:

1- السيطرة على الكويت مدعيًا بأنها جزء من العراق.

2- الحصول على ثروات، وبترول الكويت.

3- إرغام الكويت على التنازل عن الديون المستحقة لدى العراق.

4- محاولة العراق فرض سعر موحد على برميل النفط يناسب اقتصادها.

5- تخويف الدول الخليجية من قوة العراق، وإيصال رسالة لتلك الدول بأن العراق هي وحدها القادرة على زعامة المنطقة.

---

(1) http://www.ahewar.org.

الخاتمة

بعد إتمام الدراسة توصلت الباحثة للنتائج التالية:

1- كانت الدولة الصفوية، والدولة العثمانية في حالة عداء، أدى ذلك العداء لحدوث العديد من المشاكل الحدودية، ومن ثم توقيع العديد من الاتفاقيات بينهما، لكن رغم توقيع الاتفاقيات فإن المشاكل الحدودية بين الطرفين لم تنتهي، بل ورثتها كل من العراق وإيران.

2- كان شاه إيران محمد رضا بهلوي يعتبر نفسه وصي على منطقة الخليج العربي، لذلك لم يترك أية فرصة إلا واستغلها للتدخل في المنطقة، وذلك ما دفعه لاحتلال الجزر الإماراتية طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى.

3- لم تستطع الدول العربية اتخاذ موقف حاسم من الشاه بسبب احتلاله للجزر الإماراتية، كما أن الدول العربية، وخاصة العراق التي كانت ترى نفسها قادرة على زعامة المنطقة العربية لم تستطع ثني شاه إيران عن احتلال الجزر، مما يعني أن العراق ليست كما تدعي أنها دولة قوية قادرة على حماية المنطقة، ولو أنها قادرة على حماية المنطقة لما سمحت للشاه باحتلال الجزر.

4- لم يكتفِ شاه إيران باحتلال الجزر، بل أخذ يطمع بتحقيق مكاسب أكبر على حساب العراق، لذلك قام بدعم التمرد الكردي ضد الحكومة العراقية، أمام ذلك الوضع اضطر صدام حسين للتنازل لشاه إيران عن نصف شط العرب في اتفاقية الجزائر، مقابل وقف دعم الأكراد.

5- لقد أخطأ الرئيس صدام حسين حين تنازل لإيران عن نصف شط العرب، كان عليه أن يدرك بأن إيران لن تتوقف مطالبها عن حد معين، وستعود للمطالبة بتنازلات أخرى، لكن الرئيس صدام حسين بذلك الوقت أعماه التمرد الكردي عن أطماع شاه إيران، وكأن الأكراد أشد خطرًا من الشاه.

6- عام 1979م نجحت ثورة إيران، وأسقطت حكم الشاه محمد رضا بهلوي، تزامن ذلك مع وصول الرئيس العراقي صدام حسين للحكم، ومع دخول مصر بمفاوضات مع إسرائيل، وخروجها من الصف العربي، ولم يكن شاه إيران وحده الطامع بزعامة المنطقة، بل أن الرئيس صدام حسين كان أيضًا يطمع بزعامة المنطقة العربية، وخاصة منطقة الخليج، وذلك ما دفعه لتحريض الدول العربية ضد الرئيس المصري محمد السادات، مما أدى لخروج مصر من الجامعة العربية، وحقيقة الأمر أن الرئيس صدام حسين كان هدفه من ذلك زعامة المنطقة العربية، وأن تَحلَّ العراق محل مصر، ولم يكن كما ادعى هو رفض

إجراء أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، فموقف الرئيس صدام حسين الرافض لإسرائيل، والمؤيد للقضية الفلسطينية كان بسبب الحصول على مجد شخصي يجعله بطلًا في نظر الجماهير العربية، وكل ذلك مقدمة ليصبح زعيم المنطقة العربية.

7- رغم أن الثورة الإيرانية كان هدفها التخلص من ظلم، واستبداد الشاه، إلا أن النظام الإيراني الجديد بزعامة الخميني لم يكن أقل قسوة، واستبدادًا من الشاه، لذلك فإن إيران تخلصت من ديكتاتور، ليحل محله ديكتاتور آخر، أيضًا على صعيد المنطقة العربية أخذ الخميني ينظر خارج حدود دولته، وذلك ما دفعه لرفض تطبيق اتفاقية الجزائر، وإعادة الأراضي العراقية للعراق ثم رفع شعار تصدير الثورة للخارج، وبذلك تقابل طموح الرئيس صدام حسين بزعامة المنطقة، مع طموح مرشد الثورة الخميني بالسيطرة على المنطقة.

8- أرادت إيران فرض ثورتها كأمر واقع على المنطقة العربية، لكن العراق كانت بمثابة عقبة في طريقها، لا بد من إزالتها، ومن هنا بدأت إيران تتنكر لاتفاقية الجزائر، لكنها لم تلغيها، كما أنها بدأت تتحرش بالعراق من خلال الاعتداءات الحدودية، والتصريحات العدائية، مما دفع الرئيس العراقي صدام حسين لإلغاء اتفاقية الجزائر.

9- كانت الاعتداءات من قبل إيران بمثابة فرصة مناسبة للرئيس صدام حسين، ليلغي تلك الاتفاقية، حيث أنه اضطر في السابق لتنازل لشاه إيران، أما الآن فالموقف اختلف، خاصة أن إيران لا تزال في مراحلها الأولى، وأوضاعها غير مستقرة، لذلك استغل الرئيس صدام حسين ذلك الموقف لاستعادة ما تنازل عنه في السابق، وبذلك أعلن إلغاء اتفاقية الجزائر.

10- استمرت إيران في تصرفاتها الاستفزازية لدفع العراق لإعلان الحرب، وذلك كي تظهر إيران أمام العالم بأنها الدولة المعتدى عليها من قبل العراق، وبالفعل استغل الرئيس صدام حسين تصرفات إيران الاستفزازية، وقام بإعلان الحرب على إيران.

11- الحقيقة أن الرئيس صدام حسين دخل في حرب مع إيران ليثبت للعالم بأنه الرجل القوي القادر على الوقوف في وجه أي أحد لحماية المنطقة العربية.

12- بدأت الحرب، والعمليات العسكرية بين العراق وإيران، وكانت العراق متوقعة بأن تكون الحرب قصيرة، لأن الأوضاع الداخلية لإيران غير مستقرة، وبذلك فهي غير قادرة على الدخول بالحرب، مما يدفع إيران للموافقة على إنهاء الحرب بسرعة، لكن توقعات الرئيس صدام حسين كانت خاطئة، فالخميني كان ينتظر من صدام إعلان الحرب لذلك لن ينهيها قبل تحقيق أهدافه في تصدير الثورة، والقضاء على نظام حكم الرئيس صدام حسين، وإقامة حكومة في العراق موالية لإيران، وبذلك تكون العراق المقدمة للسيطرة على منطقة الخليج، وعلى المنطقة العربية بأكملها، لذلك رفض الخميني كل المبادرات التي كان هدفها إنهاء الحرب.

13- تدخلت دول العالم في الحرب، لكن الحقيقة أن تلك الدول كان تدخلها بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، مستغلين انشغال العراق وإيران في الحرب.

14- استمرت الحرب ثماني سنوات، ولم تكن كل من العراق، أو إيران قادرتان على حسم الحرب، لذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لصالح العراق، مما مكَّن العراق من دحر القوات الإيرانية، وتحرير أراضيها، وذلك دفع الخميني لقبول إنهاء الحرب، وذلك يعني أنه لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لما انتهت الحرب، ولما استطاعت العراق تحرير أراضيها من القوات الإيرانية.

15- انتهت الحرب بين العراق وإيران دون أن يستطيع أي طرف منهم تحقيق النصر على الطرف الآخر، ذلك يعني أن الحرب العراقية الإيرانية كانت عبارة عن حرب استنزاف بين البلدين.

16- بعد الحرب قامت إيران بإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية، الخارجية، لذلك تراجعت فكرة تصدير الثورة، ورفعت شعار الانفتاح على العالم.

17- رغم الخسائر الاقتصادية والبشرية التي منيت بها العراق خلال الحرب، إلا أنها خرجت من الحرب بقوة عسكرية كبيرة، وذلك ما دفعها للتفكير مجددًا بزعامة المنطقة العربية، مستغلًا بذلك الخلافات بينه وبين الكويت، وإعلان الحرب على الكويت، وغزوها.

الملاحـق

- **ملحق رقم (1):** المعاهدات التي عُقدت بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية (العراق وإيران لاحقًا) منذ عام 1555–1975م.
- **ملحق رقم (2):** معاهدة أرض روم والمذكرات الإيضاحية (1847/5/31م).
- **ملحق رقم (3):** معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران (7/4/ 1937م).
- **ملحق رقم (4):** البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة (1963/2/8م).
- **ملحق رقم (5):** بيان مجلس قيادة الثورة 27 (1968/7/30م).
- **ملحق رقم (6):** تقرير كوادر تشانس حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى (1971/7/23م).
- **ملحق رقم (7):** بيان الحكومة المصرية حول تجميد نشاطها في جامعة الدول العربية (1979/3/28م).
- **ملحق رقم (8):** قرار مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م).
- **ملحق رقم (9):** النص الحرفي لمبادرة الرئيس العراقي تجاه إيران (أغسطس/1990م).

ملحق رقم (1)

المعاهدات التي عُقدت بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية (العراق وإيران لاحقًا) منذ عام 1555-1975م(*)

السنة	المعاهدة
1555م	معاهدة أماسية
1590م	معاهدة فرهاد باشا
1611م	معاهدة نصوح باشا
1618م	معاهدة سراو
1639م	معاهدة زهاب
1727م	معاهدة أشرف
1731م	معاهدة أحمد باشا
1746م	معاهدة كرون
1818م	عقد صلح بين داوود باشا والي بغداد، والحكومة الفارسية
1832م	معاهدة أرضروم الأولى
1847م	معاهدة أرضروم الثانية
1911م	بروتوكول طهران
1913م	بروتوكول الأستانة
1937م	معاهدة الحدود بين العراق وإيران
1975م	معاهدة الجزائر

(*) عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، مرجع سابق، ص193-194.

ملحق رقم (2)

معاهدة أرض روم والمذكرات الإيضاحية(*)

31 أيار (مايو) 1847م

استمرت إيران في مداخلاتها بشؤون العراق طويلًا، وكانت كثيرًا ما توشك أن تحصل معركة جديدة بين الدولتين، وأخيرًا قررت الدولتان إجراء مباحثات جديدة وعقد مصالحة ثابتة يرعاها الطرفان مع العلم أن الدولتين الانجليزية والروسية قد تدخلتا في الموضوع، وتم ذلك فعلًا سنة 1363هـ /31 أيار (مايو) سنة 1847م وهذا نصها:

المادة الأولى

تتنازل الدولتان الإسلاميتان عن كل ما للواحدة على الأخرى من ادعاءات مالية في الوقت الحاضر على شرط ألا يكون في هذا الترتيب ما له مساس بالأحكام الموضوعية لتسوية الادعاءات التي تبحث فيها المادة الرابعة.

المادة الثانية

تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة- أي الأراضي الكائنة في القسم الغربي من منطقة زهاب- وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي أي جميع الأراضي الجبلية في المنطقة بما في ذلك وادي كرند، وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من ادعاءات في مدينة السليمانية ومنطقتها، وتتعهد تعهدًا رسميًا بألا تتدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تتجاوز عليها، وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية على مدينة المحمرة وميناءها، وجزيرة خضر والمرسى، والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية- أي الضفة اليسرى من شط العرب التي تحت تصرف عشائر معترف بانها تابعة لإيران، وفضلًا عن ذلك فللمراكب الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بملء الحرية، وذلك من محل مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين.

المادة الثالثة

لما كان الفريقان المتعاقدان قد تنازلا بهذه المعاهدة عن ادعاءاتهما الأخرى المختصة بالأراضي فإنهما يتعهدان بأن يعينا حالًا قوميسرين ومهندسين ممثلين عنهما من أجل تقرير الحدود بين الدولتين بصورة تنطبق على أحكام المادة المتقدمة.

(*) معاهدة أرض روم والمذكرات الإيضاحية (1847/5/31)؛ الصراع العربي الفارسي، ص191-197.

المادة الرابعة

يوافق الفريقان على أن يعينا في الحال قوميسرين من الجانبين للحكم في كل قضية سببت ضررًا لأحد الفريقين وتسويتها تسوية عادلة من القضايا التي وقعت منذ قبول الاقتراحات الودية التي وضعتها وقدمتها الدولتان الكبيرتان الوسيطتان في شهر جمادي الأول سنة 1261، وكذلك للحكم في جميع المسائل المتعلقة برسوم الرعي منذ تلك السنة التي وقعت فيها بقايا في تلك الرسوم وتسويتها تسوية عادلة.

المادة الخامسة

تتعهد الحكومة العثمانية بأن يقيم الأمراء الإيرانيون الفارون في بروسة، وبألا يسمح لهم بمغادرة ذلك المحل ولا بأن تكون لهم علاقات سرية بإيران، وكذلك تتعهد الدولتان الساميتان بتسليم جميع المهاجرين للأخرى، عملًا بأحكام معاهدة أرض روم الأولى.

المادة السادسة

على التجار الإيرانيين أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضائعهم عينًا أو نقدًا حسب قيمة تلك البضائع الجارية الحالية وعلى المنوال المشروح في المادة المتعلقة بالمتاجرة في معاهدة أرض روم المنعقدة سنة 1238هـ (1823م) ولا يستوفي شيء إضافي ما علاوة على المقادير المعينة في تلك المعاهدة.

المادة السابعة

تتعهد الحكومة العثمانية بمنح الامتيازات المقتضية لتمكين الزوار الإيرانيين وفق المعاهدات السابقة من زيارة الماكن المقدسة في الأراضي العثمانية بسلامة تامة ومن غير التعرض لمعاملات مزعجة مهما كانت، وكذلك لما كانت الحكومة العثمانية راغبة في تقوية وتوثيق عرى الصداقة والتفاهم الواجب بقاؤهما بين الدولتين الإسلاميتين وبين رعاياهما فإنها تتعهد باتخاذ أنسب الوسائل التي من شأنها أن تؤمن أمور التمتع بالامتيازات المذكورة في الراضي العثمانية ليس للزوار فحسب بل لجميع الرعايا وذلك بصورة تحميهم من كل ظلم أو خشونة سواء أكان ذلك فيما يتعلق بأعمالهم التجارية أم بأي أمر أخر، وفضلًا عن ذلك تتعهد الحكومة العثمانية بالاعتراف بالقناصل الذين قد تعينهم الحكومة الإيرانية في أماكن واقعة في أراضي عثمانية تتطلب وجودهم بداعي المصالح التجارية أو لحماية التجار وسائر الرعايا الإيرانيين، إنما تستثني من ذلك مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتتعهد فيما يخص القناصل الموصى إليهم بأن تحترم جميع الامتيازات التي لهم حق التمتع بها بناءً على صفتهم الرسمية والممنوحة لقناصل الدول المتحاربة الأخرى، وتتعهد الحكومة الإيرانية فيما يخصها بتطبيق أصول المعاملة المتبادلة من جميع الوجوه بحق القناصل الذين تعينهم الحكومة العثمانية في أماكن واقعة في إيران، ترى تلك الحكومة لزومًا لتعيي قناصل فيها، وكذلك

تتعهد بتطبيق أصول المعاملة المذكورة على التجار العثمانيين، وعلى سائر الرعايا العثمانيين الذين يزورون إيران.

المادة الثامنة

تتعهد الدولتان الإسلاميتان الساميتان المتعاقدتان باتخاذ وتنفيذ الوسائل اللازمة لمنع ومعاقبة السرقات والسلب من جانب العشائر والأقوام المستقرة على الحدود وتقومان لذلك الغرض بوضع الجنود في مراكز ملائمة، وتتعهدان فضلًا عن ذلك بالقيام بالواجب المفروض عليهما إزاء مختلف أعمال التعدي كلها كالنهب واللصوصية والقتل مما قد يقع في أراضيهما.

على الدولتين المتعاقدتين الساميتين فيما يخص العشائر المتنازع فيها والتي لا تعرف لمن السيطرة عليها أن تتركها حرة في اختيار وتقرير الأماكن التي ستقطنها دائمًا من الأن فصاعدًا، أما العشائر التي تعرف لمن السيطرة عليها فترغم على المجيء إلى داخل الأراضي التابعة للدولة المسيطرة عليها.

المادة التاسعة

تؤيد بهذا من جديد جميع النقاط والمواد المدرجة في معاهدات سابقة ولا سيما المعاهدة المنعقدة في أرض روم في سنة (1238هـ -1823م) والتي لا تعدلها أو تلغيها هذه المعاهدة بصورة خاصة ويسري هذا التأييد إلى نصوصها كلها كما لو كانت قد نشرت بحذافيرها في هذه المعاهدة.

وتوافق الدولتان الساميتان المتعاقدتان على أن تقبلا وتوقعا هذه المعاهدة عند تبادل نسخهما وعلى أن يتم تبادل وثائق ابرامها في ظرف مدة شهرين أو قبل ذلك.

مذكرة إيضاحية حول بعض الشروط في معاهدة أرض روم

"قدمها السفيران البريطاني والروسي في الأستانة إلى الحكومة العثمانية في السادس والعشرين من شهر نيسان (أبريل) سنة 1847م "

يتشرف الموقعان أدناه ممثلًا بريطانيا العظمى وروسيا الوسيطتين بتسليم المذكرة المطابقة مع الملحق المتعلق بالمفاوضات التركية الإيرانية والتي تفصل معالي علي أفندي وزير الخارجية بإرسالها إليهما في الحادي عشر من الشهر الحالي.

لقد ارتاح الموقعان أشد الارتياح من تصريح معاليه في المذكرة بالنيابة عن الباب بأنه قد قر القرار على إصدار التعليمات على الفور إلى المندوب العثماني المفوض في أرض روم للتوقيع على مواد المعاهدة المنعقدة مع بلاط إيران غير المعدلة: أي وفق النص الذي وضعه مندوبا البلاطين الوسيطين، وكما قدمت لموافقة الحكومات المختصة من قبل وزرائها المفوضين

في أرض روم على شرط أن يقدم ممثلا البلاط المذكورين إلى الباب العالي الإيضاحات عن بعض النقاط التي ترى الحكومة العثمانية أنها غير واضحة كل الوضوح.

أما النقاط التي يريد الباب العالي تقديم إيضاحات عنها فهي كالآتي:

1- يظن الباب العالي بأن الفقرة الواردة بالمادة الثانية من مسودة المعاهدة والتي تنص على ترك مدينة المحمرة وميناها ومرساها وجزيرة خضر لإيران لا يمكن أن تشمل أراضي الباب العالي المتضمنة خارج المدينة ولا موانيه الأخرى الواقعة في هذه الأقاليم.

ويهم الباب العالي كذلك فيما يتعلق بالنص الوارد في فقرة أخرى من هذه المادة حول إمكان تقسيم العشائر التابعة فعلًا لإيران أي إسكان نصفها الواحد في أراضي عثمانية ونصفها الأخر في أراضي إيرانية، أن يعلم هل أن ذلك معناه أن تصبح أيضًا أقسام العشائر الموجودة في تركيا خاضعة لإيران وبالتالي أن تترك كذلك لإيران الأراضي التي تحت تصرف تلك الأقسام وهل سيكون لإيران الحق يومًا من الأيام في المستقبل في أن تنازع الباب العالي حق التصرف في الأراضي المذكورة

2- يهم الباب العالي فيما يخص المادتين الأولى والرابعة الحالية أن يعلم هل إن للحكومة الإيرانية الحق في أن تدخل التعويضات المالية فيما بين الحكومتين التي تنازلت عنها برمتها ضمن الادعاءات الشخصية؟ والمفهوم لدى الباب العالي أن هذه الادعاءات لا تسري إلا إلى بعض رسوم الرعي والخسائر التي تكبدها رعايا الحكومتين من جراء العمال التي ارتكبها قطاع الطرق وما شاكل ذلك.

ثم إن الباب العالي يستفهم ما إذا كان سيتم الحصول على موافقة الحكومة الإيرانية على مسألة الاستحكامات والحصول المضافة إلى المادة الثانية، وكذلك على الفقرات المختصة بالمعاملة المتبادلة التي سها عن درجها في المادة السابعة من مسودة المندوبين؟ ولما كان الممثلان الموقعان أدناه راغبين وملزمين في إزالة الغموض العالق بذهن الباب العالي حول جميع المسائل المذكورة أعلاه فإنهما يصرحان بهذا كالآتي:

بخصوص 1- أن مرسى المحمرة الواقع مقابل مدينة المحمرة في قناة الحفار. وهذا التعريف لاغ يحتمل أن يؤدي أي تفسير أخر في معناه.

وفضلًا عن ذلك فإن الممثلين الموقعين أدناه يشاطران الحكومة العثمانية الرأي القائل بأن قيام الحكومة العثمانية بتركها لإيران مدينة المحمرة وميناءها ومرساها وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعني تركها أية أراضي أو موانئ أخرى موجودة في تلك المنطقة.

ويصرح كذلك الممثلان الموقعان أدناه بأنه سوف لا يكون لإيران الحق بأية حجة كانت في أن تقدم ادعاءات حول المناطق الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة لتركية على الضفة اليسرى حيث تقطن تلك الضفة أو تلك الأراضي عشائر إيرانية أو أقسام منها.

بخصوص 2- أما بشأن تخُّوف الباب العالي من احتمال تفسير المادتين الأولى والرابعة من مسودة المعاهدة تفسيرًا غير قانوني بحيث يؤدي بالحكومة الإيرانية إلى إثارة مسألة الادعاءات المالية التي بين الحكومتين من جديد فإن الممثلين الموقعين أدناه يصرحان بهذا بأنه كما أن المادتين المذكورتين من مسودة المعاهدة قد صرحتا بالتنازل الآن وفيما بعد عن جميع الادعاءات التي من هذا القبيل مهما كان منشأها فإنه ليس بالاستطاعة استئناف البحث في هذه المسألة بشأن أية قضية كانت وأنه على الفريقين ترضية أصحاب الادعاءات الشخصية فقد دون غيرها، وفضلًا عن ذلك فإن تدقيق تلك الادعاءات الشخصية والبث في مشروعيتها سيناط بلجنة خاصة تؤلف لهذا الغرض، كما أن البت في أي من الادعاءات التي ستعتبر بمنزلة ادعاءات شخصية سيحال كذلك إلى هذه اللجنة.

وللجواب على السؤالين الفرعيين اللذين وردا في ختام مذكرة معالي علي أفندي؛ فإن الموقعين أدناه يعتقدان بأن هناك ما يسوغ لهما القول بأن الحكومة الإيرانية ستوافق على أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة التي على كل من الحكومتين مراعاتها حبًا لصالح رعاياها وزورها وموظفيها القنصليين، أما بشأن مسألة الاستحكامات والحصون فلا يستطيعان سوى بيان رأيهما الشخصي وهو أن تتعهد الدولتان الإسلاميتان تعهدًا متبادلًا بعدم تحصين ضفتي شط العرب معناه ضمان أخر لدوام العلاقات السلمية بين المملكتين كما أنه من شأنه توثيق عرى الإخلاص وحسن النية وهذا ما ترمي إليه المعاهدة المذكورة.

بناءً على ما تقدم فإنه، في وسع الممثلين الموقعين أدناه أن يعضدا تلبية رغبات الباب العالي حول هذه النقطة بوساطة توسط زملائهما في طهران ولهما وطيد الأمل بأن عملهما هذا سيسفر عن نتيجة مرضية. وفي عين الوقت يعتقد الممثلان الموقعان أدناه بأنه في الإمكان توقيع المعاهدة قبل ظهور نتيجة المفاوضات حول النقطة الخاصة الآنفة الذكر لأنه في الاستطاعة فيما بعد إضافة مادة جديدة إلى المعاهدة.

الموقعان:

اوستينوف **أ.ج. وليسلي**

بيرة في 14 نيسان 1847م

جواب الحكومة العثمانية على مذكرة السفيرين البريطاني والروسي في الأستانة

تلقيت مذكرة معاليكم الرسمية المشتركة والمؤرخة 14 نيسان الماضي جوابًا على مذكرتي الرسمية إلى معاليكم التي طلبت فيها بعض الإيضاحات حول موضوع المعاهدة الإيرانية.

لقد قيل في مذكرة معاليكم فيما يتعلق بالأراضي والعشائر التي تبحث فيها المادة الثالثة أنه وإن كان الباب العالي يوافق على ما جاء في هذه المادة بشأن احتفاظ إيران بمدينة المحمرة وميناءها وبالمرسى الواقع مقابل المدينة في قناة الحفار وبجزيرة خضر لكنه لا يتنازل بذلك عن أي ميناء أخر أو أرض أخرى في تلك المنطقة و"أنه سوف لا يكون للحكومة الإيرانية الحق في تقديم أي ادعاء كان بحقوق الملكية لا فيما يخص الأماكن الكائنة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا فيما يخص الأماكن العائدة للحكومة العثمانية على الضفة اليسرى منه حتى حيث تقطن عشيرة إيرانية أو قسم منها وأنه سوف لا تدخل الادعاءات الموجودة بين الحكومتين والتي تنازلتا عنها بأجمعها بمقتضى المادة الأولى ضمن الادعاءات الشخصية التي تبحث فيها المادة الرابعة وأن هنالك ما يبعث فيكما الأمل بموافقة بلاط إيران بلا تردد عن درج الفقرة التي سها عن درجها في المادة السابعة حول أصول المعاملة المتبادلة.

إن الباب العالي مرتاح إلى الإيضاحات والتأكيدات الرسمية المار ذكرها أعلاه ولما كان لصاحب الجلالة السلطان ملء الثقة بالبلاطَيْن الوسيطَيْن وبمثليهما فقد أصدر إرادته الملكية بإرسال التعليمات لمعالي أنور أفندي مندوب الباب العالي في مدينة أرض روم كي يوقع على مسودة المعاهدة التي قدمها مندوبا البلاطين الوسيطين بلا تعديل على أن يقبل بلاط إيران بالتأكيدات التي أعطاها ممثلا البلاطين الوسيطين والتي مآلها أن إيران سوف لا تقدم ادعاءات تتعارض وهذه التأكيدات وكذلك على "أنه إذا قدمت ادعاءات من هذا القبيل فإن المعاهدة ستعتبر لاغية وباطلة المفعول.

إن الغرض من كتابة هذه المذكرة الرسمية وإرسالها إليكما هو الفات نظر معاليكم إلى جميع الاعتبارات المذكورة في أعلاه.

في 29 جمادي الأول سنة 1263هـ

الإمضاء

السيد محمد أمين عالي

مذكرة مؤرخة في 31 كانون الثاني (يناير) سنة 1848م من مرزا محمد علي خان إلى السفيرين الروسي والبريطاني

أصرح بهذا لمعاليكم بأنني بناءً على المهمة التي عهدت ها إلى حكومتي لتبادل وثائق ابرام معاهدة أرض روم موافق كل الموافقة على الإيضاحات التي قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين إلى الباب العالي حول النقاط الثلاث الأولى من رسالة معاليكم، وفضلًا عن ذلك أصرح فيما يختص بالنقطة الرابعة من الرسالة المذكورة بأن لا مانع لدي أن تدرج في المادة السابعة الفقرات المتعلقة بأصول المعاملة المتبادلة على كل حكومة من الحكومتين مراعاتها فيما يتعلق برعايا الحكومة الأخرى وزوارها وموظفيها القنصليين وكذلك أصرح فيما يخص الاستحكامات والحصون بأن جلالة الشاه يوافق عن أن تمنع إيران عن إقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليسرى التي أمن تصرفها بموجب أحكام المعاهدة ما دامت تركية تمتنع عن اقامة الاستحكامات والحصون على الضفة اليمنى من شط العرب مقابل الأراضي الإيرانية.

وتأييدًا لذلك فقد وقعت على هذه المعاهدة وختمتها بختمي.

بيرة 23 صفر 1264هـ الموافق 31 كانون الثاني 1848م

الإمضاء

محمـــد علـــــي

ملحق رقم (3)

معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران 4 تموز (يوليو) 1937م(*)

صاحب الجلالة ملك العراق، من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران، من جهة أخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الأخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة وقد عيَّنا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض.

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي ناجي الأصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكية.

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه إيران.

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الإيرانية الامبراطورية.

اللذين بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الواردة في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق وعلى أنهما ملزمان بمراعاتها:

أ- البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الإيرانية والموقع عليه في الأستانة بتاريخ 4 تشرين الثاني 1913م.

ب-محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914م.

ونظرًا إلى أحكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة أعلاه.

المادة الثانية

إن خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط (في الدرجة 30 والدقيقة 17 والثانية 25 من العرض الشمالي والدرجة 48 والدقيقة 19 والثانية 28 من الطول

(*) معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران (1937/7/4م)؛ الصراع العربي الفارسي، ص211-214.

الشرقي على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديًا من خط انخفاض المياه بثالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة أمام الاسكلة الحالية رقم 1 في عبادان (في الدرجة 30 والدقيقة 20 والثانية 4و8 من العرض الشمالي والدرجة 4 والدقيقة 16 والثانية 13 من الطول الشرقي على وجه التقريب)، ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعًا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة 1914م.

المادة الثالثة

يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توًا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت أماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه.

وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج أعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين.

المادة الرابعة

تطبق الأحكام التالية على شط العرب ابتداءًا من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر:

أ- يبقى شط العرب مفتوحًا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد -وبصورة عادية- كلفة صيانة أو تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة، وتقدر العوائد المذكورة على أساس الحمولة الرسمية للسفن أو مقدار انغطاسها أو على كليهما معًا.

ب-يكون شط العرب مفتوحًا لمرور السفن الحربية والسفن الأخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين.

ج- إن هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة الثالوك أو وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله.

المادة الخامسة

لما كان للفريقين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فإنهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن أعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الأجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الأخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الأمور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معروف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة.

المادة السادسة

تبرم هذه المعاهدات ويتم تبادل وثائق الإبرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة.

وإقرارًا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران أعلاه على هذه المعاهدة.

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والفرنسية، وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه.

في 4 تموز 1937م

التوقيع

ناجي الأصيل سميعي

بروتوكول

إن الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وإيران متفقان على ما يلي:

1- لأجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآنفة الذكر بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عددًا متساويًا منهم وتقوم اللجنة المشار إليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدوين نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد أن يوقع عليه أعضاء اللجنة المشار إليها جزءًا لا يتجزأ من المعاهدة.

2- يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة.

فإذا لم يكن في الإمكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين.

توافق الحكومة الإيرانية الامبراطورية على أنه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة – في حالة ما إذا جرى التمديد المذكور– تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الأسس الحالية المرعية أمر القيام بكافة الأمور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة

الإيرانية الامبراطورية مرة كل ستة أشهر على الأعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الأخرى المتخذة.

3- إن الإجازة التي يمنحها أحد الفريقين الساميين المتعاقدين لأحدى السفن الحربية أو لأحدى السفن الأخرى الحكومية غير المستخدمة في المقاصد التجارية العائدة لدولة ثالثة لأجل الدخول في إحدى الموانئ العائدة إلى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه

مع ذلك عندما يمنح أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إجازة من هذا القبيل عليه أن يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فورًا.

4- مع الاحتفاظ بما لإيران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم أنه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملًا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في 30 حزيران سنة 1930م وفي الفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ.

5- يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة ويكون ملحقًا بها وجزء لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد.

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه.

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة ألف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية.

ناجي الأصيل سميعي

ملحق رقم (4)

البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة (1963/2/8م)(*)

من المجلس الوطني لقيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الكريم

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المنتشرة التي سخرت موارد البلاد لتقيين دعواتها وتأمين مصالحها، فصادرت الحريات وداست الكرامات وخانت الأمانات وعطلت القوانين واضطهدت المواطنين أبناء الشعب الكرام.

قامت ثورة 14 تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة في الحكم الملكي وسيطرة الاقطاع وسياسة التبعية ولتحقيق أوضاع ديمقراطية ينعم فيها الشعب بحياة كريمة ولكن عدو الله وعدوكم المجرم الخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الاجرامية لإقامة حكمه الأسود الذي أثر البلاد وادعى الوحدة الوطنية وعزل العراق عن ركب العروبة المتحررة وطعن أماني شعبنا القومية.

أيها المواطنون إن حرصنا على سلامة وطننا ووحدة شعبنا ومستقبل أجيالنا وإيماننا بأهداف ثورة 14 تموز العظيمة قد حملنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش وأوقفت مسيرتها وعطلت انطلاقها وقد تم ذلك بمؤازرة كافة القوات المسلحة الوطنية وتأييد جماهير الشعب.

أبناء الشعب الكريم إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة 14 تموز المجيدة لا بد لها من انجاز هدفين:

- الأول: تحقيق وحدة الشعب الوطنية.
- الثاني: تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وادارته.

ولا بد لإنجاز هذين الهدفين الاثنين من إطلاق الحريات العامة وتعزيز مبدأ قيادة القانون، إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه تؤكد كذلك بما يسخر فيه هذا الشعب من روح وطنية وثابتة وما يتحلى به من عزم ثوري وما يحتفظ به من وعي عميق لذا فنحن نأمل أن يندفع المواطنون في هذا اليوم المبارك، ونحن نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الجرائم والأحقاد وأن يعملوا جميعًا على تربية

(*) البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق (1963/2/8م)؛ الوثائق العربية، ص24.

وحدتهم الوطنية وتقوية التضامن والتفاهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة وأن لا يدعوا منفذًا لعميل أو مفسد أو مأجور يسعى فيه بالتفرقة.

أيها المواطنون إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على إقامة حكومة وطنية من المخلصين من أبناء الشعب ومن المخلصين من أبناء هذا الوطن.

وستكون قيادة حكومة الثورة وفقًا لأهداف ثورة تموز المجيدة لذا فإن الحكومة ستعمل على إحقاق الحريات الديمقراطية وتعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتخللها من تعزيز الأخوة العربية الكردية، وبما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية.

كما أنها تتمسك بمبدأ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية والمساهمة في تدعيم السلام ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز والالتزام بمقررات مؤتمر باندونج وتوسيع الحركات الوطنية.

ملحق رقم (5)

بيان مجلس قيادة الثورة 27[*]

أذاع السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية من إذاعة وتلفزيون بغداد في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين من مساء ثلاثين تموز 1968م بيانًا أصدره مجلس قيادة الثورة تحت رقم27 وهذا نصه

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم 27 من مجلس قيادة الثورة إلى الشعب العراقي العظيم

يا جماهير شعبنا العظيم، إن ما وقع في السابع عشر من تموز المبارك لم يكن حادثًا طارئًا في حياة شعبنا ولم يكن انقلابًا عسكريًا يضيف رقمًا جديدًا إلى سلسلة الانقلابات التي شهدها وطننا العربي وإنما هو نقطة تحول كبرى في تاريخ العراق المعاصر، وأمتنا العربية المجيدة وحصيلة التضحيات الجسام وثمرة من ثمرات كفاحنا المرير التي قدمها شعبنا بقيادة طلائعه الثورية عبر المسيرة الدامية للسنوات المرة بعد الثامن عشر من تشرين.

لقد كانت ثورة السابع عشر من تموز عام 1968م امتدادًا طبيعيًا لثورة الرابع عشر من تموز عام 1958م وتعميقًا للاتجاه التقدمي الوحدوي الذي قامت من أجله ثورة الرابع عشر من رمضان عام 1963م.

أيها الشعب الأبي، إن قصة ثورتكم في السابع عشر من تموز قصة مريرة شهدت أيام الإعداد لها ولحظات تفجيرها محاولات التفاف بشعة للإجهاز عليها وتحويلها إلى مجرد انقلاب عسكري يستبدل حكامًا بآخرين ويرضي غرور وطموح بعض العناصر المغامرة من طلاب الوجاهة والسلطة.

ولقد بدأت أولى خيوط التآمر حينما فوجئت قيادة الثورة بأن إبراهيم عبد الرحمن الداود قام خلافًا لما كان متفقًا عليه بإبلاغ عبد الرازق النايف بموعد تنفيذ الثورة والاتفاق معه على أن يكون رئيسًا للوزراء وبذلك وضعت الثورة أمام اختيارين لا ثالث لهما إما القبول بالأمر الواقع وإما رفض الصيغة المفاجئة هذه وتعريض قوى الثورة إلى ضربة ماحقة تذهب بكل آمال الشعب وتفرط بقواه الثورية المنظمة، وقد اضطرت قيادة الثورة للأخذ بالحل الأول رغم صورته المظلمة وبذلت كافة الجهود المخلصة لوضع هذه العناصر على الطريق السوي وجعلها ملتزمة بالمنطلقات الرئيسية للثورة والتي يشكل البيان الأول حدها الأدنى.

(*) بيان وجلس قيادة الثورة رقم 27 (1968/7/30م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ص11-14.

يا أبناء شعبنا العظيم، إن عملية الالتفاف على الثورة والخروج على مبادئها وأهدافها الأساسية استمرت بعد عملية التنفيذ وتجسدت بصيغ مسخت صورة الثورة الحقيقية ولاحت في الأفق ملامح سود تنذر بوقوع مذابح دموية بين صفوف شعبنا وقواته المسلحة إلا أن حرص قيادة الثورة غلى سلامتها وديمومتها وتجنيب شعبنا ويلات حرب أهلية محتملة تلطخ الثورة البيضاء بدماء شعبنا جعلنا نقبل مضطرين بصيغ وإجراءات لم ترتفع إلى الحد الأدنى من متطلبات مرحلتنا التاريخية، لقد تجاوزت تصرفات هؤلاء عن مجرد كونهم طلاب حكم إلى محاولة قيادة الاتجاه المضاد للثورة للإجهاز على أهدافها وأدواتها إلى الأبد وبرزت محاولتهم التخريبية التآمرية من خلال ما يلي:

- **أولًا:** إبعاد العناصر التقدمية التي كان متفقًا على اشراكها في الوزارة واستبدالها بعناصر رجعية تمثل امتداد للحكم المندثر.
- **ثانيًا:** الخروج على قرارات مجلس قيادة الثورة ومبدأ القيادة الجماعية للحكم.
- **ثالثًا:** العمل على جعل الوزارة بديلًا عن مجلس قيادة الثورة لتمرير كافة القرارات والاجراءات المضادة للثورة واتجاهها التقدمي.
- **رابعًا:** تمكين العناصر الرجعية والمشبوهة والمرتشية من التسلل إلى أجهزة الدولة الحساسة.
- **خامسًا:** العمل على استقطاب العناصر المعادية للثورة والتحفز للانقضاض عليها.
- **سادسًا:** عرقلة الاجراءات الجدية الرامية لضرب العناصر المشبوهة والمرتبطة بشبكات التجسس الأجنبية والتي تحتفظ دوائر الأمن وأجهزة الدولة الأخرى بأدق المعلومات عنها.
- **سابعًا:** اعتقال عناصر لم يكن متفق على اعتقالها باتجاه مغاير لمنطق الثورة.
- **ثامنًا:** توجيه أجهزة الإعلام وجعلها منبرًا لترسيخ الاتجاه الرجعي وتحطيم معنوية الجماهير.
- **تاسعًا:** التمهيد لإلغاء بعض القوانين التقدمية وتجميد أية فكرة تهدف إلى دفع الثورة في المسالك التي رسمت لها والتي ترمي إلى اقامة مجتمع حر وحدوي تقدمي مؤمن بدور الشعب وقواه المنظمة وقد وصلت الأمور إلى حد المباشرة الفعلية في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 28 تموز 1968م عندما طرحوا فكرة الغاء شركة النفط الوطنية وكادوا أن يحققوا ذلك لولا موقف العناصر التقدمية داخل مجلس الوزراء.

يا جماهير شعبنا العظيم:

إن ثورة السابع عشر من تموز التي اختمرت في ضمير هذا الشعب وكانت حصيلة المعاناة الواعية لقواه المنظمة لن تستسلم لقوى الثورة المضادة ولن تلين أمام الأطماع الفردية المحمومة التي أرادت استبدال حكم الجماهير بحكم الأفراد ولن تسمح لأي مغامر أن يكون محورًا لتجميع العناصر المعادية للثورة واتجاها التقدمي.

إن مجلس قيادة الثورة يعاهد الله ويعاهد شعبنا على إقامة نظام ديمقراطي ثوري وحدوي يحقق اصلاحًا زراعيًا جذريًا وانتهاج سياسة نفطية وطنية مستقلة عن احتكارات النفط العالمية ودعم شركة النفط الوطنية وتمكينها من استثمار النفط استثمارًا مباشرًا وحل القضية الكردية حلًا سليمًا عادلًا يحقق المطامح القومية لإخواننا الأكراد ويضمن وحدة العراق الوطنية والسير بخطوات جدية نحو تحقيق الوحدة العربية المنشودة واعداد الجيش العراقي الباسل لخوض معركة الشرف لتحرير فلسطين.

أيها الشعب الكريم:

إن الثورة إذ تطوي أخر صفحة من صفحات العلاقات السلبية الماضية مع كل القوى المعادية للاستعمار والرجعية وإسرائيل وتفتح صفحة جديدة لبناء علاقات وثيقة تهيء الفرص لتحقيق وحدة وطنية ثورية تمكن العراق من أداء دوره الطليعي في معركة العرب المصيرية ضد الاستعمار وإسرائيل ومساندة جميع قوى التحرر في العالم، إن كافة القوى التقدمية مدعوة أن تعي مسؤولياتها في هذه المرحلة الدقيقة من حياة شعبنا وأمتنا وأن تسهم مساهمة جدية في حماية الثورة والحفاظ على نهجها التقدمي من خلال المشاركة الفعلية في تحمل أعباء المسؤولية، وإن الثورة حينما تنهج هذا الطريق لن تنطلق من مواقع الضعف وإنما أرادت أن تؤكد إيمانها بضرورة تحقيق أوسع مشاركة جماهيرية في دفع عجلة الثورة إلى الأمام.

يا جماهير شعبنا العربي:

إن حرصنا على سلامة أرضنا ومستقبل أجيالنا قد دفعنا إلى اتخاذ القرارات التالية:

- **أولًا:** إقصاء السيد عبد الرزاق النايف والفريق إبراهيم عبد الرحمن الداود من عضوية مجلس قيادة الثورة واحالتهما على التقاعد.
- **ثانيًا:** إقالة وزارة السيد عبد الرزاق النايف.
- **ثالثًا:** تعيين السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية قائدًا عامًا للقوات المسلحة.

مجلس قيادة الثورة

ملحق رقم (6)

تقرير كوادر تشانس حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى(*)

نص التقرير المرحلي الذي تقدم به المستشار القانوني البريطاني كوارد تشانس، عنوانه "سانت سوينثنز هاوس، والروك لندن، أي، سي، فور، إلى السيد نورث كات ايلي مستشار حاكم الشارقة لجزيرة أبو موسى، فيما يلي ما جاء في التقرير:

1- خلال الأسابيع الماضية وحسب تعليماتكم اتخذنا إجراءات للبحث المركز عن تاريخ جزيرة أبو موسى، والجزيرة التي يملكها سمو حاكم الشارقة والتي يطالب بها جلالة الشاهنشاه ويعتبرها ملكًا لإيران.

لقد عاينا في لندن المواد المتعلقة بالمشكلة والموجودة في سجلات المتحف البريطاني، ووزارة الهند السابقة، ومكتب السجلات العام، وفي الجمعية الجغرافية الملكية، وقد فحصنا المئات من المجلدات التي تحتوي على الألوف من المستندات والخرائط والمخطوطات.

2- إن دراستنا للمواد المكشوفة تكشف لأول مرة مستندات لا نعتقد أن الحكومة الإيرانية قد أخذها بعين الاعتبار عند بدء تحديدها لمطالبته الشرعية بأبو موسى، لأن هذه المستندات لا تبرر الثقة التي استندت إليها المطالب الإيرانية عند اعلانها، وإننا توصلنا إلى نتيجة لا مفر منها من خلال دراسة هذه المستندات.

إن جزيرة أبو موسى وبصورة مؤكدة كانت منذ أقدم سجل ملكًا لحكام الشاقة، ثم إن حكام الشارقة كانوا في كل الأوقات مستقلين عن إيران وأن أبو موسى هي الآن جزء من أراضي إمارة الشارقة وواقعة تحت سيادتها، وإن الملكية تستند إلى ملكية عائلة القواسم الحاكمة، هذه الملكية المستمرة وغير المنقطعة لأمد طويل للجزيرة والتي أكدها واعترف بها القانون الدولي كعنصر أساسي لإرساء السيادة.

3- إن سجلات دار المقيم السياسي في بوشير والتي تبدأ من نهاية القرن الثامن عشر وتمتد إلى سنة 1935م تشير بوضوح أن الحق المقصور على أبو موسى قد أكد واستعمل بالنيابة عن القواسم في الشارقة، وبعد اقتناع المسؤولين البريطانيين في الخليج بعدالة هذا الحق وتنفيذًا لمسؤولياتهم المذكورة في المعاهدة، فقد دافع هؤلاء المسؤولون عن حق ملكية الشارقة للجزيرة لمدة مائة سنة على الأقل، إن علم الشارقة كان مرفوعًا فوق الجزيرة منذ سنة 1903م، وكان يتولى العناية به ممثل من الشارقة، ما عدا في سنة

(*) تقرير كوارد تشانس حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى؛ صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين 1968-1971م، دار النهار، بيروت، ط1، 1973م، ص373-376.

1904م عندما غير علم الشارقة بالعلم الإيراني لمدة شهرين من قبل موظف بلجيكي كان في خدمة الجمارك الإيرانية، ولكن لم تعرف الجمارك الملكية الإيرانية بهذا العمل، وقد أزيل العلم الإيراني من الجزيرة بناء على أوامر أتت من طهران.

4- ومنذ سنة 1898م وحكام الشارقة يمنحون الامتيازات المعدنية في الجزيرة وحولها لأطراف ثالثة، ولم يكشف البحث عن أي اتراض من إيران بدء كل عمل بتلك الامتيازات إلا في سنة 1970م عندما اعترضت إيران على العمل في امتياز غاز وبترول.

وتوجد أيضًا دلائل وبراهين تشير بأن غواصي اللؤلؤ (وغيرهم مثلًا لرعي الحيوانات) كانوا يستعملون أبو موسى ويدفعون لقاء هذا الاستعمال رسومًا سنوية لحكام الشارقة منذ سنة 1863م.

5- إن أول تحديد لمطالبة إيران بأبو موسى كان في حادث سنة 1904م المذكور أعلاه (هذا برغم أن الجنرال الإيراني الذي قاد احتلال لنجا وهي مدينة تقع على الساحل الإيراني حكمها القواسم سنة 1887م) الواقعة في الجزء الشمالي للخليج، قد كتب في تقريره سنة 1888م أن انجا كانت مرتبطة بجزر منها جزيرة أبو موسى.

ومنذ ذلك الوقت بدأت الحكومة الإيرانية تستلم المذكرات للدعاءات الإيرانية التي تطالب بجزر صري وطنب ولكن لم نجد في السجلات أي مذكرة تسلمتها الحكومة البريطانية بخصوص الادعاءات الإيرانية بأبو موسى.

6- إنه من المعتقد أن الادعاء الإيراني بأبو موسى يستند إلى أن حاكم لنجا وليس حاكم الشارقة كان في السابق له السلطة القانونية على أبو موسى، وفي المدة الواقعة بين سنة 1878 وسنة 1887م كان حكام لنجا واقعين تحت السيادة الإيرانية، وبعد طرد حاكم لنجا القاسمي في سنة 1887م اكتسبت إيران السيادة على أبو موسى.

إن المستند الرئيسي لهذا الادعاء مبني على الخطأ التام.

كانت أبو موسى (وليس كما حصل في حالة طنب) كانت وفي أثناء وبعد هذه المدة التي دامت تسع سنوات واقعة من دون أي شك تحت سلطة وسيادة حاكم الشارقة وليس حاكم لنجا، وأنه من الخطأ الافتراض أو الاتجاه بأن حالتي جزيرة طنب (التي تشير بأنها كانت تتبع ادرة مشتركة مؤلفة من رأس الخيمة ولنجا) وحلة جزيرة صري التي احتلتها القوات الإيرانية سنة 1887م كانت كحالة جزيرة أبو موسى التي كانت دائمًا واقعة كل الوقت تحت سلطة حاكم الشارقة وسيادته المقصورة.

7- لقد قيل إن المطالب الإيرانية بأبو موسى تستند أيضًا إلى خارطة قدمتها الحكومة البريطانية هدية إلى الشاه وقد رسمت ألوان جزيرة أبو موسى بنفس الألوان التي رسمت بها إيران، وبالرغم من أن هذه الخارطة لم يرها أحد حتى الآن فإن هذه الطريقة لرسم

الألوان ليست بالغريبة ولا تدعو إلى الدهشة، لأنه يوجد كثير من الخرائط الرسمية وغير الرسمية التي رسمت في ذلك الزمن وكانت ملونة بنفس الطريقة، وإن كثيرًا من الخرائط والمخطوطات التي فحصت كانت خالية من أي إشارة ترمي إلى تابعية الجزر أكانت جزرًا عربية أو إيرانية، وأن أكثرية المخطوطات والخرائط الأخرى لم تشرح بوضوح (إن كان باللون أو بالإيحاء) بأن أبو موسى تابعة لإيران، ولكن المخاطر المتعلقة بعدم ضبط تلوين الخرائط من قبل أيادي أخرى بعد رسمها وحفرها، هي مخاطر متوقعة وجلية في تلك الأيام، وخاصة أنه يوجد كثير من الجزر الصغيرة تملكها عدة جهات.

وبغض النظر عن هذا، فإنه كانت للرسامين نزعة تظهر جزر الخليج الشرقية بأنها متعلقة بالساحل الشمالي، كان سبب هذه النزعة مستمدًا من الواقع أن الجزر كانت قد خططت في أول الأمر من الساحل الشمالي وليس من ساحل القراصنة.

8- ونجد الآن عندنا عنصرًا جديدًا، وبواسطة البحث فقد اكتشفنا في سجلات وزارة الهند السابقة مراسلات رسمية كتبت في أواخر القرن التاسع عشر والتي تدعم وتقوي براهين الشارقة بشكل كبير في ملكيتها لأبو موسى.

وفي رأينا وبوجود هذه الأسانيد، إن قضية الشارقة ستكون قوية جدًا إذا وضعت للتحكيم، وإن الحقائق التي كشفت تشير بكل وضوح إلى قدم واستمرار ممارسة الشارقة لحقها المقتصر في أبو موسى، والتي إيران كانت قد قدمت حيالها احتجاجات غير حاسمة من دون اظهار أي دعم لها، ولهذا فمن واجب المرء أن يستنتج أن الادعاءات الإيرانية ليست قوية بأي حال من الأحوال كما يظن الإيرانيون.

9- وبغض النظر عن موضوع الملكية، فإن التهديد باحتلال الجزيرة بالقوة العسكرية من قبل إيران هي نقض واضح لتعهدها للفقرة 2 (4) لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر المحاولات لتغيير حالة اقليمية مثبتة بواسطة التهديد أو القوة ".

التوقيع: كوارد تشانس

23 **تموز (يوليو)** 1971**م**

ملحق رقم (7)

بيان الحكومة المصرية حول تجميد نشاطها في جامعة الدول العربية(*)

(1979/3/28م)

فيما يلي نص البيان الذي صدر بهذا الشأن:

في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة التي يمر بها نضال الشعب المصري الذي يقود معركة طويلة وضارية من أجل الدفاع عن حقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني استطاع شعبنا أن يحقق فيها نصرًا جديدًا يؤازره في كفاحه المستمر تحت لواء قيادته الوطنية المخلصة.

وازاء التحركات الانفصالية التي يندفع إليها البعض من أجل عقد مؤتمرات خارجة عن الشرعية العربية وتستهدف أغراضًا شخصية وحزبية فإن حكومة جمهورية مصر العربية في إطار المسؤوليات التاريخية لمصر تجاه أمتها العربية تضع الحقائق التالية أمام شعب الأمة العربية جمعاء.

- **أولًا:** إن مصر انطلاقًا من مبادئها الثابتة قد تحملت وسوف تتحمل مسؤولياتها الكبرى في الدفاع عن القضايا العربية في كل زمان ومكان وسواء ما كان منها موجهًا ضد الاستعمار الأجنبي الذي ربض على أرض العربي حقبات طويلة أو لرد الاعتداءات الإسرائيلية التي تعرضت لها الشعوب العربية وأراضيها طوال الأعوام الثلاثين الأخيرة.
- **ثانيًا:** إن الأمة العربية واجهت في قضية فلسطين نزاعًا طويلًا ومعقدًا وكانت مصر وما زالت في المقدمة دائمًا تبذل بغير حدود تقدم راضية الشهداء وتقتطع من قوت أبنائها وتبذل الجهد والدم ليس دفاعًا عن ترابها الوطني فقط بل وفي سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الشقيقة وخاضت مصر في سبيل ذلك سلسلة من المواجهات العسكرية والسياسية التي توجتها حرب أكتوبر العظيمة ومبادرة السلام التاريخية.

أهداف الأمة العربية

- **ثالثًا:** إن أهداف الأمة العربية التي كان لمصر شرف السبق في طرحها وحمل لواء العمل من أجلها خلال هذه الفترة الممتدة للنزاع العربي الإسرائيلي كانت تسعى إلى تحقيق الآتي:

1- الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وترجمة هذه الحقوق إلى واقع عملي.

2- تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الراضي العربية التي احتلت في عام 1967م.

(*) بيان الحكومة المصرية حول تجميد نشاطها في جامعة الدول العربية (1979/3/28م؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص342-343.

- **رابعًا:** إن مصر التي تحركت بوعي وفعالية في ادارتها للصراع السياسي والعسكري وعملت عل تطويع جميع العناصر والتطورات الدولية الاقليمية من أجل خدمة الأهداف العربية نجحت في عقد اتفاق سلام في إطار الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط لتحقيق الأهداف العربية المتفق عليها في قرارات الرباط وما اجمعت الأمة العربية عل قبوله في قراري مجلس الأمن رقمي 242 و238 وذلك حيث:

1- حققت الانسحاب الكامل من سيناء ومن ثم ثبتت مبدأ الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة في اطار التسوية الشاملة ووضعته في طور التنفيذ.

2- نجحت في الحصول من إسرائيل على اعتراف بضرورة أن تؤدي التسوية إل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبضرورة مشاركة ممثلين في كافة مراحل المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها كما حصلت مصر على وعد أمريكي بالمشاركة في كافة مراحل التفاوض من أجل تحقيق الحل الشامل والتسوية العادلة للمشكلة الفلسطينية.

- **خامسًا:** إن مصر تجد لزامًا عليها أن تحذر هؤلاء الذين يريدون هدم صرح جامعة الدول العربية وإهدار الإطار المتفق عليه للعمل العربي المشترك من مغبة أعمالهم التي لن تؤدي سوى إلى إهدار الطاقات العربية وإضعاف قدرة الأمة العربية وشعوبها على استرجاع الحقوق السليبة وتؤكد مصر أن من يدعون محاولة عزلها إنما يعزلون أنفسهم عن شعوبهم وعن أمتهم العربية التي تعرف قيمة مصر وتقدر النضال المصري الذي لن ينقطع من أجل العروبة والإسلام.

- **سادسًا:** وإن مصر في مواجهة تلك المحاولات من أجل تعطيل ميثاق الجامعة العربية والقضاء على الشرعية العربية إذ تنطلق من مسؤولياتها تجاه آمال وأهداف أمتها العربية تعلن أنها تجمد نشاطها في الجامعة انتظارًا ليوم تتغلب فيه الحكمة على الانفعال والجدية على اللامسؤولية وسوف تستمر مصر أمينة على الأهداف القومية للأمة العربية سائرة بقوة وحزم في طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الوسط يقوم على تحرير الأراضي العربية المحتلة وتسوية عادلة للقضية الفلسطينية ويتيح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير.

ملحق رقم (8)

قرار مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م)(*)

إن مجلس الأمن الدولي إذ يأخذ بعين الاعتبار الرسالة المؤرخة في 21 أيار (مايو) 1984م والوارد من ممثلي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، المملكة العربية السعودية والتي تشكو فيها من الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية من وإلى موانئ الكويت، والمملكة العربية السعودية، وإذ يلاحظ أن الدول الأعضاء تعهدت أن تعيش معًا في سلام وحسن جوار وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يؤكد من جديد أيضًا أن جميع الدول الأعضاء تلتزم بأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة.

وإذ يأخذ في اعتباره أهمية منطقة الخليج للسلم والأمن الدوليين ودورهما الحيوي في استقرار الاقتصاد العالمي.

وإذ يساوره بالغ القلق للاعتداءات الأخيرة على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ المملكة العربية السعودية والكويت.

واقتناعًا منه بأن هذه الاعتداءات تشكل تهديدًا لسلامة المنطقة واستقرارها وتترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للسلم والأن الدوليين فإن المجلس:

- **أولًا:** يناشد جميع الدول بأن تحترم طبقًا للقانون الدولي حق حرية الملاحة.
- **ثانيًا:** يؤكد من جديد حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية للسفن المتجهة من وإلى جميع موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفًا في الأعمال العدائية.
- **ثالثًا:** يطالب جميع الدول بأن تحترم السلامة الإقليمية للدول التي ليست طرفًا في الأعمال العدائية، وأن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس، وأن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى زيادة وتصعيد وتوسيع الصراع.
- **رابعًا:** يدين هذه الاعتداءات الخيرة على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والمملكة العرية السعودية.
- **خامسًا:** يطلب وقف هذه الاعتداءات على الفور، وعدم اعتراض أية سفن متجهة من وإلى الدول التي ليست طرفًا في الأعمال العدائية.
- **سادسًا:** يقرر في حالة عدم الامتثال لهذا القرار الاجتماع مرة أخرى للنظر في اتخاذ تدابير فعالة تتناسب مع خطورة الحالة من أجل ضمان حرية الملاحة في المنطقة.
- **سابعًا:** يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريرًا عن التقدم الذي يتم احرازه في تنفيذ هذا القرار.
- **ثامنًا:** يقرر الابقاء على المسألة قيد النظر.

(*) قرار مجلس الأمن بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، ص415.

ملحق رقم (9)

النص الحرفي لمبادرة الرئيس العراقي تجاه إيران(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني المحترم

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

بعد التوكل على الله العلي القدير وبقصد إزاحة ما يعرقل فتح الطريق لعلاقات أُخوة مع كل المسلمين ومن يختار منهم الاخوة من مسلمي الجارة إيران ومن أجل فتح المجال لتفاعل جدي مع كل المؤمنين لمواجهة الأشرار والذين يريدون بالمسلمين وأمة العرب شرًا ومن أجل إبعاد العراق وإيران عن ابتزاز وألاعيب القوى الدولية الشريرة وأذنابهم في المنطقة وانسجامًا مع روح مبادرتنا التي أعلنا عنها في 1990/8/12م والتي توخينا فيها تحقيق السلام الشامل والدائم في المنطقة ولكي لا نبقي لذي حجة ما يمنعه من التفاعل وإبقاء الهواجس والتحسب ولكي لا تبقى أي من طاقات العراق معطلة خارج ميدان المنازلة العظيمة وحشدها باتجاه الأهداف التي أجمع المسلمون والعرب الشرفاء على أنه حق ولإبعاد التداخل في الخنادق وإبعاد الظنون والهواجس ليجد الخيرون طريقهم إلى علاقات طبيعية بين العراق وإيران كثمرة لحوارنا الذي امتد بصورته المباشرة منذ رسالتنا إليكم في 1990/4/21م وحتى آخر رسالة منكم إلينا في 1990/8/8م وكحل نهائي وواضح لا يبقى لذي عذر عذرًا قررنا ما يلي:

1- الموافقة على مقترحكم الذي جاء في رسالتكم الجوابية المؤرخة في 1990/8/8م والتي استلمها ممثلنا في جنيف برزان إبراهيم التكريتي من ممثلكم السيد سايروس ناصري باعتماد اتفاقية عام 1975م مترابطة مع الأسس الواردة في رسالتنا في 1990/7/30م وخاصة فيما يتعلق بتبادل الأسرى والفقرتين 6و7 من قرار 598.

2- أساس ما ورد في (1) من رسالتنا هذه وما ورد في رسالتنا إليكم في 1990/7/30م فأننا على استعداد لنبعث إليكم بوفد إلى طهران أو يزورنا وفد منكم في بغداد لإعداد الاتفاقيات والتهيؤ لتوقيعها على المستوى الذي يتم الاتفاق عليه.

(*) النص الحرفي لمبادرة الرئيس العراقي تجاه إيران، أغسطس/1990م؛ جمعية الدراسات العربية، مركز الدراسات والتوثيق، القدس، ص15.

3- وكبادرة حسن نية فإن انسحابنا سيبدأ اعتبارًا من يوم الجمعة 1990/8/17م وسنسحب قواتنا التي تواجهكم على طول الحدود بما يبقى على ما هو رمزي مع حرس الحدود والشرطة فحسب لتنفيذ الواجبات اليومية لظروف طبيعية.

4- وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب بكل أعدادهم والمحتجزين في كل من العراق وإيران وأن يتم ذلك عبر الحدود البرية وعن طريق خانقين-قصر شيرين ومنافذ أخرى يتفق عليها وستكون من المبادرتين إلى هذا وسنباشر به اعتبارًا من يوم الجمعة المصادف 1990/8/17م.

أيها الأخ الرئيس على أكبر هاشمي رفسنجاني

في قرارنا هذا أصبح كل شيء واضحًا وبذلك تحقق كل ما أردتموه ما كنتم تركزون عليه ولم يبقى إلا ترويج الوثائق لنطل معًا من موقع أشراف بين على حياة جديدة في ظل مبادئ الإسلام ويحترم كل من حقوق الآخر ونبعد المتصيدين في الماء العكر عن شواطئنا وربما تعاونًا بما يبقي منطقة الخليج بحيرة سلام وأمان خالية من الأساطيل الأجنبية وقوى الأجنبي التي تتربص بنا الدوائر وبالإضافة إلى ميادين الحياة الأخرى.

والله أكبر ولله الحمد

صدام حسين

رئيس جمهورية العراق

قائمة المراجع

أولًا: الوثائق الأجنبية

1- United Nations, resolution 479 of 28 september 1980.
2- United Nations, resolution 514 of 12 july 1982

ثانيًا: الوثائق العربية

3- معاهدة أرضروم والمذكرات الإيضاحية (1847/5/31م)؛ الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي.
4- بروتوكول القسطنطينية الموقع عليها في الأستانة (1913/11/17م)؛ الصراع العربي الفارسي.
5- معاهدة الحدود بين العراق وإيران مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليه في طهران (1937/7/4م)؛ الصراع العربي الفارسي.
6- معاهدة الصداقة بين المملكة العراقية وامبراطورية إيران (1937/7/18م)؛ الأطماع الفارسية في المنطقة العربية.
7- بيان الثورة الأول؛ (1958/7/14م)؛ من تاريخ الحركة الثورية في العراق.
8- نص البرقية التي وجهها السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية (1958/7/14م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية.
9- نص الحديث الذي دار بين المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط روبرت مرفي وقادة ثورة 14 تموز 1958م (1958/8/2م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية.
10- نص البرقية التي أرسلها السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية حول الأوضاع في العراق والحكومة الثورية الجديدة (1958/8/19م)؛ ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية.
11- البيان الأول للمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق (1963/2/8م)؛ الوثائق العربية.
12- منشورات للحزب الشيوعي العراقي يدعو فيه الشعب لمقاومة ثورة ثورة 14 رمضان (1963/2/8م)؛ الوثائق العربية.
13- بيان من حركة القوميين العرب حول ثورة 14 رمضان (1963/2/10م)؛ الوثائق العربية.
14- بيان من السفارة العراقية في بيروت يوضح موقف العراق من الشيوعيين (1963/3/13م)؛ الوثائق العربية.
15- المنهاج المرحلي للمجلس الوطني لقيادة الثورة العراقية لقيادة الثورة العراقية (1963/3/15م)؛ الوثائق العربية.

16- خطاب اللواء أحمد حسن البكر بمناسبة العيد الخامس لثورة 14 تموز (1963/7/14م)؛ الوثائق العربية.

17- بيان الرئيس عبد السلام عارف بإيقاف النار في المنطقة الشمالية في العراق (1964/2/10م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس أحمد حسن البكر.

18- بيان الملا مصطفى البرزاني بإيقاف إطلاق النار في المنطقة الشمالية من العراق (1964/2/10م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات الرئيس أحمد حسن البكر.

19- محاضر المؤتمر القطري الاستثنائي لحزب البعث الاشتراكي بعد الحوادث التي جرت في العراق يوم 1963/11/18م (1964/3/17م)؛ الوثائق العربية.

20- القانون رقم 61 الخاص بالمجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق (1964/4/22م)؛ الوثائق العربية.

21- كلمة الرئيس أحمد حسن البكر أمام قوات الحرس الجمهوري عن أسباب الثورة (1968/7/23)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

22- بيان مجلس قيادة الثورة رقم 27 (1968/7/30م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

23- حديث صحافي للرئيس أحمد حسن البكر عن انتفاضة تموز (1968/7/30)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

24- تصريحات الرئيس البكر لمندوب اذاعة وتلفزيون عبادان (1968/8/28م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

25- خطاب الرئيس أحمد حسن البكر حول اعادة كافة المفصولين لأسباب سياسية إلى الخدمة العسكرية بدرجاتهم السابقة (1968/9/12م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

26- كلمة الرئيس أحمد حسن البكر في المؤتمر الثالث للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية (1969/5/20م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

27- تصريحات الرئيس أحمد حسن البكر لنائب رئيس تحرير هوريزوت الأمانية الديمقراطية (1969/6/26م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

28- خطاب الرئيس البكر بمناسبة أعياد تموز (1969/7/18)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

29- خطاب الرئيس أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة السابع عشر من تموز (1970/7/16م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

30- خطاب الرئيس أحمد حسن البكر بمناسبة الذكرى الثانية لثورة 17 تموز (16/ 7/ 1970م)؛ مسيرة الثورة في خطب وتصريحات السيد رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر.

31- تقرير كوادر تشانس حول ملكية الشارقة لجزيرة أبو موسى (1971/7/23م)؛ صراع الواحات والنفط هموم الخليج العربي بين 1968-1971م، در النهار، بيروت، ط1، 1973م.

32- البلاغ المشترك العراقي الإيراني (6-7/ 3/ 1975م)؛ الوثائق العربية، مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، بيروت، 1975م.

33- نص اتفاقية الجزائر والبروتوكولات الملحقة 1975م؛ الصراع العربي الفارسي.

34- كلمة الفريق الأول الركن رئيس الأركان العامة العراقي بمناسبة عودة السلام إلى شمال العراق (1975/5/4م)؛ الوثائق العربية.

35- مذكرة الحكومة العراقية إلى حكومة مهدي بازركان رئيس الحكومة المؤقتة في إيران تحدد فيها موقفها من الأحداث في إيران (1979/2/13م)؛ الصراع العربي الفارسي.

36- حديث الدكتور أفرام البستاني عضو الجبهة اللبنانية حول الثورة الإيرانية (1979/4/9م)؛ الوثائق العربية.

37- حديث صحافي للدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول انعكاسات الثورة الإيرانية على النضال التحرري والعربي (1979/6/16م)؛ الوثائق العربية.

38- كلمة الرئيس أحمد حسن البكر حول استقالته من الحكم (1979/7/16م)؛ الوثائق العربية.

39- خطاب الرئيس صدام حسين بمناسبة ذكرى ثورة السابع من تموز 1968م (1979/7/17م)؛ الوثائق العربية.

40- بيان القيادات القطرية ومجلس قيادة الثورة في العراق حول المحاولة الانقلابية (1979/7/28م)؛ الوثائق العربية.

41- النص الكامل للخطاب الذي ألقاه الرئيس صدام حسين في مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف (1980/1/28م)؛ الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي.

42- مذكرة وزير الخارجية إلى الرئيس الكوبي فيدل كاسترو رئيس المؤتمر السادس لرؤساء دول عدم الانحياز (1980/4/2م)؛ الصراع العربي الفارسي.

43- رسالة وزير الخارجية العراقية إلى السيد أدم كوجو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (1980/5/16م)؛ الصراع العربي الفارسي.

44- حديث صحافي للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي (21-1980/6/23م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

45- خطاب الرئيس صدام حسين في ذكرى ثورة السابع عشر من تموز (1980/7/17م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

46- حديث السيد سعدون حمادي وزير خارجية العراق (1980/7/21م)؛ الوثائق العربية.

47- مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى سفارة الجمهورية الإيرانية في بغداد حول احتمال عدم علم القيادة الإيرانية بأن إيران متجاوزة على الأراضي العراقية خلافًا للقانون الدولي واتفاقية الحدود بين البلدين (1980/9/11م)؛ الصراع العربي الفارسي.

48- النص الحرفي للخطاب الذي ألقاه صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني (1980/9/17م)؛ الصراع العربي الفارسي.

49- حديث صحافي خاص للدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية حول الحرب العراقية الإيرانية ودور العراق في منطقة الخليج (1980/10/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

50- نص البيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة العراقي بشأن الحرب العراقية الإيرانية ومبادرة العراق للسلام (1980/10/6م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

51- حديث صحافي خاص للسيد مضر بدران رئيس الوزراء الأردني (1980/10/11م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

52- نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن (1980/10/15م)؛ الصراع العربي الفارسي.

53- حديث صحافي خاص للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي (1980/10/17)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

54- حديث صحافي للركن الأول عدنان خير الله نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية وملابساتها السياسية (1980/10/26م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

55- البيان الصادر عن اتحاد المحاميين العرب حول الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/6م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

56- خطاب السيد حافظ الأسد الرئيس السوري حول أبعاد الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/7)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

57- حديث الملك حسين عاهل الأردن حول الحرب العراقية الإيرانية (1980/11/7م)؛ الوثائق العربية.
58- حديث صحافي خاص للسيد العماد مصطفى طلاس نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة ووزير الدفاع السوري (1980/11/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
59- حديث صحافي خاص للملك حسين العاهل الأردني (1980/11/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
60- حديث صحافي للسيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أمام أعضاء المجلس الوطني حول الحرب العراقية الإيرانية ومؤتمر قمة بغداد (1980/12/14)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
61- حديث صحافي خاص للسيد الشاذلي بن جديد (1980/12/20م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
62- النص الكامل لحديث صدام حسين الرئيس العراقي في الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء بشأن الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على التنمية الداخلية (1980/12/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
63- حديث صحافي للدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب المصري (1981/5/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
64- تصريح مصدر مسؤول في زارة الخارجية العراقية حول الغارة الإسرائيلية على منطقة العبدلي الكويتية (1981/6/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
65- قرار مجلس الأمن رقم 514 (1982/7/12م)؛ http://www.un.org
66- حديث صحافي خاص مع السيد عبد الكريم الأرياني رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية (1982/10/16م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
67- حديث تلفزيوني شامل للملك حسين العاهل الأردني (1984/3/8م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
68- حديث صحافي مع علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية حول القضايا العربية (1984/4/22م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
69- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 552 بشأن حرية الملاحة في الخليج العربي (1984/6/1م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
70- حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق (1984/8/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

71- حديث صحافي مع صدام حسين الرئيس العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية (1984/10/12م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
72- حديث صحافي مع الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتي حول الحرب العراقية الإيرانية والتعاون العسكري الخليجي (1985/3/23م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
73- حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجة العراقي (1985/5/27م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
74- قرار مجلس الأمن 582 (1986/2/24م)؛ http://www.un.org
75- حديث صحافي مع طارق عزيز رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والعلاقات العربية (1986/3/30م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
76- حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجة العراقي (1986/6/14م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
77- قرار مجلس الأمن رقم 588 (1986/10/8م)؛ http://www.un.org
78- حديث صحافي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي حول الحرب العراقية الإيرانية والوساطة الجزائرية لإنهائها (1987/1/8م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
79- حديث صحافي مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حول حرب الخليج (1987/1/26م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
80- حديث صحافي مع حسني مبارك الرئيس المصري (1987/5/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
81- نص مبادرة الدول الكبرى بمجلس الأمن الدولي الهادفة إلى وقف حرب الخليج (1987/6/25م)؛ يوميات وثائق الوحدة العربية.
82- حديث صحافي مع الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني (1987/8/29م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
83- نص قرار مجلس الأم الدولي 598 الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
84- حديث صحافي مع الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية (1987/9/24م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
85- نص القرارات والبيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في العاصمة الأردنية عمان (8-1987/11/11م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.

86- حديث صحافي مع ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1988/1/2م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
87- حديث صحافي مع سعود العصيمي وزير الكويت للشؤون الخارجية (1988/2/28م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
88- حديث صحافي مع عبد الله بشارة المين العام لمجلس التعاون الخليجي حول الموقفين الأمريكي والسوفيتي من تطورات حرب الخليج (1988/3/4م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
89- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 612 (1988/5/9م)؛ http://www.un.org
90- خطاب الرئيس صدام حسين في الذكرى التاسعة ليوم الأيام يوم النصر العظيم (1988/8/8م)؛ هدي الحق وهوى الباطل.
91- قرار مجلس الأمن رقم 619 (1988/8/9م)؛ http://www.un.org
92- حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حول توقعاته للمرحلة القادمة في الخليج بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران (1988/8/13م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
93- قرار مجلس الأمن 620 (1988/8/26م)؛ http://www.un.org
94- نص خطاب صدام حسين الرئيس العراقي حول القرار الإيراني بوقف إطلاق النار (1988/9/7م)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
95- حديث صحافي مع عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية (1988/9/30)؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية.
96- النص الحرفي لمبادرة الرئيس العراقي تجاه إيران (أغسطس/1990م)؛ ملف الخليج، جمعية الدراسات العربية، مركز المعلومات والتوثيق، القدس.

ثالثًا: الوثائق الإيرانية:

97- الخميني بمناسبة مرور أربعين يومًا على استشهاد علماء الدين في المدرسة الفيضية بمدينة قم (أبريل/1963م)؛ دروس في الجهاد.
98- خطبة الخميني بمناسبة يوم عاشوراء (1963/6/13م)؛ دروس في الجهاد
99- خطاب الخميني بعد الافراج عنه (1964/4/15م)؛ دروس من الجهاد.
100- خطاب الخميني حول قانون الحصانة (1964/10/26م)؛ دروس في الجهاد.
101- بيان الخميني بمناسبة قانون الحصانة القضائية للرعايا الأمريكيين في إيران (أكتوبر 1964م)؛ دروس في الجهاد.

102- النداء الذي وجهه الخميني إلى حجاج بيت الله الحرام (فبراير/1970م)؛ دروس في الجهاد
103- خطاب الخميني حول تناقض الامبراطورية مع الإسلام (1971/6/22م)؛ دروس في الجهاد.
104- بيان الخميني إلى علماء وخطباء وأبناء الشعب الإيراني (1973/3/12م)؛ دروس من الجهاد.
105- بيان الخميني بمناسبة حرب رمضان المجيدة (1973/10/12م)؛ دروس في الجهاد.
106- بيان الخميني بتحريم حزب الشاه الفاشستي (1975/3/11م)؛ دروس في الجهاد.
107- نداء الخميني للشعب الإيراني بمناسبة مجزرة 7 حزيران (1975/7/9م)؛ دروس في الجهاد.
108- خطاب الخميني بمناسبة تصاعد الثورة الإسلامية في إيران (4/17/ 1978م)؛ دروس في الجهاد.
109- خطاب الخميني بمناسبة مرور خمسة عشر سنة على انتفاضة 15 خرداد (1978/5/1320م)؛ دروس في الجهاد.
110- بيان الخميني بمناسبة الوحشية التب ارتكبها الشاه في المدن الإيرانية (1978/8/11م)؛ دروس في الجهاد
111- بيان الخميني بمناسبة احراق مئات من المواطنين في سينما ركس (1978/8/20م)؛ دروس في الجهاد.
112- بيان الخميني إلى الشعب الإيراني (1978/9/5م)؛ دروس في الجهاد.
113- بيان الخميني إلى الشعب الإيراني (1978/9/17م)؛ دروس في الجهاد.
114- خطاب الخميني في مدينة قم (1979/3/3م)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني.
115- خطاب الخميني بمناسبة اعلان النظام الجمهوري في إيران (1979/4/1)؛ مختارات من أقوال الإمام الخميني.
116- بيان الخميني بمناسبة اعلان النظام الجمهوري الإسلامي (1979/4/1م) مختارات من أقوال الإمام الخميني.
117- نص المقابلة التي اجرتها جريدة لوموند الفرنسية مع الخميني (1979/5/6م)؛ دروس في الجهاد.
118- تقرير لوسيان جورج مندوب جريدة لوموند الفرنسية عن مقابلته مع الخميني (1979/5/6م)؛ دروس في الجهاد.
119- بيان سفارة الجمهورية الإسلامية في بيروت حول التطورات الأخيرة على الحدود العراقية الإيراني؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1.

رابعًا: القواميس والموسوعات والمعاجم

120- ب. ن. بونوما ريوف: القاموس السياسي، ترجمة: عبد الرازق الصافي، ط3، 1978م.

121- جوني منصور: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية، مؤسسة الأيام، فلسطين، 2009م.

122- خليل خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1999م.

123- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء العرب والمستعربين والمستشرقين، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1979م.

124- سفيان الصفدي: الموسوعة التاريخية لدول العالم وقاداتها، دار أسامة، الأردن، ط1، 2000م.

125- سهيل الفتلاوي: موسوعة القانون الدولي الجنائي جرائم الحرب وجرائم العدوان، دار الثقافة، الأردن، ط1، 2011م.

126- عبد الرزاق أسود: موسوعة الحرب العراقية الإيرانية، مج3، الدار العربية للموسوعات.

127- عبد الفتاح أبو عيشة: موسوعة القادة السياسيين، دار أسامة، الأردن، ط1، 2003م.

128- عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج1- ج7 المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 1989م.

129- عيسى الحسن: موسوعة الحضارات، الدار الأهلية، بيروت، ط1، 2007م.

130- مسعود الخوند: الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج4، ج12، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت، ط3.

131- مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، ج2، ج5، ج17، ج22، ج23 الرياض، ط2، 1999م.

132- الموسوعة العربية الميسرة، ج1، ج2، دار النهضة، بيروت، 1980م.

133- المؤسسة العربية للدراسات والنشر: موسوعة حرب الخليج المقدمات واليوميات، ج1، بيروت، ط1، 1994م.

134- مجال مرسي: معجم العالم العربي، ترجمة: جورج سعد، مراجعة: ميشال ليون، دار الهيثم، بيروت، ط1، 1994م.

135- نجاة محاسيس: معجم المعارك التاريخية، دار زهران، الأردن، ط1، 2011م.

رابعًا: الكتب العربية:

136- إبراهيم حسن: الصراع الدولي في الخليج العربي، العدوان العراقي على الكويت الأبعاد والنتائج العربية والدولية، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ط1، 1996م.

137- إبراهيم العبيدي: الأحواز أرض عربية سلبية، دار الحرية، بغداد، 1980م.

138- أحمد شقلية: جغرافية العالم الإسلامي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1985.

139- أحمد كمال: انفجار الخليج المغبون وكلمة للتاريخ، مكتبة مدبولي، مصر.

140- أحمد النجار: اقتصاديات الخليج في ظل الحرب الأمريكية على العراق 2003-2004م؛ التقرير الاقتصادي الخليجي 2003-2004م، دار الخليج، الشارقة، ط1، 2003م.

141- أدموند غريب وأخرون: الوطن العربي في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002م.

142- أسامة الغزالي حرب: الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي مصالح ثابتة وسياسات متغيرة، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1993م.

143- آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979م)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999م.

144- بدر غيلان: تاريخ الأطماع الفارسية في شط العرب، المكتبة الوطنية، بغداد، 1980م.

145- تمام البرازي: العراق وأمريكا حتمية الصدام (1983-1990م)، مكتبة مدبولي، القاهرة.

146- تمام البزازي: يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية، دار الفكر، عمان، 1987م.

147- جابر الراوي: إلغاء الاتفاقية العراقية_ الإيرانية لعام 1975م في ضوء القانون الدولي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

148- جمال البدري: الخليج العربي في المنظور القومي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980م.

149- جمعية الدراسات العربية، مركز المعلومات والتوثيق: ملف الخليج، القدس.

150- حسان حلاق: مدن وشعوب إسلامية، ملامح من تاريخ المدن والشعوب الإسلامية التاريخ الاجتماعي والثقافي والحضاري، دار الراتب، بيروت.

151- حسن شكري: حقائق للتاريخ في أزمة الخليج العربي، القاطرة، ط2، 1991م.

152- حسن طوالبة: مناقشة في النزاع العراقي الإيراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م.

153- حسيب العبيد: العراق ودول الجوار.

154- حلمي الخطابي: العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، دار الأحمدي، القاهرة، 2005م.

155- حليم عز الدين: تلك الأيام مذكرات وذكريات سيرة انسان ومسيرة دولة ومسار أمة، ج1، دار الآفاق، ط1، 1982م.
156- خالد العزي: الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
157- خير الدين عبد الرحمن: آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2001م.
158- دائرة الاعلام الخارجي: العداء الإيراني للعراق متابعة لأقوال الخميني وأعوانه، ط2، 1983م.
159- داخل جريو: العراق في سنواته الصعبة، دار دجلة، ط1، 2013م.
160- دعوات عربية ودولية لوقف النزف؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية، ج1.
161- رياض الريس: العرب وجيرانهم، الأقليات العربية في الوطن العربي، دار رياض الريس، قبرص، ط2، 1992م.
162- زين العابدين: نجم: تاريخ الدولة العثمانية، دار المسيرة، الأردن، ط1، 2010م.
163- سامي المهنا: تداعيات حرب الخليج الثالثة، العالم بعيون أمريكية، الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون، دار المريخ، مصر، 2004م.
164- سعاد خيري: من تاريخ الحركة الثورية في العراق ثورة 14 تموز، دار ابن خلدون، بيروت، ط1، 1980م.
165- سعد البزاز: الأكراد في المسألة العراقية أحاديث وحوادث، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 1996م.
166- سليم فاضل: قادسية صدام طبيعة الصراع وآفاق المستقبل، وزارة الثقافة والإعلام، العراق.
167- سمير سبتان: الإمارات عب تاريخ اقتصاد حضارة، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012م.
168- سيار الجميل: تكوين العراق الحديث، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م.
169- صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي (1925-1941م)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1984م.
170- صلاح العقاد: المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، 1998م.
171- عارف العبد: لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م.
172- عايدة سري الدين: الحرب الباردة في الخليج الساخن، دار بيسان، بيروت، ط1، 1999م.
173- عماد الحفيظ: الصراع الطائفي وتأثيره على البيئة، دار صفاء، عمان، ط1، 2006م.

174- عبد الرحمن الدليمي: الخلاف العراقي الإيراني؛ ملف الحرب العراقية الإيرانية (22-21/9-10-1980)، ج1، مركز التوثيق والمعلومات.

175- عبد الرحمن النعيمي: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م.

176- عبد الحليم أبو غزالة: الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م).

177- عبد الكريم العلوجي: إيران والعراق صراع حدود أم وجود، الدار الثقافية، مصر، ط1، 2007م.

178- عبد الكريم العلوجي: الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية.

179- عبد الله الضيعان: العلاقات الأمريكية الإيرانية الوجه الأخر، العالم الإسلامي عوامل النهضة وآفاق البناء، الرياض، 2008م.

180- عبد الله الغريب: وجاء دور المجوس، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، ط4، 1984م.

181- عبد المالك التميمي: المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999م.

182- عبد الجبار السامرائي: الأطماع الصهيونية التوسعية في البلاد العربية دراسة في التوسع الصهيوني بين الأفكار النظرية والممارسة الفعلية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية، 2002م.

183- عبده زايد: صدام حسين ووحدة الأمة العربية، دار الصحوة، القاهرة، ط1، 1991م.

184- عبد الوهاب القصاب: احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007م.

185- عبد الوهاب الكيالي: العرب والقضايا الاستراتيجية الراهنة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982م.

186- عبود عبود: صدام حسين، دار الفاروق، مصر، ط1، 2003م.

187- عدنان السيد حسين: البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة؛ النزاعات الأهلية والعربية والعوامل الداخلية والخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997م.

188- عدنان النحوي: لهفي على بغداد، دار النحوي، ط1، 2004م.

189- علي القماش: بالوثائق والصور جرائم أمريكا في العراق الدمار الحصار الموت، تقديم: عادل حسين، دار الشباب العربي، مصر.

190- علي محافظة: العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، الأردن، 2009م.

191- علي محافظة: حرب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 2012م.
192- علي محافظة: ألمانيا والوحدة العربية (1945-1995م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002م.
193- علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر، ج1، 1969م.
194- عمر بيومي: القدرات النووية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي والإسرائيلي وازدواج المعايير الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011م.
195- عودة عودة: المحاصرون في الواقع العربي، ط1، 1998م.
196- عمر عمر: تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، دار النهضة العربية، بيروت.
197- عيسى الحسن: الدولة العثمانية عوامل البناء وأسباب النهوض، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 2009م.
198- فاضل رسول: العراق_ إيران أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي، 1992م.
199- فاطمة الصايغ: الإمارات العربية المتحدة من القبيلة إلى الدولة، دار الكتاب، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م.
200- فتحي العفيفي: الخليج العربي النزاعات السياسية وحرب التغيير الاستراتيجي، مركز الأهرام، القاهرة، ط1.
201- فخري المهنا: أوراق سياسية حول العدوان الفارسي على العراق، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، بغداد، 1986م.
202- فردهالد إبراهيم: الطائفية والسياسة في العالم العربي نموذج الشيعة في إيران، رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996م.
203- فهمي هويدي: إيران من الداخل، مركز الأهرام، القاهرة، ط2، 1988م.
204- قاسم الدويكات: جغرافية الوطن العربي الطبيعية والبشرية والسياسية، ط2، 2001م.
205- لبيب عبد الستار: قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر (3200 ق.م/ 1988م-1409هـ)، دار المجاني، لبنان، 1989م.
206- مؤسسة الدراسات والأبحاث: الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي.
207- المؤسسة العربية للدراسات والنشر: نصوص الحرب طارق عزيز_جيمس بيكر، المحادثات الكاملة التي جرت في جنيف قبل حرب الخليج بأيام، دار الفارس، عمان، ط1، 1992م.

208- مركز الأهرام: حرب الخليج، مصر، ط1، 1992م.
209- مركز دراسة الحضارات المعاصرة: أوراق حضارية معاصرة، إيران في عهد خاتمي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004م.
210- محمد أبو مغلي: إيران دراسة عامة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، 1985م.
211- محمد ادريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2000م.
212- محمد الأدهمي: من موهافي إلى الكويت الطريق إلى حرب الخليج، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق، الدار الأهلية، الأردن، ط1، 1997م.
213- محمد زين العابدين: أحوال أهل السنة في إيران، المكتبة الوطنية، الأردن، ط4، 2007م.
214- محمد سالم: العراق ما جرى واحتمالات المستقبل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2003م.
215- محمد العيدروس: تاريخ العرب الحديث، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2001م
216- محمد العيدروس: التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار السلاسل، الكويت، 1983م.
217- محمد كمال، فؤاد نهرا: صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001م.
218- محمد مهنا: الخليج العربي التطور الحديث والمعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996م.
219- محمد مهنا، خلدون معروف: تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتب غريب، القاهرة.
220- محمد هيكل: مدافع آية الله الخميني، قصة إيران والثورة.
221- محمد هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، 1992م.
222- محمود شاكر: موطن الشعوب الإسلامية في آسيا، إيران، المكتب الإسلامي.
223- مصطفى الدباغ: الخداع في حرب الخليج، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط1، 1993م.
224- منشورات وزارة الثقافة والإعلام: جهود السلام الدولية لإيقاف الحرب العراقية الإيرانية (أيلول 1980م- أيلول 1982م)، تعنت إيران واستجابة العراق، دار الرشيد، 1983م.
225- منير شفيق: الاستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب من السيف والدرع إلى الصاروخ والانفاق، الدار العربية، بيروت، ط1، 2008م.

226- مظفر أمين، مها العمر: عهد الاستقلال الوطني الشكلي؛ العراق في التاريخ، دار الحرية، بغداد، 1983م.
227- موسى السيد علي: القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافية السياسية، مركز الإمارات، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2001م.
228- موسى الموسوي: الثورة البائسة.
229- ناصيف عواد: كلام هادئ في جو ملتهب.
230- نبيل حياوي: بغداد تتألم، يوميات أسرة عراقية من الصمود إلى السقوط، دار القلم، بيروت.
231- نوري العاني وأخرون: تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري 1958-1963م، ج2، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2000م.
232- نيفين مسعد: صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2002م.
233- هادي خسرو شاهي: الثورة الإسلامية والإمبريالية العالمية، مركز الثقافة الإسلامية، روما.
234- هاني الحديثي: سياسة باكستان الاقليمية (1971-1994م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1998م.
235- هند الشريف: الشريف: شيوخ النفط.
236- هيثم الكيلاني: تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 1996م.
237- هيثم الكيلاني: حال الأمن الدفاعي ومصادر تهديده؛ حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي التاسع، ط1،مارس، 1999م.
238- وليد الأعظمي: ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق، دراسة موثقة معتمدة على الوثائق السرية البريطانية لعام 1958م، المكتبة العالمية، بغداد، ط1، 1989م.
239- يوقنطار الحسان: السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1987م.

خامسًا: الرسائل العلمية:

240- حمدان أبو عمران: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه حركة المقاومة الإسلامية حماس، 2006/2013م (رسالة ماجستير)، جامعة الأقصى، فلسطين، غزة، 2014م.
241- عبد الناصر سرور: علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية، 1981-1991م، (رسالة ماجستير)، جامعة بيرزيت، 1998م، فلسطين.

242- فالح أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، تموز، 2011م.
243- محمد أبو سعده: السياسة الإيرانية تجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م.
244- محمد سكيك: عقيدة الخميني دراسة تحليلية نقدية (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014م.

سادسًا: المراجع المترجمة:

245- أ. منز، م. هاندل، ي. بارجوزيف: دقيقتان فوق بغداد، قصة المفاعل الذري العراقي، ترجمة: نديم الجيرودي، أحمد سياتو، دار قتيبة، دمشق، ط1، 1985م.
246- أنتوني كوردزمان: القدرات العسكرية الإيرانية، مركز الدراسات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
247- آلان غريش دومنيك ڤيدال: الخليج مفاهيم لفهم حرب معلنة، ترجمة: إبراهيم العريس، دار قرطبة، ط1، 1991م.
248- بروس واطسن وأخرون: الدروس العسكرية لحرب الخليج، ترجمة: محمد برهوم، المؤسسة العربية، بيروت، ط1، 1992م.
249- بيار سالينجر، أريك لوران: حرب الخليج الملف السري، دار أزال، بيروت، ط1، 1991م.
250- توماس بوا: تاريخ الأكراد، ترجمة: محمد ميرخان، دار الفكر، بيروت، 2001م.
251- توماس ماتير: الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ط1، 2005م.
252- جردهارد كونسلمان: سطوع نجم الشيعة، ترجمة: محمد أبو رحمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993م.
253- جورج ماكغفرن، وليام بولك: الخروج من العراق، خطة عملية الانسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006م.
254- جيف سيمونور: استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2003م.
255- دانيال ف. دافيز، نورمان لنجر: تاريخ الولايات المتحدة منذ عام 1945م، ترجمة: عبد العليم الأبيض، الدار الولية، القاهرة، 1990م.

256- فرد هاليدي: السياسة السوڤيتية في قوس الأزمة، ترجمة: عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان.
257- مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب: التوازن العسكري في الشرق الأوسط، ترجمة: نبيه الجزائري، دار الجليل، عمان، ط1، 1984م.
258- وليامسون موراي، روبرت. هـ. سكايلز جونيور: حرب العراق تأريخ عسكري ميداني يومي، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، بيروت، الدار العربية للعلوم، بيروت.

سابعًا: الدوريات العربية:

259- إلى متى يستمر حوار الصواريخ بين الدولتين؛ البيادر السياسي، ع293، 1988/3/19م.
260- أحمد بلوافي: العامل الاقتصادي في صراع الخليج؛ السنة، ع9-10، 1991/2/11م.
261- أحمد تركي: القضية التركية في العراق؛ السياسة الدولية، ع35، يناير، 1999.
262- أحمد دياب: سوريا والعراق وإيران هل هو تحالف جديد؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1998م.
263- أحمد طاهر: العلاقات الخليجية الإيرانية نظرة مستقبلية؛ السياسة الدولية، ع146، أكتوبر، 2001م.
264- أحمد قمحة: أكراد العراق الواقع والمستقبل؛ المستقبل العربي، ع126، أكتوبر، 1996م.
265- أحمد كمال الدين: حرب السلام في جنيف بين العراق وإيران؛ الغرباء، ع9، أكتوبر/ 1988م.
266- أحمد حسين: العلاقات الثورية الإيرانية الفلسطينية (1968-1990م)؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م،
267- أحمد خضر: الإسلام والكونجرس؛ المجتمع، ع933، (1989/9/19م).
268- أحمد محمود: البرنامج النووي الإيراني التطورات والدوافع والدلالات الاستراتيجية؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1989م.
269- أحمد محمود: التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج؛ السياسة الدولية، ع136، إبريل، 1999م.
270- أحمد منيسي: الثورة وحركة الآداب والفنون؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م.
271- الاقتصاد الإيراني بعد عشرين عامًا من قيام الثورة؛ كنعان، ع95، آذار، 1999م.
272- الانتصارات العراقية الأخيرة أزالت الكابوس الإيراني عن دول الخليج؛ البيادر السياسي، ع304، 1988/6/11م.
273- الين سبولينو: ثورة إيران المستمرة؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1980م.

274- بول بالتا: الثورة الإيرانية في إيران؛ السياسة الدولية، ع 73، يوليو، 1983م.
275- بيار ترزيان: النفط وأزمة الخليج المستفيدون والمتضررون في مجالي الانتاج والتسويق؛ مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، 1990م.
276- أيمن عبد الوهاب: العلاقات السورية الإيرانية محدد التسوية السلمية؛ السياسة الدولية،ع125، يوليو، 1996م.
277- ب. م: حول تطور العلاقات الهندية الإيرانية؛ السياسة الدولية، ع115، يناير، 1994م.
278- بيروز مجتهد زاده: الخلافات الحدودية والاقليمية بين العرب والإيرانيين؛ المستقبل العربي، ع206، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نيسان، 1996م.
279- تدويل حرب الخليج الطريق الوحيد إلى حلها دوليًا؛ البيادر السياسي، ع 253، 1987/5/16م.
280- تدويل حرب الخليج ينضج على نار هادئة؛ البادر السياسي؛ البيادر السياسي، ع260، 1987/7/11م.
281- تميم خلاف: القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والاقليمي؛ السياسة الدولية، ع141، يوليو، 2000م.
282- توفيق فياض: إسرائيل الخاسر الأكبر من ثورة إيران؛ شؤون فلسطينية، ع 87-88 (فبراير - مارس/ 1979م).
283- جمال الدين حسين: حرب الخليج الحل العسكري المستحيل؛ روز اليوسف، ع 2923، 1984/6/11م.
284- جمال زهزان: الصراع العراقي الإيراني والتوازن الدولي؛ السياسة الدولية، ع71، يناير، 1983م.
285- جمال علي: المفهوم العربي الإسلامي للحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة الثقافية، ع2، ديسمبر، 1983م، الجامعة الأردنية.
286- جواد البشير: حرب الخليج؛ فلسطين الثورة، ع 513، 6/23/ 1984م.
287- حامد العبد الله: العلاقات الكويتية الإيرانية دراسة استشرافية لآفاق التعاون؛ السياسة الدولية، ع128، أبريل، 1997م.
288- حرب الخليج أسباب وتطورات ومعادلات؛ البيادر السياسي، ع23، (1982/1/23م).
289- الحرب الخليجية الخاسرة في منعطف جديد؛ البلاغ، ع 731، (1984/2/26).
290- الحرب العراقية الإيرانية تطور جديد وتكتيك جديد؛ البيادر السياسي، ع311، (1988/8/6م).

291- حرب المدن مفاجأة لإيران وللمراقبين العسكريين؛ البيادر السياسي، ع292، (1988/3/12م).
292- حسن جوهري، عبد الله محمد: الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط؛ السياسة الدولية، ع133، يوليو، 1998م.
293- حسن نافعة: التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي؛ شؤون فلسطينية، ع168-169، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، آذار- نيسان، 1987م.
294- حسين بخيت: تحليل التغيرات الهيكلية للاقتصاد العراقي بين عام 1978 إلى عام 1988 باستخدام نموذج المستخدم_المنتج؛ دراسات، ع2، تموز، 1999م.
295- خالد فياض: العلاقات العربية الإيرانية بين الصراع والتعاون؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م.
296- خضر الدهراوي: أبعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج؛ السياسة الدولية، ع78، أكتوبر، 1984م.
297- دعوة رفسنجاني تعبر عن المأزق الإيراني الكبير؛ البيادر السياسي، ع261، (1987/7/18).
298- روبن ريت، شاول باخاش: الولايات المتحدة وإيران عرض لا يمكن رفضه؛ السياسة الدولية، ع131، يناير، 1998م.
299- سفير أحمد محمد: إيران بين التكتلات الاقليمية والتحولات الدولية؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م.
300- سوسن حسين: الثورة الإيرانية في عامها الخامس؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1983م.
301- سيار الجميل: الخلافات العراقية الإيرانية الحدودية والاقليمية؛ المستقبل العربي، ع206، نيسان، 1996م.
302- شتيفان فايدنر: صورة دكتاتور سيرة صدام حسين؛ فكر وفن،ع77، 2003م.
303- شيماء عبد السلام: انقلاب أغسطس 1953 وسقوط مصدق؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، 2011م.
304- صدام حسين منذ ولد يتيمًا حتى ثورة 17 تموز عام 1968م؛ البيادر السياسي، ع414، 1/أيلول/1990م، دار الطباعة العربية، القدس.
305- ضيف الله الضيعان: إيران الرابح الأكبر من أزمة الخليج؛ السنة، ع9-10، 1991/2/11م.

306- طلعت مسلم: التوقعات المستقبلية للمسار العسكري للخرب العراقية الإيرانية؛ المستقبل العربي، ع93، مارس 1987م.
307- عبد الرحمن الناصر: حقيقة الموقف السوري من حرب الخليج؛ المجتمع، ع676، 1984/6/26م.
308- عبد الرضا أسيري: الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية؛ المجلة العربية للدراسات الدولية، ع1، 1989م، الجمعية العربية للدراسات الدولية.
309- عبد الله صالح: الدور السياسي لطبقة البازار؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م.
310- عبد الله محمد: السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار؛ السياسة الدولية، ع138، أكتوبر، 1999م.
311- عبد الله النفيسي: إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ (1978-1998م)؛ السياسة الدولية، ع137،يوليو، 1999م.
312- عبد الوهاب رشيد: الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010م؛ المستقبل العربي، 219، فبراير 1997م.
313- العراق وإيران من الصراع المسلح إلى الصراع السياسي؛ البيادر السياسي، ع315، (1988/9/3م).
314- العراق يتفوق على نفسه من جديد؛ البيادر السياسي، ع404، (1990/6/16م).
315- العراق يعود إلى الجبهة الشرقية؛ البيادر السياسي، ع360، (1989/8/12م).
316- العراق يلقي بالكرة في ملعب مجلس الأمن؛ البيادر السياسي، ع267، (1987/9/5م).
317- عصام الجلبي: النفط وترسيم الحدود العراقية_ الإيرانية؛ المستقبل العربي، ع372، فبراير، 2010م.
318- عماد محمد: تطور الهوية القومية الكردية؛ السياسة الدولية، ع135، يناير، 1999م.
319- فالي نصر: النتائج المترتبة على احياء النفوذ الشيعي في العراق؛ مجلة البيان، ع3، 2003م.
320- فتحي حسين: تسوية الصراع العراقي الإيراني؛ السياسة الدولية، ع95، يناير، 1989م.
321- كاظم حبيب: الخراب الاقتصادي والاجتماعي في العراق؛ بحوث اقتصادية عربية، ع12، 1998م.
322- لن نوقف الحرب قبل احتلال العراق؛ البيادر السياسي، ع270، (1987/9/26م).
323- محمد أبو عامود: الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع؛ السياسة الدولية، ع135، يناير، 1999م.

324- محمد الأنصاري: المثقفون والثورة الإسلامية في إيران، نموذجًا سروش وبني صدر، السياسة الدولية، ع130، اكتوبر، 1997م.
325- محمد الرميحي: الخليج في النصف الثاني من التسعينات وفاق أم صراع؛ السياسة الدولية، ع116، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر.
326- محمد الرميحي: منطقة الخليج العربي في ضوء المتغيرات الدولية المستجدة؛ السياسة الدولية، ع72، أبريل، 1983م.
327- محمد شحادة: مراجعة في آتون الحرب العراقية الإيرانية؛ البيادر السياسي، ع307، 1988/7/2م.
328- مدينة البصرة في خطر والسؤال المعلق لماذا لم تستخدم العراق صواريخ أس أس؛ البيادر السياسي، ع237، 1987/1/24م.
329- مروة البدري: الأكراد والشيعة بين الانفصال والحكم الذاتي؛ السياسة الدولية، ع136، أبريل، 1999م.
330- مصطفى اللباد: الانتخابات البرلمانية والاستقطاب السياسي؛ السياسة الدولية، ع140، أبريل، 2000م.
331- معتز سلامة: الجيش والحرس الثوري؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م.
332- معتز سلامة: انتخابات الرئاسة وادارة الحكم في إيران؛ السياسة الدولية، ع114، اكتوبر، 1993م.
333- المفاوضات العراقية الإيرانية- شط العرب النقطة الأكثر تعقيدًا في ملفات السلام بين البلدين؛ البيادر السياسي، ع315، (3/9/ 1988م)، دار الطباعة العربية، القدس.
334- ممدوح فتحي: إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربي؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م.
335- منال لطفي: القوى الاجتماعية الصاعدة في إيران؛ السياسة الدولية، ع130، أكتوبر، 1997م.
336- نهى تادروس: حرب الخليج والوجه الآخر لمبدأ كارتر؛ شؤون فلسطينية، ع109، ديسمبر، 1980م، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية.
337- هوشانج نهافندي: إيران تحرير أم سفينة؛ السياسة الدولية، ع73، يوليو، 1983م.
338- وليد عبد الناصر: أكراد العراق وتأثير البيئة الاقليمية والدولية؛ السياسة الدولية، ع127، يناير، 1997م.
339- وليد عبد الناصر: إيران وجماعات العنف السياسي في الشرق الأوسط؛ السياسة الدولية، ع113، يوليو، 1993م.

340- وليد عبد الناصر: الأبعاد الاقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيراني؛ السياسة الدولية، ع95، يناير، 1989م.

341- وليد مصطفى: مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى (1980-1988م)؛ مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة، سبتمبر، 2011م.

342- يحيى عباس: موقف إيران من القضية الفلسطينية بعد الثورة الإسلامية؛ شؤون الشرق الأوسط، ع10، 2004م.

ثامنًا: الكتب الأجنبية:

343- Alexander mikaberidze: conflict and conquestin the Islamic world, ahistorical encycbpedia, volu 1, united states of America, 2011.

344- Brogan Patrick: the iran-iraq war-united nations resolution of armed conflicts, lnternational, London,2002.

345- Brogan Patrick: iran-iraq war foreign support to Iraq and iran, clays st ives plc, London, 1989.

346- Bulloch john, morris Harvey: the gulf war itsorigins history and consequences, London, 1989.

347- Clifton w. Sherrill: why iran wants the bomb and what it means for us policy, Monterey institute of international studies, Monterey, ca united states, 2012.

348- Csaba bekes: peport of the Hungarian ambassador in Iraq on the developmets of the military conflict between iraq and iran, Research Center Budapest, hungart, 1986.

349- Edmond a.gharreb, beth: historical dictionary of Iraq, library of congress cataloging, usa.

350- Elicia okake ibezim: saddam hussein the legendary dictator, united states America, 2006.

351- Farhang rajaee: Iranian perspectives on the iran_ Iraq war, university press florida, u, s, a, 1997.

352- Hamdi hassan: The Iraqi Invasion of Kuwait Religion, Identity and otherness in the Analysis of war and conflict, Library of congress, London, 1999.

353- Hossein amirsadeghi: the security of the Persian gulf, the library cataloging british library, 1981.

354- Israel slokman, shomron: Israel, the middle east, and the great powers, koren publishers Jerusalem. Israel, 1984.

355- James g. bligt and others: becoming enemies u. s. Iran relations and the Iran- Iraq war 1979-1988, rowman and littlefield, united states of America.

356- Karman mofid: economic consequences the gulf war, taylor and fancies group, u.s.a.

357- Karsh: the Iran-iraq war, London, 2002.

358- Mohamed Abdullah: abo musa and the tunbs sovereignty dispute between the uae and the Islamic republic of iran, national printing, ras al khaimal, 1994.

359- M.p. caulft eld: lessons learned the iran_ Iraq war,department of tiie anvy headquarters united states marina corps, Washington, 1990.

360- Musallam ali musallam: the Iraqi invasion of Kuwait, saddam Hussein his state and international, british academic prees, London, 1996.

361- Naft Thomas: lessons learned- the iran-iraq war, department of tiie navy headquartersunited states, Washington, 1990.

362- Paul m. shapera: irans religious leaders, the rosen publishing group, united states of America, 2010.

363- Poorvi chitalkar, david m. Malone: the un security council and Iraq, united states deputy secretary of defense, 2003.

364- Record Jeffrey, dark victory: Americas second war against Iraq, united states of America, America, library of congress, 2004.

365- Robert owen freedman: the middle east after irags invasion of Kuwait, university prees of florida, united states of America, 1993.

366- Said amir arjomand: the turban for the crown, the Islamic revolution in iran, oxford university press, united states of America, 1988.

367- Scott j. lee: from Beijing to Baghdad, stability and decisionmaking in sino Iraq reletions (1958-2013), peen libraries university of peensylvania, 2013.

368- Selcuk aksin somel: the a to z of the ottoman empire, united kingdom, 2003.

369- Spencer tucker, pirscilla Roberts: the encyclopedia of the arab_ Israeli conflict, apolitical, social, and military history, united states of America, 2008.

370- Staudenmaier William: an analysis of the iran-iraq war military strategy and political objectives, strategic studies lnstitute, usa-washington, 1989.

371- The geographer office of the geographer bureau of intelligence research: Iran_ Iraq boundary, international boundary study.

تاسعًا: المواقع الإلكترونية

372- عزو ناجي: انهيار الوحدة الوطنية في عهد صدام حسين؛ www.alukah.net

373- عوض السليمان: لو كان صدام يزأر يا شريعتي ما سمعنا صوتك؛ https://www.zamanalwsl.net

374- هاني السيد طه: الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.ibtesamh.com

375- هشام عبد العزيز: حقائق وأسباب الحرب العراقية الإيرانية؛ http://www.articles.abolkhaseb.net

376- http://www.aqsaa.com

377- http://www.ahewar.org

378- http://articles.abolkhaseb.net

379- https://chronicle.fanack.com

380- http://www.dhiqar.net

381- http://www.mokarabat.com

382- http://www.wata.cc

383- http://saddam.awardspace.com

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

Abstract

The conflict between Iraq and Iran dates back to pre-Islamic times , and the struggle continued after the advent of Islam and those differences persisted even after Iraq's independence which eventually led to the outbreak of war between the parties continued eight years.

The Shah of Iran always raises problems for Iraq and seeks to impose his control over the Arabian Gulf region and that's why he occupied the three Arab islands (Greater Tunb, Lesser Tunb, Abu Musa) , also he helped the Iraqi Kurds in their rebellion against the Iraqi government which forced Saddam Hussein to negotiate with him , he ended up the negotiation by signing of the Algiers convention.

After the end of Shah's rule and the success of the Islamic revolution that led by Khomeini , who start to export his revolution abroad , also refused to return the Arab Islands also start demands the rights of Iran in some Gulf countries in addition to the statements and the attacks by Iran on the borders, all that considered by Saddam Hussein as a violation of the Algiers agreement so he cancelled it .

After the cancelation of the Algiers agreement , the aggression by Iran continued which led to the declare of the war by Saddam Hussein against Iran which lasted eight years ended by intervention of the united States for the benefit of Iraq which enabling Iraq to regain its lands which forced Iran to agree to the cease-fire agreement.

Many intervened between Iraq and Iran to end the war , but these interventions did not work , because Iran has always rejected any peaceful initiative and rejected any resolution by the Security Council because of its insistence on continuing the war to topple the regime of Saddam Hussein.

As a result of the war, there were a lot of losses for both Iraq and Iran also had a regional results, such as Iran's openness to the world, the Iraqi invasion of Kuwait and declining the interest in the Palestinian issue.

The Islamic University-Gaza
Post-graduate studies Deanship
Faculty of Arts
Department of History and Archeology



Iraq and Iran war

1980-1988

Prepared by:
Islam Mohammed Al-Mogheir

Supervised by:
Prof. Dr. Akram Mohammed Odwan

This dissertation had been submitted in partial fulfillment of the requirements for the Masters degree in history in the Department of History and Archeology at the Islamic University of Gaza-Palestine.

(1436 AH, 2015 AD)